كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية بالجزائر

الحركة الجمعوية بولاية باتنة أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية
تخصص: الإدارة المحلية

إعداد الطالبة الباحثة:
يسمينة عابد

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د يوسف جحيش

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ. د. جحيش يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د. زين العابدين معو	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د. عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د.نذير قمرة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2024 – 2023

﴿ ... وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ... ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء، الآية: 85)

إهداء

نحمد الله عزّ وجل الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

فالحمد لله حمداً كثيرا

إلى والدي ووالدتي

حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى إخوتي وأختي وأبنائهم

وإلى الأساتذة الكرام

إلى رفيقات دربي: فاطمة الزهراء كرارشة – وهيبة سغيري – حنان تيتي

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا وتقديرا مني على تشجيهم ودعمهم

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه الأطروحة

الدكتور يوسف جحيش

على حسن المرافقة والتوجيه والإرشاد

لإتمام هذا العمل

وإلى الأساتذة الأفاضل

الذين لم يتوانوا في مد يد العون لنا

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

جزاكم الله خير الجزاء ورزقكم جميل العطايا

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الفلسفات المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني: اشتباك مفاهيمي

المطلب الأول: المجتمع المدني والحضارة الغربية

المطلب الثاني: المجتمع المدني والحضارة العربية

المطلب الثالث: المداخل المفاهيمية والنظرية للمجتمع المدني

المبحث الثاني: القطاع الخاص: دلالات في المفهوم والمرتكزات

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بالقطاع الخاص

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص

المبحث الثالث: مضامين التنمية المحلية

المطلب الأول: تمفصلات التنمية المحلية..... تطور مفاهيمي

المطلب الثاني: التنمية المحلية: المفهوم– المقومات–النظريات

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: ما بعد إخفاقات الفواعل الرسمية.....الفواعل غير الدولاتية رهان التنمية المحلية

تمهيد

المبحث الأول: الإدارة المحلية كفاعل رسمي في تبني السياسات التنموية

المطلب الأول: الإدارة المحلية: مفهومها– أسس قيامها

المطلب الثاني: الإدارة المحلية والتنمية المحلية: أدوار الإدارة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية

المطلب الثالث: التعاون اللامركزي: كشكل للتعاون من أجل التنمية المحلية

المبحث الثاني: الفواعل غير الدولاتية: فواعل جديدة غير رسمية في التنمية المحلية

المطلب الأول: المواطن المحلي كفاعل غير رسمي ودوره في إحداث التنمية

المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

المطلب الثالث: أهمية القطاع الخاص في إحقاق التنمية المحلية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تجربة التنمية المحلية في الجزائر: موقع الفواعل غير الدولاتية

تمهيد

المبحث الأول: قراءة في تجربة التنمية المحلية ومشاركة الفواعل الغير الدولاتية

المطلب الأول: مراحل التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية **PCD** كآلية لتجسيد التنمية المحلية

المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية **PSD** كآلية لتجسيد التنمية المحلية

المبحث الثاني: الواقع التنموي للفواعل غير الدولاتية في الجزائر

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم الجمعيات للمشاركة في التنمية المحلية

المطلب الثالث: واقع القطاع الخاص كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر

المبحث الثالث: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية: ظهورها – مفهومها– شروطها

المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية

المطلب الثالث: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية: واقع الحركة الجمعوية والشأن التنموي على مستوى ولاية باتنة

تمهيد

المبحث الأول: معطيات عامة حول ميدان الدراسة

المطلب الأول: عرض معلومات حول ولاية باتنة

المطلب الثاني: عرض الإمكانات التنموية لولاية باتنة

المطلب الثالث: عرض الجمعيات بولاية باتنة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: حدود الدراسة الزمنية والمكانية والبشرية

المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الأولى (الجمعيات الاجتماعية)

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثانية (الجمعيات المهنية)

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثالثة (الجمعيات البيئية)

خلاصة الفصل

خاتمة

مقدمة

مقدمة

دفع التأكد من عدم قدرة الدولة كفاعل رسمي من تحمّل مسؤولية تنمية المجتمع لوحدها إلى مراجعة مركزية وانفراد السلطة المركزية بتدبير الشؤون التنموية، وإشراك الجماعات الإقليمية كفاعل رسمي ثاني إلى جانب الدولة في العملية التنموية على المستوى المحلي في إطار النظام اللامركزي. إلا أنها هي الأخرى لم تتمكن من إحداث فعل التنمية؛ بمعنى لم تتمكن من اشباع احتياجات المواطنين، وحل المشكلات السائدة في المجتمعات المحلية.

في خضم إخفاقات الدولة والجماعات المحلية حظيت الفواعل غير الدولاتية باهتمام بالغ على الصعيدين المحلي والدولي وقد ترافق هذا الاهتمام مع التغيرات والتحولات الواسعة في مفاهيم التنمية حيث عرف مفهوم الفواعل الجديدة عودة قوية في الخطابات السياسية جنبا إلى جنب مع المفاهيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية، وذلك من خلال ضرورة ارتكازها على التكامل بين القطاعات الثلاثة –القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الخيري التطوعي–.

في ظل هذه التحولات ظهرت الحاجة إلى تظافر الجهود الحكومية والشعبية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... وهذا ما اصطلح عليه بـ: **التنمية المحلية** التي لن تتحقق إلا بالمشاركة المجتمعية على المستوى المحلي وعدم الوقوف عند البرامج المسطرة على المستوى المركزي، فالتوجهات الحديثة أكّدت على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف من أجل الدفع بفرص التنمية، وهذا ما أعطى شكلا جديدا نحو تحسين ظروف المجتمع بتأصيل العمل الجماعي وفسح المجال لمشاركة فواعل غير دولاتية الى جانب الفواعل الدولاتية كشركاء في تحريك و إدارة القضايا التنموية المحلية؛ لتوفر هذه الفواعل على مؤهلات تمكّنها من بناء القدرات وتنمية المهارات التي قد تصل الى مستوى التمكين وتتجاوز الأسلوب التقليدي في تقديم المعونات والأعمال الخيرية التي تبقي الأوضاع كما هي؛ حيث يمكنها القيام بمعالجة الاختلالات التنموية وإحداث تغييرات جذرية بهدف خلق الاعتماد الذاتي، واقتراح المشاريع والخطط الإصلاحية والتغييرية وإيجاد الحلول للأزمات؛ لذلك تشكّل الفواعل غير الدولاتية رافعة حقيقية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

تنظيمات المجتمع المدني تحتل الموقع الثالث بعد مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص وهي تشمل العديد من المكونات كالمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والمهنية، الجمعيات

...وكلها منظمات تشترك في عنصر العمل التطوعي الذي يُعد من الركائز المهمة في تحقيق التنمية المحلية لأنه ينبع من المبادرات الطوعية للمواطنين المحليين واختياراتهم الحرة الهادفة إلى تحقيق طموحاتهم التنموية، والتي تعمل على تفعيل القدرات الكامنة في أفراد المجتمع. ولقد لعبت تنظيمات المجتمع المدني أدوارا هامة في قضايا مختلفة لتحقيق مطالب وأغراض متعددة كما قال **عزمي بشارة** "**تحققت مفاهيم تاريخية مختلفة للمجتمع المدني وبعد كل تحقق له كان يظهر من جديد بمعنى جديد أي كحامل لمطالب جديدة، أي أنه وليد لفرز جديد كل مرة**"" حيث تراوحت مجالات عملها بين ما هو سياسي كعملية الدمقرطة فقد حقّقت منظمات المجمع المدني إنجازات مهمة ومفصلية في بناء وترسيخ الديمقراطية، وما هو لتحقيق أغراض اجتماعية كالأعمال الخيرية والدفاع عن حقوق الانسان، ومنها ما هو لتحقيق أهداف اقتصادية، وبيئية.... من خلال العمل على ترقية الأنشطة وتطويرها، وكذا الاسهام في القضايا ذات الطابع التنموي من أجل إحداث التغيير الراديكالي للأوضاع القائمة والارتقاء بها إلى الأهداف التي تنشدها المجتمعات المحلية.

مع تراجع استراتيجيات التنمية القائمة على التخطيط المركزي والتوجه نحو التنمية القائمة على أساس الحرية الاقتصادية أصبح للقطاع الخاص كأحد الفواعل غير الدولاتية مساهمة فعالة في تنمية المجتمعات المحلية لما يزخر به من مؤهلات بشرية ومادية، فبالرغم من الانتقادات الشديدة التي وُجهت له بسبب غايته الربحية وهدفه في تحقيق المصلحة الخاصة إلا أن نشاطه قد يتجاوز مسألة الربح إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي، والبيئي... كالتخفيف من حدة الفقر، خلق مناصب شغل، مكافحة الفساد ....، وبذلك أضحت مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية ضرورة لازمة نتيجة لما يوفره من خدمات عالية الجودة للمواطن من ناحية، وما يوفره من موارد مالية من ناحية أخرى، ضف إلى ذلك اتساع مسؤوليته اتجاه المجتمع من خلال تحسين آثاره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وإحداث توازن بين مصالحه ومصالح المجتمع في إطار فلسفة المسؤولية الاجتماعية.

التحولات العالمية التي أثبتت أن تنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص تشكّل رهان التنمية المحلية دفعت الجزائر إلى الأخذ بالتوجه الفكري الداعي إلى الانفتاح على هذه الفواعل من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها، والتي بدأت تظهر ملامح تشكّلها منذ اصدار دستور 1989 كمظهر من مظاهر الانتقال الديمقراطي، وكقاطرة لقيادة المجتمع المحلي نحو التنمية وذلك

بإشراكها في العمليات التنموية، لا سيّما الحركة الجمعوية التي تعتبر أحد أهم تشكيلات المجتمع المدني بحكم ارتباطها الوثيق بقضايا المجتمع المحلي، والتي أُتيح لها العمل على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والسياحية والرياضية.... كفاعل أساسي من أجل أن تلعب دورا جوهريا من خلال أنشطتها في تحقيق التنمية المحلية والارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية.

الإشكالية:

تؤكد الخطابات السياسية على أهمية الفواعل غير الدولاتية وضرورة إشراكها في صنع السياسات والخطط التنموية من أجل توزيع مسؤولية التنمية على عدة جهات فاعلة، وتقاسم العملية التنموية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية كنهج بديل عن النهج التقليدي المركزي بغرض سدّ فجوة التنمية المحلية، والاسهام في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع المحلي. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام بهذه الفواعل غير الدولاتية من أجل تحقيق مكاسب تنموية على المستوى المحلي، ومن هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت جهود الفواعل غير الدولاتية من خلال أنشطتها في تنمية المجتمعات المحلية في الجزائر على ضوء جمعيات ولاية باتنة؟

التساؤلات:

-ما هي العلاقة بين الفواعل غير الدولاتية والتنمية المحلية؟

- كيف تعمل الفواعل غير الدولاتية على تحريك دواليب التنمية المحلية؟

-هل ساهمت الفواعل غير الدولاتية في إحداث تغييرات جذرية على المستوى المحلي في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية كانت فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

- المجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل غير دولاتية مكمّلة للفواعل الرسمية من شأنها إنجاح التنمية على المستوى المحلي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

– تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والبيئي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة.

– آليات عمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والبيئي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة.

–التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والبيئي تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع دور الفواعل الغير دولاتية في بلوغ التنمية المحلية مجالا للبحث لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية:

- ✓ **الأسباب الذاتية:**

الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع هو طبيعة تخصص الدراسة في مجال الإدارة المحلية، والرغبة في تكوين رصيد معرفي حول الأدوار التنموية للفواعل الجديدة المكمّلة للفواعل الرسمية لاسيما الحركة الجمعوية، والبحث عن الآليات والوسائل الكفيلة للمشاركة الفعلية لهذه الفواعل في العمليات التنموية سيّما وأن تنمية المجتمعات المحلية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى ممارسة هذه الفواعل إلى جانب الفواعل الحكومية لوظائفها التنموية.

- ✓ **الأسباب الموضوعية:**

تزايد الاهتمام بالدراسات التنموية المعاصرة التي تعتبر أن الفواعل الجديدة (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) شريكة فعالة في العملية التنموية المحلية لما تتوفر عليه من قدرات في خلق ظروف أفضل بما يتوافق وظروف البيئة المحلية وطموحات السكان المحليين دفعنا إلى ضرورة الوقوف على واقع القطاعين الثاني والثالث في الجزائر وتبيان مدى مساهمتهما في تحقيق التنمية المحلية المنشودة من خلال التعرّف على نشاطاتها وآليات عملها ومشاكلها.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة بصفة عامة من الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بموضوع الفواعل الجديدة ودورها في عمليات البناء والتطوير، واعتبارها المحرك الأساسي في تفعيل التنمية على المستوى المحلي، وما تقّدمه من جودة ونوعية في مخرجاتها التنظيمية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتتبع أهمية الدراسة بصفة خاصة من كونها تسعى إلى التعرف على واقع دور الفواعل غير الدولاتية في إحداث التنمية المحلية في الجزائر من خلال تسليط الضوء على أهم القطاعات التنموية وهي القطاع الخاص والقطاع الثالث وما لهما من تأثير في دفع العجلة التنموية على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الإحاطة بجملة من الأهداف هي كالتالي:

- ✓ تسعى الدراسة إلى الإحاطة بكل المقتضيات المعرفية المرتبطة بالجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بإسهامات الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية بصفة عامة، ومحاولة الكشف عن دور الفواعل غير الدولاتية وبالتحديد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنمية المجتمعات المحلية بالجزائر.
- ✓ البحث في واقع المجال التنموي للحركة الجمعوية على مستوى ولاية باتنة وتقييمه من خلال جمع معلومات حقيقية ومفصّلة حول نشاطات جمعيات ولاية باتنة وبرامجها من أجل تسليط الضوء على أدوارها التنموية الفعلية في المجتمع المحلي، وعرض العوائق التي تواجهها.

الإطار المنهجي للبحث:

بلوغ نتائج دقيقة يستلزم اتباع خطوات البحث العلمي بما في ذلك اختيار البنية المنهجية المناسبة، ولذلك تم الاعتماد على المناهج والمقاربات التالية للإجابة على الاشكالية:

المناهج:

- **المنهج الوصفي:**

"يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظواهر والأحداث كما هي من حيث خصائصها وأشكالها، والعوامل المؤثرة في ذلك. فهو يدرس حاضر الظواهر والأحداث عن طريق توصيفها، مع جميع الجوانب والأبعاد، ويهدف لاستخلاص الحلول وتحديد الأسباب، والعلاقات التي أدت إلى الظواهر والأحداث، وكذلك تحديد

العلاقات مع بعضها، والعوامل الخارجية المؤثرة بها، للاستفادة منها في التنبؤ بمستقبل هذه الأحداث والظواهر.

لقد استخدم المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية بشكل واسع، نظرا لما يتمتع به من مزايا حيث يقوم على رصد ومتابعة الظاهرة أو الحدث بدقة، وبطريقة كمية ونوعية في فترة زمنية معينة أو لعدة فترات زمنية من أجل التعرف على الظروف والعوامل التي أدت بحدوث ذلك، للوصول إلى النتائج التي تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل"[1].

من أجل بلوغ هدفنا في معرفة مدى تحقيق الفواعل غير الدولاتية للتنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة والحركة الجمعوية بولاية باتنة على وجه الخصوص تم استخدام المنهج الوصفي في دراستنا هذه من خلال جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة من أجل دراستها كما هي في الحاضر ثم توصيفها وصفا دقيقا، والتعبير عنها كميا وكيفيا.

المقاربات:

- **الاقتراب القانوني:**

" يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصيغة أخرى على مدى تطاق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته عن ضوابطها" [2].

فقد تمّ الاعتماد على هذه المقاربة لتمكننا من تحديد وضبط التطورات التي عرفتها المنظومة القانونية من خلال الاطلاع على القوانين والقواعد القانونية التي تحكم نشاطات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومدى التزامهما بها.

- **الاقتراب المؤسسي:**

[1]–كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،2016)، ص 61.

[2]– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، (فلسطين: مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1997)، ص 117.

"الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار" [1].

وقد تم الاعتماد عليه في دراستنا انطلاقا من اعتبار مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كمؤسسات غير رسمية يمكنها أن تؤثر في صنع السياسات التنموية المحلية الى جانب المؤسسات الرسمية من دولة وجماعات إقليمية.

- **اقتراب علاقات الدولة–المجتمع:**

يعتبر "جويل ميجدال" **Joel Migdal** مؤسس هذا الاقتراب "الذي يبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمية منها وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي **Social Control** والتي من خلالها يمارس الناس سلوكياتهم، سواء في الأسرة أو الجماعة الصغيرة أو الأصدقاء أو العصابات أو الشلل أو الأحياء أو النوادي أو النقابات ...إلخ، فجميع هذه المنظمات تحدد القواعد التي يمارس الناس سلوكياتهم وفقا لها، ومن ثم لا تنفرد الدولة بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعي"[2].

وبما أن الدولة تلعب دورا في بناء التنمية فإن التنظيمات الاجتماعية هي الأخرى تستطيع فعل ذلك، فقد تم استخدام اقتراب علاقة الدولة–المجتمع أثناء تناول أدوار الفاعلين غير الرسميين في تحقيق التنمية المحلية ومدى ممارستهم للضبط الاجتماعي ومدى التفاعل بينهم وبين الدولة والتحديات التي تواجهها معها.

صعوبات الدراسة:

–صعوبة الحصول على الإحصائيات والمعلومات من بعض الإدارات المعنية ومن الجمعيات بالرغم من تقديم الترخيص والتأكيد على أنها ستكون ضمن دراسة علمية وبسرية تامة، بالإضافة إلى صعوبة استرجاع الاستجابات على الاستبيان الذي أخذ فترة زمنية طويلة بسبب عدم تفرغ بعض القائمين على نشاطات الجمعيات، وكذا بسبب حداثة وجهل استخدام الاستبيان الالكتروني لأغلبية أفراد عينة الدراسة

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 124.

[2]– نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة "النموذج المعرفي، النظرية، المنهج"، ط1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص325.

خصوصا الجمعيات الفلاحية المهنية الفلاحية التي لا تملك حساب في منصات التواصل الاجتماعي، ولا بريد إلكتروني.

– تشعب موضوع الدراسة في جانبه النظري وتضمنه لعناصر رئيسية وأجزاء فرعية، بالإضافة إلى اتساع الجانب التطبيقي خاصة وأن ولاية باتنة تتكون من**61 بلدية** و**3006 جمعية** تنشط في ثمانية عشر (18) مجالا الأمر الذي جعل من الصعوبة ضبط وتحديد مجتمع البحث.

–صعوبة تفريغ البيانات في برنامج **SPSS**، واستقراء النتائج بسبب قلة التكوين في هذا المجال، ممّا دفعنا إلى التسجيل في دورات تكوينية للتمكن من استعماله.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان من أجل جمع المعلومات من خلال إعداد استمارة تحتوي مجموعة من الفقرات المتعلقة بموضوع البحث حيث تم توزيعها على أعضاء الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي والمهني والبيئي بولاية باتنة، وكان الهدف من ذلك هو قياس مدى تحقيق أنشطة الحركة الجمعوية للتنمية المحلية. ومن أجل تحليل البيانات تمت معالجتها احصائيا عن طريق الاستعانة ببرنامج **الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS**، بالإضافة إلى استخدام أداتي الملاحظة، والمقابلة مع مسؤولي الإدارات العمومية وفاعلين جمعويين.

مجال وحدود الدراسة:

الحدود المكانية:

موضوع الدراسة هو الأدوار التنموية للفواعل غير الدولاتية على المستوى المحلي في الجزائر "الحركة الجمعوية بولاية باتنة"، وبذلك فإن الحدود المكانية لدراساتنا هي الجزائر بصفة عامة وولاية باتنة بالتحديد، لأنه من الصعب الوصول إلى نتائج دقيقة دون التطرق إلى دراسة ميدانية لذلك تمّ اختيار ولاية باتنة كأنموذج للواقع التنموي للعمل الجمعوي في الجزائر.

الحدود الزمنية:

رصدت الدراسة تتبع تطور المسار التنموي للفواعل غير الدولاتية في الجزائر منذ بداية تشكّلها لسنة 1990 إلى غاية سنة 2020، أما الدراسة الميدانية فتم حصر المجال الزمني منذ صدور قانون الجمعيات 06–12 إلى غاية سنة 2020.

أدبيات الدراسة:

تمّ الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة من أجل الاستفادة من التراكم العلمي والانطلاق من النقائص التي سجلّتها، وهي كالتالي:

1-روبرت بوتنام" في دراسة بعنوان " **كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**" إيناس عفت، الطبعة العربية الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006.

وهو كتاب صدر سنة 1993 بعد دراسة استمرت لمدة 23 سنة بدءً من 1970-1993 وتضمن دراسة ميدانية للتجربة الإيطالية (شمال- جنوب) في الإصلاح المؤسسي والإقليمي (20 إقليم) الذي شهدته إيطاليا سنة 1970 بإحداث خمسة عشر (15) حكومة إقليمية جديدة بالإضافة إلى الأقاليم الخمسة القديمة (5)؛ من خلال منح تفويضات وسلطات وموارد للحكومات المحلية والتقليل من القيود المركزية من أجل محاولة الكشف عن كيفية أداء هذه المؤسسات (المؤسسات الإقليمية الجديدة) لعملها بكفاءة في ممارسة الحكم والسياسة في إيطاليا في إطار دراسة مقارنة بين شمال إيطاليا وما تعرفه من اختلافات شديدة في التقاليد الثقافية والاجتماعية وفي مستويات التنمية أيضا عن جنوب إيطاليا خاصة أن أهم ما يميز الأقاليم في إيطاليا قبل التوحيد ومنذ القرون الوسطى هو وجود نظامين للحكم: نظام جمهوري في الشمال، ونظام ملكي في الجنوب وهذا ما أسفر عن استمرارية اختلاف الأنماط المدنية ونوعية الحياة بين الجنوب والشمال إلى غاية القرن التاسع عشر.

بالنسبة للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي المزج بين مجموعة من المناهج الكمية والكيفية من بينها منهج دراسة الحالة والمنهج الاحصائي واستخدام الملاحظة كأسلوب للبحث في البيئة المحيطة بالأقاليم في إيطاليا، والاعتماد على استطلاعات الرأي. بالإضافة إلى المقابلة المباشرة مع أعضاء المجالس المحلية وقادة المجتمع المحلي، من أجل الحصول على البيانات وتحليلها وتفسيرها بصورة علمية ودقيقة للإجابة على الإشكاليات المطروحة.

وطرح روبرت بوتنام العديد من التساؤلات ضمن مضمون هذا الكتاب ولعل أهمها هي الإشكالية التالية:

عبر أية آليات يمكن لمعايير وشبكات المجتمع المدني أن تساهم في الرخاء الاقتصادي؟

لقد توصل أن الرأسمال الاجتماعي وما يحمله من مخزون مجتمعي من ثقة وتعاون في العلاقات الاجتماعية هو الذي يُسهم في التنمية الاقتصادية، وبذلك فإن الرأسمال الاجتماعي له أهمية أكبر من الرأسمال المادي في بلوغ الأهداف التنموية، وهو أهم ما يميز شمال إيطاليا.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بصفة عامة هي اعتبار أن الرأسمال الاجتماعي يُشكل مطلب أساسي في الإقلاع التنموي.

وفيما يلي دراسة وجهت العديد من الانتقادات لهذه الفكرة.

2-Henry Veltmeyer, **Civil Society and Local Development,** Interactions, Campo Grande, Number 9, n. 2, p. 229-243, February. 2008.

ركّزت هذه الدراسة على النموذج التنموي الجديد الذي تجاوز البعد الاقتصادي للتنمية وأعطى وزنا أكبر للبعد الاجتماعي لا سيما في تحليل "**رأس المال**" في إطار التنمية الاقتصادية ومنطق التراكم الرأسمالي وجني الأرباح–الثروة– إلى "**رأس المال الاجتماعي**" القائم على معايير الثقة وثقافة التضامن الاجتماعي التي تعتبر كموارد اجتماعية يمتلكها الفقراء والتي تمكّنهم من تعزيز التنمية المحلية باعتبارهم "فاعلين اجتماعيين" للتخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذا النموذج وُجهت له العديد من الانتقادات:

أولا: التركيز على ديناميات المجتمع المدني بجعل الأشخاص مسؤولين على تنميتهم وتحميلهم مسؤولية مشاكلهم وفقرهم يُعد خاطئا باستبعاد المؤسسات الرسمية للاقتصاد.

ثانيا: من منظور أن التنمية المحلية المبنية على رأس المال الاجتماعي تنطوي على تحسينات محدودة أو معدومة في الوصول إلى رأس المال المادي لأن هذه الأخيرة تظل تحت سيطرة المؤسسات الرسمية وسلطة الدولة في حين يتم تشجيع الفقراء على استغلال مواردهم المحدودة، ويبقى رأس المال الاجتماعي والتمكين مجرد وهم يستخدمه الأغنياء للإبقاء على ثرواتهم.

3– ألكسيس دي توكفيل، ترجمة وتعليق أمين مرسى قنديل، **الديمقراطية في أمريكا**، عالم الكتب، ط3، 1991.

تطرّق "**ألكسيس دي توكفيل**" في الفصل الخامس من الجزء الثاني الذي جاء بعنوان: **استفادة الأمريكيين من الجمعيات العامة في الحياة المدنية** عن العدد الضخم من الجمعيات المدنية في الولايات

المتحدة الأمريكية التي تختلف عن الجماعات السياسية والتي ليس لها أي أغراض سياسية، وعن طبيعة الأمريكيين على اختلاف ظروفهم وأعمارهم في إنشاء الجمعيات في شتى المجالات الدينية والأخلاقية .... كما يقومون بإنشاء جمعيات من أجل بناء المستشفيات والسجون والمدارس.

كما تحدّث "**ألكسيس دي توكفيل**" عن إعجابه بالعمل الجمعوي الأمريكي بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وعن مهارة أهالي المجتمع الأمريكي في الاقتراح والتطوع والعمل الجماعي في إنجاز الأعمال وإنجاحها، وفي تظافر الجهود حتى في أصغر المشروعات وأضخمها. على عكس المجتمع الإنجليزي الذي ينجز مشروعات ضخمة بصورة انفرادية.

نستخلص ممّا سبق أن طبيعة المجتمع الأمريكي في العمل الخيري هو أساس التنمية وفيما يلي دراسة أثبتت أن المنظمات غير الحكومية لعبت دورا في تحقيق التنمية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العمل الغير ربحي.

4-Kelly LeRoux and Mary K. Feeney**, Nonprofit Organizations and Civil Society in the United States,** Routledge, Year: 2015.

هدفت الدراسة إلى ابراز دور القطاع التطوعي الأمريكي في التنمية حيث جاء في القسم الثالث الذي يشمل المحاور (السابع، الثامن، التاسع) بعنوان: الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقطاع غير الربحي.

- **التنمية السياسية:** المنظمات غير الربحية لها تأثيرات على البيئة السياسية من خلال التمثيل السياسي والتعبئة السياسية.
- **التنمية الاجتماعية:** مساهمة الحركات الاجتماعية والنشاط التطوعي في إحداث التغيير.
- **التنمية الاقتصادية:** القطاع الغير الربحي هو قطاع يقوم على أساس العمل الخيري وهو منتشر على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتبرع الأمريكيون بحوالي 300 دولار سنويا للأعمال الخيرية–مؤسسات أو تبرعات فردية– وبذلك فهو يشكل موردا حيويا للمنظمات غير الربحية التي تحتل مكانة ذات أهمية في الاقتصاد الأمريكي وبذلك فهي تساهم في الخطط التنموية الاقتصادية على المستوى المحلي حيث تعتبر شريكا أساسيا للحكومة المحلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تشمل تطوير الإمكانات للموارد البشرية والطبيعية غير المستغلة،

إشراك الفئات المحرومة في الاقتصاد المحلي، تحسين المناخ لتطوير الأعمال وتحسين نوعية الحياة ....

كما تقوم هذه المنظمات من خلال برامج التدريب الوظيفي في الحد من البطالة ودفع التنمية الاقتصادية في العديد من المجتمعات المحلية. وكذلك من خلال التركيز على الأنشطة المتعلقة بجذب الأعمال وتطويرها، وبذلك فهي تلعب دورا مهما في الاقتصاد المحلي.

كما جاء في القسم الثاني من المحور الرابع بعنوان: أهمية رأسمال الاجتماعي في بناء المجتمع وتبين أن المنظمات غير الربحية تساهم في بناء رأس المال الاجتماعي وزيادة مستويات الثقة والتماسك الاجتماعي والروابط الاجتماعية التي تربط أعضاء المجتمع بالإضافة إلى ما تقدّمه من خدمات اجتماعية غير ملموسة، و ما تقدّمه من خدمات مادية.

5-عثمان صفاء وآخرون، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: الجمعيات في تونس أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد07، 2017، ص ص 397-411.

جاء المقال ليبحث في الدور التنموي للجمعيات التونسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر تونس من بين الدول العربية التي تمتلك مجتمع مدني قوي بعد ثورة 2011 حيث بلغ العدد الإجمالي للجمعيات في تونس**18558** جمعية حسب احصائيات 2016 وقد احتلت الجمعيات التنموية المرتبة الرابعة بـ: **1848**جمعية وهو ما يدل على اهتمام المواطنين المحليين التونسيين بالتنمية المحلية، كما هناك العديد من الجمعيات التي تنشط في مجالات مختلفة من بينها ما يلي:

- **في مجال التنمية الاقتصادية:** هي جمعيات القروض المصغرة التي تعتبر جمعيات تطوعية تقوم بتقديم قروض للشباب البطال سعيا منها في مكافحة الفقر وتخفيض البطالة، بالإضافة إلى الجمعيات التنموية التي تهدف هي الأخرى إلى خلق مناصب شغل وذلك من خلال تدريب وتأطير خريجي الجامعات ودمجهم في سوق الشغل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **في مجال التنمية الاجتماعية:** تسعى الجمعيات الاجتماعية إلى توفير الخدمات الاجتماعية للفقراء والمرضى ....
- **في مجال التنمية البيئية:** تهتم الجمعيات البيئية بالحفاظ على البيئة من خلال التوعية والتحسيس لبناء محيط أخضر ونظيف.

وخلصت الدراسة أن الجمعيات التونسية تعتبر هيئات فعالة في تحريك عجلة التنمية المحلية في المجال الاقتصادي خاصة الجمعيات المهنية، وفي المجال الاجتماعي حيث تعالج وتجد الحلول للمشاكل الاجتماعية، بالإضافة إلى الجمعيات الثقافية التي أسهمت مساهمة كبيرة في تنمية القطاع السياحي.

6-أبركان الطيب، إدريس كركين، **دور المجمع المدني في التنمية المحلية**، مجلة المنبر القانوني، العدد 12، المجلد 12، 2017. ص ص 206-193.

تطرق المقال إلى "**المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** "**2005** بالمغرب والتي تعد كأحد مظاهر السياسة الاجتماعية والتي احتل فيها المجتمع المدني مكانة محورية، وقد هدفت إلى تحقيق برامج تنموية واسعة من خلال إشراك كل الفاعلين في عمليات التشخيص والتتبع، وقد تمّ تعزيزها بالقانون الجماعي رقم **78.00** المعدل بقانون **17.08** الذي نظّم العلاقة بين الجماعات المحلية وهيئات المجتمع المدني من بينها: استحداث لجنة استشارية تتكون من شخصيات مقترحة من المجلس الجماعي، تشاور المجلس الجماعي مع السكان المحليين أثناء اعداد المخطط الجماعي للتنمية، كما يعقد المجلس الجماعي والفاعلين الاجتماعية اتفاقيات شراكة أو تعاون بغرض النهوض بالتنمية في المجال الاجتماعي والاقتصادي...

وتوصلت الدراسة إلى أن المشرّع المغربي وسّع مجال المشاركة مع الجماعات لفواعل مدنية عديدة دون تحديدها كجمعيات الأحياء، الفاعلون الاجتماعيون.....من أجل تحقيق التنمية، حيث أصبحت البرامج العمومية تشترط مشاركة السكان المحليين المنخرطين في الجمعيات في تخطيط البرامج التنموية وتدبيرها. وهذا ما يُنتظر منه زيادة العدد الكمي للجمعيات ذات الطابع التنموي كجمعيات محاربة الفقر، الأمية، الجمعيات البيئية...، وبالتالي فإن الجمعيات في المغرب عرفت تطورا نوعيا وكميا، وتحولات تنظيمية كالتشبيك، وبناء الائتلافات، تكوين المنتديات.....

7-علي محول، **إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية**، مقال منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المجلد/العدد 15، 2016.

جاءت الدراسة حول مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية في المغرب وأن التنمية المحلية معادلة صعبة لا تقتصر على الدولة والجماعات الإقليمية فقط، وإنما ضرورة إشراك القطاع الخاص

الذي يزخر بمؤهلات تمكّنه من تحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي ومن بين هذه القدرات المميزة عن الجماعات الترابية والتي استهل بها المقال هي كالتالي:

- قدرته التخطيطية في صرف الأموال بحكامة في انجاز المشاريع التنموية وفق احتياجاتها المالية واعتمادها الذاتي في تمويل التنمية المحلية على عكس الجماعات الترابية التي لا تتوفر على الاستقلالية المالية وتبيعتها للإعانات والإمدادات التي تقدمها الدولة في انجاز المشاريع التنموية وفق توجهات وأهداف المخطط الوطني، والتدخل المركزي هو الذي يحد من فعالية مشاريعها في تحديد أولوياتها وفق احتياجاتها.
- قدرته على توفير مناصب شغل ليس من أجل التوظيف فحسب، وإنما من أجل توظيف الطاقات المنتجة ومتابعة تكوينها لا سيّما في مجال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق مردودية فعلية ولزيادة الإنتاجية بمستوى أكبر وأفضل وبتكلفة أقل خدمة للتنافسية والدفع بمسار التنمية.

وخلُصت الدراسة إلى أن القطاع الخاص في المغرب يعاني من بعض الصعاب التي تعيق دعم المسار التنموي كمشكل صعوبة الحصول على العقار، وارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع معدل الضريبة، وضعف الاستفادة من الدعم المالي خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أدى إلى الوقوف أمام روح المبادرة، فرغم المساعدات المقدّمة إلا أنه فشل في تحقيق التنمية حيث تغلّبت مصلحته الشخصية في تحقيق الربح بدل تقديم الخدمة بأقل التكاليف، وهو ما أثر بالسلب على إشباع رغبات المواطن.

لقد كان الهدف من عرض بعض الدراسات التي تناولت واقع الفواعل غير الدولاتية في دول متعددة كشمال إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، تونس هو الاطلاع على التجارب الدولية والاستفادة منها.

أما الدراسات التالية فهي دراسات تناولت مساهمة الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية في الجزائر، لكن ما يلاحظ أن أغلبها ركّزت على فاعل المجتمع المدني فقط دون الإشارة إلى القطاع الخاص، وهذا ما يدل على قلة الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الرئيسية التي يحملها موضوع دراستنا.

8- مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص ص 117-140.

تضّمن المقال دراسة حول الفواعل الجديدة ودورها في تدعيم العملية التنموية في الجزائر حيث تطرّق إلى اسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية الذي قام بمجهودات كبيرة في المجال الاجتماعي من خلال أنشطته المكثفة في محاربة الفقر والأمية وتقديم الخدمات الصحية، والتدريب والتأهيل...، وكذا في المجال الاقتصادي من خلال الدور الاستشاري للاتحادات والنقابات العمالية في البرامج التنموية، ضف إلى ذلك مساهمته السياسية في تنمية الثقافة السياسية للمواطنين، وغرس القيم الديمقراطية من أجل المشاركة في صنع القرارات السياسية. بالاضافة إلى اسهامات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشاركة في تنفيذ برامج التنمية المحلية في مجال البنية التحتية وتشغيل اليد العاملة إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات كالمعيقات البيروقراطية والسياسية...، كما تناول ضرورة إعادة صياغة الحكومة لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في ظل المقاربة التشاركية، وخلصت الدراسة إلى أن عجز الفواعل الرسمية عن تلبية طموحات المجتمعات المحلية يتطلب اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص لأن إحداث التنمية المحلية لن يتحقق إلا عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص ودعم تنظيمات المجتمع المدني.

9- انزارن عادل، **التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد02، 2017، ص ص 368-387.

تناول المقال موضوع التنمية المحلية و الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الفواعل الرسمية (بلدية وولاية)، ودور الفواعل غير الرسمية من مجتمع المدني وقطاع الخاص.

- المجتمع المدني في الجزائر أتيحت له فرصة التدخل كشريك في عملية البناء والتطور حيث يقوم بالعديد من النشاطات في المجال البيئي، والصحي، وفي المجال الاجتماعي كمحاربة الفقر ومحو الأمية....، ومن جهة أخرى أنه على الرغم من العدد الهائل من الجمعيات إلا أن دورها التنموي محدود حيث تلعب دورا رعائيا خدماتيا أكثر منه دورا تشاركيا في صنع السياسات المحلية ومراقبة المشاريع التنموية الذي يعود إلى العديد من المحددات البيئية.

– أما القطاع الخاص فقد حقق العديد من الإنجازات من بينها إنشاء برامج تشغيل بمبادرة محلية كبرنامج تشغيل الشباب، وبرنامج عقود التشغيل المسبق، وبرنامج المساعدة على انشاء مقاولات صغيرة، بالاضافة إلى عقود الشراكة التي ساهمت في تمويل الاستثمارات التي أطلقتها الحكومة الجزائرية سنة 2010، ضف إلى ذلك دوره في مجال التسيير في إطار تقديم الخدمات وتوفير مناصب شغل، ورغم هذه المساهمات لا يزال القطاع الخاص يواجه العديد من العوائق.

وخلصت الدراسة أنه لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية في الجزائر في ظل العديد من المعيقات المتمثلة في غياب الديمقراطية، وغياب وعي مجتمعي بأهمية المشاركة في صنع القرارات التنموية، ومنظومة إدارية تتميز بالبيروقراطية والفساد، ونظام اقتصادي ريعي، وأن تحقيقها يتوقف على إشراك جميع الأطراف مع توفير بيئة سياسية واقتصادية واجتماية وإدارية مواتية.

10– يوسف بن يزة، **التنمية المحلية التشاركية في الجزائر**، منشورات مخبر الأمن الإنساني، 2020.

وهو كتاب تناول بصفة عامة المقاربة التشاركية وأثرها في تحقيق التنمية المحلية، وقد تطرّق في الفصل الثاني إلى اسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية بالجزائر حيث توصل إلى أن الواقع العملي للقطاع الخاص يتميز بانتشار ما يسمى بـ: "**شركات التضامن**" المحتكرة للاستثمارات في الإطار العائلي التي لم تتطور إلى شركات كبرى، والتي يقتصر استثمارها في المجال الخدماتي فقط. وأنه على الرغم من جهود الدولة في توفير البيئة المناسبة للاستثمار إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال يواجه العديد من العراقيل.

أما مشاركته التطوعية فقد ساهمت في التنمية المحلية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية ذات المصلحة العامة من طرف مقاولين خواص، وهذا ما يشير إلى احتمالية بداية انتشار ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتكوين رأسمال اجتماعي لا سيما بولاية باتنة التي برزت بها العديد من المبادرات التطوعية لإنجاز العديد من المشروعات التنموية، والتي تم توثيقها بمداولات رسمية. إلا أن هذه الفلسفة لا زالت لم تجد البيئة المواتية.

أما بالنسبة للمجتمع المدني في الجزائر فقد تمّ منح هامش حرية لمؤسسات المجتمع المدني لمشاركتها في تسيير الشؤون العامة، وأنه رغم اللبس الذي يكتنف تشكيله وسيره إلا أنه يقوم بأدوار مهمة في الأزمات لا سّيما خلال جائحة كورونا، كما يلعب دورا كبيرا في التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية

وفي العديد من المجالات الأخرى الثقافية والبيئية والرياضية...، لكن من ناحية أخرى المشرع الجزائري لم يضع آليات لاشراكه في إدارة التنمية المحلية، والذي خصّها بالاستشارة والاطلاع فقط. بالإضافة إلى معيقات سياسية وإدارية التي لم تُظهر أثرها التنموي المبتغى.

وقد توصلت الدراسة أن المساهمة التنموية للقطاع الخاص والمجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة لم ترق إلى الأهداف المنشودة بسبب العديد من العوائق التي تواجههما.

11-صالح زياني، **موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 16، 2007، ص ص 255-274.

عالج المقال موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر من خلال ثلاثة محاور حيث تّم التركيز في المحور الأول على طبيعة العلاقة التي تربط بين تشكيلات المجتمع المدني وإدارة التنمية المحلية، وقد تمّت الإشارة إلى الدور التنموي الاقتصادي الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في شمال إيطاليا وفرنسا، وضرورة سّن قوانين تفّعل الأداء الاقتصادي للحركة الجمعوية في الجزائر لمواجهة التحدّيات الاقتصادية.

أما في المحور الثاني فتّم التطرق إلى التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر من بينها:

عدم استقلالية العمل الجمعوي عن السلطة حيث تقوم هذه الأخيرة بتوجيه نشاطاته لا سيّما الجمعيات التي يتم تقديم الدعم المادي لها في مقابل القيام بالدعاية الانتخابية خلال الفترات الانتخابية. بالإضافة إلى ضعف تمويل القطاع الخاص أو ما أصطلح عليه بالبرجوازية الكسولة التي أثّرت تأثيرا سلبيا على عمل الحركة الجمعوية وجعلتها غير نشيطة بسبب اعتمادها على تمويل الدولة.

وتناول المحور الثالث آليات تفعيل النشاط التنموي المحلي للجمعيات من بينها:

- المساهمة في بلورة برامج تنموية لإيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات المحلية كالفقر والبطالة والتسرب المدرسي.
- كما يمكنها العمل على مكافحة الفساد الذي يعد أهم عائق يواجه التنمية المحلية.
- كما يمكن أيضا لهذه الجمعيات أن تعمل على إشراك المواطنين في تحديد الاختيارات التنموية.

كما تضمّن المحور توصيات في شكل حلول وسبل تمّكن المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في تدبير الشؤون المحلية من بينها:

ضرورة وضع مقاربة تقوم على أسس الديمقراطية والمواطنة، ضف إلى ذلك ضرورة الأخذ بمفهوم الديمقراطية التشاركية كسبيل لإشراك الحركة الجمعوية وكل الفواعل المحلية في العملية التنموية.

12- شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع" تخصص علم اجتماع التنمية، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

وهي دراسة مكّملة لدراسة سابقة لنيل شهادة الماجستير حول" **المجتمع المدني والتنمية المحلية** -دراسة ميدانية لجمعيات الأحياء لولاية بسكرة-"، وتضمنت الأطروحة دراسة لواقع المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة وواقع المجتمع المدني بولاية بسكرة كأنموذج من خلال التطرق إلى مورفولوجية وبنية المجتمع المدني في الجزائر للتعرف على نشأته وأنشطته وأدواره ومدى مساهمته في تنمية المجتمع، والكشف عن أهم العراقيل التي يواجهها، وللإجابة عن الاشكالية المطروحة عن حقيقة واقع المجتمع المدني في الجزائر اعتمدت الدراسة على دراسة ميدانية لعينة مكونة من 50 جمعية من ولاية بسكرة وتعميم النتائج على باقي مجتمع الدراسة.

وأهم النتائج المتوصل إليها حول الدور التنموي للمجتمع المدني هي كالتالي:

- المشاركة الضعيفة للجمعيات في تقديم الاقتراحات والاستشارة والمشاركة في الاجتماعات مع السلطات المحلية، وبالتالي نسبة المساهمة الضعيفة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي أثبتت الضعف في المساهمة التنموية نتيجة انفراد السلطات المحلية باتخاذ القرار دون اشراك الجمعيات في ذلك باستثناء الجمعيات التي لها علاقة شخصية بالمسؤولين المحليين.

- لا زالت الجمعيات يقتصر دورها على الأهداف التقليدية من تقديم مساعدات خيرية وتطوع وتوعية، وهو ما يؤكد محدودية مساهمتها التنموية.

13-شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية "دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 06، العدد 10، 2016، ص ص 229-256.

هدفت الدراسة إلى البحث عن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المحلية وذلك في ضوء التجربة الجزائرية التي اقتصرت على منطقة الشمال الغربي كأنموذج نظرا لشساعة القطر الوطني –**وهران، تلمسان، عين تموشنت، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، تيارت**– وقد توصلت الدراسة بصفة عامة أن القطاع الخاص يمكنه أن يلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي ورفع معدلات التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة، وكذا تطوير القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والنقل والمواصلات، التجارة والخدمات باستثناء قطاع المحروقات الذي لا يزال تحت سيطرة القطاع العام.

أما بالنسبة لمنطقة الشمال الغربي فقد أظهرت الدراسة أن المشاريع التي أُسندت للقطاع الخاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والسكن أسهمت مساهمة كبيرة في إنجاز مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى تنويع الإنتاج وتحقيق المنافسة ورفع الفعالية الاقتصادية، كما احتل القطاع الخاص مكانة ريادية في عملية توفير مناصب الشغل للسكان المحليين لا سيّما ولاية وهران باعتبارها تمثل عاصمة الغرب الجزائري، ومركز جذب للاستثمارات.

وخلّصت الدراسة أن القطاع الخاص في الجزائر لا يبادر بالمشاركة في التنمية المحلية تلقائيا لذلك يمكنه تحقيق تنمية اقتصادية محلية من خلال دعم المؤسسات الحكومية والمحلية له بالقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري الذي يؤثر سلبا على مشاركته في برامج التنمية من أجل توفير بيئة أعمال تسهل عليه إجراءات التأسيس للمشروعات التنموية، وبالتالي التأكيد على جهود المؤسسات المحلية في قيادة التنمية بالتوازي مع الجهود الحكومية بالاستمرار في الإصلاحات التشريعية والاقتصادية لتوفير مناخ الأعمال الداعم للتنمية المحلية.

14– بلحاوي فايزة، موساوي عبد الحفيظ، **واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد2، العدد1، 2021، ص ص147–165.

هدف هذا المقال إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر من خلال البحث في مدى التزامه بمسؤولياته في دعم المجتمع، الذي تزايد دوره في تحمل مسؤوليته الاجتماعية، وأصبح شريكا في التنمية المحلية بداية من مرحلة الاصلاحات الاقتصادية لا سيّما بعد اصدار قانون

الجماعات المحلية من أجل اشراكه في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية.

والنتيجة المتوصل إليها هو أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يتبلور لدى مسؤولي شركات القطاع الخاص، ولم ترق مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر إلى ما بلغته الدول الأخرى بسبب غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم توفر أطر قانونية واضحة.

15-جليلة لعبداوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية-ولاية باتنة أنموذجا-**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014، ص ص 268-306.

تناول المقال دراسة واقع مؤسسات المجتمع المدني-الجمعيات، الإعلام- وإسهاماتها التنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بولاية باتنة من خلال استخدام العديد من الآليات كآلية المشاركة الشعبية والعمل التطوعي، ضف إلى ذلك آلية التوعية والتحسيس سواء من طرف الجمعيات أو الإذاعة المحلية، لكن ما يعاب على هاتين الآليتين أنهما غير دائمتين حيث يتم استخدامهما في المناسبات فقط، ضف إلى ذلك آلية المراقبة والمحاسبة وكشف التجاوزات التي تكاد تكون منعدمة.

- أشارت الدراسة أن المساهمة الاقتصادية للحركة الجمعوية بولاية باتنة تمثّلت في اقتراح مشاريع تنموية في المجال البيئي، وتقديم مساعدات لأصحاب الأفكار الإبداعية في المجال الثقافي إضافة إلى دورها في خلق مناصب شغل إلا أنّها أُعتبرت مساهمة ضعيفة تستلزم تظافر الجهود مع جميع الفواعل المحلية.
- فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد لعبت جمعيات ولاية باتنة دورا كبيرا في تقديم الخدمات في المجال الصحي، محو الأمية، مكافحة الفقر.
- أما الجانب الثقافي على الرغم من وجود الجمعيات التي لها دور في التنمية الثقافية إلا أن معظمها جمعيات غير نشطة أو لها نشاط مناسباتي لا غير.

وبذلك خلصت الدراسة بأن مؤسسات المجتمع المدني بولاية باتنة أنه رغم العوائق التي تواجهها كالتمويل، وعدم وجود مقرات، ضعف التواصل بين الجمعيات، تبعية الجمعيات للأحزاب.....إلا أنه حقّق دورا تنمويا بدرجة نسبية.

16-آنس عرعار، **المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة -دراسة ميدانية بمدينة باتنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع نظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، 2015-2016.

تناولت الأطروحة موضوع الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية-الجمعيات البيئية لولاية باتنة بحي بارك فوراج- في تفعيل مشاركة سكان مدينة باتنة من خلال رفع الوعي البيئي والتكوين البيئي أو من خلال ممارسة الضغط لتفعيل مشاركة ضد المؤسسات المحدثة للتلوث البيئي.

توصلت الدراسة إلى أن جمعيات حماية البيئة بولاية باتنة ساهمت في تفعيل المشاركة الشعبية للسكان المحليين لمدينة باتنة في حماية البيئة من خلال:

- أنشطتها التكوينية حيث أن السكان المحليين يشاركون بالجهد المادي أو الفكري في مشاريع حماية البيئة، وكذا أنشطتها التحسيسية التي ساهمت في تغيير بعض السلوكيات والممارسات الخاطئة اتجاه البيئة. بالإضافة إلى نشاطها المتمثل في العمل كجماعة ضغط في التعبئة الشعبية للسكان المحليين ضد المتسببين في إحداث التلوث وذلك من أجل كشف تجاوزتهم ثم منعهم أو مقاضاتهم.

إلا أن هذه الجمعيات البيئية تعاني من العديد من المعيقات السوسيو-ثقافية والاقتصادية التي تحول دون تفعيل المشاركة الشعبية. لاسيّما بعض الاتجاهات السلبية لسكان المدينة.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن معظمها عالجت جانبا أو عدة جوانب من موضوع دراستنا وأشارت إلى فاعل واحد أو إلى العديد من الفواعل غير الدولاتية حسب ما تفرضه أهداف دراستها، غير أن دراستنا تهدف إلى محاولة التعرف على أدوار الفواعل غير الدولاتية من تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن المحلي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي. ولذلك فهذه الدراسة تتفق مع عدد من الدراسات السابقة في بعض الجوانب الشكلية والنظرية، وتتميز عنها في محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والجمع بين المقاربتين الكمية والنوعية لإثرائها وتدعيمها بالتحليل والتفسير من خلال إجراء دراسة ميدانية تمحورت حول الدور التنموي للحركة الجمعوية بولاية باتنة من أجل قياس مدى تحقيق نشاطات وبرامج هذه الجمعيات للتنمية المحلية بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية باستخدام برنامج**SPSS** .

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الاشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول أولها تناول الإطار المفهوماتي والنظري لموضوع الدراسة، وفصل ثاني تطرّق إلى مساهمات الفواعل الغير الدولاتية في العمليات التنموية بشكل عام، وفصل ثالث خُصص لدراسة موقع ومكانة هذه الفواعل في البرامج التنموية في الجزائر ومدى مشاركتها في تسيير الشؤون المحلية، والعوائق والتحديات التي تعترض مساهمتها في التنمية المحلية، ثم فصل رابع تطبيقي للبحث في دور الحركة الجمعوية بولاية باتنة في تحقيق التنمية المحلية.

- ✓ اختص الفصل الأول بتناول معاني وخصائص ومميزات مفاهيم المتغيرات التابعة والمستقلة، وما عرفته من تطورات تاريخية ونظرية في سياق البيئة العربية والغربية.
- ✓ تضّمن الفصل الثاني دراسة الأدوار التنموية للفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية وأساليب مساهمتها في تدبير الشؤون المحلية، والبحث في تأثير أنشطتها في اتخاذ القرارات التنموية المحلية وتحقيق التنمية المحلية.
- ✓ هدف الفصل الثالث إلى التعرف على التجربة الجزائرية في التنمية المحلية التي لم تكن في معزل عن التطورات الإقليمية والمحلية بانفتاحها على الفواعل غير الدولاتية من خلال تحديد دورها التنموي، والتطرق إلى واقع القوى المجتمعية واشراك جميع الأطراف المحلية في العمل التنموي المحلي.
- ✓ بعد الإلمام بالجوانب النظرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية من أجل الاقتراب من واقع الحركة الجمعوية والشأن التنموي في ولاية باتنة من خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني، وذلك باستخدام إجراءات منهجية معتمدة في منهجية البحث العلمي، والاعتماد على أدوات علمية في جمع المعلومات وأدوات إحصائية في تحليل النتائج من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية ودقيقة.

الفصل الأول

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

موضوع التنمية بجميع مستوياتها يُعد من المواضيع التي لاقت رواجا أكاديميا خاصة التنمية المحلية التي حَظيت بقدر كبير من الأهمية في العصر الحديث لأن تحقيقها سيؤدي إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى ما هو أفضل، وهي ترتكز في الأساس لإحداث هذا التغيير على الدور الذي تلعبه الفواعل غير الدولاتية في تنمية المجتمعات المحلية لأنها تتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها لتنظيم وقيادة المواطنين إلى المشاركة في جميع الجهود التنموية الهادفة إلى تلبية احتياجاتهم المتزايدة وتحسين ظروفهم المعيشية.

سنحاول التطرق بإيجاز إلى أهم المفاهيم والنظريات التي عرفها كل متغير من متغيرات الدراسة بشكل مقتضب **(المجتمع المدني–القطاع الخاص–التنمية المحلية)** لأن الإسهاب فيها سيجعلنا نخوض في دهاليز عسيرة ويفقدنا القدرة على ضبط الخيط الناظم لأهداف دراستنا لا سيّما تطور دلالات المجتمع المدني واشتباكاته المفاهيمية والفلسفات التي عرفها خلال مراحل تاريخية عديدة، والتي لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل في هذا الفصل.

تم تقسيم الفصل كالآتي:

المبحث الأول: الفلسفات المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني: اشتباك مفاهيمي

المبحث الثاني: القطاع الخاص: دلالات في المفهوم والمرتكزات

المبحث الثالث: مضامين التنمية المحلية

المبحث الأول: الفلسفات المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني: اشتباك مفاهيمي

مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل مرّ بالعديد من المراحل التاريخية في الفكر السياسي الغربي لذلك سنستعرض بشكل وجيز بعض مضامينه التي عرفها في إطار التقاليد الغربية، وكذا البحث عن تاريخه في البيئة أو التقاليد العربية، بالإضافة إلى الإشارة إلى أهم تشكيلاته ومبادئه وخصائصه، والوظائف التي يؤديها.

المطلب الأول: المجتمع المدني والحضارة الغربية

ساهمت العديد من المدارس الفكرية الغربية في إطار الحضارة الغربية في صياغة مفهوم المجتمع المدني لأن مرجعيته الفكرية غربية حيث تعود ارهاصاته الأولى حسب الفلسفات المفسّرة لتأسيس المفهوم إلى نظريات العقد الاجتماعي في سياق التمييز بين المجتمع الطبيعي والمدني ثم انتقل إلى مفهوم للتنافس الاقتصادي وصولا إلى المفهوم الذي اعتبره فضاء للتنافس الإيديولوجي.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأفكار حول بدايات ظهوره في التقاليد الغربية:

أولا: الموجة الأولى: ميلاد المجتمع المدني وعصر التنوير الكلاسيكي

في هذه المرحلة اكتنف الغموض مفهوم المجتمع المدني من حيث حدوده وفواصله بينه وبين المجتمع الطبيعي، لذلك سنحاول الكشف عنه من منظور نظريات العقد الاجتماعي من خلال مفكريه "**توماس هوبز**"، "**جون لوك**"، "**جون جاك روسو**" فيما يلي:

- **المجتمع المدني عند "توماس هوبز": Thomas Hobbes**

نشر **توماس هوبز Thomas Hobbe** كتاب " **الليفياثان**" "**Leviathan** " سنة 1651 حينما ظهر الفرد الذي لا تهمّه إلا مصلحته الذاتية والذي استوجب عليه أخذ مصالح الآخرين بعين الاعتبار، وكان هوبز يرى أن المجتمع المدني لم يكن أمرا طبيعيا كما ما رآه أرسطو **Aristotle و أكويناس Aquinas** بل هو مجتمع اصطنعته الدولة بما يتناسب وظروفها السياسية وما تفرضه سياسات جماعات الضغط لضمان الأمن والسلام بسبب القسوة التي تتميز بها الطبيعة [1].

[1]– هوارد ج. ويارداً، المجتمع المدني" النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"، ليلى زيدان مترجما، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2008)، ص 17.

إذن فلسفة هوبز تنطلق من مسعى فهم الدولة والمجتمع في إطار تصور مجتمع بدون وجود للدولة تسود فيه الفوضى والصراعات بين الأفراد ولذلك يقتضي الأمر إبرام عقد بينهم، وخضوعهم الطوعي للشخص المعنوي الذي يقصد به الدولة بُغية تحقيق المساواة والائتلاف بين الأطراف المتعاقدة. وهنا يوضّح هوبز بوجوب التشريعات والقوانين حتى تُنظم حياة البشر، وبذلك يمكن القول أن هذا التصور لهوبز حول العقد الاجتماعي يعتبر بداية لتطور مفهوم المجتمع المدني [1].

وبالتالي فإن الوجود الوحيد الذي نلتمسه عند هوبز حول المجتمع هو "**المجتمع المدني**"، والذي يعني به "**المجتمع السياسي المنظم في دولة**" وهذا هو الجسم المصطنع *؛ بمعنى نشوء الدولة التي يتم تشكيلها وتنظيمها عندما يتنازل الأفراد عن كامل حريتهم لحاكم أو هيئة تكون له أو لها السلطة المطلقة والسيادة والإرادة المنفردة لتمثل حرياتهم التي تنازلوا عليها التي أصبحت غائبة في حضور الحاكم المطلق[2].

- **المجتمع المدني عند جون لوك: John Locke**

يرتبط المجتمع الطبيعي عند "**لوك**" بالعائلة والأب المسيطر أما المجتمع المدني فهو مجتمع سياسي اختياري قائم على أساس تخلي الانسان عن جزء من حريته للكل ليحميه ويحافظ على ممتلكاته، فالمبدأ الرئيسي عند "**جون لوك**" هو مبدأ حق الأغلبية، والمجتمع هو مصدر للسلطات له الحق في مراقبتها وحلّها [3].

---

[1]– كلثوم زعطوط والأزهر شيف، "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 33، (2018)، ص42.

*– يرى توماس هوبز أن اللفيثان (**Leviathan**) المدعو جمهورية، أودولة (**civitas**) باللاتينية ليس سوى إنسان اصطناعى تم خلقه من أجل حماية الأفراد والدفاع عنهم، وبالتالى فكرته انطلقت من أن السلطة المطلقة للحاكم مصدرها المجتمع السياسى "**المجتمع المدنى**"، وهو يقصد بذلك الشخص الاصطناعى الذي اتفق الأفراد فيما بينهم فى إطار فكرة العقد الاجتماعى على التنازل عن حقوقهم فى أن يحكمهم، ويجيزون كل أفعاله ويبقى الأفراد مسؤولون عن أفعالهم وعليهم بالطاعة من أجل سلامتهم وحمايتهم، للاطلاع أكثر أنظر في كتابه: **اللفياثان" الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**"، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي، 2011.

لكن فى المقابل يمكننا القول أنه لا وجود لمجتمع مدنى بل هناك انتقال من مجتمع طبيعى يحكمه الحق الإلهى إلى مجتمع طبيعى يحكمه الحكم المطلق لأن المتنازلين عن حقوقهم كانوا أحرارا في اختيارهم بكل طواعية وإرادة ثم أصبحوا مقيدين بسلطته التي تنازلوا له عنها.

[2]– عزمي بشارة، المجتمع المدني "دراسة نقدية"، ط6، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص99.

[3]– رابح لعروسي، "المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي واشكالية المصطلح"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد30، (2016)، ص 99.

يقول "**جون لوك**"* في نقده **لـ: "هوبز**" أن الحكم المطلق الذي يزعم هوبز أنه النمط الوحيد للحكم لا يتطابق مع طبيعة الحكم المدني؛ وتفسير ذلك هو أن الأفراد في الطور الطبيعي لا يجدون سلطة يطيعها الجميع ويحتكمون إليها في الدفاع عنهم إذا ما لحقهم أذى أو الفصل في النزاعات والخصومات التي تنشأ بينهم. هذه هي مساوئ المجتمع الطبيعي ونفسها مساوئ الحكم المطلق في العلاقة بين الحاكم والرعية، وبالتالي لم يتم الانتقال إلى المجتمع المدني الذي يختلف عن طبيعة نمط الحكم المطلق الذي يهدف إلى تلافي تلك المساوئ [1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن كل من "**هوبز ولوك**" كانا ممثلين للمحاولات الليبرالية الأولية للنظر في العلاقات بين المجتمع والدولة، وتعريف المجتمع المدني مع المجتمع السياسي في مقابل المجتمع الطبيعي. حيث اتخذ لوك خطوة إلى الأمام في التمييز بين سيادة الشعب وسلطة الدولة من خلال تصور تقسيم السلطات، بينما في حالة هوبز فهو لم يفصل بين المجتمع والمجتمع السياسي عن سلطة الدولة ذات سيادة؛ لذلك سيكون من المستحيل حتى التحدث عن المجتمع المدني [2].

- **المجتمع المدني عند جون جاك روسو:**

آمن "**جون جاك روسو**" أن العملية الأخلاقية التي تجعل الكائنات الإنسانية تتصف بالإنسانية في المجتمع المدني لم تتمكن الليبرالية الكلاسيكية من توضيحها، وأن العقد لدى "**هوبز ولوك**" لم

---

*– فصل **جون لوك في كتابه**" **في الحكم المدني**" بين المجتمع الطبيعي والسياسي حيث "وضّح أن أول ما انبثق عن المجتمع الطبيعي هو المجتمع المنزلي المؤلف من أفراد الأسرة، ثم طلق الناس الطور الطبيعي و أخذوا في تأليب وتأليف المجتمعات وهو ما انبثق عنه المجتمع السياسي أو المدني، فالمجتمع الطبيعي غرضه التناسل وتوفير المعاش للأولاد، أما المجتمع المدني فهو مجتمع اختياري غرضه المحافظة على حياة المرء وحريته الطبيعية ودفع عدوان الآخرين عنه"، للاطلاع أكثر أنظر: ماجد فخري، **مترجما**، جون لوك في الحكم المدني، (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959
)، ص ز–ح.

ومما سبق يتضح أن المجتمع الطبيعي عند جون لوك هو المجتمع المسيطر الخاص بالعائلة وهو ما يشبه المجتمع الذي تميزه السيطرة في الحكم المطلق من طرف الحاكم الذي اتفق الأفراد على التنازل على حقوقهم له لحمايتهم كما ذهب إليه توماس هوبز، إذن فهو لم يفصل بين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني. هذا الأخير الذي يفترض أن يحمي الحريات الفردية ويحقق لهم الأمان والسلام من غلواء الحكم المطلق للحاكم، وبالتالي فالعقد عند جون لوك هو اتفاق الأغلبية على التنازل لحقوقهم دون الخضوع للحاكم كما يرى هوبز. فيمكن للمجتمع المدني فسخ العقد ومراقبة الدولة وعزلها كما ذُكر سابقا.

[1]– ماجد فخري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 189–190.

[2]– Dragia Vujadinović ,Civil Society in contemporary context -The case of serbia-,39th edition,(Faculty of Law, Center for Publishing and informing, Belgrad, 2009), p 22.

يؤسس مجتمعات مدنية بقدر ما أسّس دولا لأنهما تمكّنا من تسهيل السعي المتبادل بهدف المصلحة الذاتية لا أكثر، لأن المجتمع المدني يجب أن يتعدى آلية تنفيذ العقد والدفاع عن الملكية وأن يتشكل بآلية أكثر تلاحما، والتساؤل الذي طرحه روسو لم يكن حول شكل المجتمع وإنما كان تفكيره حول وصفه كجماعة توجهها **الإرادة العامة** ويحكمها القانون، وأن كل حكومة شرعية هي جمهورية "**تسودها المصلحة العامة وتوجد فيها حقا الجماعة المنظِّمة سياسيا**" [1].

ثانيا: الموجة الثانية: المجتمع المدني وفلاسفة الفكر الحديث

انتقل مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة إلى فضاء للصراع الاقتصادي كما سنوضّحه فيما يلي:

- **المجتمع المدني عند جورج فلهلم فريدريش هيغل Georg Wilhelm Friedrich Hegel: 1770-1831**

بعد تطابق "المجتمع السياسي" أو "الدولة" والمجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي جاء هيغل الذي أدخل المفهوم إلى مرحلة فكرية جديدة حيث كان أول من ميّز بينهما، حيث ميّز بين ثلاث مؤسسات في الحياة الاجتماعية: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة [2]، حيث يرى بأن المجتمع المدني هو الوسيط بين العائلة والدولة، وأن تشكيله يتم بعد بناء الدولة لأنه اعتبره مجتمع يتميز بأنانية الأفراد الذين يعطون أهمية لمصالحهم الخاصة فقط ممّا يستوجب وجود مراقبة مستمرة عليه من طرف الدولة [3]، وهو بذلك يرفض بشدة فكرة تحقيق العدل والمساواة من طرف التنظيمات المدنية لأنه يعتبر ذلك من مهام الدولة السيادية[4].كما اعتبر أن سبب المجتمع المدني هو الملكية الخاصة، وقد تناول المجمع المدني من جانب المحور البنيوي التزامني بمعنى دراسة المجتمع المدني

---

[1]- جون إهرنبرغ، المجتمع المدني "التاريخ النقدي للفكرة"، علي حاكم صالح وحسن ناظم مترجما، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008)، ص ص 293-294.

[2]- نادية أبو زاهر، "**المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006)، ص ص 19-20.

[3]- رابح لعروسي، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

[4]- حواس صباح، "**المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وآفاق**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، 2014-2015)، ص10.

من ناحية المسافة الاجتماعية والاقتصادية بين الفرد والدولة ففي حالة عجز الأسرة عن أداء دورها في المجتمع تمثلها النقابة هذه الأخيرة التي تشكّل الوسيط الفعلي بين الفرد والدولة، وبذلك يشتمل المجتمع المدني عند هيغل على علاقات الإنتاج الاجتماعية والاقتصادية والنقابات الحرفية والمنظمات الدينية والأهلية والنقابات المالية والتربوية للدولة الحديثة [1].

- **المجتمع المدني عند كارل ماركس Karl Marx : 1818-1883**

حدث الانتقال الثاني في مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس في القرن التاسع عشر حيث رأى أنه أساس واقعي للدولة منتقدا بذلك مثالية هيغل وقد اعتبر المجتمع المدني فضاء للصراع الطبقي يُشكّل الحياة الاجتماعية قبل بناء الدولة عكس ما جاء به هيغل [2].

انطلق ماركس في مفهومه للمجتمع المدني من فرضية مؤداها أن سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج يعنى ذلك سيطرتها على جهاز الدولة ومؤسساتها وتحكّمها في تنظيمات المجتمع المدني، إن المفهوم الماركسي ارتبط بالعامل الاقتصادي حيث يرى أن المجتمع المدني موجود في المجتمعات الغربية الرأسمالية القائمة على النظام الطبقي الحاد، وهو ما أثّر على الحياة الاجتماعية لذلك لا بد من تلاحم الطبقة العمالية وتجانسها للقضاء على النظام الطبقي واللامساواة وتحقيق المصلحة العامة الذي سيتحقق في المرحلة الشيوعية التي ستكون في غنى عن تنظيمات المجتمع المدني[3].

ثالثا: الموجة الثالثة: إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني

في هذه المرحلة انتقل مفهوم المجتمع المدني من فضاء للتنافس الاقتصادي إلى فضاء للتنافس الإيديولوجي كما سنوّضحه فيما يلي:

- **المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci: 1891-1937**

[1]- رابح لعروسي، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[2]- هناء عبد التواب ربيع أبو العينين، "منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي -المسؤوليات والتحديات-"، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد 4، العدد4، (2016)، ص ص 179-211، ص190.

[3]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"، **مجلة دراسات**، العدد 24، ص ص 1-54، ص 8.

قدّم غرامشي أفكار جديدة في كتابيه " **الأمير**" و"**دفاتر السجن**" حول المجتمع المدني حيث يرى أن الدولة وما تحتويه من تشكيلات: أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد وكنائس هي الآليات والمجال الذي تؤدي فيه وظائف ثقافية وفكرية كعمليات التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع لتحقيق الهيمنة الاجتماعية*ومنه تحقيق استقرار السيطرة على الدولة [1]. وهذا ما طرحه غرامشي عن المجتمع المدني في إطار الصراع والتنافس الإيديولوجي بوجود نوعين من السيطرة داخل الدولة:

- ✓ الأولى: **السيطرة السياسية:** وتتمثل في أجهزة الدولة الأمنية.
- ✓ الثانية: **السيطرة المدنية:** وترتكز على الأجهزة الإيديولوجية.

ركز في كتاباته على أهمية النوع الثاني من السيطرة ممّثلة بالأحزاب والنقابات المجتمعية كإيديولوجية مضادة للدولة من أجل الصد لهيمنتها، والمساهمة في عملية التغيير عن طريق الثورة[2].

تطرقنا باقتضاب فيما سبق إلى أهم المحطات الفلسفية التي مرّ بها المجتمع المدني خلال القرن الثامن عشر. فيما بعد ذهب **سلامة كيلة** أنه: "في سياق التحرك الشعبي في أوروبا الشرقية بأكملها منذ عام 1989 عاد مفهوم المجتمع المدني إلى التداول كون المجتمع خاض صراعه ضد السلطة

---

*– "قسّم غرامشي المثقفين من الناحية الاجتماعية إلى جماعتين:

– **المثقفون المحترفون** "**التقليدون**" **traditionnel intellectuels** كالأدباء والعلماء وغيرهم الذين تحيط بهم هالة من الحياد بين الطبقات، تخفي وضعهم الحقيقي الناشئ في النهاية عن علاقاتهم الطبقية السابقة والراهنة، كما تخفي تعلقهم بالتكوينات الطبقية التاريخية المختلفة.

– **المثقفون العضويون organique intellectuels** : ذلك العنصر المفكر والمنظم في طبقة اجتماعية أساسية معينة. ولا يتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم، التي قد تكون أية وظيفة تتميز بها الطبقة التي ينتمون إليها، بقدر ما يتميزون بوظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضويا". للاطلاع أكثر أنظر: أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، عادل غنيم مترجما، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص21.

وهو بذلك يفضل المثقف العضوي الذي يؤدي وظيفة اجتماعية من خلال مشاركته الإيجابية في نشر أفكاره لفرض هيمنة طبقته والذي تكون له فعالية وتأثير داخل المجتمع، وليس المثقف التقليدي الذي يتميز بالحياد ولا ينشر أفكار طبقته.

[1]–علي ليلة، المجتمع المدني العربي "قضايا المواطنة وحقوق الانسان"، ط1، (مكتبة الأنجلو المصرية، 2013)، ص50.

[2]–قدري فضل كسبه، "**منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين**" (أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013)، ص ص 18–19.

السياسية (المجتمع السياسي).." [1]، وقد جاء الدافع للتغيير إلى حد كبير من المواطنين الذين يطالبون بإنهاء الحكم الاستبدادي. وقد عزّزت المظاهرات التي قادها المواطنون بالمطالبة بدور أقوى للمجتمع المدني في إحداث تغيير سلمي وحقيقي في (بولندا*، ألمانيا والفلبين) [2]. إلا أن القرن الحادي والعشرون سمح بإعادة اكتشاف المجتمع المدني واستعادته، وهذه الولادة المدنية الجديدة كانت حصيلة الظهور الحديث للمقاولاتية الاجتماعية وإعادة الابتكار المدني، وفقد الثقة في أنظمة الحكم المركزية وزيادة الكفاءة والمصداقية لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك الطلب المتجدد للقيم والاهتمام بالعمل التطوعي [3].

المطلب الثاني: المجتمع المدني والحضارة العربية

لقد عرف المجتمع المدني في الدول الغربية كما رأينا في المطلب الأول اختلاف مواقف ووجهات نظر متشّعبة حول مفهومه السياسي والاقتصادي والإيديولوجي. أما في الدول العربية فلا يزال الإشكال قائم حول التأصيل المفاهيمي لوجود مفهوم المجتمع المدني من عدمه، وهذا ما أسفر عن موقفين مختلفين أحدهما ينفي وجود مفهوم للمجتمع المدني ولمؤسساته في الوطن العربي والآخر يؤكد على وجوده.

أولا: جذور المجتمع المدني العربي: هل يوجد مجتمع مدني عربي أم لا؟

طرح الدكتور **محمد عابد الجابري** فكرة نشأة مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي بأن له خصوصية، وهو ما دفعه إلى التساؤل قائلا: "**بأي حق يمكن نقل هذا المفهوم إلى مجتمعات لم تعش**

---

[1]– نادية أبو زاهر، "**مرجع سبق ذكره**، ص 31.

* كانت العودة الجديدة لفكرة المجتمع المدني في بولونيا وتبلورت حول "**حركة تضامن**" التي "هي حركة اجتماعية قامت في بولونيا سنة **1980** بعد الإضراب الذي نظّمه العمال والمثقفون في ميناء "**لينين**" للسفن في مدينة **جدانسك (Gdansk)** بقيادة **Leach Walesa**" والتي استمرت لمدة 7 سنوات من النضال السلمي للمطالبة بالديمقراطية وتحقيق المطالب الاجتماعية خاصة بعد انهيار الاقتصاد البولوني ، والتي انتهت بانتصار المجتمع المدني ودوره الكبير في الانتقال الديمقراطي حيث اعتبر الكتاب أن ما حدث في بولونيا كان بفعل منظمات المجتمع المدني ومن بينها هذه الحركة المستقلة في إطار اتحاد عمالي التي انتشرت في أرجاء البلاد–قرى ومدن– من خلال الآلاف من المنظمات الفرعية". للتفصيل أكثر في أحداث بولونيا يمكن الاطلاع على: نادية أبو زاهر، "**مرجع سبق ذكره**، ص ص32–36.

[2]- Jocelyn Clare R. Hermoso and Carmen Geanina Luca**,** "Civil society's role in promoting local development in countries in transitionA comparative study of the Philippines and Romania**"**, **International Social Work**, volume 49, Number5, (2015), p p 319–332, p 319.

-[3] Jussi laine,**"** Debating Civil Society:Contested Conceptualizations and Development Trajectorie**s", International Journal of Not-for-Profit Law** ,Volume16, Number 1, September (2014), pp 59-77, p66.

هذه التطورات مثل " المجتمع العربي"، ذلك المجتمع الذي مازال يحتفظ بـــ "القبيلة" كمكّون أساسي فيه" [1]. وقد وضّح عن هذا التساؤل في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن المؤسسات كالقبيلة والطائفة هي مؤسسات المجتمع الطبيعي حيث يولد الإنسان منتميا إليها دون إرادته ولا يستطيع الانسحاب منها، وهي تنشأ في المجتمعات البدوية أو القروية وليس في المدينة. أما المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء هو مجتمع المدن * وهو مؤسسات تنشأ في المدينة، حيث يقوم الناس بإنشاء مؤسسات إرادية أو شبه إرادية من أجل تنظيم حياتهم تكون لهم الحرية في الانخراط أو في الحل أو في الانسحاب منها [2].

كما يؤكد أصحاب هذا الموقف الذي ينفي وجود مجتمع مدني في الوطن العربي أنه لا يوجد لحد اليوم ومنذ مرحلة ما بعد الاستقلال مجتمع مدني؛ حيث لم يُسمح بإنشاء المؤسسات المدنية من طرف الدولة، وحتى وان سُمح بوجودها فهي تبقى غير منفصلة عن النطاق السياسي والإداري للدولة؛ ومبرر ذلك أن النخب التي تسيطر على جهاز الدولة تسيطر على المجتمع أيضا بتغلغلها في مختلف جوانبه ومجالاته، وبالتالي أحكمت السيطرة على الدولة والمجتمع معا، ولا يوجد هناك فصل بينهما [3]. فالمجتمع المدني لم يكن له وجود مستقل بذاته، وكما هو الحال في معظم دول العالم الثالث في الوقت الحالي المجتمع المدني تابع لسلطة الدولة الغالبة لتحقيق هدف ما، ووسيلة

لتوفير قدر من المشاركة الشعبية لكن يبقى تحت سيطرتها وإشرافها [4].

---

[1]–حسين سالم مرجين، "المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011–المفاهيم– المدلولات– الرؤية المستقبلية–"، **مجلة جامعة عمر المختار**، العدد28، (2015)، ص ص 1–14، ص3.

* "انتقد الدكتور عزمي بشارة الدكتور عابد الجابري في دلالة لفظ "**المدني**" فبرأيه أن هذا اللفظ العربي من "**مدينة**" أو "**مدنية**" أو "**تمدن**" لا يحمل دلالات المواطنة، وربما كان من الأصح أن نترجم"**Civil Society**" إلى مجتمع المواطنين أو مجتمع مواطني باللغة العربية لأنها أكثر دقة من مجتمع مدني، قد تزيد من الارتباك نتيجة تعريبها وبعدها عن الأذهان، ولكنها مفيدة للتذكير بمدلولات اللفظ المترجم من اللاتينية، لتكون حاضرة في الأذهان، فغياب هذه الدلالات جعل الجابري يخطئ بقوله: المجتمع المدني هو أولا مجتمع المدن". أنظر: عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 87–88.

[2]– محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (كتاب قي جريدة: أصدرته منظمة اليونيسكو عام 1996، العدد 95، يوليو2006)، ص 10.

[3]– ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ربيع وهبة مترجما، (الاسكندرية: منتدى مكتبة الإسكندرية، دط، 1997)، ص 25.

[4]– هوارد ج. وياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

في المقابل هناك رأي مخالف يؤكد على وجود بوادر وخصائص لمجتمع مدني عربي في التراث العربي حيث انطلق من مرجعية دينية إسلامية أساسها القيم والأحكام التي جاء بها القرآن الكريم والتي تنظّم علاقات الناس داخل المجتمع كالشورى والعدل والتسامح والمسؤولية الفردية والتكافل الاجتماعي والعمل الخيري والتطوعي [1].

وبالإضافة إلى القيم الإسلامية من عدل وشورى وخير وتسامح وتكافل...التي تؤكد على وجود خصائص ومقومات المجتمع المدني سنتعرف فيما يلي على أهم مؤسسات المجتمع المدني التقليدي التي سنحاول من خلالها التأكد فيما إذا كانت هذه القيم والمؤسسات التقليدية تشير إلى وجود امتداد تاريخي لممارسات مدنية في الفكر العربي أم لا؟

هناك من اعتبر أن المسجد والأوقاف والزوايا... هي بنى ومؤسسات تقليدية للمجتمع المدني حيث أدّت أدوار تربوية وتعليمية، والأكثر من ذلك أدّت وظائف تطوعية بمساعدة المحتاجين وتقديم الخدمات خاصة في الظروف التي لا تستطيع فيها الدولة أدائها، وهي بذلك تساهم في إعادة التوازن للمجتمع عند سوء أحواله. إذن مشاركة المواطنين في هذه المؤسسات الأهلية حسب رأي الدكتورة "**أماني قنديل**" يدفعنا إلى إمكانية القول بوجود مجتمع مدني عربي [2].

ويمكن في هذا السياق الإشارة بإيجاز إلى عدة "ديناميات اجتماعية" أشارت إليها "**أماني قنديل**" والتي تواجدت في التاريخ العربي المبكّر، والتي عبّرت عن مبادرات تطوعية وحققت التوازن بين الحكام والأهالي كبروز **الطرق الصوفية** منذ القرن الثاني الهجري واندماجها بأشكال ومستويات مختلفة، وبالقواعد الشعبية للأهالي، وبوحدات إنتاجية وحرفية، وكذلك **طوائف الحرف** التي يتم فيها التوافق بين الصناع أو التجار في حرفة معينة لتمثيلهم لدى الوالي والقاضي، وأمام الطوائف الأخرى.....و**الأوقاف** والتي هي شكل من الصدقة الجارية التي تتسم بالاستمرارية والدوام، ولا تتوجه فقط نحو المساجد، أو مساعدة الفقراء والمحتاجين، وإنما فاقت ذلك إلى تأسيس المستشفيات والمدارس..... ثم في مراحل تالية دعم وتمويل بعثات تعليمية، وتأسيس جامعات [3].

---

[1]–عبد الله بوصنوبرة، "نحو مدخل نظري لفهم الواقع الاجتماعي العربي–المجتمع المدني والعمل الجمعوي نموذجا"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 9، العدد 16،(2012)، ص ص 250–264، ص 262.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص 263.

[3]–أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 57.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن أعمال صموئيل هنتنغتون أو الأعمال الأكثر معاصرة لأرنست جيلنر تسّلم باستحالة تحقيق ديمقراطية ومجتمع مسلم بناءً على فرضية وهي أن الشريعة تعتبر هي التشريع والقانون الوحيد في المجتمع الإسلامي، والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بدون تشريع صادر عن الشعب للدفاع عن حرياته الفردية [1].

في الأخير يمكننا القول أنه رغم الجدل المتزايد عن المجتمع المدني العربي لكن يبدو أنه من الصعب إيجاده في الواقع العربي كما هو موجود في الدول الأوربية الغربية والشرقية، أو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك لعدم وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة وله القدرة على التأثير في قراراتها وفرض إرادته ورغباته عليها [2].

أما في الدول الغربية فيعتبر المجتمع المدني بمثابة خزان للمعلومات في تشريع القرارات والقوانين الحكومية حيث يُعد المصدر المعلوماتي والإرشادي لصانعي القرارات الحكومية، وبذلك فهو يخفّف الكثير من أعباء الدولة ويشكل دعما كبيرا لها، وفي المقابل هي تدعمه أيضا بتقديم التشجيعات والتسهيلات القانونية والتنظيمية والمالية لتجعل منه بديلا لها في القيام بالدور التنموي في خدمة المجتمع لأن المجتمع المدني يعطي أهمية للخصوصيات والظروف والمشاكل المحلية التي تغفل الدولة عنها إلا أنها أساس نجاح المشاريع والبرامج التنموية. علمًا أن "**حق الإنسان في التنمية يعني في المقام الأول حق كل إنسان وبشكل متساو في المشاركة في أعباء وثمار التنمية**" [3].

من خلال التعرف على الموقفين وفي خضم هذا الجدل فلا بد من الاعتراف أن المجتمع المدني العربي كمفهوم حتى وإن كان تحت تسميات مختلفة "**المجتمع المدني الأولي**" "**المجتمع الأهلي**"**....** في إطار ما عرفته المجتمعات العربية من تنظيمات وتكوينات مجتمعية تقليدية التي لا زالت موجودة إلى يومنا هذا كالقبيلة والعشيرة ... والتي قامت على أساس مجتمعي وتتوفر على قيم التطوع والتعاون والتكافل... اقتربت من صيغة المجتمع المدني الغربي لأنها تشترك معه في نفس الخصائص، هذا ما

---

[1]- Mohamed Bouchaibi and Rachid Zerouati**, "**Genealogy of Algerian civil society: Critical historical study of the constitution of the concept of Algerian civil society**",** **Journal of Social Sciences and Humanities**, Volume 8, Number 15, (2018), pp 470-494, p 480.

[2]– باقر النجار، **المجتمع المدني في الوطن العربي" واقع يحتاج الى إصلاح"**، محررا، (الإسكندرية: يومي21–22 يونيو(حزيران) 2004)، ص 55.

[3]– عادل بونقاب، "المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية"، **دراسات اقتصادية**، العدد 28، (2017)، ص ص 23–36، ص31.

يبرر وجود امتداد فكري تاريخي للمجتمع المدني العربي في سياق عربي أصلي، لكن من جهة أخرى يختلف تماما عن مفهوم المجتمع المدني الذي تبنته الدول الغربية منذ القرن 18 الذي ناضل ضد استبداد السلطة وهيمنتها، أما في الوقت الراهن فهو بمثابة الداعم والمساند لها في كل الأعباء التي تثقل كاهلها، وبهذا فالمجتمع المدني الحالي العربي بالبنى الحديثة من منظمات غير حكومية ونقابات وجمعيات واتحادات ....لا يزال لحد الساعة تحت سيطرة الدولة لا يناضل ضد استبدادها ولا يدعمها بشكل مباشر، ويبقى مصطلح المجتمع المدني مصطلح مستورد لا وجود له في الفكر العربي، أما ممارسته عمليا كصورة طبق الأصل للمجتمع المدني الغربي يبدو بعيد التجسيد.

ثانيا: عوامل ظهور المجتمع المدني بالصيغة الغربية في الدول العربية: خيار مفروض لبلوغ التنمية أم ضرورة لمقاربة التحولات التنموية؟

هناك ثلاثة عوامل مهمة من بين العديد من العوامل التي أسهمت في تطور نشاط منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية وتزايد أعدادها وهي كالتالي: [1]

– **انسحاب الدولة:** الاقتصاد الحر وتخلي الدولة عن العديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية أدى إلى ارتفاع معدلات الاستيراد على حساب التصنيع، الأمر الذي نتج عنه ضغوطا من المؤسسات المالية والدولية، وارتفاع الديون الخارجية ممّا اضطر الدولة على الانسحاب من الانفاق على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاه الاجتماعي.

– **النمو الديمغرافي والنمو الحضري في البلدان العربية:**

– تزايد عدد السكان يقابله تزايد في الاحتياجات والمتطلبات.

– النمو الحضري يتطلب تنمية اقتصادية تحقق الرغبات والحاجات المتنوعة.

– التحاق المرأة العربية بمضمار الحياة خلق رؤى جديدة، وتطلعات استوجبت العمل من أجل بلوغها.

[1]–محمود إبراهيم ملحم، "**دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة**" (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول "الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة، متجاوبة تعاونية"، جامعة بير زيت، يوم3 /2017/7)، ص 5.

- الدور الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والضغوطات الملّحة على ضرورة المشاركة التنموية للمنظمات المجتمعية:

كثيرا ما أكّدت منظمة الأمم المتحدة إعلاميا على ضرورة المشاركة في صنع وصياغة الخطط التنموية من طرف المنظمات المجتمعية، الأمر الذي جعل دور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) ينتقل من ضاغط للأخذ ببرامج اقتصاد السوق إلى باحث عن فاعلين غير حكوميين جدد لسد فجوة انسحاب الدولة التي خلّفها التحرر الاقتصادي[1].

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **هل المجتمع المدني بالمفهوم الغربي برز في المجتمعات العربية كضرورة لمقاربة التحولات التنموية أم خيار مفروض لبلوغ التنمية؟**

من خلال الأسباب السابقة يتضح أن المجتمع المدني العربي بالصيغة الغربية برز لسببين هما عدم قدرة الدولة على تلبية الطلبات المتزايدة في ظل النمو الديمغرافي والحضري وهو سبب محلي داخلي، بالإضافة إلى سبب خارجي فرضته الدول الغربية بضرورة خلق مجتمع مدني لتغطية سلبيات النظام الرأسمالي.

وللإجابة عن التساؤل السابق يمكن القول أن المجتمع المدني ظهر في الأدبيات الفكرية العربية المعاصرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدعوة إلى الانفتاح على اقتصاد السوق و ضرورة التحول الديمقراطي وتبني الإيديولوجية الرأسمالية كبديل للاشتراكية، وبالتالي فالسبب هنا لم يكن خيارا حرا بل كان مفروضا من طرف المؤسسات المالية التي نادت بإدماج مؤسسات المجتمع المدني بعد الفراغ الذي تركته الدولة في المجال التنموي لسد الفجوة وتغطية مساوئ الاقتصاد الحر، والغاية من ذلك الحفاظ على استمرارية النظام الرأسمالي.

والدول العربية بالرغم من أنها تفتقر إلى آليات وفواعل جديدة لبلوغ التنمية لكن يجب أن تكون هذه الفواعل إن وُجدت من إنتاج مجتمعاتها ومتوافقة مع خصوصياتها لا مستوردة من الدول الغربية، كما يجب أن تكون هناك إرادة سياسية في المقام الأول من أجل تجسيد الديمقراطية كخطوة أولى لتحقيق تنمية سياسية وذلك ما يقودها إلى مقاربة التحولات التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 5.

في هذا السياق يبرز تقاطع بين الديمقراطية والمجتمع المدني والتنمية؛ فعند بلوغ الديمقراطية ونجاحها ذلك سيفسح المجال لخلق مؤسسات مجتمع مدني أكثر ديمقراطية التي ستسهم في إعطاء مساحة واسعة للمشاركة في طرح خيارات وتطلعات المواطنين والعمل على ترجمتها إلى حقائق ممّا يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية. بمعنى أن الدول التي تتمتع بمستويات تنمية جيدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية هي حصيلة العملية الديمقراطية التي ساهمت في نمو مؤسسات المجتمع المدني نتيجة حرية الانتماء والإنخراط في الشبكات المجتمعية بشكل أوسع.

المطلب الثالث: المداخل المفاهيمية والنظرية للمجتمع المدني

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المجتمع المدني وأهم نظرياته.

أولا: المجتمع المدني: تعريفه، خصائصه وأركانه ووظائفه

عرف المجتمع المدني العديد من التعاريف هي كالتالي:

1- تعريف المجتمع المدني:

جاء في معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع بأن المجتمع المدني: "يشير إلى فعاليات الأفراد وعلاقاتهم وإدارة المنزل، والعوائل، وهذا ما يوجد بمعزل عن البنى السياسية للدولة، ومعارضا لها بطريقة ما" [1].

عرّف معجم مصطلحات عصر العولمة المجتمع المدني بأنه: "هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك إلى اخضاع المجتمع السياسي ذاته"[2].

عرّفه **البنك الدولي بأنه:** " مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام

[1]- **مفاتيح اصطلاحية جديدة-معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، طوني بينيت وآخرون، سعيد الغانمي مترجما، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 596.

[2]- **معجم مصطلحات عصر العولمة(مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، د س ن، ص400.

والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات" [1].

عرّفه **Larry Diamond:** بأنه مجال للحياة الاجتماعية المنظمة والطوعية، ذاتية التوليد بصفة عامة، ذاتية الدعم، المستقلة عن الدولة، وهي ملزمة بالقانون أو مجموعة من القواعد المشتركة، ويتميز عن "المجتمع" بشكل عام من حيث أنه يشتمل على العمل الجماعي للمواطنين للتعبير عن اهتماماتهم، رغباتهم وأفكارهم، وتبادل المعلومات وتحقيق الأهداف المشتركة وتقديم المطالب إلى الدولة ومساءلة المسؤولين الحكوميين[2].

وعرفه **أدريان رانيرت Adrian Ranirt** بأنه:" أحد أوجه التنظيم الذاتي للمجتمع" أو بمعنى أدّق بأنه" التنظيم الذاتي الديمقراطي المجتمعي مستقلا عن الدولة وخارج عن نطاق السوق" ونجد **رانيرت** يؤكد على إضافة الصفة الديمقراطية كأمر ضروري، نظرا لوجود أشكال من التنظيم الذاتي البعيدة كل البعد عن الديمقراطية، ويندرج تحتها كل أنواع العنصرية والتطرف والتمييز والاستعداد لاستخدام العنف ومن لا يعترف بالحقوق الأساسية للإنسان والمواطن لا يعتبر جزء من المجتمع المدني [3].

عرّفه **سعد الدين إبراهيم:** بأنه " الأفراد المنظمة من المجتمع العام لإدارة شؤونه بالمشاركة من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" كما تمّ تعريفه " بأنه مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والتطوعية التي تنظّم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع" [4].

كما عُرّف أيضا على أنه "المجتمع الذي يشارك في بنائه المواطنون ليس بالآليات والاستراتيجيات المألوفة، بل عبر إقامة مؤسساتهم ومنظماتهم كآليات للتأثير على واقعهم ورسم آفاق

---

[1]– الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 17، (2017)، ص ص 243–256، ص 245.

[2]- Larry Diamond, "Rethinking Civil Society toward democratic consolidation"**, Journal of Democracy**, Volume 5, Number 3, (1994), p5**.**

[3]– محمد حفاف، "**دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية–مطلع الألفية–**" (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة–1–، 2016–2017)، ص 17

[4]– حسين سالم مرجين، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

لمستقبلهم، وعبر تكريس قيم الديمقراطية والتعددية فتكف مصائرهم في أن تكون في أيدي مؤسسات الدولة وحدها" [1].

في ضوء التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للمجتمع المدني كما يلي:

هو مجموعة من المنظمات التطوعية غير الربحية التي تعمل في المجتمع بصورة مستقلة عن الدولة، تهدف إلى تحقيق تطلعات المواطنين من خلال تمثيل المصالح المجتمعية، ومراقبة ومساءلة المسؤولين

الحكوميين، والمشاركة في صنع القرارات.

2- أركان المجتمع المدني:

- ✓ **الركن التطوعي:** وهو ركن يرتكز على الحد الأدنى من التطوع ويقوم على أساس الإرادة الحرة في الانضمام أو الانسحاب من منظمات المجتمع المدني وهو ما يميزها عن المؤسسات التقليدية الأهلية التي لا توفر مجال للفرد بالانخراط أو الانسحاب الطوعي منها.
- ✓ **الركن التنظيمي:** يُشكّل الأفراد المنظمات وفقا لنظام معين يتم الاتفاق عليه كالجمعيات والنقابات ... وبذلك تعتبر بنى ومؤسسات منظّمة تتمتع بالشخصية المعنوية وتعمل وفق القانون.
- ✓ **الركن القيمي:** التزام منظمات المجتمع المدني بقيم التعاون والتسامح واختلاف الرأي في إدارة علاقاتها مع بعضها البعض أو مع الدولة أو السوق وكذا المجتمع؛ بمعنى أنها تُظهر لنا قيم الثقافة السياسية المدنية من خلال سلوكياتها وممارساتها.
- ✓ **عدم السعي إلى الربح:** بمعنى أن منظمات المجتمع المدني لا تهدف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تحقيق الربح لأنها لم تُنشأ من أجل ذلك في الأساس.
- ✓ **عدم الانخراط في العمل الحزبي:** يُمنع العمل السياسي على منظمات المجتمع المدني؛ بمعنى عدم المشاركة في دعم الأحزاب السياسية أو دعم المترشحين في الاستحقاقات الانتخابية [2].

---

[1]- سائد حامد نصر أبو عدوان، "**دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية -الضفة الغربية كحالة دراسة-**" (أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح في نابلس، فلسطين، 2013)، ص ص 18-19.

[2]-محمد حفاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

3- وظائف المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورين مهمين وهما توفير السياق الذي يجعل المواطنين يعملون بشكل جماعي ويتعاونون معا لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم لحياة أفضل، ويعلّم المواطنين كيف يكونون مدافعين جيدين عن الديمقراطية الليبرالية[1]. بالإضافة إلى هذين الدورين المهمّين للمجتمع المدني هناك العديد من الأدوار تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الرصد والمراقبة للحد من سلطة الدولة:**

وهي أولى الوظائف التي ركّز عليها **Larry Diamond** حيث اعتبر أن الوظيفة الديمقراطية الأساسية للمجتمع المدني هي توفير" الأساس للحد من سلطة الدولة، وللسيطرة على الدولة من طرف المجتمع، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية هي من أكثر الوسائل فاعلية في ممارسة تلك السيطرة"، ولهذه الوظيفة بعدين هما: مراقبة وتقييد ممارسة السلطة من قبل الدول الديمقراطية، وديمقراطية الدول الاستبدادية [2].

- ✓ **ملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:**

حرصا على إحداث التوازن في المجتمع وتفادي انهياره يعمل المجتمع المدني في حالة انسحاب الدولة من الوظائف التي كانت تستفيد منها فئات معينة بالتعويض لتلك الوظائف أو شغلها لإشباع حاجاتهم [3].

- ✓ **تحقيق الدمج الاجتماعي:**

تعد من الوظائف المهمة والخطرة معا خصوصا في حالة الصراعات الناتجة عن الشعور بالإقصاء والتهميش التي تؤدي بالمجتمع إلى الانهيار والانقسام، ويمكن توضيح ذلك من خلال تجربتين معاصرتين:

---

[1] -Mark N. Jensen, "Concepts and conceptions of civil society**", Journal of Civil Society,** Volume 2, Number 1, May (2006), p p 39–56, p47.

[2] – Larry Diamond, **op. cit**, p7.

[3] – ايمان بوشنقير ومحمد رقامي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، **https://bit.ly/2WFETXN**، تم تصفح الموقع يوم: 2020/01/18.

-**انهيار المجتمع:** كما حدث للاتحاد السوفياتي عند انهياره بسبب عدم فتح قنوات حرة للمعارضة لممارسة حقها في التعبير عن آرائها.

-**دمج المجتمعات رغم الصراعات والانقسام:** كما حدث في أمريكا نتيجة قدرتها على إدماج المهاجرين من أصول مختلفة (أوروبية، آسيوية، إفريقية) في أمه واحدة وكان ذلك حصيلة نضال منظمات المجتمع المدني خاصة **حركة الحقوق المدنية** التي كان لها الدور الكبير في نيل الأمريكيين من أصول إفريقية لحقوقهم، وبذلك يُعد المجتمع المدني عامل وقائي لحماية المجتمع من الانقسام وأداة مهمة في عملية الدمج الاجتماعي [1].

- **تمكين المجتمعات المحلية في العملية التنموية وبناء قدراتهم:**

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا في العملية التنموية من خلال توسيع المشاركة الشعبية وتقوية

وتمكين المجتمعات المحلية، وتنمية مهاراتهم بالتدريب على التخطيط الاستراتيجي وصياغة وتنفيذ البرامجالتنموية [2].

✓ **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:**

هي إمكانية مؤسسات المجتمع المدني من مزاولة نشاطات تُفضي إلى زيادة المداخيل كالمشاريع التي تقوم الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والجمعيات الأهلية التي تقوم بمشاريع صغرى ذات مداخيل، بالإضافة إلى ما تقوم به النقابات العمالية والمهنية من تدريب مهني لرفع مستوى مهارات أعضائها [3].

---

[1]- سفيان ريميلاوي، "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر-حالة بلدية الجزائر الوسطى-**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، جامعة الجزائر 3، 2010)، ص23.

[2]- عادل بونقاب، "**سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010)، ص 14.

[3]- محمد الحسن بن مالك، "**استقلالية المجتمع المدني عن السلطة في الجزائر 1989-2009**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 20011-2012)، ص 39.

ومن أجل قياس قوة أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني قدّم "**صامويل هنتنغتون**" أربع مؤشرات كيفية هي كالتالي:

- ✓ **القدرة على التكيف:** ويقصد بذلك أنه كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف مع البيئة والتطورات المستجدة فيها، كلما كانت أكثر فاعلية، وثمة ثلاثة أنواع للتكيف:
  - **التكيف الزمني:** قدرة المؤسسة على الاستمرارية لفترة طويلة من الزمن.
  - **التكيف الجيلي:** قدرة المؤسسة على الاستمرارية مع تعاقب الأجيال من القيادات.
  - **التكيف الوظيفي:** قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الحاصلة بإدخال تعديلات على أنشطتها ووظائفها.
- ✓ **الاستقلال:** عدم خضوع أو تبعية المؤسسة لغيرها من المؤسسات والأفراد.
- ✓ **التعقيد:** تعدد الهيئات التنظيمية والمستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، وانتشارها الجغرافي الواسع في كل مناطق المجتمع.
- ✓ **التجانس:** عدم وجود صراعات داخل المؤسسة لأن عدم التجانس يؤثر على نشاطها وتطورها.

لكن على الرغم من أهمية هذه المؤشرات الكيفية إلا أنها غير كافية لقياس مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني لذلك تم إضافة مؤشرات كمية هي كالتالي:

- ✓ **الاتساع الجماهيري:** تقاس مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني بعدد المنظمات والجمعيات القائمة وعدد أعضائها؛ بمعنى ما تمتلكه هذه المنظمات من موارد مادية وبشرية التي تمكّنها من التمويل الذاتي لأنشطتها وتلبية حاجات أعضائها، بالإضافة إلى درجة الحرية في التعبير والتنظيم التي تتمتع بها، ومن هذا المؤشر تبرز إمكانية تكوين مجتمع مدني ديمقراطي كأساس لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع.
- ✓ **مستوى الحضور في الجمعية العامة:** اتساع حجم الجمهور في اجتماعات الجمعية العامة يمكّن الأعضاء من مراقبة نشاطات مجلس الإدارة ومحاسبته وبذلك يلعبون دورا في تعزيز الشفافية والمحاسبة[1].

[1]– عمر عبد الله مرزوقي وفايزة ميلود صحراوي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر –إشكالية العلاقة–"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 3، العدد1، (2016)، ص ص136–155، ص ص 143–144.

- ✓ **معدلات التغيير في عضوية الإدارة:** يُعد مبدأ التداول على السلطة من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الديمقراطية لذلك يعتبر حجم ومعدل التغيير على مستوى الهيئات القيادية هو الذي يحكم على مدى فاعلية التنظيمات وديمقراطيتها.

- ✓ **حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة:** يعد العمل التطوعي من بين الأسس التي يرتكز عليها المجتمع المدني، فلا وجود لمجتمع مدني قوي دون المشاركة الارادية في خدمة المجتمع بدون مقابل مادي [1].

ثانيا: تشكيلات المجتمع المدني: الجدل حول مكونات المجتمع المدني

لم يتوقف الجدل والاختلافات العديدة حول مفهوم المجتمع المدني في الفلسفات المفسرة لظهوره ولا في التعاريف ولا في الاستخدامات –كما تطرقنا إليه سابقا– وكذا المكونات –التي سنتطرق إليها في الفرع الموالي–، بل تعدت لتشمل التعدد في المصطلحات التي استعملت للإشارة إلى مؤسسات المجتمع المدني حيث نجد أن كل مصطلح استعمل لوصف هذا القطاع انطلق من أطر معرفية، أو ركّز على سمة معينة من سماته.

1-تحديد المصطلحات المرتبطة بالمجتمع المدني

هناك مصطلح "**القطاع التطوعي**"**Voluntary sector**" هو مصطلح يركّز على أهم سمات هذا القطاع ذلك أن العمل فيه قائم على أساس "التطوع"، وهنالك مصطلح "**القطاع المستقل**" والذي يركّز على الدور الذي تلعبه مؤسسات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص، وهنالك أيضا مصطلح "**القطاع غير الربحي**" **Nonprofit Sector** وهذا المصطلح يؤكد على أن مؤسسات هذا القطاع لا تسعى لتحقيق الربح[2]. هناك أيضا مصطلح "**القطاع الثالث**" **Third Sector** لتمييزه عن القطاع الأول وهو الدولة، أما القطاع الثاني هو القطاع الخاص. وكذلك مصطلح "**المجتمع الأهلي**" الذي أثار جدلا قويا بين الباحثين في الدول العربية حول العلاقة بينه وبين المجتمع المدني، فبينما يدافع برهان غليون مثلا عن أطروحة التطابق نجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشارة الذي يميز بينهما

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص ص 143-144.

[2]– دعاء إبراهيم عبد المجيد، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، ط1، (دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 18.

باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني [1].

بالإضافة إلى مصطلح **المنظمات غير الحكومية NGOs** الذي يشير إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يُعد وفق النظام القانوني التابع له جزءاً من القطاع الحكومي ولا يعمل لأغراض ربحية حيث يُمنع توزيع الأرباح المحققّة [2].

كما أن هذا المصطلح ليس محل اتفاق حتى بين الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقية يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية.

"وهناك وجهة نظر أخرى حاولت التمييز بين أنواع "**المنظمات غير الحكومية الدولية**" و"**المنظمات غير الحكومية الوطنية**" حسب أماكن تواجدها، فعلى سبيل المثال يميز **Willetts Peter** بين أنواع المنظمات الدولية والوطنية حسب التدرج الجغرافي. فحسب وجهة نظره هناك مجموعات محلية موجودة في المحافظات وبعد ذلك تكون لها مقر في العاصمة للبلاد. ويقول أن مثل هذه المنظمات المتواجدة في كافة أنحاء البلاد تسمى منظمات غير حكومية وطنية **National NGOs** وبرأيه فإنه كثيرا ما تُجمع المنظمات غير الحكومية الوطنية في منظمة غير حكومية دولية" [3].

---

[1]– العياشي عنصر، "**ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا**"، (ورقة بحثية مقدمة في ندوة حول "**المشروع القومي والمجتمع المدني**" تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، جامعة دمشق، يومي 7–8 ماي، 2000)، ص5.

[2]– محمد سالم بن جمعان، "دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية المجتمعات المحلية –دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدنى (التنموية) بمحافظة حضرموت–"، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 5، المجلد 9،(2015)، ص ص 171–212، ص 174.

[3]– نادية أبو زاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض في مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها [1].

ممّا سبق يتضح أن هناك اختلاف في التسميات حتى بين الدول حيث أن كل دولة تستخدم المصطلح المفضل لديها، وهذا ما يدل على أنه يحمل نفس المعنى ولو تعددت المصطلحات، أما بالنسبة للباحثين فهناك من يميز بينها وهناك من استخدمها كمترادفات لبعضها البعض.

2- المكونات المتفق عليها

في مفهوم المجتمع المدني هناك من ذهب الى أن المجتمع المدني يشمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات والاتحادات... بالإضافة الى وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وهو ما أثار جدلا حول المكونين الأخيرين على اعتبار أن لهما علاقة بالسلطة وبالمجتمع السياسي.

ومن بين المكونات المتفق عليها على أنها من مكونات المجتمع المدني لتحررها النسبي عن سلطة الدولة، وتقديم خدماتها التطوعية دون مقابل مادي أو غرض ربحي هي كالتالي:

- ✓ **المنظمات غير الحكومية:**

"هي المنظمات التي لا تكون جزءا من الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة، ولا هي منظمة تهدف إلى تحقيق الربح مثل المنظمات في القطاع الخاص، بكلمة أخرى هي منظمات لا يستفيد منها القائمون على إدارتهامن عائد أنشطتها وبرامجها أي منفعة شخصية، بل نشاطاتها وبرامجها لخدمة هدف عام".

ولهذه المنظمات غير الحكومية أهمية تنموية جعلت الدول تهتم بها لأنها تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وتعكس حاجات تنموية اجتماعية لفئة أو مجموعة من السكان، أو منطقة جغرافية، أو اتجاه سياسي... [2].

---

[1]- "المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة فى إطار محاور استراتيجية "2030، **https://bit.ly/2WFFxV**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/01/17.

[2]- مروان محمد عبد النسور، "استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن"، **دراسات استراتيجية**، العدد 16، (2011)، ص ص 99-136، ص 105.

✓ **النقابات العمالية والمهنية:**

عرّف بعض المفكرين النقابة انطلاقا من وظيفتها بأنها: "مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم" [1]. كما تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات كموقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قرّرت القيام بإضراب عام، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع [2].

✓ **الجمعيات:**

الجمعيات تعد أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية تعني " تعبير سياسي اجتماعي يطبق عامة على عدة تجمعات لعدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكر مشترك ضمن حدود معينة وواضحة، تتنوع نشاطاتها ما بين الجمعيات المهنية، والترفيهية، الخيرية، والإنسانية والقرآنية والرياضية...الخ"[3].

وبما أن الجمعيات هي أحد مكّونات المجتمع المدني التي تعتبر أهم فاعل من الفواعل غير الدولاتية هي جزء من موضوع دراستنا حيث سنتطرق إلى ذلك بتفصيل أكثر في الفصل الرابع من خلال الحركة الجمعوية بولاية باتنة ومدى مساهمتها في التنمية المحلية.

بالإضافة إلى مكونات أخرى:

- ✓ كالمنظمات الحقوقية والدفاعية.
- ✓ منظمات الأعمال.
- ✓ الجماعات المهنية.
- ✓ الاتحادات العمالية.
- ✓ النوادي الاجتماعية والرياضية.

---

[1]–آمنة مخانشة، "المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع –واقع وآفاق–، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد44، (2015)، ص ص 547–564، ص 557.

[2]– سمية أوشن، "**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي–دراسة حالة الجزائر–**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010)، ص 46.

[3]–آمنة مخانشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 557.

✓ قطاع من الجامعات الغير ربحية وبمعايير محددة [1].

3- المكونات المستبعدة:

أما المكونات التي تم استبعادها هي كالآتي مع ذكر أسباب اقصائها:

✓ **الأحزاب السياسية:**

تواجه الأحزاب السياسية بعض الصعوبات المفاهيمية، فهي من منظور الليبرالية جزء من المجتمع المدني، ولكن باعتبار أن:

- الأحزاب تعمل كجسر بين المجتمع المدني والحكومة، وبما أنها منقسمة بين الإثنين فذلك سيضعف ولائها واستجابتها للمجتمع المدني، وبما أنها غالبا ما تمارس سلطة الدولة وتتصرف بناءً على متطلبات الحكومة، فالأغلبية منها لا تمثل المجتمع المدني بشكل دقيق. كما يمكن أن تكون جزءً من جهود الحكومة أو مشاركة فيها من أجل السيطرة على المجتمع المدني أو قمعه أو تهميشه أو ترهيبه أو استمالته بالطرق التي تضر به.

- بعض الأحزاب هي كليا من إبداع الحكومات أو الدول أو أنها تعتمد على الحكومات بشّدة، وبالتالي نادرا ما تكون مؤهلة لتمثيل المجتمع المدني [2].

✓ **وسائل الإعلام:**

تمّ استبعاد وسائل الإعلام من مكونات المجتمع المدني إذا كانت حكومية أو خاصة أو تابعة لحزب معين فهي تتأثر بالتيارات السياسية فتفقد بذلك استقلاليتها عن الحكومة، أوقد تسعى للربح [3]، وهذا ما يتطابق مع موظفي الأجهزة الإعلامية فهم غير متطوعين ويتلقون رواتب ومكافآت، وهذا ما يتعارض مع مبادئ المجتمع المدني في عدم السعي لتحقيق الربح [4].

✓ **الحركات الاجتماعية:**

بالإضافة إلى الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام هناك من أضاف إلى هذا التصنيف عنصر ثالث تمثل في الحركات الاجتماعية لا سيّما بعد الثورات التي شهدها العالم العربي منذ سنة 2011 حيث أن الشعور بالتهميش، وانتشار الفساد، وتراجع الدولة عن أدوارها الأساسية هي الأسباب التي

---

[1]- علي محمد ديهوم وفتحي بلعيد أبو رزيزة، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية**، (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25-27ديسمبر، 2017)، ص5.

[2] - Henry Veltmeyer, "Civil Society and Local Development"**, Interactions(Campo Grande**),Volume 9, Number 2, (2008), p-p 229-243, p231.

[3]- علي محمد ديهوم وفتحي بلعيد أبو رزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[4]-محمد حفاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

تدفع مجموعة من الناس ينخرطون معا في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير الوضع القائم، وتحدي سلطة النظام القائم [1].

ظهور هذه الحركات الاجتماعية استلزم إعادة النظر في طبيعة المجتمع المدني لذلك عرض **روزنفالون** اقتراح تمثل في:" مهمة أساسية للمرحلة الراهنة، هي إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة وذي كثافة عالية كبيرة وقدرة متزايدة على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل". ومن بين ما جاء في مقاربته هي "توسيع أشكال التضامن الديمقراطي داخل المجتمع المدني نفسه" لأن الحركات الاجتماعية الجديدة ذات القاعدة الشعبية الواسعة والتي تكّونت خارج إطار الدولة والمترجمة للانشغالات اليومية للسكان تنشط خارج مجال السياسات الرسمية. كما أنها تركز على الشبكات غير الظاهرة للمجموعات الصغيرة المنهمكة في الحياة اليومية، وهذا ما سيجعلها تتحدى القيم والعادات، وهي بذلك ستزيد من عمق الهوة بين الدولة والمجتمع المدني وتلعب دور في خلق أشكال تضامنية جديدة وفي نشر التعددية داخل المجتمع المدني بذاته. لهذا أصبحت مسألة ما تعنيه حرية المواطن والتدابير التي بالإمكان اتخاذها لحمايتها من المسائل الحساسة في الدولة [2].

بالإضافة إلى مكوّن آخر تم استبعاده من مجال منظمات المجتمع المدني هو القطاع الخاص باعتباره يسعى إلى الربح، بيد أنه إذا قامت شركات القطاع الخاص بتأسيس منظمة غير ربحية كجمعية أو مؤسسة هدفها يتجه نحو تحقيق النفع العام، فهي بذلك تدخل ضمن تشكيلات المجتمع المدني مع توافر عناصر الاستقلالية عن العمل السياسي، الإدارة الذاتية...إلخ [3].

في دراستنا هذه بشكل عام فإننا نؤيد الرأي الذي يستبعد الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام من تشكيلات المجتمع المدني لأن ما يميّز منظمات المجتمع المدني أنها منظمات تنشط خارج حدود مؤسسات الدولة، وهذا مالا تتوفر عليه الأحزاب السياسية فهي قد تسعى بأي شكل من الأشكال لتحقيق أهدافها السياسية للوصول إلى السلطة، وهي بذلك تقوم بوظائف سياسية لا مجتمعية، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام لا يمكن اعتبارها من مكونات المجتمع المدني لأنها عمل غير تطوعي كما تمت الإشارة إليه سابقا، بالإضافة إلى أنها رغم كونها مؤسسة مستقلة عن الدولة(سلطة

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 29.

[2]- أماني قنديل، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص 67.

رابعة) إلا أنها قد تكون غير مستقلة حيث قد يكون لها انتماءات سياسية سرية غير معلنة وبالتالي ستحتاط في إعطاء معلومات لا تساند الدولة في توجهاتها خاصة التي تعتمد على تمويلها، وهذا ما يتناقض مع "**مبدأ الاستقلالية**" للمجتمع المدني.

وهذا لا ينكر في نفس الوقت أن المؤسسات الإعلامية إذا لم تكن من صنيع الدولة وكانت بريئة من علاقتها بالسلطة والسياسة ستكون بذلك خزان للمعلومات للدولة، وللمواطنين ولمؤسسات المجتمع المدني، وستكون أداة فعالة في نقل المطالب بين المواطنين والحكومات.

ثالثا: النظريات الحديثة للمجتمع المدني

- ✓ **نظرية السلم الامتدادي: "سيدني ويب"**

نادى بها "**سيدني ويب**" وقد وضع لنظريته أربع افتراضات أو مسلمات وهي كما ما يلي:

-**الافتراض الأول:** أن للدولة مسؤولية تلتزم بها، وتصرّح بها من خلال الدستور، وتتمثل هذه المسؤولية في الحقوق الواجب أدائها للشعب، وعدم أدائها يُعد تقصيرا منها في حقه.

-**الافتراض الثاني** يتمثل في توفير الحد الأدنى من الخدمات لجميع أفراد المجتمع دون حرمان أي مواطن منها.

-**الافتراض الثالث:** تقديم الدولة للخدمات مقترن بما تملكه من موارد، وهذا ما سيُحدث ثغرات بسبب شح الإمكانيات، وهنا يلزم على الشعب الانطلاق بالجهود التطوعية من خلال الجماعات، والهيئات والتظيمات

الأهلية لسد هذه الفجوات، وبذلك تنشأ شراكة في المسؤولية الاجتماعية بين ما هو حكومي وأهلي[1].

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1]– وهيبة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 135.

شكل رقم 1 : الشراكة في المسؤولية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

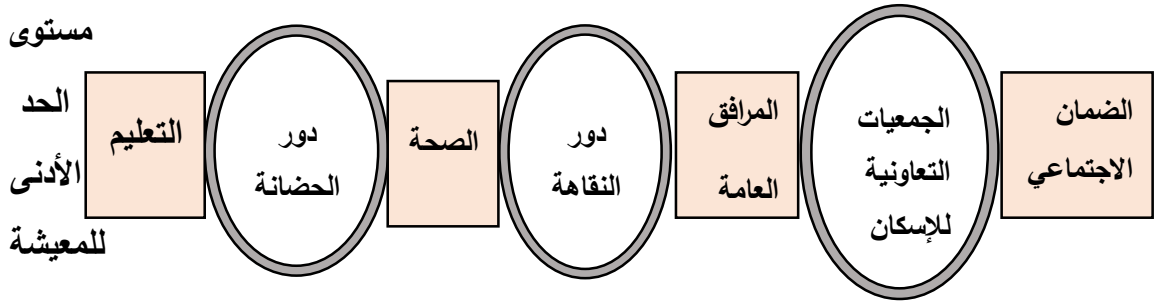

المصدر: وهيبة غربي، "**استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية –دراسة حالة: مجموعة من البلديات بولاية بسكرة**"–، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014)، ص 135

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تقدم الخدمات الأساسية حسب قدراتها المالية من تعليم وصحة وسكن ...، لكن في حالة وجود ثغرات يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعاون مع الدولة لسد تلك الثغرات.

– **الافتراض الرابع:** الأجهزة الحكومية قد تستطيع أن تقدم الخدمات لجميع الناس وعلى مستوى كل المناطق، أما الجمعيات بإمكانياتها الضعيفة قد لا تتمكن من تعميم الخدمات لكل المناطق والفئات، إلا أن نشاطها وجهودها يتميز بالمرونة في الابتكار والإبداع.

هذه النظرية تتطابق مع الدول التي تتوفر على إمكانات مالية كبيرة حيث يصبح للحكومة دور في تغطية نقائص الخدمات في جميع المجالات على المستوى القومي ممّا لا يترك مجالا لتدخل منظمات المجتمع المدني، ثم يأتي دور هذه الأخيرة عندما ينتهي دور الدولة التي تعمل في نفس المجال على رفع مستوى الخدمات الحكومية القائمة أو زيادتها، كما تعمل على جذب انتباه الدولة للارتقاء بمستواها، وبالتالي تفتح هذه النظرية المجال للتنافس بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي.[1]

- ✓ **نظرية الأعمدة المتوازية: جراي "Gray"**

انطلاقا من تسمية النظرية بالأعمدة المتوازية فهي تعني أن الجهود الحكومية والجهود الأهلية في تقديم الخدمات للمواطنين لا بد أن تكون كالخطوط المتوازية لا تتقاطع فيما بينها، والهدف من ذلك

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص ص 135–136.

هو تفادي التعارض والتكرار. مثلا: قد لا يمكن للدولة تلبية جميع الاحتياجات للمواطنين بتوفير مقعد دراسي لكل تلميذ إذا تحمّلت مسؤولية التعليم الابتدائي، وهنا ستبرز أدوار الهيئات الأهلية والأعمال التطوعية للمواطنين لإيجاد حلول ذاتية متممّة للمجهودات الحكومية وذلك من خلال انشاء مدارس خاصة، لأن الحكومات كثيرا ما تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج إلا أنها لا تستطيع فيما بعد تنفيذ وعودها.

تركّز هذه النظرية على العلاقة بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية، وتؤكد على أنها علاقة تعاون وتشارك وتضامن في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية، وهو ما يسمح بتدريب العاملين لأن كلا الهيئات الحكومية والأهلية يعملون جنبا إلى جنب [1].

تتفق هذه النظرية مع الدول التي لا تتوفر على إمكانيات كافية الأمر الذي يدفعها إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات على المستوى الوطني كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي في حين يأتي دور منظمات المجتمع المدني ليؤدي خدمات في مجال رعاية الطفولة والأحداث، وبالتالي فهذه النظرية تفتح المجال بعقد شراكات بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي [2].

المبحث الثاني: القطاع الخاص: دلالات في المفهوم والمرتكزات

اختلف تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من فترة إلى أخرى بهدف بلوغ التنمية ففي ظل الفكر الكلاسيكي ساد مفهوم الدولة الحارسة حيث اقتصر تدخل الدولة في مجالات الدفاع والأمن والقضاء فقط؛ وقد امتازت وظائف الدولة بالحياد في الجانب الاقتصادي، ثم إلى دولة متدخلة في الأنشطة الاقتصادية في ظل سيادة الفكر الكينزي بعد أزمة الكساد الكبير 1929-1933، وبعد الحرب العالمية الثانية ساد مفهوم الدولة المنتجة في إطار النهج الاشتراكي الطوبائي الذي يؤمن بفكرة أن السيطرة الكاملة على النشاطات الاقتصادية والملكية العامة لوسائل الإنتاج ستحقق الأهداف التنموية خاصة بالنسبة للدول حديثة الاستقلال، إلا أن ملكية الدولة للمشروعات العمومية نتج عنها تدني مستوى أداء القطاع العام وحدوث قصور تنموي، ونتيجة لهذه الاضطرابات التي عرفتها الدول

[1]- جهيدة شاوش اخوان، "**واقع المجتمع المدني في الجزائر -دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا-**" (أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014)، ص ص 66-67.

[2]- وهيبة غربي، **مرجع سبق ذكره، ص** 136.

التي تبنت فكرة الدولة المنتجة دفعت إلى مراجعة الأطروحات التي تدعو إلى توسيع دور الدولة وتدخلها، وبدأت تتزايد الدعوة نحو ضرورة إشراك القطاع الخاص كفاعل غير دولاتي في بناء التنمية وتحقيقها على المستوى الوطني وكذا المحلي. لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق بشكل وجيز إلى الجانب المفهوماتي للقطاع الخاص فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

أصبحت النظرية الاقتصادية الرأسمالية هي النظرية السائدة في العالم بعد انهيار التجربة السوفياتية حيث تراجعت استراتيجيات التنمية القائمة على التخطيط المركزي والتوجه نحو التنمية القائمة على أساس الحرية الاقتصادية لمعظم دول العالم الثالث وكذا الدول العربية من أجل التقليل من سلبيات التخطيط المركزي الجامد وفسح المجال للمساهمة الفعالة للقطاع الخاص في المجال التنموي [1].

ممّا سبق يتضح أن القطاع الخاص مرتبط بالحرية الاقتصادية؛ هذه الأخيرة التي أدت إلى بروز مصطلح الخوصصة، لذلك وقبل التطرق إلى مفهوم القطاع الخاص لا بد من توضيح لمفهوم الخوصصة.

أولا: تعريف الخوصصة "Privatization"[*]

عرّف الباحثون مصطلح الخوصصة من زاويتين مختلفتين إحداهما واسعة والأخرى ضيقة:

"فهناك من ينظر فيه ويتعامل معه على أنه نهج اقتصادي كامل وشامل يحيل النظام الاقتصادي القائم من تصنيف إلى آخر. وهناك من ينظر فيه على أنه نهج اقتصادي جزئي يتعلق بتعديل وتغير بعض

[1]– السعيد لكحل، "**دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية –دراسة ميدانية ببلدية العش برج بوعريريج–**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009)، ص69.

* **الخصخصة:** ظهرت الخصخصة سنة 1979 م عنما قامت رئيسة الوزراء البريطانية "**مارغريت تاتشر**" آنذاك بالدعوة إلى خصخصة المؤسسات العائدة إلى الدولة، ومع بداية الثمانينات تحولت إلى حركة عالمية لا سيّما في أوروبا، وقد ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشر الخصخصة. للتفاصيل أكثر أنظر: إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم لعبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، ط1، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري –إدارة البحوث ، 2011). ص ص 28–30.

جزيئات الهيكل الاقتصادي القائم والنظام الاقتصادي المهيّمن دون أن يترتب عليه أو ينجم عنه تغير للهيكل والنظام ككل" [1].

للتوضيح أكثر سنتطرق إلى المفهومين الضيق والواسع بشكل أوسع فيما يلي:

-في إطار المفهوم الضيق:

يعتبر المفهوم الضيق الأكثر انتشارا وهو يعني: "بيع أصول القطاع العام (المشروعات العامة) أو أسهمها إلى الأفراد سواء كان البيع كليا أو جزئيا، وسواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر، وهكذا يتضح أن المفهوم الضيق للخوصصة يقتصر على بيع(النقل) الملكية من العام إلى الخاص، حيث تتوفر الأسواق التنافسية، وحيث تنشط المبادرات الخاصة لرجال الأعمال" [2].

-في إطار المفهوم الواسع:

والذي يعتبر الأكثر شمولا فيعني: "زيادة فعالية ودور قوى السوق أو تقوية اقتصاديات السوق، أو بمعنى آخر تعني الخوصصة التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة بالمنشآت العامة وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص أي وضع القيود على دور الدولة وعلى سياساتها الاقتصادية، وهكذا يتضح أن الخوصصة سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتشجيعه وزيادة مشاركته في الناتج القومي الإجمالي، وكذا تشجيعه على تحسين جودة منتجات المشروعات والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات" [3].

إذن يتبين من المفهوم الأول أن الخوصصة لا تعني الانتقال من النظام الاقتصادي المركزي المسيّر من طرف الدولة إلى نظام اقتصاد السوق بل إحداث تعديلات جزئية من خلال عملية البيع – بتحويل المؤسسات المملوكة للدولة إلى ملكية خاصة–، وبالتالي اقتصار المفهوم على ملكية القطاع الخاص لبعض الأصول التي تمتلكها الحكومة دون تغيير للنظام الاقتصادي القائم.

---

[1]– دنيا شوقي، "**الخصخصة وتقليص دور القطاع العام–موقف الاقتصاد الإسلامي**–" (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، مارس 2003)، ص ص 7–8.

[2]– عبد الرزاق مولاي لخضر، "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر**–" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009–2010)، ص171.

[3]– **نفس المرجع السابق**، ص171.

أما في المفهوم الثاني الأوسع يتضح أن الخوصصة تعتبر أسلوب ومنهج وتوجه نحو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والانفتاح على السوق وآلياته والتي بموجبها يتم فسح المجال للمبادرات الخاصة وتجاوز مجال الملكية إلى حرية الإنتاج وفق نظام المنافسة.

ثانيا: القطاع الخاص: التعريف-الأقسام-الأشكال

1- تعريف القطاع الخاص:

يُعرّف القطاع الخاص على أنه:

"عنصر أساسي ومنظّم في النشاط الاقتصادي يتّصف بالملكية الخاصة، وأن عملية الإنتاج في القطاع الخاص تقوم بالإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتتحدّد فيه المبادرة الخاصة، وفي ظل القطاع الخاص تظهر عملية تحمل المخاطر للقرارات والأنشطة التي يتم اتخاذها، إذ أنه في ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي أساس قيامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق هي التي تحدّد ما يتم إنتاجه أو استهلاكه وفقا لنظام المنافسة" [1].

كما يعرّف القطاع الخاص كذلك بأنه:

"القطاع غير المملوك للدولة، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة" [2].

في ضوء التعاريف السابقة يمكن القول أن القطاع الخاص هو القطاع الذي يتميز بالملكية الخاصة في ظل الحرية الاقتصادية التي تفتح المجال للمبادرة والمخاطرة والحرية في الإنتاج وتحديد الأسعار وفق آلية السوق أين يكون تدخل الدولة في شكل رقابة وتنظيم لعمله دون تدخل مباشر في نشاطه الاقتصادي.

---

[1]-علياء حسين خلف الزركوش وآخرون، "إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد 53، (2017)، ص ص 19-43، ص 22.

[2]- فطيمة ساسي، "**أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012**-" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014)، ص3.

2- أقسام القطاع الخاص:

-**قطاع خاص منظم:** "وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات

نظامية".

-**قطاع خاص غير منظم:** "وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي، ويعرّف أيضا بأنه القطاع الذي يشمل جميع المنشآت التي لا تمتثل للوائح الدولة والتي غالبا تضم التسجيل الرسمي للمنشآت، الالتزام الضريبي، والامتثال لقوانين العمل، وأيضا هي تلك الأنشطة التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تدخل في حسابات الدولة" [1].

3- أشكال القطاع الخاص:

-**القطاع الخاص المنتج (المحلي أو الأجنبي):** هو القطاع الذي يعتمد على توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة سواء في الاقتصاد المحلي أو الأجنبي من خلال إنتاج السلع والخدمات لا استيرادها.

-**القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلي أو أجنبي):** هو عكس القطاع المنتج حيث لا يقوم بإنتاج السلع والخدمات بل هو قطاع اقتصادي يقوم على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية تعتمد على استيراد مواد استهلاكية لإعادة البيع فقط [2].

إذن القطاع غير المنتج لا يحقق أي تنمية لأنه اقتصاد استهلاكي ربحي أكثر منه إنتاجي يجعل الدولة في تبعية دائمة لاعتمادها على استيراد منتجات قد تكون قادرة على إنتاجها محليا وتصديرها. وهنا يمكن ان يُفعّل دور الدولة في مراقبة أنشطة القطاع الخاص وتوجيهها نحو الإنتاج والاستثمار بدل الاستيراد وإعادة البيع.

---

[1]- كمال جمال أبو سليخة، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني 2013-1996**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2015)، ص 77.

[2]- ياسمين نوري، "**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 2012-1962**" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015)، ص 23.

ثالثا: أهداف القطاع الخاص

يُعرَف القطاع الخاص بهدفه الأساسي في تحقيق الربحية والمصلحة الذاتية فهل يمكن أن تحقق نشاطات القطاع الخاص أهداف اقتصادية واجتماعية تُسهم في إفادة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة

أم هي أكثر تركيزا على تحقيق الأهداف الربحية؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التطرق إلى أهداف نشاط القطاع الخاص وما يعكسه هذا النشاط من آثار سلبية وإيجابية على الفرد والمجتمع ككل.

على الرغم من الانتقادات الشديدة التي واجهها الهدف المادي للقطاع الخاص إلا أن نشاط القطاع الخاص قد يتعدى مسألة الربح إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي كما سنوضح ذلك فيما يلي:

- ✓ **الخروج من دائرة الفقر:**

الفقر له تداعيات اجتماعية حيث يؤدي إلى زيادة معاناة أفراد المجتمع، وهو بذلك من الظواهر التي تواجه صناع القرارات الاقتصادية وتفرض عليهم البحث عن السبل الكفيلة للحد منه، وبما أن القضاء على الفقر يتجلى في خلق فرص عمل وزيادة الدخل، وهذا ما يمكن أن يحققه القطاع الخاص في ظل الاقتصاد التنافسي باعتباره المحرك الأساسي في توفير مناصب شغل من أجل زيادة الدخول من خلال نشاط مؤسساته الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في الحد من انتشار الفقر [1].

- ✓ **سد حاجيات السوق:**

فبالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص عمل يسهم كذلك في سد حاجيات السوق من المنتجات المختلفة ومنافسة القطاع العام في توفير السلع والخدمات.

- ✓ **زيادة الدخل القومي:**

يساهم القطاع الخاص في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات، وبالتالي انعكاس ذلك على دخل الفرد.

---

[1]–أمال بن ناصر وأحلام سوداني، "**دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، يومي 27–28 نوفمبر 2018)، ص9.

✓ **الاستقرار السياسي والاقتصادي:**

يلعب القطاع الخاص في البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي دورا مهما في الاستقرار السياسي والاقتصادي لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية ممّا يجعلها دولة مستقرة ذات سيادة مستقلة [1].

وفي المقابل هناك من اعتبر أن أنشطة القطاع الخاص لها العديد من الآثار السلبية من أبرزها تعارض مصلحة القطاع العام المرتبط بالمصلحة العامة مع القطاع الخاص الذي يرتبط نشاطه بالمصلحة الخاصة وتحقيق الربح؛ وهذا ما يعني أن نشاط القطاع الخاص يتعارض مع المصلحة العامة للاقتصاد والمجتمع وهذا ما يسميه المفكرون الاقتصاديون ب "**إخفاقات آلية السوق**" [2].

بالإضافة إلى ذلك هناك نتائج سلبية تنجم عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية من أهمها التلوث الذي يُفضي إلى إلحاق الأضرار بالعملية التنموية المستديمة وكل ما يدعمها من إجراءات وسياسات متخذة من أجلها [3].

كما ذكر كل من **Hamdi و Majale** أيضًا أن القطاع الخاص براغماتي ومرتبط بالأداء:

1- شراكات القطاع الخاص مع السلطات الحكومية غالبا ما تكون مفرطة التنظيم، مما يعيق المرونة وروح المبادرة.

2-على الرغم من أن القطاع الخاص معتاد على التخطيط طويل المدى، فإنه يسعى في كثير من الأحيان على تحقيق نتائج قصيرة المدى قد لا تتناسب مع أهداف التنمية -طويلة المدى- لوكالات التنمية أو الحكومة.

3- كثيرا ما سيواجه القطاع الخاص عداء من منظمات المجتمع المدني بسبب التوظيف والأجور بالنسبة للنساء والأطفال المحليين وغيرهم، وما يرتبط بالممارسات غير المسؤولة بيئيًا [4].

---

[1]- علياء حسين خلف الزركوش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-24.

[2]- كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، "**رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول " **دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن الصديق بن يحي، جيجل، يومي 20-21 نوفمبر 2011)، ص10.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص10.

[4] -Luvuyo Matibane , "**Improving service delivery through partnerships between Local Government, Civil Society and the Private Sector: A case study of Imizamo Yethu**" (Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Public and Development Management at the Stellenbosch University, december 2010), P41.

من خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع الخاص الذي تنطوي أنشطته على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي تسعى في الأساس إلى الربح؛ وعلى الرغم من هدفه في تحقيق المصلحة المادية الخاصة التي تشوب الغرض من أنشطته إلا أنها تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية كالحد من الفقر والتخفيف من حدة البطالة كما يشكل مورد أساسي في در الأموال نتيجة الضرائب التي تفرض على الأنشطة التي يستثمر فيها، وبالتالي يحقق القطاع الخاص ما فشل القطاع العام في تحقيقه الذي يهدف في بعض الأحيان إلى احتواء الأوضاع الاجتماعية وشراء السِلم الاجتماعي بدل تحقيق تنمية ونمو حقيقي.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أيضا أن القطاع الخاص لا تتوقف أهميته عند طرف واحد دون الآخر بل له منفعة مشتركة للأطراف الثلاثة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص في حد ذاته في تحقيق الربح ومصلحته الذاتية، كما أن نشاطاته وأعماله في نفس الوقت لها أهمية في تنمية المجتمع وللفرد أيضا من خلال توفير الوظائف وكذا تقديم الخدمات بدرجة عالية من الجودة وبأقل التكاليف، بالإضافة إلى انعكاساته الإيجابية على الدولة في حماية استقلالها السياسي وتجنب التدخل الأجنبي، إلا أن ذلك لا ينفي آثاره السلبية كالتلوث البيئي والتوزيع غير العادل للثروة.

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بالقطاع الخاص

الأسباب التي دفعت الدول إلى التغيير في سياساتها الاقتصادية الإنتاجية المتمثلة في تقليص دورها في النشاط الاقتصادي، وفسح المجال للدور المتزايد للقطاع الخاص في إدارة وملكية المشاريع التنموية قد تكون دوافع فرضها ضعف القطاع العام في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال فشله في رفع معدلات التنمية ربما لقلة كفاءته وأدائه، أوشح موارده المالية.... إلخ. لذلك تم الأخذ بالتوجه الفكري الداعي إلى اقتصاد السوق والانفتاح على القطاع الخاص والتسليم بأهليته وكفاءته.

أولا: القطاع العام ومواطن الضعف

ففي مقدمة مواطن الضعف في القطاع العام هي[1]:

-**بطء نشاط القطاع العام:** البيروقراطية الإدارية وتراخي نشاط القطاع العام سواء في الإنتاج أو

[1]-نوفل قاسم علي الشهواني، "دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: تجربة العراق"، **مجلة (الاقتصادي) جمعية الاقتصاديين العراقيين**، المجلد 11، العدد03، (2000)، ص ص 57-86، ص 64.

التوزيع تعد من السلبيات التي تُسجل لمؤسسات القطاع العام مقابل السرعة في الإنجاز التي تسجلها مؤسسات القطاع الخاص.

- **ضعف الاستجابة:** في القطاع العام لا يكترث أصحاب القرار بطلب المستهلكين، ولا بتعديل نوعية المنتج ولا تنوعه على خلاف مؤسسات القطاع الخاص التي تستجيب لمتطلبات المستهلكين والتي تعمل على تحسين المنتجات وتنويعها في ظل نظام المنافسة لا الاحتكار.

-**ضآلة عوائد الاستثمارات**[1]: الخسائر الكبيرة التي تحققها مؤسسات القطاع العام، والتي تُسهم بشكل ملموس في عجز الموازنة، بالإضافة إلى أن استثماراتها تحقق عوائد بمعدلات متدنية أو سلبية في بعص الأحيان.

-**غياب كوادر قيادية:** عدم وجود كوادر قيادية في القطاع العام قادرة على إدارة مشروعاته بعقلية استثمارية.

-**تدني الكفاءة الإنتاجية والتوزيع:** تعاني مؤسسات القطاع العام من تدني الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد.

ثانيا: أهلية القطاع الخاص

للقطاع الخاص مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن كفاءة وانتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاءة وانتاجية استثمارات القطاع العام [2]. ومن هذه المزايا والخصائص التي تؤهل القطاع الخاص للأخذ به كبديل للقطاع العام أو الأخذ به في إطار الشراكة بينه وبين القطاع العام من أجل تحقيق الهدف التنموي الذي لم يتمكن من بلوغه القطاع العام في ظل نهج التسيير المركزي ما يلي:

-**كفاءة إدارة القطاع الخاص في استقطاب الموارد البشرية:** قدرة الإدارة في القطاع الخاص على استقطاب اليد العاملة المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة والمهارة.

---

[1]-كمال جمال أبو سليخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2]- رشيدة مسعودي، "العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد 06ا، العدد 01، (2015)، ص ص 69-82، ص 77.

-**التميز بروح المبادرة والابتكار:** روح المبادرة التي تتميز بها مؤسسات القطاع الخاص على خلاف القطاع العام تمكنها من القدرة على المنافسة والبقاء في السوق نتيجة ديناميكية الابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي [1].

-**حكامة صرف الأموال:** الأداء المتفوق للقطاع الخاص لم يأتي من فراغ بل من حقيقة فحواها أن القطاع الخاص يعمل جاهدا على زيادة القدرة التنافسية وتحسين الأداء من أجل البقاء والاستمرارية في السوق من خلال الإدارة الجيدة كمنهج حديث التي أضحت مطلبا ضروريا ومؤشرا لقياس مدى كفاءة ونجاح القطاع الخاص، وتعد حكامة صرف الأموال في القطاع الخاص الأسلوب النابع من عمليات التطوير التي يسعى إليها القطاع الخاص، والذي تعتمده المقاولات، والذي يجب أن يميز أصحاب القيادة الداخلية بتحرير تقارير عن الممارسة الرشيدة لهذه المقاولات في حل المشكلات المالية الفورية التي تواجه القطاع الخاص[2].

-**ديمقراطية المستهلكين:** تُكبَل طلبات وتفضيلات وخيارات المواطنين في القطاع العام الذي يتميز بالنمطية الممّلة على العكس في القطاع الخاص الذي يمنح المستهلكين ديمقراطية في الخيارات وما يقابلها من استجابة لها في إطار سياسة الطلب ضمن آلية السوق والحرية الاقتصادية [3].

ممّا سبق يتضح أنها فعلا مؤهلات لا يتوفر عليها القطاع العام لذلك فهي تفرض ضرورة ملحة لوجود قطاع خاص بجانب القطاع العام. فالإبداع والابتكار والكفاءة والحكامة والاستجابة...التي يتميز بها القطاع الخاص تؤهله لخوض المشاريع التنموية بنجاح لأن فيها ما يطمح إليه المواطنون وما يحقق رضاهم ويلبي احتياجاتهم المتزايدة باستمرار.

ثالثا: متطلبات البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص

باعتبار القطاع الخاص فاعل محوري في العملية التنموية فإن تفعيله ليسلك المسار التنموي بنجاح يتطلب بيئة مواتية في المجال السياسي والاقتصادي والتشريعي لتوظيف الموارد المادية والبشرية

[1]-أمال بن ناصر وأحلام سوداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[2]-علي محول، "إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 15، (2016)، ص ص 382-355، ص ص 364-365.

[3]- فطيمة ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

المتوفرة من أجل تحسين كفاءة أداء المشروعات التنموية وبلوغ مستويات عالية من التنمية. **فكيف يؤثر الوضع السياسي والاقتصادي والتشريعي على القطاع الخاص ونشاطه؟**

من بين متطلبات القطاع الخاص هو بروز رجال الأعمال المغامرون الذين يمتلكون ثروات وقدرات عمل علمية ودقيقة في الإنتاج والتسويق والتنبؤ.... ويسعون إلى التوسع الاستثماري من أجل زيادة ثروتهم، وكلما زادت ثروة رجال الأعمال زادت ثروة المجتمع، وبالتالي زيادة الدخل القومي والدخل الفردي، وهذا ما يقود المجتمع إلى مستوى الرفاهية والتقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي [1].

فعند ظهور هذه القدرات البشرية والمادية خاصة على المستوى الوطني أو المحلي فهي تكون بحاجة إلى بيئة سياسية واقتصادية وتشريعية لصقل مواهبها ومشاريعها على أرض الواقع كما سنوضّح فيما يلي:

– **البيئة السياسية:** عدم الاستقرار السياسي يؤدي برجال الأعمال خاصة في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى الاكتناز وبالتالي الابتعاد كليا عن مجال الاستثمار أو إلى التوجه نحو مشاريع لن تقدم إضافة في بناء تنمية الاقتصاد الوطني. كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تأخير التنمية بسبب التخوف من المستقبل من جانب آخر، وهذا ما يميز الدول الغير ديمقراطية التي تعاني أوضاع سياسية غير مستقرة وبالتالي عدم قدرتها على توفير بيئة استثمارية مناسبة.

إذن توافر الاستقرار السياسي هو من بين ركائز البيئة السياسية وكعامل من عوامل البيئة الاستثمارية، وهو كل ما يرتبط بنظام حكم، وشكل الطبقة الحاكمة والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما ينتج عنه من معضلات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي[2].

– **البيئة الاقتصادية:** تتضمن البيئة الاقتصادية جملة من المؤشرات التي تشجع المستثمرين على الاستثمار هي كالتالي:

---

[1]–كمال جمال أبو سليخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2]– عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–"، **les cahiers du mecas** ، مجلد 04، العدد 01، (2008)، ص ص 384–412، ص 394.

❖ **معدلات نمو اقتصادي مقبولة:** ارتفاع معدل نمو الناتج الإجمالي يعد مؤشرا فعالا للمستثمرين عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، الأمر الذي يعمل على تحفيزهم لإنفاذ مشاريع جديدة.

❖ **القروض الاستثمارية:** في العديد من الدول تعوّل المؤسسات الاقتصادية في استثماراتها على القروض المصرفية كمصدر تمويل، لذلك يعتبر توفر هذه القروض دعمًا للقطاع الخاص لاسيّما في الدول النامية.

❖ **الإنفاق الحكومي:** الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على مشاريع القطاع الخاص، فكلما زاد الانفاق الحكومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وهذا ما يحفّز القطاع الخاص على زيادة المشاريع الاستثمارية، والعكس صحيح؛ أي كلّما قلّ الانفاق الحكومي أدى ذلك إلى قلة الطلب الكلي في الاقتصاد، الأمر الذي يجعل المستثمرين لا يتوقعون تحقيق أرباح بإطلاق مشاريع جديدة.

❖ **السياسة الضريبية:** ارتفاع معدلات الضريبة لها تأثير على المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص حيث أنها تؤثر على مداخيل القطاع العائلي ممّا يقلّل من المدخرات وبالتالي العزوف عن الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى الضريبة المعادلة للعائد التي تؤثر على الأرباح المتوقعة للشركات تعد سببا في الحد من الاستثمارات الخاصة [1].

- **البيئة التشريعية:** عدم وضوح التشريعات وعدم شفافيتها لا يحفّز المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار. فعدم اليقين من استمرارية السياسات وتوقع تغيير القوانين القائمة يعتبر سببا رئيسيا في تقلص حجم الاستثمارات. إذن جذب المزيد من الاستثمارات في القطاع الخاص مرتبط بنجاح الدولة في سن قوانين ملائمة للظروف الاقتصادية الداخلية ومواكبة للأوضاع الاقتصادية العالمية [2]. بذلك يكون دور الدولة في المجال التشريعي إعداد القوانين ومراقبة التنفيذ والعمل على توفير الخدمات والتسهيلات مقابل الحصول على رسوم، أما القطاع الخاص فيكون دوره في المجال الاستثماري بإطلاق المشايع من أجل خلق وتوفير مناصب شغل لتعزيز النمو؛ إلا أنه بالإضافة إلى دورها في سن

[1]- عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر-"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 06، العدد 10، (2016)، ص ص 229-256، ص 242.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص ص 242- 243.

القوانين فلها دور أيضا في ضمان الاستقرار الوطني للاقتصاد من خلال اهتمام الحكومة بالمشاريع الاستراتيجية لتحافظ الدولة على طابعها الخدماتي والابتعاد عن المشاريع ذات الطابع التجاري التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها بأمواله الخاصة، وما يمكن الإشارة إليه هنا هو ضرورة عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص ومنافسته في المشاريع؛ باختيار المشاريع المربحة وترك المشاريع الأقل ربحا للقطاع الخاص لأن ذلك سيلحق عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني [1].

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص

أصبحت الخوصصة التي جاءت للتخلص من نقائص القطاع العام محل انتقاد

للعديد من معارضيها بسبب سلبياتها؛ وهو ما أدى إلى إنشاء نموذج جديد من التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وهو ما يعرف بالشراكة بين القطاع العام والخاص المختلفة عن الخصخصة [2].

أولا: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: التعريف- الأنواع

1- تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص

من تعاريف الشراكة بين القطاع العام والخاص ما يلي:

"هي ترتيبات تعاقدية ما بين الهيئات العامة والكيانات التابعة للقطاع الخاص، ويتم من خلال هذا الاتفاق تقاسم المهارات والأصول، المخاطر والمكافآت المرافقة لتقديم الخدمة العامة" [3].

كما يمكن تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها استراتيجية إصلاح القطاع العام القائمة على التسيير العمومي الجديد، تستخدم الشراكة بشكل متزايد في إصلاح القطاع العام على

[1]- برقاوي رائد، "لا تزاحمو القطاع الخاص"، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: **https://bit.ly/33wrDIv** ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-12-2020.

[2]- بلال محمد مرعي مرعي، "**الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين**" (أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017)، ص29.

[3]- وصيف فائزة خير الدين وعمر ملوكي، "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ((CSGCL ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد 02، العدد 02، (2018)، ص ص 154-162، ص 160.

أساس مبادئ السوق، ومع ذلك لم يصبح الافتراض الأكثر شيوعًا للشراكة هو الحاجة إلى إصلاح القطاع العام، ولكن فرصة لإشراك رأس المال الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية العامة" [1].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على أنها: استراتيجية تعاونية وعملية تبادلية لكلا القطاعين ليس في المهارات فقط وإنما تقاسم للمنافع والمخاطر في آن واحد في إطار علاقات تعاقدية من أجل تقديم الخدمة وتحسين الأداء.

توجد العديد من الأسباب المنطقية التي تدفع إلى زيادة تبني الشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك عند إدراك أصحاب المصلحة في كلا القطاعين بالحاجة إلى التعاون، أو الرغبة في تحسين الأداء أو تخفيض التكلفة وحماية البيئة وزيادة المنافسة.

تقدّم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حجتين رئيسيتين تتعلقان بالكفاءة والقيود المالية:

فمن منظور الكفاءة: فإن القطاع الخاص في وضع أفضل من القطاع العام لإنتاج وتقديم السلع بسبب الخبرة الأكبر.

أما بالنسبة للقيود المالية: فإن الحكومات تتعرض لضغوط سياسية فيما يخص تخفيض الإنفاق العام ومعالجة العجز في الميزانية.

ويعرض في هذا الصدد **SAVAS** الأسباب التي تدفع إلى تبني الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظورين إيديولوجي وبراغماتي:

فالموقف الأيديولوجي هو مشابه لحجة الكفاءة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يركز على قدرة القطاع الخاص على إنتاج وتقديم الخدمات.

أما الموقف البراغماتي فيعتبر أن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة للاستفادة من رؤوس أموال وخبرات القطاع الخاص لمعالجة المشاكل العامة المعقدة [2].

---

[1] - Živilė Tunčikienė et al, " Development of public–private partnership: managerial aspects"**,** **Business: Theory and Practice** , Volume 15, Number1 , (2014) , p p 11–21, p13.

[2]– Kang Seong et al, " Public-private partnerships in developing countries Factors for successful adoption and implementation", **International Journal of Public Sector Management**, ,(2019) , p p334-351, P P 335-336.

3- أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص

- **الشراكات التعاونية:** في ظل البيئة الاقتصادية الرأسمالية التي يسود فيها نشاط القطاع الخاص تنشأ العقود التعاونية بين القطاع العام والخاص، وفي هذا النوع من الشراكة يشترك جميع الشركاء في اتخاذ القرار عن طريق الإجماع كما يشتركان في تولي المهام والواجبات، ولا ينفرد أي طرف بالإشراف حسب شروط العقد.

- **الشراكات التضامنية:** تتمثل الشراكات التضامنية في تضامن الحكومة والقطاع الخاص في القيام بنشاط يعود بالربح لكلا الشريكين، مع الاشتراك أيضا في المخاطر كما في الأصول، إلا أن الحكومة في هذا النوع من الشراكة تكون هي المنظم الأول والأخير، بالإضافة إلى اعتبارها شريكا فعالا في الشركة العاملة.

- **الشراكات التعاقدية:** يتم عقد هذا النوع من الشراكات لتوريد أو تقديم الخدمات حسب الصلاحيات والمهام الموكلة لكل شريك، وللدولة في هذا العقد حق فسخه أو تبديله وكذا الرقابة على الأعمال.

تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل: التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الإستراتيجي والامتياز، هذا الأخير الذي يدخل ضمنه العديد من الأشكال أهمها نظام البناء. التشغيل. نقل الملكية **(BOT)** وله تفرعات عديدة مثل: **PBO, BOLT, BOO,ROO, BOOT.** [1]

وفيما يلي يوضح الجدول أهم أشكال الشراكات التعاقدية:

جدول رقم 1: أشكال الشراكة التعاقدية

نوع العقد	بيان العقد	المدة	نوع الخدمات
عقود الخدمة	عقد ملزم للطرفين، ويتم بين هيئة حكومية وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة في تقديم الخدمات نظير مقابل يتم الاتفاق عليه	تتراوح ما بين (6) ستة شهور إلى (2) سنتين	إصلاح وصيانة شبكات المياه وقنوات الصرف الصحي
عقود التسيير (الإدارة)	اشراك القطاع العام مع القطاع الخاص في تسيير بعض المؤسسات العامة وفق اتفاقيات محددة بين الطرفين. في مقابل أن تحصل الشركة الخاصة	وتتراوح مدة هذه العقود بين (3) ثلاث إلى (5)	مؤسسات عاجزة أو على حافة الإفلاس

[1]- سعيدة بلعور وزاوية رشيدة، "**الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: "**آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص(ps3) ودوره في تحقيق التمويل المستدام**-"، جامعة غرداية، يومي 29/28 أفريل 2019)، ص6.

	على رسوم مقابل خدماتها، وتبقى المؤسسة الحكومية هي المسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار.	خمس سنوات	
عقود التأجير	تأجير أصل للقطاع الخاص ويحصل صاحب الامتياز على مقابل للخدمات التي يقدمها المرفق. إلا أنه يدخل تحسينات عليه كالصيانة، ودفع مقابل الاستفادة	تتراوح بين (5) خمس سنوات إلى (15) خمسة عشر سنة	
عقود الامتياز	تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الشركة الخاصة، ويتم استرجاع الأصول إلى القطاع العام عند انتهاء الامتياز، ويتضمن هذا العقد أشكال عديدة من بينها: **البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية:(BOOT)** تمنح الدولة لأحد المستثمرين الحق في إقامة مشروعات خدمية: **Build**: وتقع على مسؤوليته بنائه وتمويله. **Own**: تملك أصوله خلال مدة العقد وهو ما لا يتحقق في الأنواع الأخرى. **Operate** : تشغيله وصيانته، وحصوله على مقابل وفائض ربح متفق عليه. **Transfer:** بعد نهاية العقد تؤول الملكية للدولة. **البناء والتشغيل ونقل الملكية:(BOT)** منح امتياز لمجموعة مستثمرين **Build:** بناء مشروع **Operate:** تشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا لعدة سنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء مع تحقيق أرباح مناسبة **Transfer :** مع نقل الملكية إلى الدولة دون أي تكلفة. **البناء والتملك والتشغيل:(BOO)** يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة **Build:** والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء. **Own**: بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع. ، كما لا يكون هناك التزاما على القطاع الخاص بنقل الأصول إلى الدولة. **Operate:** التشغيل والإدارة بكاملها ولا يكون التشغيل أو الإدارة بهذا الأسلوب مرتبطا بمدة زمنية محددة.	تتراوح بين (15) خمس عشرة سنة إلى (30) ثلاثين سنة	النقل والمواصلات (السكك الحديدية)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-محمد أشرف خليل حمدونة، "**العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها في نمو الاقتصادالفلسطيني -من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة-** " (مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017)، ص ص 57-58.

-هشام مصطفى محمد سالم الجمل، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، المجلد 31، العدد4، ديسمبر (2016)، 1686-1749، ص ص 1716-1717.

ثانيا: أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص

في إطار النهج المشترك يُسمح لشركاء القطاع العام والقطاع الخاص مزج مهاراتهم وتحقيق نتائج لا يستطيع أي الطرفين تحقيقها بمفرده، ويرى **Lane & Gardener** أن الهدف الأساسي من الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو تسهيل تقديم مرافق و / أو خدمات عامة عالية الجودة من قبل القطاع الخاص على مدى فترة بتكلفة تمثل القيمة مقابل المال في نفس الوقت الذي يُنقل فيه مستوى مناسب من المخاطر إلى القطاع الخاص [1].

إذن تعمل الشراكة على التقليل من درجة الخطر التي يتحملها القطاع العام، ففي حالة وجود شراكة بكثافة عالية ستؤدي بالقطاع العام إلى تحمّله لدرجة خطورة أقل، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم 2: درجة الخطر التي يتحملها القطاع العام والخاص بناء على شكل الشراكة

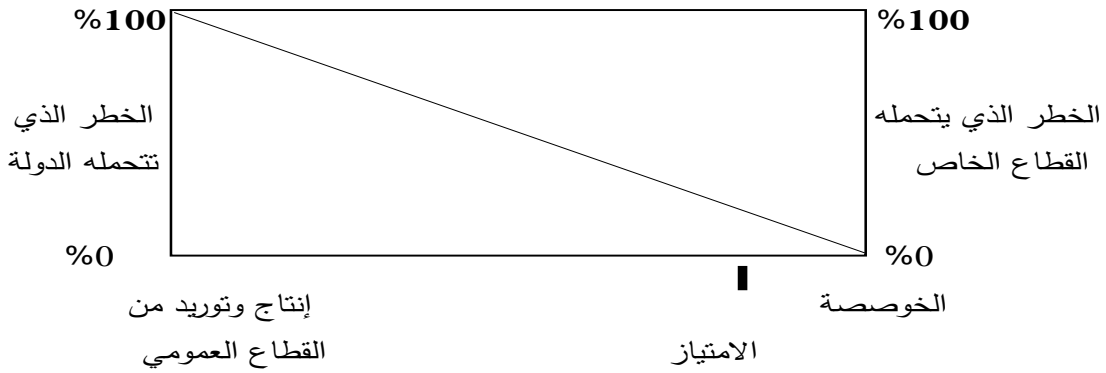

المصدر: محمد أبو نعمان وحميد بوزيدة، "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 2، العدد 9، ص ص 181-192، ص 189.

[1]- Okonkwo, Chigozie Ifekwe et al, "Public Private Partnership and Infrastructure Development in Southeast Nigeria", **International Journal of Operational Research in Management: Social Sciences & Education**, Volume 5 Number 1 , (2019), p p 1-13. p4 .

في الواقع أن الشراكة بين القطاع العام والخاص على المستوى المحلي أكثر شيوعا حسب رأي"**Borut Strazisar**" وهذا ناتج عن حقيقة وهي أن الوسائل المالية اللازمة للمشاريع المحلية أقل من الوسائل المالية اللازمة للمشاريع الحكومية، من ناحية أخرى يمكن بسهولة التعبير عن الاحتياجات المحلية والتعرف عليها. ومعظم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص على المستوى المحلي هي في مجال إدارة النفايات وتوفير المياه ووسائل النقل العام، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي أيضًا مشروعات صغيرة جدًا مثل محطات الحافلات .... لذلك يتوقف تحديد المشاريع من خلال شراكات عامة خاصة بناءً على احتياجات وتفضيلات المجتمع المحلي وبالتعاون مع الجهات المعنية المشجعة لهذه الشراكات[1].

كما تدّعم الشراكة بين القطاع الخاص والإدارة المحلية البنية التحتية المحلية كمرافق الخدمات العمومية سواء في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي أو شح الموارد المالية لدى الهيئات المحلية، وتعتبر بريطانيا التي عرف فيها القطاع العام أزمة في الموارد المالية في سنوات الثمانينات والتسعينات نموذج ناجح في شراكة القطاع لخاص مع الإدارة المحلية حيث تم بناء مستشفيات ومدارس، وسجون... ممّا ساهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي [2].

والجدول الموالي يلخص أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصفة عامة بالنسبة للدولة والقطاع الخاص ومتلقي الخدمة:

[1] - Borut Strazisar, " Public private partnerships on local level ", **SSRN Electronic Journal** ,(2010), p p1-10, p3.

[2] – محمد أبو نعمان وحميد بوزيدة ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 188–189.

شكل رقم 3: ملخص لأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

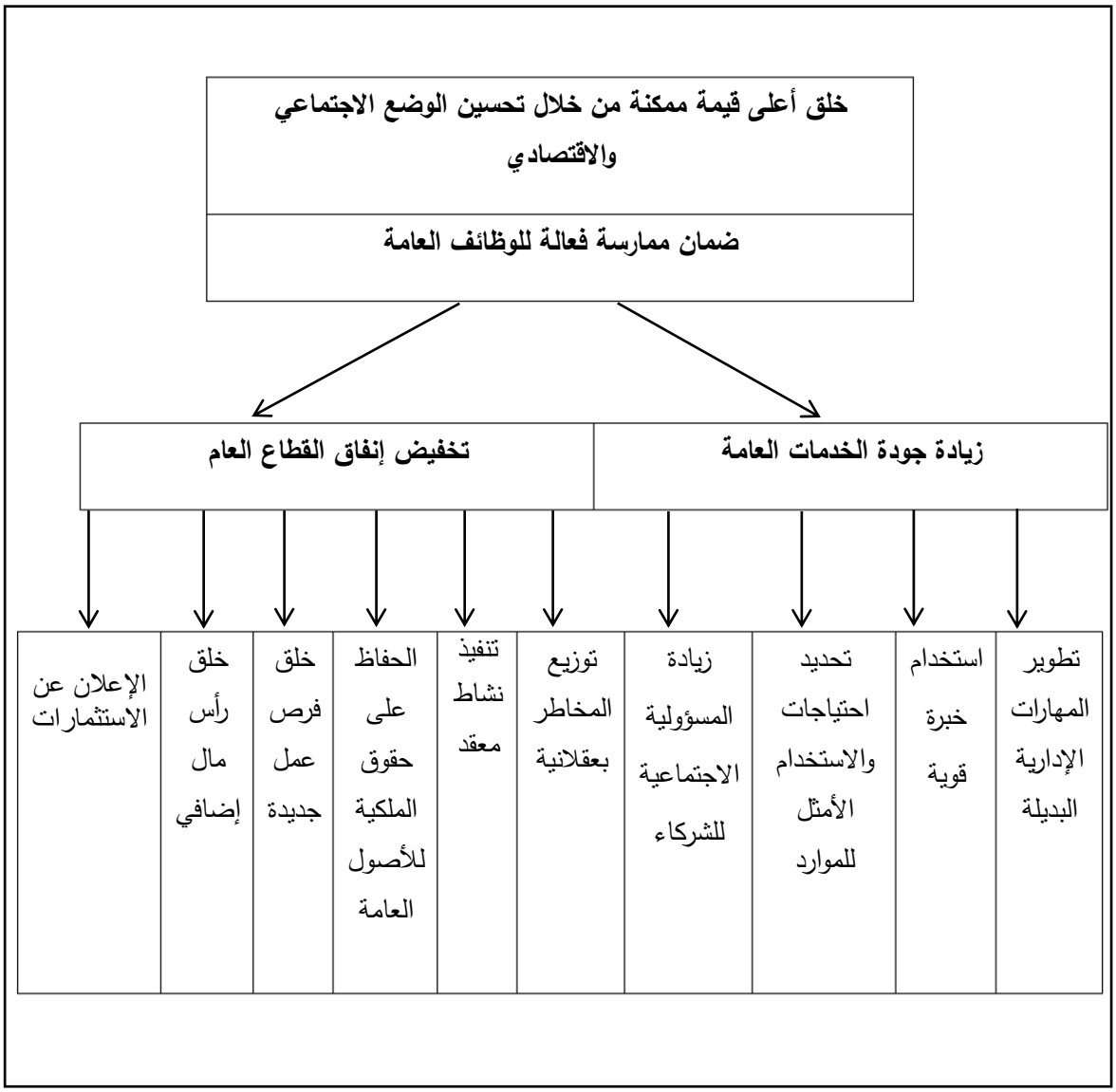

Source : Živilė Tunčikienė et al, **op. cit**, p14.

وكتعليف على الجدول فإن أهداف الشراكة تتوزع على الأطراف الثلاثة:

-أهداف مشتركة بين القطاع العام والخاص وهي تقاسم المخاطر وتبادل الخبرات والمهارات، كما

تتيح الشراكة فرصة للتقليل من إنفاق القطاع العام لتوفير القطاع الخاص لمورد مالي يُسهم في تمويل المشاريع، بالإضافة إلى الحفاظ على ملكية الأصول حسب نوع العقد.

-أما بالنسبة للمواطن فهو يستفيد من الشراكة من خلال تلقيه لخدمات ذات جودة، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل جديدة للحد من مشكل البطالة

ثالثا: الأهمية المتبادلة للقطاع العام والقطاع الخاص

في اقتصاد متخلف تكون الحاجة إلى قطاع عام ضرورة حتمية من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحريك المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة بدل توجهها في الاستثمارات غير المنتجة كالعقارات، ومدخرات المضاربة **(speculative hoarding)**، وتجارة السلع السريعة الدوران....، لأن ذلك يؤدي إلى خلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتزايدة، وتحقيق التنويع الاقتصادي؛ وبذلك تفادي التبعية للنظام الاقتصادي الدولي. فالقطاع العام هو الذي يهدف إلى تكوين رأس مال واستثمار مُنتِج على خلاف الخيارات الفردية [1].

أما أهمية القطاع الخاص تتطلب تشجيع الحكومة لهذا القطاع لتعزيز دوره التنموي من خلال تدخل الحكومة في استثمارات معينة في إطار الشراكة عن طريق تشريع قوانين مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية أو تعديلها لتسهيل النشاط الاستثماري كالإعفاءات الضريبية والامتيازات الخاصة [2].

لا يستطيع القطاع الخاص أن يعمل بدون القطاع العام وتسهيلاته المتمثلة في القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى التسهيل الائتماني والضريبي.. إلخ، وبالتالي دورهما يشكل دور متكامل لكل طرف، لذلك وجب عدم اهمال المساهمة الكبيرة للقطاع العام في تيسير أعمال القطاع الخاص [3].

في الأخير يمكن القول أن أدوار كل من الشريك الخاص والعام ليست متعارضة ولا متطابقة، لكن مكمّلة لبعضها البعض، حيث أن القطاع العام يتحكم في العديد من الأصول القانونية والتنظيمية الرئيسية لتنفيذ المشروع في سياق برنامج التنمية الشاملة، أما القطاع الخاص يجلب رأس المال الخارجي، والخبرة التقنية وهيكل الحوافز. فالجوهر هو الطبيعة التعاونية والدعم المتبادل للعلاقة، وبالتالي فإن الشراكة الفعلية تنطوي على التعاون والاستفادة من نقاط القوة في كل من القطاع الخاص (أكثر تنافسية وفعالية من الناحية الاقتصادية)، والقطاع العام (أكثر مسؤولية تجاه المجتمع) [4].

---

[1]–عباس النصراوي وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، ط1، المحرر: عباس النصراوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 34.

[2]–علياء حسين خلف الزركوش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3]– رشيد ادريس رشيد عودة، "**القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية من الفترة 1995–2011**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013)، ص20.

[4]– Jamali Dima, "Success and failure mechanisms of public private partnerships (PPPs) in developing countries Insights from the Lebanese context**", The International Journal of Public Sector Management**, Volume 17 Number 5, (2004), p p 414-430, p 419.

فالدعوة إلى وجود قطاع خاص لا يعني التخلي عن القطاع العام الذي يلعب دور في الجانب التشريعي والاقتصادي ...، ورغم الأهمية المتصاعدة للقطاع الخاص فالتنمية بصفة عامة تتطلب قطاع عام قوي وذلك بمعالجة نقائصه، وإعادة النظر في دوره بما يخدم العملية التنموية مع وجود قطاع خاص مكمّل له.

المبحث الثالث: مضامين التنمية المحلية

يعتبر موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي احتلت مركزا هاما في الخطابات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأنها تعد وسيلة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وقد استخدمت العديد من المفاهيم والمصطلحات للتعبير عن مفهومها حيث عرفت العديد من النقاشات حول مضامينها المتشابكة والمترابطة، لذلك سنحاول التطرق بإيجاز في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالتنمية المحلية من حيث جانبها المفهوماتي والنظري.

المطلب الأول: تمفصلات التنمية المحلية... تطور مفاهيمي

من الناحية المفاهيمية عرف مفهوم التنمية المحلية تطور مفاهيمي عبر العديد من المراحل المتتابعة، ومن أجل التعرف على ذلك سنحاول تتبع تفاصيل هذا المفهوم بصورة مقتضبة بدءً من مفهوم التنمية ثم مفهوم تنمية المجتمع المحلي والتنمية الريفية والحضرية وصولا إلى مفهوم التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة كما يلي:

أولا: التنمية... تنمية المجتمع المحلي

1- مفهوم التنمية:

ظهر مفهوم التنمية DEVELOPPEMENT بشكل رئيسي منذ الحرب العالمية الثانية لأنه لم يُستخدم إلا بصورة استثنائية في عصر الاقتصادي "**آدم سميث**" في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (18)؛ حيث أُستخدم مصطلح التقدم المادي PROGRESSION MATERIELLE أو مصطلح التقدم الاقتصادي PROGRESSION ECONOMIQUE للإشارة إلى حدوث التطور في المجتمع واستخدمت مصطلحات التحديث LA MODERNISATION أو التصنيع INDUSTRIALISATION في القرن التاسع عشر (19) عندما ظهرت القضية المرتبطة بشأن تطوير اقتصاديات بعض دول أوروبا الشرقية[1].

[1]- آمال بودادة، "**ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة 1998-2004**" (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011)، ص 66.

❖ **تحديد مفاهيمي:** بحث في المصطلحات المشابهة للتنمية

من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح التنمية يرتبط بالعديد من المصطلحات المشابهة له لكنها لا تؤدي إلى نفس المعنى. وهذا ما يدفعنا إلى توضيح مفهوم بعض المصطلحات المرتبطة بالتنمية وإثارة السؤال التالي من أجل الاقتراب من المعنى السديد للتنمية.

هل التنمية في مفهومها تشير إلى التقدم أو التطور أو التحديث.... أم أنها تتضمن مفهوم مختلف؟

وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

▪**التنمية:** "هي عبارة عن عملية مقصودة تقوم على جهود منظمة وتخطيط مسبق لتحقيق أهداف مرسومة وذلك لإشباع احتياجات الأفراد. كما تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية وكذلك معالجة المشكلات التي قد تصاحب التنمية أو تترتب عليها وذلك لتحقيق مستويات أعلى للمعيشة وفي مختلف جوانب الحياة وصولا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية" [1].

ليتضح الفرق بين مفهوم التنمية وبين المصطلحات الأخرى سنلخص مفهومها في النقاط التالية:

-التنمية هي عملية الانتقال المتعمَّد من وضع إلى وضع أفضل.

-ترتكز على جهود مسبقة وبرامج منظمة ومخططة.

-تهتم التنمية بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

- هدفها الارتقاء بالمستوى المعيشي.

ومن بين المصطلحات المتشابهة ما يلي:

▪ **الحداثةModern:** " تعني مواكبة التطورات والمستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمعايير السائدة في أي مجال من المجالات في فترة زمنية معينة".

إن الحداثة تسعى إلى مسايرة العصرنة فقط، لذلك لا يمكن اعتبارها سلبية أو إيجابية أو الحكم عليها بالنجاح أو الفشل، وكذا ارتباطها بالزمن فما يدل اليوم عن الحداثة قد يتغير غدا، فالحداثة بذلك لا تشير إلى التنمية.

[1]- ماهر فرحان مرعب، "تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث، التنمية الماليزية أنموذجا"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 11، العدد 01، جوان (2014)، ص ص 109-126، ص 115.

- **التحديثModernisation**[*]: "جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية...الخ)"[1].

- **التطورEvolution:** "يتضمن التطور وصفا لحالة الانتقال من وضع لآخر وفقا لتسلسل مرحلي (موضوعي) وزمني، وبهذا المعنى يعتبر التطور مفهوما محايدا لأنه يشمل تسجيلا للوقائع ومجريات الأحداث ويبين كيفية حدوثها وما يتصل بها من ظروف ومقاييس كمية ونوعية وغيرها" [2].

" فالانتقال مثلا من طور البداوة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري يعتبر تطورا، وأيضا الانتقال من مرحلة الحضانة حتى الجامعة مثلا يعد تطورا، فسمة التطور دائما هو من البسيط إلى المعقد والأحسن، كما لا يوجد مجتمع بدون تطور" [3].

في هذا الشأن التنمية تشير إلى التطور، إلا أنه تطور مقصود ومخطط له من خلال برامج مسبقة وهذا ما أكدته الآراء الحديثة، فالتطور يمكن أن يحدث تلقائيا وبدون قصد ودون تدخل الإنسان،

أما التنمية فلا يمكن حدوثها تلقائيا في أي مجتمع، ذلك ما يُظهر الاختلاف بينهما [4].

- **التطويرDevelopment:** أما التطوير فيعني "إجراء تعديلات كلية أو جزئية في مجال من المجالات المجتمعية المادية أو المعنوية. فهو يعني التقدم أي التحسن الكمي والنوعي على المستوى الكلي أو الجزئي كما يشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والإدارية وغيرها" [5].

- **التقدم:** عرف مفهوم التقدم ثلاثة آراء مختلفة:

---

[*] **من الناحية التاريخية:** "التحديث هو عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17و18، والتي عرفت انتشارا في الدول الأوروبية الأخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن 19 والقرن"20. أنظر: ليلى لعجال، "**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009)، ص 34.

[1]– نور الدين بلقليل، "**أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018)، ص13.

[2]– حسنية رحوي، "**آليات الحوكمة المحلية الرشيدة وواقعها في ظل الإصلاحات المؤسسية المحلية بالجزائر وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء–دراسة حالة بلدية شتوان–**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017)، ص 28.

[3]– خيضر خنفري، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**" (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010)، ص 7.

[4]– ليلى لعجال، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[5]– حسنية رحوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

-**الرأي الأول:** إمكانية حدوث التقدم في جانب معين من جوانب المجتمع.

-**الرأي الثاني:** أن التقدم لا يحدث في جانب واحد دون الآخر لأن جوانب المجتمع مترابطة ومتشابكة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

-**الرأي الثالث:** جاء لتوضيح العلاقة بين التقدم والتنمية:

المفهوم الأول للتقدم الذي يعني حدوثه في أحد الجوانب هو شبيه بمفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الثقافية والتي تعني كل منها حدوث تقدم في جانب معين من جوانب المجتمع. هذا ما يثبت وجود علاقة بين التقدم والتنمية نظرا لتشابه كلا المفهومين في الأهداف [1].

وهناك من أشار إلى أن التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة [2].

- **التغيير:** يعني "استبدال الوضع الحالي كليا أو جزئيا بوضع آخر يختلف عنه نسبيا، كما يتضمن التغيير عملية الانتقال الموضوعي أو الزماني أو المكاني أو الشخصي أو الاجتماعي من حالة لأخرى قد تكون إيجابية أو سلبية" [3].

وبالتالي التغيير يمكن أن يؤدي إلى حالات سلبية بينما التنمية هدفها هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة [4].

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أنه:

إذا كانت الحداثة والتحديث هي عملية مواكبة واستيراد للأجهزة وللممارسات لمسايرة التطورات فهي عملية قابلة للتقادم يمكنها الاندثار في أي لحظة في ظل تسارع الحضارات لأنها غير منبثقة من رحم الدولة في حد ذاتها، والتطور الذي يحدث بفعل الزمن دون وجود أي فعل لإحداثه إلى جانب التطوير الذي يقتصر على تعديلات فقط. بالإضافة إلى التغيير الذي قد يؤدي إلى نتائج سلبية، والتقدم الذي قد يحدث في جانب واحد. فإن كل هذه الميزات تختلف عن التنمية التي تعد عملية شاملة

---

[1]- ليلى لعجال، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2]- ليلى صوالحي، "**التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة-1-، 2018/2017)، ص 108.

[3]- حسينة رحوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-29.

[4]- ليلى صوالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

ومقصودة ومستمرة تهدف إلى إحداث تغيير جذري إيجابي في جميع البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا لا ينكر أن التنمية تضم في محتواها تداخلا بين بعض هذه المفاهيم من حيث أهدافها المتوخاة في تحسين الظروف المعيشية.

❖ **مراحل تطور مفهوم التنمية**

عرف هذا المفهوم العديد من المراحل انطلاقا من مرحلة أولى اعتبر فيها مفهوم التنمية رديف للنمو معنى ذلك أن زيادة الدخل تعني التنمية إلا أن تلك الزيادة في الدخل القومي لم تحل المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة..... مما أفضى في المرحلة الموالية إلى ظهور بوادر الاهتمام بالتنمية في جانبها الاجتماعي، ثم تلتها المرحلة الثالثة التي ظهر فيها مصطلحي التنمية الشاملة والمتكاملة للاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشكل تكاملي، وتبعها مفهوم التنمية الذي انتقل إلى الاهتمام بتوسيع دائرة المشاركة ولعله الأهم على الاطلاق لأنه يستهدف المشاركة الواسعة للمواطنين في كل المراحل التنموية. لذلك سنتطرق إلى مفهوم التنمية من خلال تتبع مراحل تطوره منذ الحرب العالمية الثانية فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: التنمية رديف للنمو الاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة لمدة 20 سنة منذ 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1965، والتي اتسمت بالتركيز على استراتيجية التصنيع والاعتماد عليها كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة وزيادة الدخل القومي، إلا أن هذه الاستراتيجية باءت بالفشل في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، لذلك اعتمدت بعض الدول استراتيجيات بديلة من أجل التغلب على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- **المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** امتدت هذه المرحلة لمدة 10 سنوات من سنة 1965 إلى غاية 1975 وخلال هذه الفترة بدأ مفهوم التنمية ينتقل من البعد الاقتصادي الذي كان مقتصرا عليه فقط في المرحلة السابقة ليشمل الجوانب الاجتماعية لينصَّب تركيز التنمية على حل مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الاحتياجات الأساسية، وإشراك المواطنين في صياغة وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية[1].

[1]– محمد إسماعيل المصري، "**فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**" (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة، تخصص القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، 2017)، ص 63.

- **المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة:** استمرت هذه المرحلة أيضا 10 سنوات من 1975 إلى غاية 1985 أين ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي تعني الاهتمام بجميع جوانب المجتمع بهدف تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أن التنمية الشاملة تعطي أهمية بتركيب هذا النمو وكذا الاهتمام بتوزيعه على المناطق والسكان، لكن ما ميّز هذا النوع من التنمية هو معالجتها لكل جانب من جوانب المجتمع بصورة منفصلة عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول بصورة انفرادية لكل معضلة، لذلك لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة في العديد من المجتمعات، الأمر الذي أفضى إلى تدعيم مفهوم التنمية المتكاملة التي تهتم بكل جوانب التنمية في إطار تكاملي قطاعي ومكاني[1].

كما تطور مفهوم التنمية في العقود الستة الأخيرة حيث انتقل في هذه المرحلة من المفهوم الكلاسيكي الذي يصفها بزيادة الناتج القومي والدخل الفردي أو التصنيع والتقدم والتحديث، إلى المفهوم الحديث الذي وصفها على أنها عملية لتوسيع دائرة الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر [*] حيث أصبحت للتنمية بالإضافة إلى مؤشرات الناتج القومي وزيادة الدخل الفردي التي تعتبر ضرورية اعتبارات جديدة كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تفسح المجال للتمتع بالخدمات الصحية والتعليمية، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، والمشاركة في الحوار حول المسائل العامة ومساءلة صانعي السياسات [1]. ولهذا يعتبر الهدف الأسمى للتنمية هو التركيز على الإنسان من خلال العمل على تعزيز قيم العمل الجماعي وترسيخ أسس الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المراحل أنه إضافة إلى الاختلافات السابقة حول المصطلحات المتشابهة للتنمية هو اختلاف مفهوم التنمية أيضا عن مفهوم النمو الذي ظلّ مرادفا له إلى غاية منتصف الستينات لأن التنمية لا تقتصر على جانب واحد بل تهتم بالعديد من الجوانب

---

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 63.

[*] – "في الثمانينات من القرن الماضي كان مفهوم التنمية مركزا على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي وإهمال الجانب البشري إلى غاية التسعينات شهد مفهوم التنمية تطورات جديدة كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة، وحسب تقرير الأمم المتحدة التي أولت أهمية للتنمية البشرية أن الإنسان هو أساس التنمية البشرية بتوسيع خياراته في الحصول على الموارد والمعارف من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل". **أنظر**: محمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 4، العدد1، (2010)، ص ص 43–61، ص 45.

[1]– معتز بالله عثمان، محررا، "**أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة**"، (القاهرة: جامعة الدول العربية، يوم 9 و10 ماي 2013)، ص 89.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية المترابطة فيما بينها من خلال زيادة الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى تحسين خدمات التعليم والصحة والتوزيع العادل للثروة، ضف إلى ذلك زيادة حجم المشاركة الشعبية في الشأن العام وفي صنع السياسات التنموية.

❖ **مستويات التنمية**

هناك مستويين أساسيين للتنمية يمكن ذكرهما على النحو التالي: [*]

- **التنمية الوطنية: National développement** يقصد بها تحقيق التنمية الشاملة في كل القطاعات والأنشطة الإنتاجية وحتى الخدماتية (كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم .....الخ)، مع مراعاة التنسيق بين كل القطاعات.

- **التنمية المحلية:Local développement** تعرف بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك الجماعات [1].

وبما أن دراستنا هذه تهتم بالمستوى الثاني المتمثل في التنمية المحلية سنحاول تتبع مسار بروز هذا المصطلح ابتداء من ظهور مصطلح تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

2- تنمية المجتمع المحلي: كرونولوجيا ظهور المصطلح

تنمية المجتمع المحلي تعتبر الفكرة الأولى التي أوقدت الشعلة الفكرية الجديدة لما يسمى بالتنمية المحلية لذلك سنتعرف فيما يلي على الجذور التاريخية لظهور هذا المفهوم:

فأولا وكما جاء في بعض الكتب، يمكن إرجاع أول استخدام لمفهوم تنمية المجتمع المحلي إلى عام 1944 عندما اعتقدت "**اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا**" أن تنمية المجتمع المحلي

---

* وهناك من يضيف مستوى ثالث إضافة إلى المستويين السابقين وهو **مستوى التنمية القومية:** والتي يقصد بها الخطة التي تشمل جميع الوطن العربي في جميع القطاعات، بهدف رفع مستوى الحياة في الوطن العربي، ورفع معدل الدخل الفرد في الدول المتقدمة تدريجيا. أنظر: نورالدين بلقليل، "**أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–**"، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

1 - william j.coffe and Mario polèse, "The concept of local devlopement : A stages model of endogenous regional growth", **papers of the regional science Association**, Volume 55, Number 1,(1984).P P 1-12,p1.

يجب اعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة [1]. وفي سنة 1948 اعتمد "**مؤتمر كامبريدج**" الذي انعقد من قبل المكتب الاستعماري البريطاني حول الإدارة الإفريقية للتنمية ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بالمستعمرات الافريقية أول تعريف للتنمية المحلية على أنها:" تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادرة من سكانها" [2].

زاد الاهتمام بفكرة تنمية المجتمع المحلي بتزايد انضمام الدول المتخلفة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمم المتحدة من أجل طلب المساعدة لحل مشاكلها المحلية، ونتيجة لذلك تم تخصيص قسم في دائرة الشؤون الاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة بشأن قضايا تنمية المجتمعات المحلية؛ لذلك تعتبر هيئة الأمم المتحدة أول من اهتم بفكرة التنمية المحلية أو ما يسمى بتنمية المجتمع عام 1950 [3]. حيث بدأت الوكالات المتخصصة منذ 1953 بتنسيق أنشطتها في قضايا المجتمع المحلي، وبعد ذلك انعقد **مؤتمر اشردج** 1954 لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية ومن أهم توصياته هي وجوب تنمية المجتمعات المحلية [4].

وفي سنة 1955 أصدر قسم دائرة الشؤون الاجتماعية- المذكور سابقا- تقريرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع "**التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع**" وقد أسفر هذا التقرير عن إصدار قرار في شهر ماي من نفس السنة تمثل في اعتبار أسلوب تنمية المجتمعات المحلية هو السبيل في تحقيق التقدم الاجتماعي في البلدان المتخلفة، وبذلك استمرت الأمم بأنشطتها في هذه المجتمعات ساعية في تحريرها من دائرة التخلف [1].

في مؤتمر بار بهولندا عام 1955 أجرت إدارة المعونة الفنية دراسات خاصة في مجال تنمية المجتمع. في عام 1957 اعتمدت الجمعية العامة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية قرار بناء

---

[1]– وسيلة السبتي وآخرون، "التنمية المحلية والمشاركة الشعبية"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، العدد 30، (2019)، ص ص 85–106، ص 87.

[2]–وفاء جعفر المهداوي وسليمة هاشم جار الله، "التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004–2015"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 113، (2017)، ص ص 1–19، ص 3.

[3]– حمزة بعلي ومحمد بنية، "**آليات تفعيل هيئات المجتمع المدني ودورها في ترقية التنمية المحلية بالجزائر**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي حول: "**آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**"، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06 و07 نوفمبر 2018)، ص 3.

[4]–وفاء جعفر المهداوي وسليمة هاشم جار الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[1]– حمزة بعلي ومحمد بنية، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تنمية المجتمع هي أحد التدابير اللازمة لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي [1].

اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي حيث أكدت في تقريرها سنة 1967 أن "التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من الأعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا" لاعتقادها أن التخطيط المركزي لا يتطابق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية [2].

ثانيا: التنمية الريفية المتكاملة ...التنمية الحضرية

انطلقت التوجهات الأولى لتنمية المجتمع المحلي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

✓ **التنمية الريفية المتكاملة:** في عام 1975 ظهر مصطلح جديد في تقرير البنك الدولي وهو مصطلح "**التنمية الريفية المتكاملة**" وقد جاء نتيجة النقص الذي عرفه مفهوم التنمية الريفية، حيث كان الهدف من ذلك هو وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تستهدف سكان الأرياف الفقراء وذلك من خلال إنشاء الصناعات الريفية لخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاج الزراعي، وكذا تحسين الخدمات المقدمة في المجال الصحي [3].

وفي نفس السياق وفي المجال الصحي أشار تقرير البنك أن 80% من سكان الريف لا يحصلون على خدمات صحية مناسبة، وفي المجالات الاجتماعية الأخرى أيضا كالتعليم، ومياه الشرب النقية، والكهرباء وهذا ما ترتب عنه ظهور هذا المصطلح وعرّفه البنك العالمي بأنه: "عملية التغير الارتقائي الجذري المخطط والمنظّم، والتي يتم إحداثها في بنيان ووظائف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تنفيذ مجموعة شاملة ومتكاملة ومتوازنة ومتناسقة من البرامج والمشروعات التنموية التي تنفذ عن طريق تكامل الجهود الحكومية، والجهود الطوعية للسكان الريفيين

---

[1]–وفاء جعفر المهداوي وسليمة هاشم جار الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[2]– وسيلة السبتي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[3]– محمد الناصر مشري، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**–" (مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، 2011/2008)، ص 61.

ومشاركتهم الشعبية وابتكارهم البناء وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان الريف بما يكفل عدالة توزيع مردود التنمية" [1].

✓ **التنمية الحضرية: امتداد تنمية المجتمعات المحلية الريفية إلى المجتمعات المحلية الحضرية:** في عام 1957 أصدرت الأمم المتحدة تقريرا عن الأوضاع الاجتماعية في العالم لتسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها المدن، من هنا بدأ الاهتمام بالتنمية الحضرية بعدما كان الاهتمام منصّبًا على تحسين الخدمات المقدَّمة في المجال الصحي والتعليمي ...في المناطق الريفية [2].

التنمية الريفية المتكاملة ركّزت فقط على المجتمعات المحلية في المناطق الريفية دون التركيز على المناطق الحضرية، ذلك ما أسفر على بروز مفهوم التنمية المحلية الذي هدف إلى تنمية المجتمعات المحلية الريفية والحضرية معا باعتبار التنمية المحلية هي عملية تغيير تحدث على المستوى المحلي للتعبير عن احتياجات سكان المجتمعات المحلية ريفية أو حضرية أو حتى صحراوية [3].

ثالثا: التنمية المحلية ...التنمية المستدامة.... التنمية المحلية المستدامة

✓ **التنمية المحلية: البوادر الأولى لظهور مصطلح التنمية المحلية:** لم يرد مصطلح "التنمية المحلية" في الأدبيات الاقتصادية لأنها ركّزت في أبحاثها على مصطلح "النمو الاقتصادي" إلى غاية الستينات من القرن العشرين أين بدأت البوادر الأولى لظهوره مع تزايد اهتمام الدول بنظام الإدارة المحلية كبديل لنظام الإدارة المركزية التي تسيطر على معظم اقتصاديات العالم [1].

وقد ظهر مفهوم التنمية المحلية في أوروبا وبالتحديد في فرنسا كردة فعل على الممارسات التي تمارسها الإدارة المركزية لتهيئة التراب الوطني، وكان الاقتراح هو الاهتمام بإحساس السكان بالانتماء إلى إقليمهم مع مراعاة رغباتهم والعمل الجاد على دفعهم للقيام بمبادرات في مختلف المجالات [2].

---

[1]–وفاء جعفر المهداوي وسليمة هاشم جار الله، **مرجع سبق ذكره،** ص 3.

[2]– عادل بونقاب، "سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره،** ص ص5–6.

[3]–فاطمة الزهراء مغير وسمير بطاهر، "الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية –عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان–"، **les cahiers du MECAS**، العدد 11، (2015)، ص ص 244–257، ص 247.

[1]– سميرة لغويل ونوال زمالي، "التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 10، العدد 5،(2016)، ص ص 153–166، ص154.

[2]– كلثوم زعطوط ، **مرجع سبق ذكره،** ص41.

وقد مرّ مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين:

في مرحلة النضال كانت المطالبة بالتنمية على المستوى المحلي مرفوضة في البداية ولم يتم قبولها واحترامها لأنها استندت على بعد سياسي الذي يطالب بأن يكون للأقاليم هوية خاصة، ثم استقرت المطالبة بالتنمية المحلية بالاقتصار على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الثمانينات بدأت مرحلة القبول والاعتراف بشكل تدريجي بمصطلح التنمية المحلية من الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة والجمعيات بما في ذلك "**مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي**" (DATAR) الفرنسية التي اعتمدت التنمية المحلية كشكل من اشكال التنمية في مخطط 1984-1988[1].

✓ **التنمية المستدامة:** لقد كانت بداية الاهتمام الفعلي للقضايا البيئية بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 وهو ما انبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي انطلق في البحث عن حلول للقضايا البيئية ثم التطلع للبحث عن حلول لمشاكل الفقر وتغير المناخ [2].

وكانت الدول النامية الأكثر تضررا من المشاكل البيئية والأكثر وعيا بالمسائل البيئية وتجلى ذلك في عام 1987 عندما أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي ترأستها السيدة "برونتلاند" **Brandt** Land " وزيرة النرويج تقريرا بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"Our Common Future" الذي تضمن صياغة مصطلح "التنمية المستدامة" والذي يقصد به "تنمية قائمة على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية ويضمن مستقبل الأجيال القادمة" [1].

✓ **التنمية المحلية المستدامة:** قمة الأرض ب **RIO** سنة 1992 هي البداية الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية المستديمة ضمن ما يسمى بـ: جدول الأعمال 21 **(AGENDA 21)** في الفصل 28، والتي تعد خطة نشاط القرن 21 بهدف تحقيق التنمية المستديمة على المستوى المحلي. كما أن

---

[1]- خيضر خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2]- زوينة بن فرج ونبيلة نوي، "قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2011-2014 "الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة والمستقبلية"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد الثاني، جوان (2015)، ص ص 88-112، ص 91.

[1]- حسين بن الطاهر، "التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 24، (2012)، ص ص 453-468، ص 454.

الهيئات الدولية أولت اهتماما بالتنمية المحلية المستديمة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة التي اعتبرت أن الجماعات المحلية هي نقطة البداية لبناء وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [1].

من هذا المنظور أضحت التنمية المحلية المستدامة رهان حقيقي للسلطات المحلية بإلزاميتها مراعاة خصوصيات وتطلعات الجماعات المحلية في بلوغ أهدافها حيث يتعين على كل الجهات الفاعلة في الإقليم التجنيد النوعي من أجل التغيير الإيجابي الذي يحافظ على حقوق الأجيال القادمة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة [2].

المطلب الثاني: التنمية المحلية: المفهوم-المقومات-النظريات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية المحلية ومقوماتها:

أولا: تعريف التنمية المحلية وخصائصها

1- تعريف التنمية المحلية

وقبل تقديم تعاريف للتنمية المحلية وكما قدّمنا تفصيل حول مفهوم التنمية أعلاه لا بد من توضيح أيضا لمفهوم المحلية: **LE CONCEPT DU LOCAL**

إن مفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:

-**العنصر الجغرافي:** يعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.

-**عنصر الهوية أو الانتماء** (**IDENTITE**): الذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.

-**توفر مجال (فضاء):** ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.

---

[1]- لزهر العابد ومحمد دهان، "تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة- سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا-"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد03 ، العدد 1، (2019)، ص ص 527-545، ص ص529-530.

[2]- نبيلة مسيليتي وسليمة بن زعمة، "**مكانة الجماعات المحلية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة-عوائق وآفاق- "واقع إنجازات التنمية المحلية ببلدية ماماش من خلال معطيات PCD للفترة 2012-2017**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول "**دور الجماعات المحلية فى تحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غيليزان الجزائر، يوم 10 أفريل 2018)، ص 4.

-**عنصر إداري:** يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية..) [1].

هناك العديد من التعاريف للتنمية المحلية منها ما يلي:

الأستاذ" **ARTHUR DUNHAM**" ينظر للتنمية المحلية على أنها: "نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي" [2].

عرّفها"**Carroll bottem**": "ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعمل الجماعة بإنشاء أو تطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل المساكن والشوارع والمجاري المائية وتطوير نظم التعليم والصحة" [3].

عرّفها"**Jean-Louis**"أنها: "عبارة تدل على التضامن المحلي التي تكون علاقة اجتماعية جديدة والتي تدافع عن إرادة الإقليم **micro région** وتثمين الثروة المحلية التي تؤدي الى خلق الثروة الاقتصادية" [1].

بالإضافة إلى العديد من التعاريف من بينها:

- أن التنمية المحلية: "مسعى اتحادي يهدف الى تجنيد بشكل دائم الفاعلين في الإقليم محدد حول مشروع اقتصادي واجتماعي وثقافي".

---

[1]- خيضر خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2]-جمال زيدان، "**واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001)، ص5.

[3]- محمد بالخير، "**التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية -دراسة ميدانية لولاية تمنراست-**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004)، ص 12.

[1]- محمد نايلي، "الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 6، العدد الثاني، (2017)، ص ص 87-95، ص 88.

– أن التنمية المحلية: "كعملية تنطوي على مجموعة من أصحاب المصالح المختلفة –منظمات المجتمع المدني، المجتمعات المحلية، الحكومات المحلية، شركات القطاع الخاص– التي تعمل معا لتعزيز الوصول إلى خدمات أساسية عالية الجودة، ونمو اقتصادي شامل، ولكي تنجح هذه الجهود المتظافرة يجب تمكين الفواعل المحلية لتحسين أوضاعهم من خلال العمل المباشر أو بشكل غير مباشر من خلال آليات التعبير عن الرأي" [1].

– أن التنمية المحلية: "هي العملية التي من خلالها يتم التعبير عن المشاريع التي يجب أن تشارك في قيادتها الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني" [2].

في ضوء التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للتنمية المحلية في شكل نقاط أساسية كما يلي:

–تُعبر التنمية المحلية عن إرادة المواطنين المحليين في حل مشاكلهم وتلبية مطالبهم بهدف الارتقاء بمستواهم المعيشي في حدود إقليم معين.

–التنمية المحلية تشير إلى تطويع جهود جميع الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية من مجتمع مدني وقطاع خاص في شكل تعاوني، تشاركي، وتكاملي.

–التنمية المحلية هي عبارة عن عملية منظَّمة تتجسد في مشاريع تنموية مادية أو في مشاريع تنموية فكرية من خلال تنمية القدرات المحلية وتمكينها.

2–خصائص التنمية المحلية:

ومن بين خصائص التنمية المحلية ما يلي:

يوضح "**دانهام**" بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية من بينها ما يلي:

---

[1]–Israel Jacob Massuanganh, "Touching the poor: Re-thinking on millennium development goals by promoting participatory governance and local development", **Journal of Public Administration and Policy Research**, Volume 6, Number4, (2014),p p 59-68, p67.

[2] -Kamel el-batal, **"La gouvernance synergique : une stratégie de développement local cas des municipalités régionales de comte Québécoises"** (Thèse présentée dans le cadre d'une satisfaction partielle des exigences pour l'obtention du diplôme de partielle du doctorat en administration, université du QUÉBEC, Département des sciences de la gestion, 2012), p 97.

- **عملية لإحداث التغيير الاجتماعي:** لتحقيق التغيير الاجتماعي تهتم التنمية المحلية بجميع سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم في جميع جوانب الحياة، ولكنها لا تستوجب من الجميع المشاركة في مشاريع المجتمع المحلي.

- **عملية قائمة على فلسفة ديمقراطية:** التنمية المحلية فلسفة تؤمن بحقوق المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرارات، كما تركّز على الجهود الذاتية، والمشاركة الواسعة للسكان المحليين.

-**عملية متعددة المجالات:** التنمية المحلية تعمل في تخصصات عديدة كالعلوم الاجتماعية والزراعة ... إلخ.

-**عملية تجمع بين الهدف المادي والمعنوي:** التنمية المحلية تهتم بالأهداف المرتبطة "**بالعملية التنموية** "بالإضافة إلى الأهداف المرتبطة "**بالإنجازات الملموسة**"؛ معنى ذلك أنها تصبو إلى تحقيق أهاف غير ملموسة أيضا من خلال تعزيز قيم التعاون والمشاركة والتسيير الذاتي.

- **عملية تعليمية دائمة:** التنمية المحلية عملية لا تتوقف عند تنفيذ المشروعات الملموسة بل تهتم أيضا بكل ما يهم الناس في إطار العمل معًا لتحقيق أهدافهم.

-تتضمن عادة مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية[1].

- **عملية مستمرة ومتواصلة:** مشروعات التنمية المحلية هي عملية طويلة الأجل غير مرتبطة بغاية ما، وليست برنامجا عرضيا عابرا بل هي عملية أكثر منها برنامجا.

-**عملية مطابقة لاحتياجات الناس:** أن التنمية المحلية هي عملية تعبر عن رغبات واحتياجات الأهالي دون فرض أو ترويج لبرامج محددة.

-**اتخاذ القرارات على أساس الاجماع:** القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية لا يتم اتخاذها على أساس الانقسام بل على أساس الاتفاق العام.

---

[1]- عبد الكريم محمد علي داعر، "**السلطة المحلية وأثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية الفترة 2000-2008**" (دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، جامعة الأردن، 2009)، ص ص 56-57.

-**فسح المجال للمشاركة المباشرة:** السماح لجميع السكان المحليين الراغبين في المشاركة المباشرة[1].

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية ومقوماتها

1- أبعاد التنمية المحلية

تتضمن التنمية المحلية أبعادا مختلفة على المستوى المحلي؛ فهي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وتولي اهتماما كبيرا بتطوير المجتمعات من خلال مشاركة أفرادها، وكذا المحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل لمواردها.

- **البعد الاقتصادي:** تأخذ التنمية المحلية في عين الاعتبار البعد الاقتصادي من أجل تحقيق

التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، وذلك بالبحث المسبق عن مميزات المنطقة في القطاعات الاقتصادية في المجال الزراعي أو الصناعي أو الحرفي لأن المناطق ذات المزايا المحددة مسبقا يمكن أن تعزز الأنشطة الاقتصادية المتوافقة معها لتوفير فائض القيمة من خلال المنتوجات التي تم تحقيقها، ضف إلى ذلك يمكنها إدماج طالبي العمل في هذه الأنشطة الاقتصادية، إذن بامتصاص البطالة وتوفير المنتوجات الاقتصادية سواء لاستهلاكها أو توزيعها في الأقاليم الأخرى تكون التنمية المحلية قد حققت البعد الاقتصادي. كما أن التنمية المحلية تتركز على بناء البنية التحتية المحلية كالطرقات والمستشفيات ... التي تلعب دور في توفير مناصب شغل من ناحية، ومن ناحية أخرى تهيئ البيئة المناسبة للسكان المحليين وتجذب المستثمرين في الإقليم [1].

- **البعد الاجتماعي:** تتطلع التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدَّمة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة بإنجاز مشاريع تنموية متعددة في قطاعات التعليم والصحة والبيئة، وتبني سياسات اجتماعية تنموية للحد من الفقر وخلق مناصب شغل وتفادي انتشار الآفات الاجتماعية [2].

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص 56-57.

[1]- زكية آكلي، فريدة كافي، "التنمية المحلية في الجزائر -قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق-"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE**، المجلد 1، العدد1، (2017)، ص ص 95-114، ص 100.

[2]- ياقوت قديد وآخرون، "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 3، العدد 3، ص ص 224-245، ص233.

إن نقل برامج التنمية المحلية الاجتماعية إلى المستوى المحلي هي الأكثر احتمالا لتحقيق أهداف التنمية والعدالة، فعندما يتم التعامل مع العمليات محليا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة بعمليات بيروقراطية أقل وبسرعة أكبر، يُعتقد أن الهياكل المحلية تكون في وضع أفضل من الهياكل المركزية لتحديد احتياجات ومصالح السكان المحليين لقربها منها، وبالتالي تعزيز قدرتها على تنفيذ البرامج والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وبذلك يمكن أن تصل الخدمات الأساسية إلى المستفيدين المستهدفين في الوقت المناسب إذا لم تتعرض للعراقيل البيروقراطية[1].

- **البعد السياسي:** تُعرّف التنمية السياسية بأنها " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الديمقراطية، والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم وطنية والسيادة والولاء للدولة القومية"وبالتالي تتجلى التنمية السياسية في تفعيل الدور الذي تلعبه المجتمعات المحلية في الشؤون المحلية والتكفل بها من خلال المشاركة في بلوغ التنمية، وللقيام بذلك يستلزم على الأفراد فهم وإدراك حقوقهم والتزاماتهم، وأن يتمتع الأفراد بحقهم في الاختيار لمن يروه الأكفأ في تسيير الشؤون العامة ليمثلهم وينوب عنهم [2].
- **البعد البيئي:** دفعت التغيرات المناخية الحاصلة نتيجة التدهور البيئي على المستوى العالمي كالاحتباس الحراري واتساع طبقة الأوزون وقلة المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، والتصحر ....التي تعتبر معضلات بيئية تتجاوز الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى ضرورة إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية لكل بلدان العالم[1].

لذلك تم عقد مؤتمر حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل 1992. وقد كان من أحد أهم أهدافه هو دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي، ومن القضايا الأساسية التي اهتم بها المؤتمر هي وضع استراتيجيات وتدابير لبلوغ التنمية المستدامة [2].

---

[1]-Jocelyn Clare R. Hermoso and Carmen Geanina Luca**, op. cit**, p 321.

[2]– سليمة لدغش، دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 07، العدد 21، (2015)، ص ص 86–96، ص 89.

[1]– زكية آكلي وفريدة كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2]– محمد غريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

يؤكد البعد البيئي للتنمية على النقاط التالية:

- ضرورة احترام الحدود البيئية معنى ذلك كل نظام بيئي له حدوده لا يسمح بتخطيها من خلال الاستهلاك والاستنفاذ.
- ضرورة وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني وأساليب الإنتاج البيئي واستنفاذ الماء وقطع أشجار الغابات، وضرورة المحافظة على الطبيعة من التلوث والاهتمام بالمحيط البيئي.

وفي الأخير لا بد من التأكيد على أن الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هي أساس نجاح العملية التنموية أو فشلها، لذلك يستوجب مراعاة هذه الأبعاد حتى تعود بالمنفعة العامة على المجتمعات المحلية كما توضحه معايير هذه الأبعاد في الجدول التالي [1]:

جدول رقم 2: معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
-تحسين جودة نوعية الحياة -التقليل من حدة الفقر - تحقيق العدالة والمساواة	-نقل التكنولوجيا الجديدة -تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية -الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات	-تقليص انبعاثات غاز التدفئة -الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها -استعمال الطاقات المتجددة

المصدر: زكية آكلي وفريدة كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

2-مقومات التنمية المحلية

- ✓ **المقومات المالية:** العامل المالي هو من المقومات الأساسية في التنمية المحلية لعدة اعتبارات منها:

-يعتمد نجاح السلطات المحلية في الوفاء بأداء واجبها في توفير الخدمات للمواطنين على حجم مواردها المالية بشكل كبير.

-الاعتماد المالي المحلي للهيئات المحلية دون الاعتماد على المساعدات المالية المركزية يمكنها من القيام بمهامها على أحسن وجه. كما أن الموارد المحلية تتطلب إنشاء إدارة مالية على المستوى المحلي لتنظيم حركة الأموال باعتماد تخطيط مالي جيد ورقابة مالية مستمرة.

- ✓ **المقومات البشرية:** المورد البشري هو أيضا من العوامل الأساسية في التنمية المحلية لقيامه بالعديد من الأدوار منها ما يلي:

[1]- زكية آكلي وفريدة كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 100-101.

– العنصر البشري هو العقل المفكر في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وإدارتها لإقامة المشروعات.

–العنصر البشري هو المنفذ للمشروعات التنموية والمراقب لها.

–العنصر البشري هو من يجد الحلول المناسبة للمشاكل الحاصلة في الوقت المناسب. فالعنصر البشري هو هدف التنمية وفي نفس الوقت هو وسيلة لتحقيقها [1]

وما يمكن قوله هنا هو أنّ التنمية المحلية للدول تنطلق من تأسيس الفرد وبنائه بتحفيزه وإعطائه فرصة المشاركة في تقديم الأفكار الحية والعملية ليلعب دورا إيجابيا وفعالا في بيئته المحلية [2].

- ✓ **المقومات التنظيمية:** إلى جانب المقومات المالية والبشرية هناك أيضا المقومات التنظيمية التي تعد مقوما مهما أيضا في إحداث التنمية المحلية، والتي تتمثل في:

–**الإدارة المحلية:** التنمية المحلية تتطلب وجود نظام إدارة محلية إلى جانب الإدارة المركزية تكون مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وبما أن الإدارة المحلية تعرف بأنها "**عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات**" أو التي تعني "**نقل أو تحويل سلطة إصدارات قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين**" فهي تتميز بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح المركزية، وانشاء هيئات منتخبة تشرف عليها الحكومة المركزية. ومن أهم مبادئ نظام الإدارة المحلية هما مبدأين أساسيين:

–**مبدأ الديمقراطية:** وجود الإدارة محلية ومجالس منتخبة إلى جانب السلطة المركزية يشير إلى الديمقراطية لأن الإدارة المحلية تفسح المجال أمام المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية والاهتمام بالشؤون العامة.

---

[1]– نزيه مهدي وعبد الوهاب بن بريكة، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي**، المجلد 12، العدد36، (2018)، ص ص 277–293، ص 279.

[2]– لخضر حرز الله محمد، "التنمية المحلية... رؤية من زاوية مختلفة"، **http://bitly.ws/HrNm** ، تم تصفح الموقع بتاريخ:06–02–2021.

-**مبدأ اللامركزية:** معنى ذلك أن تمنح السلطة المركزية صلاحية مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المحلية [1].

من خلال ما سبق يتبين أن التنمية المحلية تتطلب كل هذه المقومات سواء بشرية أو مالية أو تنظيمية لأهميتها مجتمعة دون استثناء، فكل عنصر هو مكّمل لعنصر آخر، كما أن التنمية المحلية تستوجب وجود نظام لا مركزي الذي بدوره يحتاج إلى موارد مالية وبشرية.

ثالثا: الأسس النظرية للتنمية المحلية

✓ **نظرية أقطاب النمو Les poles de croissance**

ظهرت هذه النظرية في عام 1956 من طرف **فرانسوا بيرو F. Perroux** الذي قام بصياغتها في شكلها الأول متخطيا المفهوم التقليدي للمكان **(المتماثل-المتجانس- المسطح)**، وأبرز مفهومه الناشئ (المتنوع- التفاعلي- غير المتجانس) وترتكز هذه النظرية على:

-وجود أقطاب معينة للتنمية ذات كثافات متباينة لها تأثيرات متباينة على الاقتصاد بأكمله.

-على فكرة أن التنمية لا تظهر في كل مكان في الوقت نفسه.

-ترتكز هذه النظرية أيضا على الشركات الكبيرة لتعمل كمحفز للنمو على المستوى المحلي، كما تشكّل قطبا جاذبا عن طريق التفاعلات والمدخلات والمخرجات في المجالين الداخلي والخارجي في نطاق الجذب المحلي للعمل التنموي بواسطة تخطي القيود المحلية التي تؤثر على التنمية وجذبها من خارجها [1].

كما يؤكد **فرنسوا بيرو** أن مهمة السطات المحلية في النظام المستقطب هو خلق أقطاب نمو جديدة وتقوية العلاقات (كاستثمارات جديدة مثلا في مجال الاتصالات أو النقل) بين العاصمة والمنطقة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي [2].

---

[1]- نزيه مهدي وعبد الوهاب بن بريكة، **مرجع سبق دكره**، ص 208.

[1]- محمد جاسم سالم العصار، "**البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة -الواقع والمعيقات-**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والقيادة، جامعة الأقصى، 2015)، ص ص 58-59.

[2]-Alicja Szajnowska-Wysocka, "Theories of Regional and Local Development - Abridged Review**",** **Bulletin of Geography. Socio-economic Series**, Volume 12, Number 12, (2008), pp75-90, p78.

لكن **فرنسوا بيرو** لم يوضح بشكل كافٍ العلاقة بين القرب الجغرافي والاقتصادي **(Proximity)** في تكوين قطب نمو من خلال العملية التفاعلية التراكمية؛ بمعنى آخر لم يّبرز الدور الذي يلعبه الموقع المحلي في ذلك، لذلك وُجه له انتقاد تمثل في أن المجال الجغرافي عند **بيرو** لا يتلاقى بالمجال الاقتصادي.

ذلك ما دفع **بودفيل (Boudeville)** لاحقا بتوضيح العلاقة التفاعلية بين المجالين الجغرافي والاقتصادي وتوضيح أثر الحدود الجغرافية على الحركة التنموية المحلية لقطب النمو في إطار الاستقطاب المحلي [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطبيق نظرية أقطاب النمو كأسلوب تخطيط إقليمي في العديد من البلدان المتقدمة فعلى سبيل المثال:

-بريطانيا: استخدمت هذه النظرية في بريطانيا لحل خلل سوء التوازن الجهوي وتنمية الأقاليم الفقيرة. كتنمية شمال شرق إنجلترا وايرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط إسكتلندا.

-إيطاليا: إنشاء أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا.

-فرنسا: إنشاء نقاط تنموية في العديد من المناطق في فرنسا سميت ب" **مراكز التوازن**"

كما طُبقت هذه النظرية في الدول النامية في إطار البرامج التنموية كالبرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفياتي سابقا.

-وفي الفترة ما بين عامي 1977-1990 اعتمدت الجزائر هذه النظرية" " **Destanne de Bernis** " بإنشاء الصناعات الثقيلة التي ترتكز على استغلال الثروات المنجمية بإقامة الصناعات المصنعة التي تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي [1].

- ✓ **نظرية التنمية من الأسفل: théorie de développement par le bas**

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **بحوث اقتصادية عربية**، المجلد 15، العددان 43-44، (2008)، ص ص 156-174، ص165.

[1]- سيد حمد كبداني، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012)، ص68.

برزت هذه النظرية في السبعينات وهي الفترة التي اتسمت بالعديد من التغيرات في الاقتصاد العالمي كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط وتكاليف النقل وتراجع المالية العامة، هذه التحولات طرحت أفكارا وخيارات حديثة تجلّت في فكرة التنمية من الأسفل التي تنطلق من القاعدة نحو الأعلى خاصة بعد التغيرات التي عرفتها المجتمعات وتزايد اهتمامها بالجوانب الاجتماعية والبيئية وبمطالبتها بالمزيد من المساهمات في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. وبالتالي فهذه النظرية تستند على فكرة أن سكان المجتمعات المحلية هم الذين يُنظمون الاقتصاد بطريقة تعود بالنفع عليهم [1].

حسب هذه النظرية عرّف "**جون لويس قيقو**" التنمية المحلية بأنها" **تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية**".

تتكون التنمية المحلية حسب هذا التعريف من:

- **الجانب الثقافي** يتضح من خلال التضامن بين مختلف سكان المنطقة والذي يقف في وجه كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- **الجانب الاقتصادي** المتضمن استغلال الثروات المحلية للمنطقة يكون من طرف سكانها [2].

✓ **نظرية المقاطعة الصناعية: District Industriel**

ترجع هذه النظرية إلى العمل الذي قدّمه "**ألفريد مارشال**" عام **1890** الذي يُعتبر أول من تكلّم عن التجمعات الناشئة عن تمركز مجموعة من المؤسسات النشطة في نفس المجال وفي نفس المنطقة والتي سُمّيت باسم **(مقاطعة صناعية)** [1]. وقام الاقتصادي الإيطالي **بيكاتيني** سنة 1979 بتطوير هذه الأفكار خاصة في إيطاليا وفي منطقة الوسط الشمالي بالضبط.

تقوم هذه النظرية على أن تركّز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسط **PME** في نفس المنطقة سيسفر عن العديد من الفوائد التي ستنعكس عليها. من بينها ما يلي:

-تقليل كلفة النقل عند الشراء أو البيع.

---

[1]- سميرة لغويل ونوال زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

[2]- يوسف سلاوي، "**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر1، 2018/2017)، ص ص 19-20.

[1]- سميرة لغويل، نوال زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

-الانتفاع من يد عاملة كفؤة وقريبة.

-تيسير تحويل المعارف والمعلومات بين المنشآت.

-للمقاطعة الصناعية مميزات تتجلى في:

-تركز مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخصصة في نشاط معين كالألبسة، الأحذية، الخياطة.....

-قيام تعاون وتضامن بين هذه المؤسسات.

-قدرتها الإنتاجية المرنة ومسايرة الطلبات المتصاعدة.

- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يعود به من منافع على المنطقة.

إنشاء هذه المقاطعات الصناعية سيعطي فرصة لتبادل المعلومات نتيجة التقارب في مكان واحد حيث سيسمح للعمال والإطارات والرؤساء .... التحدث فيما بينهم والتقرب من بعضهم البعض الأمر الذي قد يدفعهم إلى القيام بمبادرات وإنشاء روابط محلية تجعلهم يشعرون بالانتماء إلى إقليم معين [1]. في الأخير نقول حسب هذا الإتجاه أنه يجب تمركز كل المؤسسات التي لها نفس التخصص من أجل خدمة المجتمع وبلوغ التطور والارتقاء وتحقيق التنمية المحلية [2].

- ✓ **نظرية الوسط المجدد: Le mellieu Innovateur**

تعتبر هذه النظرية نتاج بحث لمجموعة من الباحثين الأوربيين وعلى رأسهم "**فيليب أيدلو**" حول الوسط المجدد(**GREMI**)، الذي تعني به الإقليم والمصدر لجميع الأنشطة، ويرى هؤلاء الباحثين أن التنمية المحلية هي نتيجة تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، بمعنى أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان هناك وسط لأن هذا الوسط أو الإقليم هو الذي يتوفر على عوامل تُمكّن من استيعاب المعارف المختلفة والتكيف مع المتغيرات المختلفة أيضا من خلال التراكمات التاريخية الموجودة في الإقليم، وفي هذا الصدد يقول "**دينيس مايلات**": "إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة

[1]- خيضر خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15-16.

[2]- سميرة لغويل ونوال زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة" [1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مؤشرات قياس التنمية المحلية لا بد من توضيح لمفهوم المؤشر فيما يلي:

- **المؤشر من الناحية اللغوية:**

"يشير المؤشر في المفهوم اللغوي إلى ما يدل أو يوضح الشيء".

- **المؤشر من الناحية الاصطلاحية:**

"وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة. فمن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم، ومنها ما يعبر عن اتجاهات وقيم عامة".

-يعتمد بعض المفكرين على مؤشر واحد لقياس التنمية من بينهم:

- **HIGGINS** : الذي يربط بين التنمية والمساعدات الأجنبية.
- **ELLISS:** الذي يربط بين التنمية واشباع احتياجات الأفراد في المجتمع، إذ يرى أن المؤشرات التي تدل على التنمية في الدولة يمكن أن تستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات لتشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم.

-أما البعض الآخر من المفكرين يعتمدون على أكثر من مؤشر يستدلون من خلاله على التنمية ومن بينهم:

- **ROWK** الذي ربط بين التنمية والمؤشرات التالية : السكان، الصحة، التغذية، الإسكان، الدخل، الاستهلاك، العمالة، ظروف العمل، التعليم، الثقافة، الملكية الزراعية وأنواعها،
- أما **Bauuer و Yamey** فقد حصرا المؤشرات التي تدّل على التنمية على النحو التالي: طبيعة النشاط الزراعي، أساليب الإنتاج، نسبة الأمية، معدل المواليد والوفيات[1].

[1]– خيضر خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[1]– ليلى صوالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

نؤيد المفكر **ROWK**، Bauuer، **Yamey** في دراستنا هذه و سوف نعتمد على العديد من المؤشرات لقياس التنمية في البيئة المحلية والكشف عن مدى تحقيقها ، بدل الاكتفاء بمؤشر واحد.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

-**الدخل القومي الكلي:** الاعتماد على مؤشر زيادة الدخل القومي قد لا يؤدي إلى نتائج دقيقة لأن زيادته لا تعني تحقيق نموا اقتصاديا في حالة زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، كما أن نقصه لا يعني تسجيل تخلف اقتصادي في حالة انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

-**الدخل الكلي المتوقع:** يمكن أن تكون للدولة موارد كامنة قد تستخدمها في توظيف وسائل تقنية متطورة. لذلك ارتأى البعض اعتماد مؤشر الدخل المتوقع لقياس النمو الاقتصادي.

-**معيار متوسط الدخل:** الزيادة المفاجئة في متوسط دخل الفرد الناتجة عن اكتشاف مصدر أو ثروة جديدة لكنها أبقت الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي متخلفا لا تعتبر مؤشرا للتقدم والتنمية. إلا إذا صاحب ذلك تغييرا وتصحيحا للاختلالات الهيكلية [1].

ثانيا: المؤشرات الهيكلية: كانت الدول النامية عبارة عن مصدر للمواد الأولية بالنسبة للدول المتقدمة التي اتجهت نحو التصنيع من أجل زيادة الدخل والارتقاء بالمستوى المعيشي، ضف إلى ذلك ومن أجل توسيع وتنويع قاعدة إنتاجها اعتبرت الدول النامية أيضا سوقا لها بتصريف منتجاتها الفائضة من السلع المصنعة إليها. ومن بين المؤشرات الهيكلية المستخدمة في قياس التنمية نذكر ما يلي:

-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة [1].

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية

- ✓ **مؤشرات السكن:**

[1]- حسين بن الطاهر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 457.

[1]- ليلى صوالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

-**نوعية السكن:** نوعية المادة التي تم بها بناء المسكن.

- **حجم المسكن:** مساحة المسكن مقارنة بعدد أفراد الأسرة.

-**الوسائل والشروط الصحية:** الوسائل الضرورية الواجب توافرها في المسكن من دورات مياه وإنارة، بالإضافة إلى ضرورة توافر الشروط الصحية من تهوية ونظافة.

-**جودة ممتلكات المعيشة:** مدى توفر مقتنيات المعيشة ومدى نوعيتها.

لا تتوفر دول العالم الثالث على هذه المؤشرات بل تعرف أزمات في السكن سواء بعدم توفر المسكن أو سوء نوعيته إن وُجد كالعشوائيات مثلا، أو عدم توفره على الشروط الصحية. كل هذه الأزمات كان سببها الهجرة من المدن إلى الأرياف. وكذا الفقر والبطالة اللذان صعّبا في شراء مسكن لائق.

✓ **مؤشرات التغذية:** للتعرف على مستوى التغذية هناك مجموعة من المؤشرات منها:

-متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

-نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية.

✓ **معيار نوعية الحياة المادية:** هو معيار مركب يعتمد على جوانب عديدة:

توقع الحياة عند الميلاد. معدل الوفيات عند الأطفال. معرفة القراءة والكتابة.

معيار نوعية الحياة المادية لا يأخذ في الاعتبار مستوى الدخل والقدرة الشرائية ولا الجهود المبذولة لتحقيقها بل يعطي أهمية أكبر للنتائج فقط.

✓ **معيار دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري):** في عام 1990نجح برنامج الأمم المتحدة في الوصول إلى هذا المعيار الجديد. وهو معيار مركب كذلك يعتمد على جوانب عديدة:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معرفة التحصيل العلمي، ومعرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص118.

✓ **مؤشرات الوضع الصحي:**

-عدد المراكز الصحية: تقاس التنمية بعدد المراكز الصحية وطاقاتها الاستيعابية مقارنة بحجم المجتمع.

-عدد القوى الصحية: من أطباء وممرضين وصيادلة مقارنة مع حجم المجتمع.

-مدى توفير الخدمات الصحية الخاصة بالأطفال-الكبار النساء.

-مدى توفير الخدمات الصحية النادرة.

-مدى توفير العلاجات ونسبة استهلاك الأدوية.

-مدى توفير واستخدام أدوات ومستلزمات التعقيم.

-نسبة الميزانية العامة المخصصة للمساعدات والخدمات الطبية[1].

أيضا لا تتوفر دول العالم الثالث على هذه المؤشرات في المجال الصحي كباقي القطاعات الأخرى بل يتشاركون في الضعف والتخلف بسبب عدم جودة الخدمة المقدمة وعدم كفاية المؤسسات والكوادر الصحية وضعف تكوينها، ضعف الميزانية المخصصة له، والعجز المسجل في الأجهزة والمعدات، قلةالأدوية واللقاحات، ضف إلى هذه الأسباب المادية هناك أيضا قلة الوعي في المجال الصحي سواء في علاج الأمراض أو الوقاية منها كنظافة الفرد وحمايته من التلوث وانتشار الأمراض.

✓ **مؤشرات التعليم:**

-تقاس بعدد المؤسسات التربوية والتعليمية وعدد الصفوف أو القاعات الدراسية قياسا مع عدد التلاميذ أو الطلاب.

- نسبة الاكتظاظ داخل الفصول أو القاعات الدراسية.

- عدد التلاميذ او الطلاب لكل معلم أو أستاذ.

-توفر وسائل الايضاح أو المساعدات التعليمية واستخدامها.

[1]- ماهر فرحان مرعب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص121-122.

-مستوى الاهتمام بالتعليم الفني والمهني.

-قرب المؤسسة التربوية من مكان السكن.

-مدى الربط بين المؤسسات البحثية والعلمية ومؤسسات المجتمع الأخرى.

-نسبة وأعمار غير المتعلمين في المجتمع.

تعتبر الشروط السابقة الذكر غير موجودة أو غير مقبولة في دول العالم الثالث، وهي من أسباب تأخر القطاع مقارنة مع الدول المتقدمة، ويبقى التعليم من أهم القطاعات المسؤولة عن فاعلية الفرد في تطوير مجتمعه من خلال تزويده بالمهارات والقدرات الكافية [1].

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص121-122.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول مفاهيم الدراسة حيث تطرقنا إلى عناصر وأبعاد وخصائص كل مفهوم عل حدة، وكذا عرض النظريات التي يرتكز عليها كل متغير حيث تم استعراض:

مفهوم المجتمع المدني منذ نشأته في البيئة الغربية والعربية، وأهم مكوناته، بالإضافة إلى أهميته وأهدافه التنموية.

مفهوم القطاع الخاص وبدايات ظهوره حيث اتضح أنه يتوفر على العديد من القدرات والمؤهلات التي تؤهله ليكون فاعلا مساهما في إحداث التنمية.

بالإضافة إلى إبراز مفهوم التنمية المحلية الذي تبين أنها تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التعرف على مقوماتها ومؤشراتها.

وقد لوحظ أنها كلها مفاهيم حظيت بمكانة هامة عند الباحثين لا سيّما المهتمين بالدراسات التنموية خاصة الفواعل غير الدولاتية التي أصبحت لها أهمية كبيرة في التنمية المحلية نتيجة الدور المحوري الذي تلعبه في العملية التنموية على المستوى المحلي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: ما بعد اخفاقات الفواعل الرسمية...الفواعل غير الدولاتية رهان التنمية المحلية

تمهيد

في خضم الطلبات المتزايدة فشل النهج التنموي القائم على المركزية بسبب قدراته المحدودة في معالجة المشاكل التنموية التي تواجه الأفراد في المجتمعات المحلية لغياب مشاركتهم في السياسات التنموية التي تتخذها الفواعل الرسمية بمفردها ممّا دفع إلى الاستعانة بنظام الإدارة المحلية من أجل التقرب من تلك المجتمعات وسكانها للتعاون معهم في إيجاد حلول للاختلالات التنموية التي تعيق تنمية الأقاليم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لا تقتصر جهود الإدارة المحلية على التعاون مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين داخل الحدود الوطنية بل تتعداها إلى التعاون مع نظيراتها من الإدارات المحلية والفواعل غير الدولاتية من دول أجنبية في إطار ما يعرف بـ: **التعاون اللامركزي** الذي ظهر نتيجةً لما أفرزته التحولات العالمية في فرض المنطق التشابكي متعدد الفواعل الذي يتعدى الحدود الوطنية ويتجاوز المنطق الأحادي الدولاتي، وبذلك شكّل التعاون اللامركزي البعد الدولي للعلاقات فيما بين الجماعات المحلية والفواعل غير الدولاتية كخيار في تنفيذ المخططات التنموية.

لكن رغم ذلك عرفت جهود الإدارة المحلية إخفاقا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لذلك لم تعد عملية صنع القرارات التنموية حكرا عليها ولا على الدولة كفواعل دولاتية رسمية بل أصبحت عملية تشاركية بينها وبين جميع الفواعل غير الدولاتية لما لها من قدرة على لعب دور فعّال في تدبير الشأن المحلي باعتبار أن توسيع الخيارات المتاحة لجميع الفاعلين من مواطنين ومجتمع مدني وقطاع خاص من شأنه صُنع سياسة تنموية أكثر واقعية تتكفل بالتحديات التي تعترض التنمية على الصعيد المحلي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على التساؤل التالي: **كيف تُسهم الإدارة المحلية كفاعل رسمي والفواعل الغير الدولاتية كفواعل غير رسمية في تنمية المجتمعات المحلية؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الإدارة المحلية كفاعل رسمي في تبني السياسيات التنموية

المبحث الثاني: الفواعل غير الدولاتية: فواعل غير رسمية في التنمية المحلية

المبحث الأول: الإدارة المحلية كفاعل رسمي في تبني السياسات التنموية

تعتبر الإدارة المحلية فاعل رسمي إلى جانب الدولة في اتخاذ القرارات التنموية لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المحلية، والتعرّف على طبيعة المساهمات التي يمكن أن تقدّمها الإدارة المحلية لإنجاح مبادرات التنمية المحلية سواء داخل حدود الدولة أو بالتعاون مع الإدارات المحلية والفواعل غير الدولاتية خارج حدودها في إطار ما يعرف بالتعاون اللامركزي.

المطلب الأول: الإدارة المحلية: مفهومها- أسس قيامها

تُعد الإدارة المحلية جزء من الدولة من خلال اتخاذ القرار المحلي في حدود إقليم معين تحت رقابة الدولة وفق ما تضعه من قواعد أساسية، وما توفره من بيئة قانونية. وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب وذلك بالتعريف بالإدارة المحلية وبدايات ظهورها، وأهم الأركان التي تقوم عليها فيما يلي:

أولا: تعريف الإدارة المحلية

عرّفها John Cherke بأنها: "ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخَبة تكّمل الحكومة المركزية". وهناك من عرّفها بأنها: "نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة".

وعرّفها **علي السفلان** بأنها: "نظام إداري يقوم على فكرة اللامركزية الإقليمية إذ يقسّم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية".

كما عرّفها الكاتب البريطاني **Modie Grame** على أنها: "مجلس منتخَب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكّملا لأجهزة الدولة" [1].

التعريف الإجرائي للإدارة المحلية:

هي تقسيم إداري للدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية أساسها النظام اللامركزي

[1]- فاطمة الزهراء مغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 246.

الذي يسمح بتوزيع الوظائف الإدارية بينها وبين السلطة المركزية، ويسمح بوجود مجالس محلية منتخبة مهمتها تدبير الشأن المحلي تحت رقابة السلطات المركزية.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن هناك اختلاف بين مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي حيث ظهرت ثلاث تيارات تميّز بين المفهومين:

- **التيار الأول:** يرى أن الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية.
- **التيار الثاني:** يرى أصحاب هذا التيار أن الإدارة المحلية هي مرحلة سابقة للحكم المحلي، وذلك حسب درجة الاستقلالية [1]؛ حيث يعتبر البعض الآخر أن هناك أربع مسارات لدرجة اللامركزية تساهم في تطور الإدارة المحلية بداية من عدم التركيز الإداري مرورا بالإدارة المحلية ثم الحكم المحلي وصولا إلى الحكم الذاتي؛ انطلاقا من أن الإدارة المحلية **Local Administration** هي الخطوة الأولى ثم تتطور إلى الحكم المحلي **Local Government** ثم تتطور إلى الحكم الذاتي **Self Government** [2].
- **التيار الثالث:** يرى الأستاذ الدكتور **سمير محمد عبد الوهاب** أن التطبيقات العملية تشهد خلطا في استخدام المصطلحين حيث يرى أن كل دولة بها حكم محلي لأنه تتواجد بها مجالس محلية تقوم على أساس تمثيل للمواطنين المحليين بالانتخاب المباشر لأن جوهر الحكم المحلي هو مشاركة المواطنين في القضايا المحلية بطريقة مباشرة من خلال الاجتماعات أو غير مباشرة من خلال الانتخاب، أما المقصود بالإدارة المحلية هي توزيع السلطات على المستوى القطاعي بين الوزارات والهيئات العامة والحكومة المركزية [3].

أما وجهة النظر التي سنأخذ بها في هذه الدراسة هي أن الحكم المحلي لا يقتصر على وجود مجالس محلية فقط، بل لا بد من تجسيد لنظام اللامركزية السياسية، وبالتالي فإن الإدارة المحلية تختلف عن

---

[1]– فضيلة خلفون، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد العاشر، جانفي (2017)، ص ص438–457، ص441.

[2]– بشير شايب، "الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما"، **African journal of political sciences**، المجلد 04، العدد 01، (2015)، ص ص 09–20، ص15.

[3]– سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2009)، ص ص 40–41.

الحكم المحلي، ونتفق بذلك مع التيار الأول.

ثانيا: السياق التاريخي لظهور نظام الإدارة المحلية

ارتبط ظهور نظام الإدارة المحلية بظهور الدولة القومية –التي تأسست على أنقاض النظام الاقطاعي– وتطور وظائفها التي مرّت بعدة محطات؛ ففي العصر الحديث اقتصرت وظائف الدولة على الدفاع الخارجي وحماية الأمن الداخلي وفض المناعات بين الأفراد، أما الاحتياجات الفردية فوُضعت تحت مبادرات الأفراد الشخصية، وبمرور الوقت فشل هذا الاتجاه تدريجيا، وتعالت الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة في الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذن ففي بداية الأمر ومع قلة الوظائف التي تقدّمها الدولة للأفراد تبنت الدولة القومية النظام المركزي السياسي والإداري بهدف ضمان توحيد العناصر الإقليمية وعدم تفككّها، أما بعد تزايد وظائف الدولة وتطورها ظهرت فلسلفات سياسية وإدارية جديدة تمثلت في اللامركزية وعدم التركيز الإداري، ومن أبرز صوّرها ما يلي:

- **اللاوزارية:** مع اندلاع الثورة الفرنسية 1789 ظهرت اللاوزارية في فرنسا –ثم انتقلت من فرنسا إلى أوروبا وأجزاء أخرى من العالم– للتخفيف من تركيز السلطة في الدولة المعاصرة، وقد كان حكام الأقاليم في فرنسا غير مستقلّين استقلالا تاما عن السلطة المركزية بل كانوا شبه مستقلين عنها، ومن أجل ضمان ولاء حكام الأقاليم للحكومة المركزية قامت هذه الأخيرة بإحلال موظفين مركزيين محلهم، وكانت تدفع لهم رواتبهم من الخزينة المركزية وبذلك أصبحوا مُدانين لها بالولاء.
- **الفدرالية:** ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية على يد منظري الثورة الأمريكية الذين عارضوا الاستعمار البريطاني، وكان الهدف من الفدرالية هو تحقيق الوحدة السياسية وفي نفس الوقت الإبقاء على مظاهر الاستقلال السياسي للولايات، واعتبرت الفدرالية النظام الملائم لظهور دولة كبيرة من كيانات صغيرة [1].
- **نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية:** ظهور هذا النظام كان جديدا كظاهرة قانونية لا يتجاوز تاريخ ظهوره القرن 19، على الرغم أنه ظاهرة تاريخية قديمة معروفة لدى الجماعات المحلية.

[1]– محمد محمد بدران، الإدارة المحلية "دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، د س ن)، ص ص 11–12.

تعتبر إنجلترا من الدول الأولى التي تبنت نظام الحكم المحلي حيث صدر قانون الإصلاح سنة 1832 الذي نصّ على إنشاء مجالس محلية للمدن يشترك فيها المواطنون، وتبعه بعد ذلك إصدار تشريعات متتالية.

أما فرنسا ففي عام 1833 صدرت بها المجالس المحلية على شكل نظام تمثيلي، إلا أنه لم تمنح لهذه المجالس سلطة إصدار القرارات الإدارية حتى سنة 1884 أي بعد 51 سنة من إنشائها[1].

أما في البلاد العربية فنشأت بها أقاليم شبه مستقلة في مصر وحلب واليمن والجزائر والأندلس بعد توسع الإمبراطورية الإسلامية التي ظهرت على أنقاض النظام القبلي حيث نشأت بها حكومة مركزية كنظام جديد للحكم. ثم نشأت دول عربية معاصرة عديدة من رحم الإمبراطورية العثمانية بعد انهيارها كشكل جديد للتنظيم السياسي، وبعد بسط هذه الدول لسيطرتها على جميع الأقاليم وتزايد مسؤولياتها برز الحكم المحلي بها، ثم قامت العديد من الدول العربية بتطبيق هذا النظام وكانت مصر السباقة في ذلك[1].

ثالثا: مقومات الإدارة المحلية: بين الاستقلالية والرقابة

تتمتع الإدارة المحلية بعدة أركان هي:

- ✓ **وحدات إدارية مستقلة تمثل مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية:**

وجود مصالح محلية تهم مواطني إقليم معين أكثر ما تهم مواطني الدولة ككل هو الأمر الذي يلزم بإنشاء نظام الإدارة المحلية من أجل أن يتولى الأفراد القاطنين بذلك الإقليم إدارة شؤونهم بأنفسهم؛ ويؤدي وجود هذه المصالح المحلية إلى وجود مصالح مشتركة لأفراد الإقليم ممّا يدفعهم إلى التضامن الاجتماعي فيما بينهم، هذا ما يجعل الدولة تعترف بوجود مصالح محلية يُستحسن إدارتها من طرف الوحدات المحلية.

ولكي تتصف المصالح المحلية بالسمة المحلية يتطلب توفر ما يلي:

1. يشترط في المصالح المحلية أن تعكس احتياجات ورغبات أغلبية مواطني الوحدة المحلية.
2. أن تتفق المصالح المحلية مع المصالح الوطنية، وألا تتنافى معها.

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[1]– صفوان المبيضين، الإدارة المحلية: مداخل التطوير "مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية"، ط1،(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 20–21.

وعادة ما يتم الأخذ عند تحديد المصالح المحلية المفوّضة للوحدات المحلية من طرف المجلس التشريعي في البلدان المتخلفة بأحد الأسلوبين:

- ❖ **الأسلوب الفرنسي:** لا يتم تحديد صلاحيات الوحدات المحلية بل يتم تحديد صلاحيات السلطة المركزية وترك ماتبقى من اختصاصات للوحدات المحلية.
- ❖ **الأسلوب الإنجليزي:** لا يتم تحديد صلاحيات الحكومة المركزية بل يتم تحديد وحصر صلاحيات الوحدات المحلية وترْك ما تبقى للحكومة المركزية [1].

✓ **وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية:**

لمّا كان من الصعب على أبناء الإقليم أن يتوّلوا بأنفسهم إدارة المرافق المحلية بصفة مباشرة تمّ تشكيل مجالس محلية عن طريق الانتخاب كحل أفضل لتتمتع هذه المجالس بممارسة صلاحيتها بكل حرية في حدود الإقليم الذي تمثله، لأنه لا يمكن إرساء النهج الديمقراطي في الوحدات المحلية من طرف الأعضاء الذين تم تعيينهم من قبل السلطة المركزية لأنهم لا ينتمون إلى تلك الوحدات المحلية. لذلك يعتبر جوهر الإدارة المحلية هو تكليف أبناء الإقليم بالقيام بتلبية حاجاتهم المحلية بأنفسهم.

✓ **خضوع المجالس المحلية لرقابة الحكومة المركزية:**

وجود نظام الإدارة المحلية الذي يتمتع بالاستقلالية عن السلطة المركزية لا يعني عدم وجود السلطة المركزية؛ بل تعتبر تلك الاستقلالية نسبية وليست تامة؛ حيث تخضع الهيئات المحلية للوصاية من طرف السلطة المركزية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أنه في إطار الرقابة من طرف السلطة المركزية تضمن هذه الأخيرة الأداء الفعال للوحدات المحلية وكذلك تقديم الخدمات المحلية بكل كفاءة [2].

على الرغم من أن الهيئات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية، وبوجود مجالس محلية مستقلة إلاّ أن هذه الاستقلالية تعتبر استقلالية غير مطلقة حيث يبقى للسلطات المركزية حق الرقابة على أداء عملها.

فما هي الأهداف من وراء هذه الوصاية؟

توجد جملة من الأهداف التي تسعى إليها الحكومة المركزية من خلال الرقابة على عمل الهيئات

---

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص ص 78–79.

[2] – أحمد يحياوي، "حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية"، **مجلة معارف**، المجلد 12، العدد 22، (2017)، ص ص 373–387، ص 376.

المحلية؛ لذلك اعتبرت الرقابة من أهم مقومات نظام الإدارة المحلية نظرا لما تتوفر عليه من ايجابيات في خدمة أبناء هذه الوحدات، ومن بينها ما يلي:

- بما أن الإدارة المحلية هي فرع من النظام العام للدولة؛ حيث تؤدي وظائفها وفق القوانين التي تسّنها السلطة المركزية، وحتى القرارات التي تصدرها المجالس المحلية يجب أن تتوافق وهذه القوانين، لذلك تكمن أهمية الرقابة عليها في ضمان الوحدة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى حماية كافة الأطراف من مواطنين وإدارة محلية وسلطة مركزية.
- في إطار الوصاية الإدارية يكون هناك ضمان في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين بكفاءة وفاعلية، وللتأكد من أداء الإدارة المحلية لواجباتها تقوم السلطة المركزية بالرقابة على ميزانيتها كإثبات أساسي على قيامها بوظائفها [1].

المطلب الثاني: الإدارة المحلية والتنمية المحلية: أدوار الإدارة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية

ازدادت أهمية الإدارة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية باعتبارها مجال خصب لتحقيق التنمية المحلية؛ إذ يمكن للإدارة المحلية أن تطور وتنّمي المجتمع المحلي لوجود علاقة تعاونية وتكاملية بينها وبينه؛ وتبرز العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المحلية من خلال أنها تمنح للسكان المحليين عن طريق المجالس المحلية المنتخَبة المشاركة في صياغة خطط التنمية المحلية التي تتوافق مع ظروفهم وظروف إقليمهم لأن التنمية المحلية مرتبطة بالعوامل الداخلية للإقليم أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية له، فأهداف الإدارة المحلية مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات السكان المحليين مباشرة وتلبيتها حسب تطلعاتهم لأنها هي المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

وفيما يلي سنتعرف على علاقة الإدارة المحلية بتنمية المجتمعات المحلية.

أولا: الإدارة المحلية: المدرسة النموذجية للديمقراطية المحلية

تكمن أهمية الإدارة المحلية في المقام الأول في دعم الديمقراطية لأنه من الضروري مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية صنع القرار حتى تُؤدى وظيفة الديمقراطية بشكل صحيح. فالتقدم الذي تحقق وفق هذه الأساليب هو أكثر صلابة وديمقراطية من التقدم الذي تم تحقيقه عبر الأساليب الشمولية

[1]– عبد الرؤوف مشري، "الإدارة المحلية ودورها في تطوير المجتمعات النامية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 40، (2013) ، ص ص 445–463، ص 450.

الشيوعية الدكتاتورية[1].

يجب الإشارة بأن البداية الأولى لظهور مفهوم المشاركة **participation** كانت في أواخر الخمسينات ضمن مفاهيم التنمية، وتُعد الديمقراطية والمشاركة من الأهداف التي تصبو إليها الإدارة المحلية؛ هذه الأخيرة التي ترتكز على المشاركة كقاعدة أساسية في صناعة القرارات في إدارة القضايا المحلية على أساس مبدأ حكم الشعب بالشعب، وهذا ما يؤكد على أن الإدارة المحلية قاعدة الحكم الديمقراطي، وبالتالي فهي المدرسة النموذجية للديمقراطية المحلية [2]، كما يعتبر فشل أو نجاح الخطط التنموية مرتبط بمدى المشاركة المحلية للسكان المحليين من خلال الإدارة المحلية التي تسعى إلى إشراك أكبر عدد من الأفراد من خلال منحهم فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات، فتعد المشاركة بذلك شرط وضرورة في تحقيق الأهداف المرجوة [3].

تعمل الإدارة المحلية على تعزيز الديمقراطية والمشاركة عن طريق الانتخاب من أجل اختيار السكان المحليين لممثليهم بكل حرية تجسيدا لمبدأ حكم المواطنين لأنفسهم، وتدريب السكان المحليين على ممارسة العملية الديمقراطية في إدارة الشؤون المحلية على المستوى المحلي؛ هذا التدريب على المستوى المحلي يمنحهم خبرات وتجارب في الميدان السياسي لإدارة شؤون عامة على المستوى الوطني وهذا ما يقلّل من حكر الأعمال السياسية من طرف جهات سياسية معينة، كما يُفضي إلى تحقيق التكامل القومي وتدعيم الوحدة الوطنية والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة [4].

وعليه فإن نظام الإدارة المحلية عند تطبيقه للنهج الديمقراطي سيحقق جملة من النتائج كما يلي:

- تنشئة الناخبين تنشئة سياسية على المستوى المحلي من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية من أجل تدريبهم لانتخاب أعضاء البرلمان؛ وبالتالي التعود على الممارسة الديمقراطية. كذلك إن المواطنين ومن خلال مشاركتهم في انتخاب من ينوب عنهم في المجالس المحلية هذا يعني مشاركتهم في إدارة شؤونهم المحلية وسيساعد ذلك على تنمية إحساسهم بالمسؤولية وتقريبهم

[1]-Ishwor Thapa, "Local Government: Concept, Roles and Importance for Contemporary Society"**, Public Administration Campus,** , July (2020), p12.

[2]– أسماء عثماني، "الإدارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية الإدارية "–دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية تبسة–"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 05، العدد 02، (2020)، ص ص 104– 128، ص 109.

[3]-Ishwor Thapa,, **op. cit,** p12.

[4]– بشير شايب، **مرجع سبق ذكره**، ص13

من الدولة؛ وبالتالي تقليص الهوة بين المواطن والنظام الحاكم.

- تأهيل وإعداد المرّشحين سياسيا على تحمّل المسؤوليات على الصعيد المحلي سيمكّنهم من تحمّل مسؤوليات أكبر على الصعيد الوطني.
- ضف إلى ذلك أن نظام الإدارة المحلية يساعد على تعزيز البناء السياسي للدولة من خلال توزيع الصلاحيات الإدارية بين السلطة المركزية والسلطة اللامركزية دون تمركزها في العاصمة مما يُسهم في الصمود أمام الصعوبات أو التحديات التي قد تواجهها الدولة [1].

لكن على الرغم من النتائج التي يحققها نظام الإدارة المحلية إلا أنه وُجّهت له العديد من الانتقادات تمثلت في أنه نظام لا يعمل على إرساء النهج الديمقراطي، وأن التأكيد على أن الإدارة المحلية هي أساس دعم الديمقراطية هو رأي يتسم بالمغالاة ذلك أن المواطنين في الوحدات المحلية لا يمنحون أهمية كبيرة للانتخابات المحلية إذا ما قارناها بالانتخابات البرلمانية، لأن هذا الإهمال وعدم الاهتمام سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين الناخبين والمجالس المحلية.

وقد ردّ الدكتور صفوان على هذا الرأي بأن هذا العيب المتمثل في عدم اهتمام الناخبين المحليين لا يمكن تبريره بعيوب موجودة في نظام الإدارة المحلية في حد ذاته، بل يمكن رده لعيوب موجودة في النظام الانتخابي [2].

ويمكن القول في هذا الصدد أن الانتخابات المحلية حتى ولو حظيت باهتمام كبير من طرف جميع الناخبين المحليين فذلك لن يضمن تضييق الفجوة بين المواطن والمجالس المحلية ولن يضمن مشاركة فعلية لجميع المواطنين في الشؤون المحلية بعد الانتخابات لأن مشاركتهم انتهت عند انتخاب ممثليهم، وهذا هو العيب الذي يشوب الديمقراطية التمثيلية في حد ذاتها، وسنتطرق إلى ذلك بنوع من التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث (الديمقراطية التشاركية).

ثانيا: الإدارة المحلية: وسيلة لتجويد الخدمة العامة المحلية

تظافر جهود الدولة مع جهود مواطني الوحدة المحلية أضحى ضرورة ملحة لإدارة المرافق التي تتولاها السلطة المركزية من أجل الارتقاء بها وتطويرها، لأن اشتراك الطرفين في إدارة هذه المرافق

[1] – صاري إسماعيل ورشيد سعيداني، "الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية–دراسة حالة بلدية دبي–"، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، العدد 14،(2018)، ص ص 189–209، ص ص 191–192.

[2] – صفوان المبيضين، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

سيؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك، وذلك بعد أن أثقلت الخدمات –سواء من جانب التنظيم الإداري أو المالي– كاهل الحكومة المركزية لتأديتها في جميع أقاليم الدولة على أكمل وجه. لذلك أضحى تقسيم العمل مطلب أساسي في الأنشطة الحكومية.

كما أن الخدمات التي تؤديها الحكومة المركزية في جميع أقاليم الدولة بصورة متماثلة على جميع الأقاليم سينتج عنه عدم الاكتراث للاختلافات الطبيعية بين الأقاليم المحلية لأن هذه التباينات تفرض التنوع في أداء الخدمات وإدارة المرافق العامة على المستوى المحلي [1]. وبما أن أهم ركن من أركان الإدارة المحلية هو وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح المركزية، فهذا يؤكد أيضا على ضرورة تقديم خدمات محلية متميزة عن الخدمات المركزية استجابة لاحتياجات المواطنين المشاركين في أدائها.

وبذلك يلعب نظام الإدارة المحلية دورا في تحقيق جودة الخدمة العامة المحلية من خلال أنه يسمح بانتخاب الممثلين القادرين على أداء مسؤولياتهم في الوحدات المحلية بكل أهلية وجدارة، وبالتالي سينعكس ذلك على أداء الخدمة العامة التي يتلقاها المواطنين؛ فإذا تم تقديم خدمة ذات جودة وبتكلفة منخفضة سواء من طرف القطاع العام أو الخاص للمواطنين فإن ذلك سيثبت مدى كفاءة تلك الخدمات المقدمة [2].

بالإضافة إلى أن نقل صلاحية تقديم الخدمات على المستوى المحلي إلى الهيئات المحلية يهدف إلى التخفيف من البيروقراطية وبطء الإجراءات التي تعتبر كخاصية تتسم بها الإدارة المركزية؛ لأن الهيئات المحلية تدرك الاحتياجات المحلية ولديها القدرة على الاستجابة لها دون عوائق وتحت رقابة متلقي تلك الخدمات [1].

ثالثا: الإدارة المحلية: الجدوى الاقتصادية والاجتماعية

يمكن للإدارة المحلية توفير الأمن والاستقرار وغيرها من الخدمات في الوحدات المحلية، وبذلك يمكنها خلق بيئة مواتية للاستثمارات مما يُشجع ويُحفز على إنشاء مشروعات اقتصادية على المستوى المحلي في إطار التوجه الاقتصادي العام للدولة، كما أن تمتع الإدارة المحلية بالذمة المالية المستقلة

[1]– أحمد يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 375–376.

[2]– حمود يحي الحمزي، "أهمية نظام الإدارة المحلية في الدولة الحديثة"، **شؤون العصر**، المجلد14، العدد 36، (2010)، ص ص 260–271، ص 267.

[1]– أسماء عثماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

يمكّنها من توفير موارد مالية إضافية لا تعتمد فيها على الضرائب فحسب بل يمكنها الحصول على موارد أخرى كالتبرعات والهبات والوصايا. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الموارد المالية وكذا الموارد البشرية ستُستغل أحسن استغلال بحكم قربها من مواطني الوحدات الإقليمية نظرا لدرايتهم بالقضايا المحلية. إذن فإذا تم تطبيق النظام الإداري المحلي بشكل صحيح فإنه سيعطي فرصة للإبداع والابتكار لجميع مواطني الدولة، ومن جهة أخرى فإن تطبيق الإدارة المحلية يسمح بتوفير المال والجهد والوقت للدولة والمواطن سويةً من خلال تيسير الحصول على الخدمات وبلوغ التنمية المحلية [1].

ومن أجل ضمان إدراك الطرفين (الإدارة الحكومية –القاعدة الشعبية) لاهتمامات وأوليات المجتمع المحلي والوسائل الاقتصادية والاجتماعية لتنميته تلعب الإدارة المحلية دورا هاما في ربط السلطة المركزية بالقاعدة الجماهيرية. وبذلك فالإدارة المحلية هي وسيلة لحصول المواطنين المحليين على احتياجاتهم واشباع رغباتهم.

كما يعمل نظام الإدارة المحلية على تعزيز الثقة بين المواطنين المحليين والسلطة للمشاركة في القضايا المحلية مع احترام حريتهم ورغبتهم في ذلك في سياق الإطار العام للتنمية الوطنية الشاملة. والأكثر من ذلك جعلهم يشعرون بالانتماء الإقليمي والقومي، والتقليل من أثر الإقصاء الذي تفرضه المدينة الحديثة [2].

في ظل الأخذ بنظام المركزية الإدارية طغت المرافق العامة للعاصمة والمدن الكبرى على مرافق الوحدات المحلية على عكس الأخذ بنظام الإدارة المحلية الذي يُسهم في التوزيع العادل للدخل القومي والضرائب على الأقاليم اللامركزية المختلفة من خلال الأخذ بمبدأ الغنم بالغرم حيث تعود مداخيل الإقليم إليه. الأمر الذي يّسفر عن زيادة خدمات المواطن المحلي في الأرياف أو المدن حتى تتمكن الوحدة المحلية من تحمّل مسؤوليتها لوحدها [1].

في الأخير يمكن القول أن مشاركة أبناء الوحدات المحلية سواء في القرى أو المدن من خلال تنظيم جهودهم في المجالس المحلية أضحت عملية لازمة من أجل تحقيق طموحاتهم؛ حيث أثبتت فعاليتها بدون منازع في تحقيق نتائج مُرضية في العمليات التنموية على جميع الأصعدة بعدما تبين

---

[1]– حمود يحي الحمزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 269.

[2]– أسماء عثماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[1]– حمود يحي الحمزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 268.

بوضوح أن الإدارة المركزية ومن خلال هياكلها الإدارية وإمكانياتها المحدودة لم تستطع تحقيق النجاح في عملية البناء والتنمية على جميع الأقاليم الوطنية [1].

المطلب الثالث: التعاون اللامركزي: كشكل للتعاون من أجل التنمية المحلية

بعد إدراك الدول لقدرة وفعالية الإدارة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية داخل حدودها الإقليمية، شكّل ذلك دافعا للتعاون اللامركزي لإمكانية نجاح الجماعات المحلية أيضا على الساحة الدولية، والدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه خارج الحدود الوطنية لا سيّما في ظل العولمة وذلك بانفتاحها على العالم الخارجي وتوسيع دائرة التعاون بينها وبين إدارات محلية وفواعل غير دولاتية أجنبية من خلال إبرام اتفاقيات بينهما من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب بعضها البعض في إنجاز المشاريع التنموية، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المطلب بالإجابة على التساؤل التالي:

كيف يسهم التعاون اللامركزي الذي يُشرك الفاعلين التنمويين من جماعات محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص وجامعات ومراكز بحث .... في العمليات التنموية في الرفع من مستوى أداء الإدارة المحلية في تحقيق أهدافها التنموية؟

أولا: التعاون اللامركزي: تعريفه وبداية ظهوره

1- تعريف التعاون اللامركزي:

عرف التعاون اللامركزي العديد من التعاريف من بينها ما يلي:

"هو أحد آليات تحفيز وتنشيط المبادرات المحلية للتنمية على مستوى الجماعات المحلية، ويشير إلى ممارسة تبادل دولي يجعل الجماعات المحلية تنسق مبادرات شراكة مع نظيراتها الأجنبية، إذ تحفز هذه المقاربة الاستقلالية المحلية الديمقراطية القاعدية واللامركزية، وحسب الوزير الأول الفرنسي الأسبق **Jean-Pierre Raffarin** يمثل التعاون اللامركزي مجالا خصبا لبناء ثقة عامة عبر التزامات كل طرف بقيم التضامن، الحوار، الفعالية، فهو عامل ومؤشر للديمقراطية المحلية ونموذج بديل في مجال التنمية المحلية أقل مركزية ويتسم بالتكيف العالي مع مطالب وحاجيات المواطن المحلي مقارنة مع المبادرات الحكومية" [1].

[1]- حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية-دراسة مقارنة-، ط1، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص**6**.

[1]- مفيدة بن لعبيدي وعمارة ناجي، "دور التعاون اللامركزي-الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية-التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا-"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 15، (2017)، ص ص 109-124، ص 111.

"شكل حديث نسبيا، من التعاون التنموي يطرح كمكمّل للمساعدة التنموية ويتمثل في علاقات التعاون والشراكة التي تنشأ بين الفاعلين اللامركزيين (الجماعات أو السلطات الإقليمية وجمعياتها ومجالسها وتنظيماتها) من دول مختلفة والتي تؤطر في الغالب باتفاقيات. وتأتي علاقات هذا التعاون على شكل توأمات وشراكات وبرامج ومشاريع تعاونية متعددة، وتمس مجالات وقضايا وتحديات مختلفة على المستوى المحلي، وتشرك عديد الفاعلين التنمويين المحليين في تنفيذ تلك المشاريع خاصة: منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الجامعات، مراكز البحث، المرافق الخدماتية والفنية المختلفة... وحتى الأفراد"[1].

في حين عرّف مرصد التعاون الدولي اللامركزي للاتحاد الأوربي وأمريكا اللاتينية أن التعاون الدولي هو: "مجموع الاقتراحات الرسمية للتعاون من أجل التنمية تحت قيادة الهيئات المحلية والتي تعمل على تحفيز وترقية قدرات الفاعلين الإقليميين للمساهمة في عملية التنمية، دون حذف المجهودات والممارسات والمساعدات في إطار التعاون المحلي، وهذا من أجل تجسيد الشراكة المتبادلة بين الفاعلين وتحقيق مكاسب مشتركة بالاعتماد على قدرات وخبرة الهيئات المحلية" [2].

2- نبذة تاريخية عن ظهور التعاون اللامركزي:

أول ظهور للتعاون اللامركزي كان بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا بهدف تقريب الشعوب الأوروبية -خاصة الولايات الحدودية لأوروبا الشرقية والغربية- وتطويرها، وإرساء الثقة بين شعوبها بعد ما عرفته من ويلات الحروب (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) [1]؛ وقد تطلبت الوحدة الأوروبية زيادة هذه العلاقات بين الجماعات المحلية وتوسيعها، ففي بداية الأمر كانت العلاقات في شكل توأمة ثم تطورت إلى تعاون حقيقي إلا أنه لم يشمل سوى الجهات المجاورة لأوروبا حدوديا من أجل التدبير المشترك للقضايا المشتركة، وقد ارتكزت التوأمة على مبادئ اللامركزية المحلية دون أي سند قانوني، ونظرا لتزايد ممارسات علاقات التعاون اللامركزي من ناحية، وتنامي أهمية التعاون اللامركزي من ناحية أخرى قام مجلس أوروبا بتقديم مقترح تمثل في عرض اتفاقية من أجل إضفاء الصفة القانونية على علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية، وقد تم المصادقة عليها من طرف أعضاء المجموعة الأوروبية في 21 ماي 1986 بمدريد، وبذلك اعتبرت اتفاقية مدريد أولى الاتفاقيات التي منحت الشرعية القانونية لهذا النوع

[1]- منير مباركية، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 06، العدد02، (2017)، ص ص 267-285، ص ص 268-269.

[2]- عبد المالك بلعشي وسعيد مزيان، "التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة في إطار آليات الحوكمة"، **مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، العدد01، (2018)، ص ص 171-183، ص 174.

[1]- نعيمة خطير، "التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج"، **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 4، (2018)، ص ص 66-84، ص 70.

من التعاون إلا أنه شمل التعاون الحدودي للجماعات المحلية فقط [1]. إلى غاية انعقاد مؤتمر لومي الرابع "**Lomé IV**" عام 1989/12/15 أين ظهر مصطلح التعاون اللامركزي لأول مرة في سياسة التعاون والتنمية للاتحاد الأوروبي في كل من المادة 21-22-23، واعتبرت أولى علاقات المواطن دوليا، ومنذ تلك المدة تم الإقرار بالتعاون اللامركزي من طرف الدول التي صادقت على الاتفاقية كاللجنة الأوروبية وبقية الدول الأخرى الاثنتي عشر (12) المشكّلة للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة والتسعة وستون (69) دولة المسماة بدول "**ACP**" أي افريقيا، الكاريبي والهادي، ثم عرف المفهوم فيما بعد انتشارا كبيرا وأهمية واسعة بعد انعقاد بروتوكول الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي سنة 2000 في مؤتمر كوتونو "**Cotonou**" الذي سعى إلى توسيع مجالات التعاون اللامركزي [2].

ثانيا: أطراف التعاون اللامركزي: الفواعل غير الدولاتية بين الرؤية الفرنكفونية والأنجلوسكسونية

أطراف التعاون اللامركزي هي كلها أطراف ذات طبيعة لامركزية تحمل الصفة المحلية، لكن ليس لجميع الأطراف التي لها مرجعية محلية صفة التعاون اللامركزي بالنسبة لجميع الدول، حيث نجد الدول الفرنكوفونية تعترف بالجماعات المحلية فقط كطرف في التعاون اللامركزي، أما الدول الأنجلوسكسونية فهي تعترف بجميع الفواعل المحلية كأطراف في التعاون اللامركزي.

يتضح ذلك من خلال المفهومين التاليين:

- ✓ **المفهوم الموسع للتعاون اللامركزي (يسمى بالمتعدد الأطراف):** "يقصد به عدم حصر فاعلي التعاون اللامركزي في الجماعات الإقليمية، كما يقصد به أن يكون أطراف التعاون اللامركزي كلهم ذو مرجعية محلية أي حاملين للصفة المحلية بغض النظر عن صفتهم القانونية، حيث يندرج ضمن هذا المفهوم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات التمثيلية والنقابات والحركات الدينية والجامعات والقطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى الإدارة المحلية، وفي هذا الاتجاه جاء تعريف الاتحاد الأوروبي للتعاون اللامركزي، وذلك على النحو التالي: " كل الأعمال المقدمة والتي يتم تنفيذها في أية دولة من دول الجنوب أو الشمال من قبل الجماعات المحلية وفواعل المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية، التعاونيات الفلاحية والنقابات وغيرها".

---

[1]- سميرة جياد، "التنظيم القانوني للتعاون اللامركزي الدولي"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 09، (2015)، ص ص 203-208، ص 205.

[2]- رادية عليان، "التعاون اللامركزي في الجزائر: واقع وتحديات"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 2،(2016)، ص ص 181-200، ص ص 186-187.

- ✓ **المفهوم الضيق للتعاون اللامركزي (يسمى بالثنائي):** "يحصر هذا المفهوم أطراف التعاون اللامركزي في الإدارة المحلية حيث تبّنت فرنسا هذا المفهوم في القانون الصادر بتاريخ 06 فيفري 1992 الذي منح الإدارة المحلية الفرنسية الحق في إبرام اتفاقيات تعاون مع جماعات إقليمية أجنبية في حدود صلاحياتها المنصوص عليها قانونا في إطار احترام الالتزامات الدولية للدولة الفرنسية" [1].

من خلال ما سبق يتبين أن المفهوم الأول للتعاون اللامركزي توسع في علاقات التعاون اللامركزي بين العديد من الفواعل المحلية من جماعات محلية، ومجتمع مدني، قطاع خاص..... إلخ. أما المفهوم الثاني فقد اقتصر على الجماعات المحلية فيما بينها فقط.

وفيما يلي أهم الفواعل المؤسساتية وأهم فواعل المجتمع المدني وأهميتها في السياسات التنموية التعاونية:

- **الفواعل المؤسساتية:** ومن بينها ما يلي:

❖ **الجماعات المحلية:**

تُعد الجماعات المحلية من الفواعل المهمة في التعاون اللامركزي لكن ليست مسؤولة دائما على تنفيذ مشاريع التعاون، ويتجلى ذلك في تشريعات مختلف البلدان حيث نجد مثلا:

– **في التشريع الفرنسي:** التشريع الفرنسي يقر بصفة الجماعات المحلية كفاعل فحسب دون فواعل أخرى، وهذه الصفة تستلزم ابرام عقود تعاون بين هذه الجماعات المحلية في إطار علاقات تعاونية، وهذا ما جاء في القانون التوجيهي رقم 92–125 الصادر في 1992/02/06 والذي ينص على أنه: "بإمكان الجماعات المحلية ومجمعاتها إبرام عقود مع جماعات محلية أجنبية ومجمعاتها في حدود إمكانياتها مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الخارجية لفرنسا".

–**في التشريع الإيطالي:** فالتشريع الإيطالي أيضا يُقر مثل التشريع الفرنسي بصفة الفاعل للجماعات المحلية، ويظهر ذلك في قانون **(Loggia)** الصادر في 05 جوان2003.

–**في التشريع الألماني:** فهو أيضا يعترف بالجماعات المحلية كفاعل أيضا لممارسة العلاقات الخارجية كما جاء في المادة 1–32 من القانون الأساسي للسلطات المحلية.

---

[1]– أحسن غربي، "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد الخامس، العدد الثاني، (2020)، ص ص 436–457، ص ص 438–439

بالإضافة إلى أهميتها في تشريعات مختلف الدول تتجلى مكانة الجماعات المحلية أيضا في التعاون اللامركزي من خلال محاضرات هيئة الأمم المتحدة من بينها:

-**مؤتمر إسطنبول** عام 1996: أقرّ بمكانة السلطات المحلية، و دعا إلى اعتبارها شريكا هاما مع الحكومات في العمليات التنموية المختلفة[1].

-**إعلان هيئة الأمم المتحدة للألفية** سنة 2001: أقرّ أيضا أن الجماعات المحلية شريك مهم في التعاون.

- **مؤتمر جوهانسبورغ** عام 2002 **والمؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة** عام 2005: كلا المؤتمرين اعترفا بأهمية السلطات المحلية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية، وهذا النمط من التعاون اقتصر على الجماعات المحلية فقط؛ وهو ما تضمنه التعريف الضيف للتعاون اللامركزي [2].

❖ **الجامعات:**

امتلاك الجامعات لموارد بشرية ذات كفاءة هي ميزة جعلتها تمثل مجالا خصبا للتعاون اللامركزي، فهي تعتبر فضاء للتوعية والتربية بهدف التنمية، ومن أجل الارتقاء بمستوى التعاون اللامركزي تعمل الجامعات مؤخرا على التطوير من أعمالها للانخراط في علاقات دولية حول قضايا الشراكة المختلفة كجامعة باريس الصربون الجديدة **Sorbonne Nouvelle universite de paris** حيث تمتلك جمعية مخصصة للتعاون، وجامعة روزارية في كولومبيا **Université de ressarieo en Colombie** بأمريكا اللاتينية. فالجامعات لها دور كبير في بناء سياسة التعاون اللامركزي من خلال أنشطتها المهمة كاستقبال الطلاب الأجانب، تبادل المعلمين، الأساتذة، التبادل اللغوي بين المدارس الخاصة باللغات، التأييد التقني والتبادل، لهذا يستلزم إعطاء أهمية للمؤسسات التربوية.

❖ **القطاع الخاص والمؤسسات:**

---

[1]- رادية عليان، "**التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي مابين 1980-2012، دراسة لحالتي تعاون جزائري-أوروبي** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيم والسياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015)، ص 40.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص 40.

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات من الشركاء المهمّين للهيئات المحلية لذلك أضحت من أولويات العديد من السلطات المحلية من أجل تنفيذ سياساتهم المتعلقة بالتنمية بتشجيع من المنظمات الدولية. ولقد اتجهت المؤسسات التقليدية في السابق نحو الاهتمام بالمساهمين فيها فقط، لكن فيما بعد طرأ تغيير على هذا الاتجاه باعتبار أن قراراتها لها تأثير على حياة المواطنين باعتباره يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. ممّا جعلها تلتزم بشروط عدة مثل: تحسين المستوى المعيشي، مكافحة الفقر، الرياضة، والثقافة، الحفاظ على البيئة.. إلخ. وبالتالي إحداث نظرة جديدة مغايرة نوعا ما في الدور الذي قد يؤديه القطاع الخاص في بناء العدالة الاجتماعية، الأمر الذي جعل المؤسسات تصبح شريكا هاما للهيئات المحلية حيث تقوم بعض الأجهزة التابعة للهيئات المحلية بترقية هذا التعاون كجمعية الخبراء في تسيير بلديات إيبرو أمريكي التي وضعت العديد من مؤسسات التعاون لتحقيق التنمية المحلية **(L'Association des experts en gestion municipale Ibéro)** [1].

- **فواعل المجتمع المدني:**

حسب تشريعات الدول المختلفة تُعد مؤسسات المجتمع المدني إحدى الفواعل التي تتدخل في علاقات التعان اللامركزي، بالإضافة إلى ذلك إقرار هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي بصفة المجتمع المدني كفاعل رسمي إلى جانب الجماعات المحلية، ويتجلى ذلك في اتفاقية كوتونو **(Convention de Cotonou)** عام 2000، والجديد الذي جاءت به هو الانفتاح على المجتمع المدني والاعتراف بأهميته، والإصرار على إدماج الفواعل غير الحكومية في تنفيد ما يهمهم من برامج التعاون والمشاريع التنموية المحلية، وقد خصصت لهم مساعدات مالية مباشرة لتفعيلها كما نصت على ذلك المادة 4-70-71.

من فواعل المجتمع المدني نجد مراكز البحوث، النقابات، مختلف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الدولية وسنتطرق إلى الجمعيات باعتبارها أهم فاعل في دراستنا هذه:

❖ **الجمعيات:**

تُعد الجمعيات من المواضيع المهمة في علم الاجتماع لأنها أضحت تؤدي أدورا فعالة في المجال السياسي والاجتماعي، وقد لا قت اهتماما من طرف الحكومات هذه الأخيرة التي تعتبرها آلية أساسية في

[1]- نسيمة مختاري، "**التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**" (مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012)، ص ص 71-72.

بلوغ التطور في حياة الأفراد الاجتماعية والسياسية، وتنشط هذه الجمعيات في العديد من الميادين الثقافية، البيئية، الرياضية، العلمية، والميزة التي تمتاز بها الجمعيات هو أنها تُعد أهم فاعل غير دولاتي يشترك في العمليات التعاونية لقربها من المواطنين المحليين الأمر الذي مكّنها من معرفة رغباتهم وطموحاتهم ومشكلاتهم، وجعلها تطلب مشاريع تعاونية بغرض التعريف بثقافتها لا سيّما الجمعيات الثقافية والرياضية أو بغرض الحصول على الدعم من أجل تكوين إطاراتها كالمراكز التكوينية [1].

من خلال هذا العرض لبعض من الفواعل المؤسساتية وفواعل المجتمع المدني يبدو أن كل هذه الفواعل تلعب دورا هاما في التعاون التنموي الذي يغلب عليه الطابع العملي والنفعي من خلال نشاطاتها المتعددة في مختلف المجالات.

إلا أن الاختلاف حول أطراف التعاون اللامركزي من خلال تحديد بعض الدول لفاعل الجماعات المحلية كفاعل وحيد في ممارسة علاقات التعاون اللامركزي فقط دون الفواعل الأخرى رغم أهميتها وُجهت لها الانتقاد التالي:

عدم اشراك الفواعل غير الدولاتية في سياسات التعاون اللامركزي من أهم الانتقادات الموجهة للتعاون الدولي اللامركزي، و حتى بعض الدول المتقدمة لا تُثمن الدور الذي قد تؤديه هذه الفواعل، وهذا ما تضمنه رأي المجلس الأعلى للتعاون الدولي الفرنسي الذي وجهه للوزير الأول في 18 أبريل2000 قائلا أنه: "**ورغم التطورات الأخيرة، فإن الإدارة تميل دائما نحو اعتبار مشاركة المنظمات الغير الحكومية فقط كوسيلة تقنية ومالية لدعم هذه البرامج ،(...) كما أن المساطر الاستشارية المتصلة ببرامج التعاون هذه لا تدعم إشراك وإدماج المجتمع المدني**". وحتى في الحالات التي يتم فيها إشراك المجتمع المدني فإنها تخص في أغلب الأحيان المنظمات والجمعيات الوطنية الكبرى التي تدعمها الدولة [1].

هناك مبرر سياسي يُظهر الدور السياسي للتعاون اللامركزي يتمثل في تطلّع الجماعات المحلية الأجنبية إلى إشراك وإدماج جميع الفاعلين المحليين في التعاون اللامركزي لتجسيد طابع التعاون التعددي

[1]– رادية عليان، "التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980–2012:دراسة لحالتي تعاون جزائري–أوروبي"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 41–42.

[1]– سارة الخمال، "تأملات في التعاون اللامركزي"، **http://bitly.ws/HrRL**، تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2021.

(كافة الفواعل) كبديل عن طابع التعاون الثنائي (الجماعات المحلية)، وذلك تفاديا للميل نحو تحقيق غايات سياسية من طرف الممثلين المنتخبين في المجالس المحلية في إطار التعاون الثنائي بين الجماعات المحلية فقط، والابتعاد عن الهدف الأساسي من التعاون المتمثل في خدمة المشاريع التنموية وليس خدمة المصالح الخاصة [1].

في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة إفلاس التنمية المدارة واختلاس الطبقات الحاكمة للمساعدات العامة الدولية، تطور التعاون اللامركزي نحو تعزيز الحوكمة والإدارة المحلية، والدعم المباشر للامركزية وإرساء الدمقراطية بناءً على تحويل السياسات العامة إلى المستوى المحلي التي بدأت في العديد من الدول خلال السنوات القليلة الماضية، ويهدف هذا النهج الجديد من التعاون اللامركزي إلى أن يصبح عملا جماعيا وتشاركيا ومستداما [2].

نستخلص ممّا سبق أن مشاركة كل فاعل من الفواعل المؤسساتية أو فواعل المجمع المدني في إطار التعاون اللامركزي له أهمية كبيرة في علاقات التعاون، فإذا كانت الجماعات المحلية هي الجهة الأكثر قدرة وإمكانية مادية وبشرية فذلك لن يقلل من إمكانيات وقدرات المجتمع المدني في تجميع المصالح وصياغة المطالب، ونشر الوعي، وكذلك القدرات المالية للقطاع الخاص وكفاءته، وكذا دور الجامعات من خلال أنشطتها العلمية التي لها دور فعال في تحقيق التنمية. كما أن مشاركة هذه الفواعل عامة قد يحقق حوكمة التنمية المحلية من خلال العمل على مكافحة الفساد الذي يعتبر من أكبر المعيقات التي تقف في وجه التنمية المحلية.

ثالثا: أهمية التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية

ألقت تحديات العولمة بظلالها على الأقاليم المحلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية البيئية، التكنولوجية، الثقافية حيث فرضت على الجماعات المحلية التأقلم مع هذه التحديات سواء على المستوى المحلي أو الدولي بالانفتاح على العالم من خلال حوار ثقافي وتنموي يعود بالنفع عليها[1]. وفيما يلي النقاط الأساسية التي تتضمن أهمية التعاون التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية:

---

[1]– بلال فؤاد، "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 16، (2018)، ص ص 301–330، ص317.

[2]- Akerkar Arezki, "Coopération décentralisée et développement territorial: l'expérience franco-algérienne**", Recherches et Etudes en Développement**, Number 03, (2015),pp36-61, p42.

[1]– عبد المالك بلعشي وسعيد مزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 173–174.

- **التعاون اللامركزي وإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية لتعزيز التنمية المحلية:**

التعاون اللامركزي له علاقة وطيدة بالديمقراطية التشاركية؛ حيث يعتبر أحد أهم الآليات التي تعمل على تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال اشراك المواطنين المحليين في اتخاذ القرارات التي تعبّر عن اهتمامات الإقليم، كما يمنح لهم حق متابعة البرامج التنموية، ضف إلى ذلك دعم المجالس المنتخبة حيث يسمح بعقد شراكات مع جماعات محلية أجنبية للارتقاء بمستوى المنتخَبين المحليين من خلال تبادل الخبرات ممّا يُسهم في إعادة بعث الثقة في المجالس المنتخبة [1].

ولأن التعاون اللامركزي يعمل على تشجيع الديمقراطية المحلية خصوصا وأن مشاريع التعاون اللامركزي تهدف إلى ملامسة احتياجات السكان المحليين والوحدات المحلية، أضحت بذلك مشاريع التعاون اللامركزي تعمل على إدماج فواعل كثيرة من المجتمع المدني في البرامج التنموية المحلية كجمعيات التضامن والجامعات، المنظمات المهنية، المكاتب السياحية، وكالات التنمية، والفاعلون الثقافيون.....وغيرهم من الأطراف الفاعلة في الشؤون المحلية، وهو بذلك يتجاوز الدعم المادي والموضوعي للامركزية [1].

لا ينبغي أن يتوقف تصورنا لمشاركة المجتمع المدني بكل فواعله في مشاريع التعاون اللامركزي عند الأهمية السياسية المحدودة فقط المتمثلة في الاشراك الديمقراطي في الشؤون العمومية. بل يمكن أن يتجاوز ذلك إلى تحقيق منافع مهمة جدا؛ وذلك أن نجاح الجماعات المحلية التي انفتحت على المحيط العالمي من أجل أن تتحمل مسؤولية تحقيق التنمية المحلية لن يحدث إلا باشراك كل الفاعلين المحليين مع نظرائهم من جماعات محلية وفاعلين محليين من دول أخرى للانتفاع من الموارد التي توفرها في ظل الإمكانيات المحدودة للجماعات المحلية لا سيّما مع تطور وتوسع قضايا التعاون اللامركزي [2].

- **التعاون اللامركزي وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:**

تتضح المساهمة الاقتصادية للتعاون اللامركزي فيما يمنحه من فرص اقتصادية للفاعلين الاقتصاديين المحليين حيث تجد الجماعات المحلية فرصا في توسيع الأسواق للمقاولات الصغرى

---

[1]– أحسن غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 442–443.

[1]– يوسف زدام وإسماعيل بوقنور، "**الجماعات الإقليمية ودورها في تفعيل التنمية المحلية والوطنية–التعاون اللامركزي نموذجا–** (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول "**أجهزة دعم التشغيل بالجزائر ودورها في دعم التنمية المحلية**"، جامعة باتنة1، يوم 13 مارس 2019)، ص ص 8–9.

[2]– سارة الخمال، **مرجع سبق ذكره**.

والمتوسطة كما يجعلها تعمل على تشجيع الشراكات الاقتصادية لهذه المقاولات مع مثيلاتها بالدول الأجنبية لا سيّما إذا كانت طرفا مساهما في مشروعات التعاون [1].

هناك من يرى أن الأهمية الاقتصادية للتعاون اللامركزي لا تظهر في التعاون اللامركزي بين دول شمال–جنوب لأن دول الجنوب –خاصة الفقيرة جدا– غير متكافئة مع دول الشمال من حيث الإمكانيات. الأمر الذي لا يؤهلها لكي تكون شريكا اقتصاديا فعالا، بل تظهر الأهمية الاقتصادية للتعاون اللامركزي بصورة أكبر بين دول شمال–شمال خاصة بين الجماعات المحلية الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك هناك من اعتبر أنه حتى ولو كان موضوع التعاون اللامركزي هو تزويد الجماعات المحلية بمعدات محددة؛ فمعنى ذلك هو تقديم الدعم لمقاولاتها المحلية التي تصنّع هذه المعدات، هذا ما عبّر عنه مسؤول في المديرية العامة للجماعات المحلية بالمغرب قائلا "**ما نسميه نحن نقلا للتكنولوجيا إنما هو بيع للتكنولوجيا، فهي توفر منافذ تسويق دائمة، فعندما يتم تركيب شبكة تطهير فرنسية في المغرب، فإن المغرب يبقى مرتبطا دائما باستيراد التكنولوجيا الفرنسية، ويصبح بذلك سوقا مفتوحا لهذه البضائع والخبرة الفرنسية**" [1].

ومن هذا المنطلق الذي اعتبر أن البلدان الفقيرة أصبحت سوقا لشراء المعدات والتكنولوجيا من الدول المتقدمة بهدف توفير هذه الأخيرة لأسواق دائمة لتسويق معداتها، واستمرارية مشاريعها في إطار التعاون اللامركزي، وبذلك فإنه وعلى الرغم من أهمية التعاون اللامركزي اقتصاديا إلا أنه يعمل على تكريس التبعية أكثر من إسهامه في المجال الاقتصادي، ولهذا فالبلدان النامية في إطار شراكات التعاون اللامركزي ستظل تابعة للبلدان المتقدمة إذا كانت الإمكانيات الاقتصادية لأطراف الشراكة مختلفة، الأمر الذي يُلزم الجماعات المحلية إعطاء فرص الحوار لجميع الفاعلين الاقتصاديين المحليين، وإشراكهم في اتفاقيات التعاون اللامركزي [2].

إذن الفهم الجيد للعلاقات في التعاون اللامركزي سيساعد على إبراز القيمة المضافة لهذه الممارسات التي تتخذ بشكل عام كنهج للتعاون اللامركزي الذي يتميز بالتبادل المشترك، هذا النهج في التعاون يشكّل بلا شك بديلا للعلاقات المبنية على المساعدات السائدة في التعاون بين الشمال والجنوب

[1]–يوسف زدام وإسماعيل بوقنور، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 10.

[2]– بلال فؤاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 315– 316.

حيث يختلف نشاط التعاون اللامركزي عن نشاط المنظمات غير الدولية والحكومات المركزية والجهات المانحة متعددة الأطراف:

– أن عمل السلطات المحلية والإقليمية طويل الأمد: تؤدي العلاقة القوية بين مجتمعين في أغلب الحالات إلى اتفاقية تعاون تهدف من خلالها إلى إقامة شراكة دائمة بين السلطتين اللامركزيتين ومجتمعيهما.

– يركّز نشاط التعاون اللامركزي في المقام الأول على التبادل ونقل الخبرة والدعم والتدريب المؤسسي، والهدف ليس تفعيل التعاون التقليدي، بل من أجل تطوير نوع خاص من التعاون بين سلطتين محليتين يهدف إلى تبادل الخبرات ومشاركة تجارب التسيير المحلي والتنمية المحلية.

–برامج التعاون اللامركزي هي نتيجة نقاشات بين سلطتين محلتين، بهذا المعنى فإن التعاون اللامركزي هو تعاون "بناءً على طلب"، لأن الانطلاقة تبدأ بالتعبير عن احتياجات من قبل السلطة المحلية في الجنوب [1].

في الأخير يمكن القول أن النوع الأول من التعاون القائم على منح المساعدات من طرف المنظمات المانحة لدول الجنوب من أجل التنمية في إطار سياسة المشروطية التي كان الهدف منها هو الاستمرار في جعل الدول حديثة الاستقلال تابعة للدول المستعمرة لا يسعى في الغالب إلى إعانتها على الإقلاع الاقتصادي حيث كانت النتيجة خدمة المصالح الخاصة وعدم تحقيق التنمية، ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة وظهور شكل جديد من التعاون قائم على بناء الشراكة بين الجماعات المحلية والفواعل غير الدولاتية في إطار التعاون اللامركزي الذي حلّت فيه مفاهيم الشراكة والتعاون محل مفاهيم المساعدة والإعانة المتمثل في التعاون اللامركزي الذي تواجهه انتقادات لاذعة بشأن أهدافه الخفية في استمرارية تكريسه لسياسة التبعية. ويبقى السؤال المطروح هل التعاون اللامركزي هو سياسة تكميلية للمساعدة التنموية أم هو بديل عنها؟ أو بتعبير آخر هل العلاقات بين الجماعات المحلية أو الفواعل غير الدولاتية في إطار التعاون اللامركزي هي امتداد لسياسة التبعية أم هي علاقة شراكة وتعاون؟

[1]- non defini, "Decentralized international cooperation: a new role for local governments who think globally and act locally**",** Article available on the site: **http://bitly.ws/HrSF**, the site was viewed on 18/01/2020, p14.

المبحث الثاني: الفواعل غير الدولاتية: فواعل جديدة غير رسمية في التنمية المحلية

إخفاقات الفواعل الرسمية في بلوغ التنمية المحلية فرض بشكل عام ظهور فواعل جديدة من مجتمع مدني وقطاع خاص وذلك بموجب حاجة الفواعل الرسمية إلى التعاون مع جهود ومبادرات أفراد الأقاليم المحلية، لذلك أصبحت مشاركتهم أمرا لا مفر منه من أجل النهوض بالمجتمعات المحلية.

المطلب الأول: المواطن المحلي كفاعل غير رسمي ودوره في إحداث التنمية المحلية

المواطن هو عنصر حيوي في العملية التنموية عل المستوى المحلي من خلال مشاركته في صنع القرارات مع السطات المحلية سّيما القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية، وكذلك من خلال مشاركته في الأنشطة التطوعية مما يُعزز الابتكار والابداع وهو ما سيؤدي إلى بلوغ التنمية التنمية ونجاحها.

أولا: المواطن المحلي كجهة فاعلة في إحداث التنمية المحلية

يقول **أندرسون** في كتابه **(صنع السياسات العامة)** أنه: "... **غالبا ما يهمل دور الأفراد عند مناقشة كيفية صنع السياسات العامة وتشريع القوانين واللوائح لبروز دور الأحزاب والجماعات المصلحية واللجان التشريعية، وهذا الإهمال لا يتناسب والدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه المواطن الفرد في مجال السياسات العامة، واتخاذ القرارات المهمة...**" [1].

نشاطر المفكر في ما قاله إلى حد بعيد لأن المواطن هو محور السياسة العامة المركزية والمحلية أيضا، ذلك أن صنع السياسة العامة تبدأ من المواطن بمشاركته في صياغتها وتنتهي عند المواطن لأنه هو المتلقي لها والمستفيد منها، فالمواطن هو المستهلك، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة القطاع الخاص، فمن أجله وبه تتم صياغة السياسات العامة، ولا يعني ذلك تخطيا لخيارات الهيئات المحلية المنتخبة التي تمثل المواطنين، وإنما هي فرصة للتشاور والتحاور مع المواطن باعتباره المستقبِل للسياسة العامة، وهذا ما سيضمن نجاح الجهود التنموية ويجنّب الأخطاء التسييرية، فالمواطن عند شعوره بالحرية سيؤدي واجباته اتجاه الخدمة العمومية –حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية–؛ هذه الحرية التي تتحقق بحصوله على كل الحقوق المادية والمعنوية معًا باعتبارها حقوق مترابطة لا يمكن تجزئتها[1].

---

[1]– جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، (الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998)، ص 67.

[1]– باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 06، العدد01، (2017)، ص ص 282– 297، ص 293.

فأساس التنمية هو المواطن لأن الموارد المالية المتاحة والتخطيط المحلي المحكم والدقيق لا يكفيان لتحقيقها لعدم إشراك المواطن فيها. فمشاركته في وضع الخطط التنموية هي الكفيلة بنجاحها [1]، كما أن مشاركته تُسهم في إرساء قيم المساءلة الاجتماعية من خلال إضفاء الشفافية على كل المعاملات الإدارية، وبالتالي خلق الثقة في طريقة التصرف في الأموال العامة ممّا يجعل المواطنين يؤدون واجبهم الضريبي، لأن دفع الضرائب سيؤدي إلى زيادة المداخيل التي سيتم استغلالها في رفع مستواهم المعيشي لا محالة. وقد أكّد البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم سنة 1997" **أن المشروعات التي قامت على المشاركة من قبل المنتفعين بها قد حققت أهدافها، كذلك برامج مكافحة الفقر في بعض الدول حققت نجاحا بسبب درجة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الأساسية وتنفيذها بالإضافة إلى عدم الشعور بالإقصاء والتهميشّ**"[2].

وبالتالي تعتبر مشاركة مواطني المجتمع المحلي من الأسس المهمة في التنمية المحلية لذلك يتطلب توعيتهم بوجوب العمل بهدف الرفع من مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يستلزم ضرورة إقناعهم على الأخذ بالعادات الاقتصادية الحديثة في مجال الادخار والاستهلاك، واستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج وتدريبهم عليها. فهذا النهج في إشراك المواطنين المحليين سيُسفر عن تحقيق التنمية المحلية، لأن التأثير في مواقفهم من خلال ترغيبهم في إحداث التغيير سينجم عنه الرضا عن المشاريع التنموية الجديدة. وفي نفس الوقت سيُجنب الفشل التنموي الناتج عن ردود الفعل السلبية والغير راضية[3].

فالهدف الأساسي من إشراك المواطن هو تعزيز الاستقرار للجماعة المحلية، وتجنيبها الأخطاء التي قد تؤثر سلبا على الفرص التنموية للإقلاع الاقتصادي، حيث نجد في الدول المتقدمة مجتمعات كانت تشتمل على مصانع منتجة انتقلت إلى مجتمعات متطورة رغم افتقارها إلى المواد الأولية. وذلك راجع إلى منح فرصة المشاركة للمواطنين من طرف السلطة المركزية فيما يخص الخطط التنموية بإطلاق العنان لإبداعاتهم وابتكاراتهم. كما أنها ركّزت على احترام خصوصية الأقاليم المحلية ومراعاة نوع النشاط الذي

---

[1]– نبيل دريس، "دور مشاركة المواطنين بين تحسين فعالية الجماعات المحلية وتحقيق مطالب السكان"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 5، العدد 2، (2016)، ص ص 145–157، ص 154.

[2]– ليلة عمور، "المواطنة في تحوّل: نحو مواطن محلي فعّال"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد03، (2019)، ص ص 183–202، ص 201.

[3]– زكية آكلي وفريدة كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

يتلاءم مع الإقليم سواء كان نشاط صناعي أو زراعي أو فلاحي أو سياحي أو أنشطة بتروكيماوية وتكنولوجية... إلخ [1].

نستخلص ممّا سبق أن منح فرصة المشاركة للمواطنين المحليين تُسهم من الناحية المعنوية في فعالية المشاركة إلى حد كبير لأنها تُؤدي بهم إلى عدم الإحساس بالإقصاء والتهميش ممّا يُحفّزهم على العمل أكثر، ومن جهة أخرى يبقى ذلك غير كاف حيث يستوجب العمل على بناء القدرات وتنمية المهارات وتدريبها على مختلق البرامج التنموية من أجل تقوية مشاركتهم، بالإضافة إلى توعيتهم بضرورة المشاركة وتوجيههم نحو المشاركة الإيجابية.

ثانيا: الأسباب الدافعة لمشاركة المواطن المحلي في التنمية المحلية

لقد عرفت الأسباب التي تدفع المواطنين إلى المشاركة في القضايا المحلية صعوبة في التحليل، إلا أن هناك تقارير لبعض الدول الأوروبية التي ربطت مشاركة المواطنين بمصلحتهم الخاصة والعامة، وانطلاقا من هذه الفكرة هناك سببين رئيسيين هما كالتالي:

- **المصلحة الخاصة:** فحوى هذا الدافع الذي يربط بين مشاركة المواطن والمصلحة الخاصة هو أن اهتمام المواطنين المحليين بالمشاركة في السياسة العامة المحلية ليس بهدف تحقيق المصلحة التي تمس جميع المواطنين المحليين، وإنما من أجل تلبية حاجاتهم الشخصية، وذلك بالتأثير على تلك السياسات حسب ما يخدم مصالحهم فقط. ومن بينها:

-تحقيق الانتماء الاجتماعي، المركز، والتقدير.

-تحقيق الذات.

- **المصلحة العامة:** فحوى هذا الدافع الذي يربط بين مشاركة المواطن والمصلحة العامة هو أن اهتمام المواطنين المحليين بالمشاركة في السياسة العامة المحلية ليس بهدف تحقيق المصلحة الذاتية، وإنما العمل على التأثير بالقرارات التي تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع المحلي بكل فئاته. ومن بينها:

[1]- عصام بن الشيخ والأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي حالة الجزائر والمغرب ...دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي"، **https://bit.ly/3vC9fuy** تم تصفح الموقع يوم: 2021/09/09.

-العمل من أجل الصالح العام، وحب العمل مع الآخرين.

- الرغبة في كسب شعبية المواطنين ونيل مركز في الهيئات المحلية والجمعيات والأحزاب.

- الرغبة في كسب احترام الآخرين، والحوافز المادية [1].

فعلا مما سبق يصعب تحليل الأسباب الدافعة للمشاركة في الشؤون العامة. فإذا كان الدافع للمشاركة هو تحقيق المصلحة الذاتية فذلك قد يكون عائقا في مسار التنمية المحلية لأن المنفعة الشخصية تحكمها الأنانية وحب الذات وهذا لا يضمن تحقيق المصلحة المجتمعية. لذلك يجب أن يكون الدافع لمشاركة المواطن هو المساهمة في تنمية الإقليم وليس إشباع الرغبات الخاصة وإعطائها أولوية على حساب الصالح العام.

لكننا في نفس الوقت لا يمكننا بطبيعة الحال أن نقنع فردا أن يتنازل عن منافعه الشخصية كليا، بل يجب عليه مراعاة المصلحة العامة، في هذا الصدد يمكننا الأخذ بالمفهوم الصحيح للمصلحة الشخصية التي وصفها "**دي توكفيل**" والتي أطلق عليها مصطلح "**المصلحة الشخصية المستنيرة**" بدلا من قصيرة النظر، ويقصد بذلك المصلحة التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين، والتي يتم تحديدها في إطار الاحتياجات العامة الأوسع [2].

كما أن المشاركة لا تعني الاستجابة لأداء الواجبات، أو المشاركة من أجل دوافع اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بل تعني المشاركة الضميرية أو الوجدانية **Conscious Participation** التي ينطلق بها المواطن تجاه التطوع بكل أريحية دون أن يتظاهر بالمشاركة للحصول على مركز اجتماعي أو تحقيق مصلحة اقتصادية، بل لا بد أن تكون مشاركة جادة تعكس الراحة النفسية للمشارك وحبه لغيره ولوطنه، كما يجب أن تكون المشاركة قائمة على أساس رغبة الجميع في بلوغ نموذج تنموي فعال [1]. فالمصلحة العامة تتحدّد بمدى الدور الذي يلعبه المواطن في خدمة المواطنين الآخرين بإحساسه بمشاكل مجتمعه والتطوع لحلها للنهوض به.

---

[1]- عبد الكريم محمد علي داعر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 67-68.

[2]- روبرت بوتنام وآخرون، كيف تنجح الديمقراطية "تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، ط1، ، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006)، ص 109.

[1]- كامل كاظم بشير الكناني وصبيح لفته فرحان الزبيدي، السلطات المحلية والتنمية-تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع إشارة إلى التجربة العراقية-، (إثراء للنشر والتوزيع، 2012)، ص 69.

والجدير بالذكر أن هناك علاقة بين المشاركة والتطوع:

- **المشاركة:** يمكن أن تكون مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة أي مشاركة تطوعية أو مشاركة غير تطوعية.
- **التطوع:** هو عمل اختياري يقوم على مهارات أو خبرات معينة الهدف منه أداء مسؤولية اجتماعية دون انتظار مقابل مادي بالضرورة [1].

ولا بد من الإشارة إلى أن المشاركة لا تقتصر على المشاركة المباشرة في المشاريع التنموية، بل تعتبر التصرفات والسلوكيات الإيجابية أيضا مشاركة غير مباشرة في عملية التنمية، فالمشاركة لها صلة بالوعي فكّلما ارتفعت درجة الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية التنمية كلما ازدادت نسبة مشاركتهم [2].

ونظرا لبعض الاعتبارات الهامة أضحى من المهم مشاركة الأفراد في إحداث عملية التغيير:

-بدون مشاركة الشعب لن يكون هناك معنى للديمقراطية.

- عدم المشاركة يمكن أن يؤدي إلى العزلة والسلبية.

-زيادة المشاركة من طرف الفرد في رسم مسار حياته ستؤدي إلى زيادة شعوره بوجوده الشخصي.

- المشاركة تجعل التغيير الذي يُحدثه المواطنون أو يشاركون فيه أكثر أهمية، وأكثر ضمانا للنجاح، كما أن هذا التغيير سيتسمر لفترة أطول مقارنة بالتغيير الذي يُفرض عليهم. هذا الأخير الذي قد يواجه بالرفض، ومنه تقل فرص معالجة المشكلات.

- مشاركة السكان المحليين يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلات إلى حد كبير باعتبار أنهم أدرى بالمشاكل التي يعانون منها ويدركون مصلحتهم [1].

---

[1]- أسامة محمد بهاء الدين حسن، "**المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة**" (مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العمارة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس، 2006)، ص 7.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص 82.

[1]- منال عبد المعطي صالح قدومي، "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**" (أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2008)، ص 28

ثالثا: تجليات مشاركة المواطن المحلي في التنمية المحلية

تم تحديد أربع مراحل للتنمية المحلية من قبل بعض الدارسين حيث تعتبر هذه المراحل أحد أهم الأبعاد للمشاركة الشعبية:

- **مرحلة التمهيد والمناقشة والحوار:**

تتضمن هذه المرحلة التشاور والنقاش مع أفراد المجتمع المحلي والعمل على كسب ثقتهم، وكذا الاطلاع أكثر على المجتمع والتعرف عليه [1]، وتعتبر مشاركة المواطنين المحليين في هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة لتحقيق طموحاتهم حيث يمكن لهم التأثير في الإدارة وفي كل الأطراف المُشَارِكة من أجل وضع الخطط التنموية التي تتناسب مع ظروف إقليمهم واحتياجاته. وفيما يلي أهم صور المشاركة التي تحتويها هذه المرحلة:

- **المشاركة في اللقاءات الاستطلاعية:**

تتم هذه المقابلات الاستطلاعية بين المواطنين المحليين والأطراف المشاركين تحت إشراف الإدارة المحلية من أجل خلق جو مناسب للتعاون فيما بينهم، وتكمن المشاركة ضمن هذه اللقاءات بتقديم المعلومات في عمل استفتاءات أو استبيانات أو حضور الندوات.

- **المشاركة في الاجتماعات المحدودة والموسعة (الندوات):**

وتتم مشاركة المواطنين المحليين بطرح مقترحاتهم، وبإبداء آرائهم حول المشروعات ذات الأولوية والمشروعات التي يرغبون في تنفيذها، من خلال الاجتماعات المحدودة أو الموسعة التي تعقِدُها الإدارة المحلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني [2].

- **مرحلة التخطيط:**

جمع المعلومات ووضع البدائل، وتحديد الاحتياجات وتحديد فكرة المشروع التي تعتبر نقطة الانطلاق هي كلها عمليات تتم في هذه المرحلة من طرف أفراد المجتمع المحلي لكي تتماشى مع احتياجاتهم وبيئتهم، وحتى لا تصطدم بما يسمى **بـ:** "**المقاومة الاجتماعية**" التي قد تكون سببا في فشل

[1]–عبد الكريم محمد علي داعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[2]– أحمد محيي خلف صقر، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي " دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا–استراليا–إندونيسيا–تنزانيا–مصر)، (القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص 83.

الجهود التنموية، لذلك يستوجب الأخذ بعين الاعتبار الوسط الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية، فالسلطة المركزية قد ترى بأن مشروعاتها هي الأنسب والأفضل للمواطنين على المستوى المحلي باعتبارها المموِّل لها، إلا أنها ليست على اطلاع كاف، ومعرفة كاملة باحتياجاتهم ورغباتهم [1].

وتعتبر صور المشاركة في مرحلة إعداد الخطة هي تقريبا نفس صور المشاركة في المرحلة السابقة عدا أنها تمثل اللقاء الرسمي بين المواطنين وممثلي الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع من خلال تنظيم الندوات والاجتماعات سواء كانت موسعة أو محدودة من أجل وضع تفاصيل الخطة المزمع تنفيذها.

- **مرحلة التنفيذ:**

موافقة المواطنين على مشاريع التنمية هو القوة الدافعة لبناء تلك المشاريع. فمشاركة أفراد المجتمع المحلي في مرحلة التنفيذ تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح التنمية المحلية لذلك تعد من أهم المراحل لأنها تجعلهم يتعرفون أكثر على ما ستأتي به البرامج التنموية، وتعزز التزام المنتفعين بالتنفيذ باعتبار أن هذه المرحلة هي مرحلة يتم فيها تحويل المصادر إلى مخرجات في شكل خدمات.

وأهم صور المشاركة في هذه المرحلة:

- **العون الذاتي Self-Help:** وهو نوعان

➢ **العون المادي Financial aid:**

يتجلى في المساعدة المادية التي يقدّمها المواطن المحلي خلال مرحلة تنفيذ المشروع التنموي، ولا يفعل ذلك حتى يحس بأن هذا المشروع سيلبي احتياجات مجتمعه المحلي وسيفيده.

➢ **العون العيني Aid in kind:**

يتجلى في التبرع بقطعة أرض لبناء مدرسة على سبيل المثال، أو منح مواد خام لتنفيذ بعض مشروعات البنية التحتية، أو التطوع ببعض الأعمال، أو المشاركة بالجهد واليد العاملة، أو بالخبرات والتجارب في المشاريع التي يراد تنفيذها [1].

- **مرحلة التقييم:**

المقصود بالتقييم هو الحكم على الأمور، والعمل على تطويرها بناءً على الحكم الذي تم اصداره. لذلك

[1]– نبيل دريس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 149–150.

[1]– أحمد محيي خلف صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 83–84.

تعتبر هذه المرحلة مهمة لأن التقييم أساس تجويد عملية التنمية المحلية وديمومتها، حيث أنه يشكّل دافعا لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة في عملية التنمية بتحديد الصعوبات التي تواجههم، كما يساهم التقييم في تحفيزهم على خوض تجارب تنموية جديدة [1].

وأهم صور المشاركة في هذه المرحلة هي كما يلي:

- **المشاركة في لجان التحقيق أو لجان تقصي الحقائق:**

في حالة تلقي شكاوى متكررة من طرف المواطنين حول موضوع معين يتم تشكيل لجان تحقيق من أجل مراقبة خطة العمل؛ على أن يكون أعضائها غير منتمين للإدارة أو الأطراف المكلَّفة بتنفيذ المشاريع، ويختار المواطنون المحليون أفرادا يتوفرون على مؤهلات وكفاءات علمية وثقافية للمشاركة مع هذه اللجان في عملية المتابعة.

- **المشاركة عن طريق الهاتف:**

يقوم أفراد المجتمع المحلي بإبداء آرائهم عن النقائص التي مسّت المشاريع التنموية أثناء تنفيذها عن طريق أرقام هاتفية تخصّصها الإدارة المحلية خصيصا لاستقبال الشكاوى والاقتراحات.

- **المشاركة في استطلاعات الرأي:**

للتأكد من صحة تنفيذ خطة العمل تلجأ الإدارة المحلية إلى عمل استطلاعات الرأي للمواطنين في المجتمعات المحلية باستخدام العديد من الوسائل العلمية للقيام بالدراسات الميدانية وذلك من خلال توزيع استمارات استبيان أو إجراء مقابلات شخصية، أو استطلاع الرأي وتقييم المشاريع التنموية عن طريق موقع الكتروني يتم الإعلان عنه بين المواطنين المحليين، ويكون تحت اشراف الوزارة المعنية بتنفيذ المشروع، إلا أنه لا يزال لا يعرف انتشارا واسعا في الدول النامية.

- **المشاركة في اللقاءات والاجتماعات الموسعة للتقييم:**

يشارك المواطنون المحليون في هذه الاجتماعات واللقاءات التي تُنظمها الإدارة المحلية للتعرّف على آراءهم، والاطلاع على مدى اشباع المشاريع التنموية التي تم تنفيذها لاحتياجاتهم أم أنها لا تزال تشوبها بعض النقائص [1].

---

[1]– نبيل دريس، **مرجع سبق ذكره**، ص 150–151.

[1]– أحمد محيي خلف صقر، **مرجع سبق ذكره**، صص84–85.

من خلال ما سبق تتضح أهمية مشاركة المواطن المحلي في جميع مراحل التنمية المحلية لما لها من تأثير قوي وفعال في السياسات المحلية التنموية.

المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

قال الدكتور **محمد يحي حسني** في كتابه "**مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن من التثوير الى الحياد**": "**ألم تُصبح منظمات المجتمع المدني العالمي منها والمحلي بمثابة "رجل المهام الصعبة" في تذليل العقبات، السياسي منها والاقتصادي على حد السواء، ألا يُؤمل منها أن ترفد عمل الدولة، بل أن تحل تدريجيا محل الدولة التي يظهرها التقليد الليبيرالي عاجزة دوما عن أداء مهامها، مما يُحتّم عليها فتح الطريق أمام المبادرات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تأدية أدوارها كبديل عنها؟**" [1].

بناء على هذا التساؤل والطرح الذي أظهر أن منظمات المجتمع المدني بإمكانها تحمّل المسؤولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية سنحاول التحقق من ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني فعلا فاعل ضروري لأداء الأدوار التنموية التي تخلّت عنها الدولة من خلال التطرق إلى الأسباب الدافعة إلى إشراكها في العملية التنموية، بالإضافة إلى مساهماتها التنموية فيما يلي:

أولا: دوافع اشراك المجتمع المدني في المجال التنموي

اتفق المهتمون بمسائل التطور والتنمية على أن التعاون المتبادل بين الجهود الحكومية والأهلية من خلال ما يقدّمه كل طرف للآخر، والمساهمة كل حسب مقدوره للصمود في وجه المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها التي تواجه المجتمع هو ما تقوم عليه التنمية الحقيقية، وما لوحظ في وقتنا الحالي هو الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني اليوم وظهور مساهمتها في التطور الاجتماعي والاقتصادي وفي تعزيز التنمية حيث أن البعض منها لها فعالية في البرامج والخطط التنموية وفي تنفيذ أهداف السياسة السكانية، ضف إلى ذلك في مجال البيئة [1].

هدف مؤسسات المجتمع المدني هو الحرص على مصلحة المجتمع والوقوف في وجه تغوّل الدولة على هذه المصلحة، كما تهدف من جهة أخرى إلى القيام بالإصلاحات المستمرة لها، وبمساعدتها في

[1]– محمد يحي حسني، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن من التثوير إلى الحياد، (المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص4.

[1]–محمد إسماعيل المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص76-77.

العملية التنموية. ومن منظور البنك الدولي هناك أربعة أسباب جوهرية تدفع للشراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل بلوغ التنمية المحلية هي كالتالي:

-النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة تتحقق من خلال منظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم السبل الفعالة في ذلك.

- الجهة الوحيدة التي في استطاعتها نقل متطلبات الفئات الفقيرة والمهمّشة، والفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة إلى الحكومة المركزية والجهات المسؤولة هي منظمات المجتمع المدني.

-الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التشجيع على محاسبة القطاع العام وشفافيته من خلال ممارسة الضغط المتزايد بضرورة بلوغ التنمية المحلية الحقيقية.

- الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في العمل على تحقيق الشراكة مع الحكومات لتوفير الخدمات الاجتماعية [1].

بالإضافة إلى ما جاء به البنك الدولي من دوافع هناك عوامل أخرى دفعت إلى اشراك القطاع الثالث في مجال التنمية المحلية هي كالتالي:

-وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المدنية والأداء الاقتصادي المرتفع، حيث ربط الباحث الأمريكي **Robert Botnam** الحكم الرشيد بوجود قطاع تطوعي سليم.

- تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع الإدارة المحلية من خلال تبني سياسات اقتصادية بهدف الحد من الفقر وحماية البيئة لها تأثير فعال على مسارات التنمية.

-تلعب دورا مهما في تهيئة المناخ المناسب للتنمية بخلق الظروف الاجتماعية اللازمة، فغرف التجارة على سبيل المثال تجذب صناعات وأعمال جديدة في المناطق المتواجدة بها، كما تُجري دراسات ميدانية للاطّلاع أكثر على الخصائص التي تتميز بها الأقاليم المحلية من أجل ممارسة النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها.

---

[1]- نور الدين تمجغدين والحاج عرابة، "دور الحكم المحلي ومؤسساته في التنمية المحلية"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد 01، العدد 01، (2012)، ص ص 135-148، ص 144.

-يزوّد المجتمع المدني أعضائه بالعديد من المهارات التي تمنح لهم فرصا كبيرة. ففي فرنسا على سبيل المثال العمل الجمعوي يحاكي القطاع الخاص من خلال دفع الضرائب حيث يرّخص القانون الفرنسي بذلك للجمعية المسموح لها بممارسة نشاط اقتصادي بشرط ألا تتناقض مع أهدافه [1].

ثانيا: دور المجتمع المدني في العملية التنموية على المستوى المحلي

بما أن المجتمع المدني يحتوي على العديد من المؤسسات من بينها المنظمات غير الحكومية فنجد أن تعريفه يختلف حسب وظيفة تلك المنظمة، وحسب النظرة التي يُنظر إليها من خلالها، وفي هذا النطاق تم التمييز بين منظورين أحدهما وظيفي والآخر بنيوي سنوّضحهما فيما يلي:

- ✓ **المنظور الوظيفي:**

يرتبط هذا المنظور بالوظيفة الرعائية أو الخدمية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية كتقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين وتلبية الحاجات الخدماتية للمجتمع ككل أو لفئات اجتماعية معينة، وبذلك فهي تُخفف العبء على الدولة، وتقلّل من التوتر الناجم عن التفاوت الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك أنه يمكنها المساهمة في زيادة الدخل وخلق وظائف عمل جديدة، غير أنها لا تسعى إلى تغيير الأنظمة المجتمعية ولهذا رأى البعض أن دورها الخيري ذو الطابع التقليدي هو دور يُظهر استمرارية علاقة تبعية القطاع التطوعي للسلطة في العديد من الدول.

- ✓ **المنظور البنيوي:**

هذا المنظور يقترن بوظيفة التغيير الاجتماعي والسياسي للمجتمع الذي تساهم فيه المنظمات الغير الحكومية، وبذلك يتسم دورها من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى (الدولة -السوق) كأداة فعالة وليس كأداة تابعة لهما، كما أن عملها في إطار هذا المنظور يُعد مؤسسة **Institution** ويتجاوز كونها تنظيم، وبالتالي تتخطى الوظيفة الرعائية إلى الوظيفة التنموية التي تدّعم القدرات وتدافع عن الحقوق، معنى ذلك أن هدف المنظمة لا يستهدف التنمية الاقتصادية بالتحديد وإنما يسعى إلى إحداث تغييرات للواقع الاجتماعي والاقتصادي. وبذلك تُصبح عنصرا فاعلا مع الدولة والقطاع الخاص في إطار الشراكة

[1]- مفيدة بن لعبيدي، "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 7، العدد 21، (2015)، ص ص 366-382، ص 373.

المستندة على التوازن. إذن المنظمات غير الحكومية حسب هذا المنظور ترتبط بالتنمية بنيويا لأنها تنمية قائمة على المشاركة وبذلك يكون دورها تعبوي مقترن بالتمكين وتعزيز القدرات [1].

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأدوار التنموية للمجتمع المدني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

✓ **مساهمة المجتمع المدني في المجال السياسي:**

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في المجال السياسي بالرغم من أنها لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال تنمية الثقافة السياسية كحب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة من أجل تعزيز قيم التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في تربية وتدريب المواطنين عمليا لكسب خبرة ممارسة الديمقراطية، كما أنها تؤدي وظائف مرتبطة بتطوير الثقافة الشعبية لرفع أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في إطار تنظيمي وخلاق من أجل الارتقاء بالوعي والثقافة السياسية مما يجعل المواطنين يُقدِمون على المشاركة الجدية في صناعة القرارات السياسية والتأثير فيها، وتعتبر النقابات المهنية هي الأكثر نسبيا من تقوم بهذه الأدوار ثم تتبعها الجمعيات الوطنية ثم مختلف الجمعيات المنخرطة في العمل العام من خلال ما تؤديه من أعمال تنموية[2].

من بين أهداف المجتمع المدني المهمة هي الدفاع عن الصفة التعاقدية للدولة والمطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية بغرض الإنقاص من سيطرتها، وبذلك اعتبرت تنظيمات المجتمع المدني بمثابة أداة للتعبير عن الرأي والمعارضة إزاء جميع السلطات القائمة. وحسب الدكتور **عزمي بشارة** أن السلطة هي معركة المجتمع المدني خاصة الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم مقومات اللعبة السياسية لأنها تعمل على تنمية الرأي العام في المسائل الأساسية [1].

وإذا ربطنا بين منظمات المجتمع المدني ومشاركة المواطنين فيعني ذلك مشاركة المواطن في الأنشطة التي تتعلق بصنع وتنفيذ القرار مثل:

---

[1]– كليب سعيد كليب، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية"، **مجلة الحقيقة**، المجلد05، العدد01، (2006)، ص ص 74–91، ص ص 81–82.

[2]– عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد05، العدد01، ص ص 117–140، 2016، ص 122.

[1]–سفيان ريملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

- أولويات الميزانية.

- قبول مشاريع التنمية لتوجيه برامج الحكومة نحو حاجة المجتمع.

- تحديد مستوى الخدمات أو تقديم الخدمة.

- بناء الدعم وتشجيع الشعور بالتماسك في المجتمع.

وقد أكّد كل من **Yang and Pandey**(2011) and **Gaventa and Barrett** (2012) **Waheduzzaman & Alam** (2015) أن المشاركة المجتمعية في صنع القرار تحسّن من كفاءة الحكم المحلي، كما تعمل المنظمات غير الحكومية كعامل تحفيزي لتحسين مشاركة المواطنين في تقديم الخدمة والتأثير على صنع القرار الحكومي، كما تراقب المنظمات غير الحكومية أنشطة الجهات المانحة والفاعلة الأخرى في التنمية، وتلعب دور "الرقيب" نيابة عن المواطنين[1].

ويمكن إجمال مساهمة منظمات المجتمع المدني في الجانب السياسي في المطالبة بمبدأ تحقيق مساءلة الحكومة، ومدى شفافية تنفيذ البرامج، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على أعمال السلطات والعمل على التأثير عليها من خلال ممارسة الضغط لإحداث تغييرات في القرارات السلبية عبر نشر هذه القرارات وايجاد رأي عام يضغط على عمل السلطة ويواجهها. وبذلك فإن مساهمة منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي اتخذت منعطفا أوسع لا سيّما في مجال المشاركة بمنحهم فرصة التعبير عن مشاكلهم، ودعم التبادل بين السلطة المركزية والمواطنين، وزيادة الوعي السياسي والثقافي بالمجتمعات المحلية[1].

✓ **المجتمع المدني والمجال الاقتصادي:**

نَجم عن نظام اقتصاد السوق مجالات لا يؤطرها القطاع العام ولا القطاع الخاص ممّا دفع بتنظيمات المجتمع المدني لا سيّما الجمعيات إلى الاهتمام بها وتأطيرها كالنشاطات المستقلة المتمثلة في الاقتصاد المنزلي والنشاطات التي تعود بالنفع العام المباشر على المواطن، لأن معدّلات التنمية الاقتصادية لها صلة وطيدة بالرأسمال الاجتماعي الذي يعني المجتمع المدني القوي حيث تقوم تنظيمات

[1] -Yeni Rosilawa And otherst, "Civil society organizations and participatory local governance in Pakistan: An exploratory study", **Asian Soc Work Pol Rev**, June 2018, p3.

[1]– حسين عبد القادر، "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الأورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2012/2011)، ص 200.

المجتمع المدني بمنح مهارات وشبكة اتصالات لأعضائها تمكّنهم من إنشاء مشاريع اقتصادية بمختلف الأحجام والقدرة على إدارتها بنجاح وعلى مواجهة المشاكل التي تعترضها كما رأى عالم الاجتماع **روبرت بوتنام** [1].

لذلك يشدّد الباحثون على اعتبار المجتمع المدني من بين أهم المصادر في تكوين الرأسمال الاجتماعي لمساهمته الفعالة في دعم المواطنين على خلق الثقة بين الأفراد والتي تجعلهم يتمسكون ببعضهم البعض للقيام بأنشطة معينة، ويعد ذلك ضرورة لنجاح المؤسسات لأنها تعطي فرص المشاركة مع الآخرين في نشاطات ذات أهمية [2].

بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تُقدّم خدمات ذات جودة عالية وبتكاليف منخفضة من الجانب الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من البيروقراطية بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة في تنفيذ المشاريع التنموية. حيث نجد أن المنظمات غير الحكومية تسعى جاهدة للمنافسة من أجل نيل الدعم والتمويل، ولذلك فهي تعمل ما في وسعها من أجل أن تُثبت أنها قادرة على تقديم خدمات بمستوى جودة عالية وبتكاليف أقل خاصة وأن منظمات المجتمع المدني المتواجدة في المجتمعات المحلية والقريبة من أفرادها تكون الأكثر اطلاعا على حوائجها [1].

كما تساهم منظمات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي مساهمة فعالة في زيادة الدخل والإنتاج، وتوفير مناصب شغل، كما أنها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التخفيض من حدة الفقر، ضف إلى ذلك دورها في التجسيد الفعلي للشفافية والمحاسبة في محاربة الفساد الذي يعد من القضايا الاقتصادية التي تنعكس سلبا على المشاريع الاستثمارية والتطويرية، وبالتالي فمساهمة المجتمع المدني تتميز في علاقته بالدولة والسوق كأداة توازن لأنه يحقق التوازن الاجتماعي لجميع الجهات الفاعلة [2].

---

[1]–سفيان ريملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[2]– هشام عبد الكريم، "**دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص، علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014/2013)، ص 293.

[1]–أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد 2، (2008)، ص ص 255–275، ص ص 261–262.

[2]– حسين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 200–201.

كما تسهم منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان على تجاوز فشل السوق مثل التعاونيات **Coopératives** التي باستطاعتها تقديم مساعدة للمجتمعات المحلية بالنسبة لأصحاب الدخل الضعيف لنيل خاصية نسبية في المعاملات التجارية بمنحهم الأسعار التنافسية عن طريق البيع المباشر دون استخدام وسطاء [1].

أضحى القطاع الخيري يشكل قوة اقتصادية في العديد من البلدان الصناعية كقطاع شريك للقطاعين العام والخاص في التنمية البشرية لما يحوزه من مراكز جامعية وبحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية حيث تشير الاحصائيات الرسمية الخاصة لعام **2013** أن القطاع الخيري الفرنسي التبرعي والوقفي يشمل **151972 منظمة وجمعية** ويرّخص لـ **200 جمعية** للعمل في القطاع الخيري وينطوي تحت هذا القطاع ما يقارب **11 مليون** موظف دائم، في حين وصلت إيراداته من التبرعات **200 مليار** أورو تقريبا، وكذا **90 مليون** متطوع في أوروبا يعملون في إطار تعاوني في العمل الإغاثي والإنساني في جميع المجالات **لـ: 5 ساعات** عمل للعمل التطوعي في الأسبوع، ويملك جزء مهما من الثروة الوطنية، كما يقدّم خدمات ذات جودة في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم والبحث العلمي والتنمية المحلية[1].

أما الاحصائيات الرسمية الخاصة لسنة **2003** تشير إلى أن القطاع الخيري والتبرعي للولايات المتحدة الأمريكية يشمل **1514972 منظمة وجمعية**، و**32000 مؤسسة وقفية**، ويُرخص لـ: **200 جمعية** يوميا وينطوي تحت هذا القطاع ما يقارب **11 مليون** موظف دائم، في حين وصلت إيراداته من التبرعات **212 مليار دولار أمريكي** تقريبا، وكذا **90 مليون** متطوع في العمل الإغاثي والديني والإنساني بحجم 5 ساعات عمل للعمل التطوعي في الأسبوع في مختلف المجالات [2].

تقدّم المنظمات غير الربحية مساهمات مهمة في الاقتصاد الأمريكي حيث توظف أكثر من **9٪** من القوى العاملة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، كما أن أداء القطاع غير

---

[1]– مفيدة بن لعبيدي، "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 373.

[1]–عبد السلام عبد اللاوي وآمال بوبكر، "أهمية المشاركة الشعبية في فعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، المجلد 15، العدد04، (2020)، ص ص 97–109، ص 102.

[2]– يوسف أزروال، "دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة–المجتمع المدني أنموذجا–"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد01، العدد02، (2016)، ص ص 322–336، ص 334.

الربحي كان جيدًا نسبيًا خلال فترة الركود الكبير، حيث أضاف المزيد من الوظائف مقارنة بالقطاعين الحكومي والربحي طوال العقد الأول من الألفية الجديدة، ففي حين أن التوظيف في القطاع غير الربحي قد نما بشكل مطرد بمرور الوقت لكن من غير الواضح ما إذا كان معدل النمو هذا سيستمر في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك تساهم المنظمات غير الربحية في الاقتصادات المحلية والمجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال صنفين من المنظمات:

- منظمات التدريب الوظيفي وتنمية المجتمع:

تعمل على توفير مسار نحو الوظائف والفرص الاقتصادية للمواطنين الذي يواجهون صعوبات في التوظيف، وهم يتلقون الجزء الأكبر من تمويلهم من المنح الفدرالية لتطوير القوى العاملة وتدريب العمالة.

إلا أن هذه الأنواع من المنظمات لا تعتبر محرّكا رئيسيا للنمو الاقتصادي المحلي، لكنها تحقّق مكاسب اقتصادية صغيرة وتدريجية على المستوى المحلي والتي غالبا ما يكون لها تأثير تراكمي على الظروف الاقتصادية المحلية وإصلاح الاقتصادات الضعيفة من القاعدة على القمة.

- المنظمات غير الربحية التي تركز على جذب الأعمال التجارية وتطويرها وترويجها:

تلعب دورا مهما في الاقتصاد المحلي على الرغم من أن عملهم يحدث بعيدا عن نطاق المواطنين، ففي كثير من الأحيان تعمل هذه المنظمات كامتداد لمكتب التنمية الاقتصادية التابع للحكومة المحلية، ويتم انشاؤها أحيانا من طرف مسؤولي البلدية ربما لغرض متابعة أجندات اقتصادية دون تدخلات ومناقشات من طرف الجمهور. وغالبا ما توجد هذه المنظمات لخدمة مصالح الأعمال التي قد تتوافق أو لا تتوافق مع مصالح المواطنين الذين يقعون في الجزء السفلي للسلّم الاقتصادي [1].

أما في بريطانيا وحسب دراسة أجريت حول اتجاهات الخير سنة 1993 تضمنت تحليلا للبيانات المالية لمؤسسات القطاع الثالث من خلال تحليل مداخيل 500 جمعية خيرية ومؤسسة وقف حيث تم التوصل إلى وجود مصادر تمويلية متنوعة كما يوضحه الشكل التالي[2]:

[1] -Kelly LeRoux and Mary K. Feeney, Nonprofit Organizations and Civil Society in the United States, (Routledge, 2015) ,pp305-306.

[2] –بلال بوجمعة وجعفر شريقي، "دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية** والاقتصادية، المجلد7، العدد02، (2018)، ص ص 412–434، ص 423.

شكل رقم 4: المصادر التمويلية للجمعيات

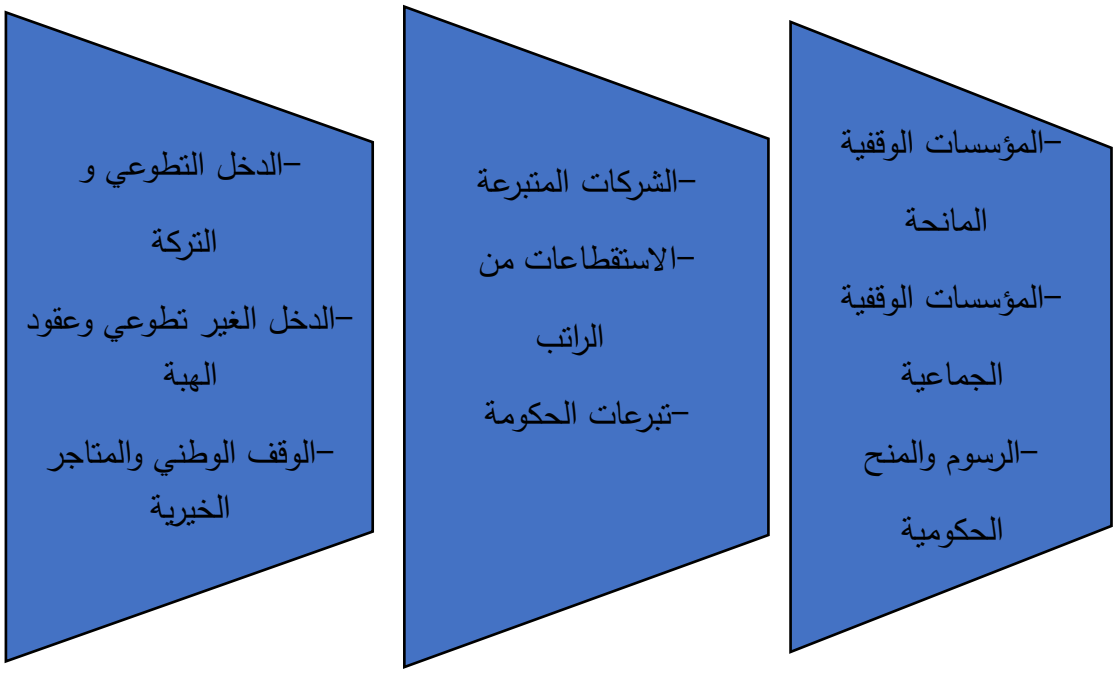

المصدر: بلال بوجمعة، جعفر شريقي، "دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد7، العدد02، (2018)، ص ص 412-434، ص 423.

- **المجتمع المدني والمجال الاجتماعي:**

التنمية الاجتماعية تعني "استثمار رأس المال في الطاقات البشرية، كما تسعى إلى تقديم الخدمات في مجالات مختلفة نحو: (التعليم، والصحة، والإسكان، والإعلام...إلخ) بإدخال التغييرات اللازمة في كل مجال بما يعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي المعيشي للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى" [1].

تقوم منظمات المجتمع المدني بربط الأفراد بالمجال العام وبالدولة من خلال تنظيمهم في جماعات قوية من أجل توجيه مشاركتهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف التأثير على السياسات العامة، ومنه القدرة على بلوغ الموارد العامة خاصة الفقراء والفئات التي لا تحظى بتمثيل أكثر كالنساء على سبيل

[1]- فواز بن علي الغامدي، "**دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 -دراسة ميدانية-**" (دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2019)، ص 27.

المثال، والأكثر من ذلك والأهم أن منظمات المجتمع المدني تعمل على تنظيم مؤسسات العمل الجماعي؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التضامن الاجتماعي من جهة، والتقليل من السلوكيات الاستغلالية، وتوطيد الثقة بين أفراد المجتمع المحلي من جهة أخرى، ومنه تسهيل الاتصالات في المجال السياسي والاقتصادي بين الكافة (مسؤولين ومواطنين وجماعات...)؛هذا التواصل بين هذه الأطراف جميعا سيُشجع على تبادل المعلومات، وسيساهم في صياغة برامج تنموية فعالة ودائمة باعتبارها ملائمة للحاجات المحلية [1].

تتضح مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية:

-**حرية التجمع:** إن نقل مطالب المواطنين إلى السلطة بصورة انفرادية من طرف شخص واحد لن يكون لصوته وزن كبير في مواجهة السلطة؛ وبالتالي فإن القانون عندما يسمح بإنشاء منظمات المجتمع المدني سيفتح المجال لحرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم. وستكون منظمات المجتمع المدني كأداة فعالة هي التي باستطاعتها تقوية أصوات جميع المواطنين، وممارسة الضغط على السلطة لتحقيق مطالبهم، وبذلك تكون في خدمة الفقراء والضعفاء والمضطهدين.

- **التعددية والتسامح:** يسمح وجود منظمات المجتمع المدني بممارسة الحقوق بأسلوب مشروع وقانوني للأفراد والجماعات على اختلاف وتباين اهتماماتهم، ورغم الفوارق الموجودة داخل المجتمع كالعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين... فإن منظمات المجتمع المدني أيضا تسمح لهم بحق التجمع دون الأخذ بعين الاعتبار لهذه الفوارق. وبذلك فهي تسهم في تدعيم التسامح والتعددية داخل المجتمع، أو فيما بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية [1].

- تعمل منظمات المجتمع المدني على بناء استراتيجية وطنية لتدعيم الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد ومقاومة الفساد حيث أنها تدعو كل من منظمات القطاع الخاص والدولة على تحمّل مسؤولياتها المجتمعية.

---

[1]- السعيد لكحل، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[1]- عبد السادة النصار نزار، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية-دراسة استطلاعية في جامعة واسط"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، المجلد 01، العدد 16، (2014)، ص ص 207-237، ص 218.

– الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: قد يشير وجود منظمات غير حكومية مختلفة إلى استقرار مجتمعات تحترم بشدة سيادة القانون.

– تنفيذ برامج شاملة في مختلف مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية مثل:

*البرامج المتعلقة بمحو الأمية.

*البرامج الخاصة بالتدريب والتأهيل.

*البرامج التي لها علاقة بمساعدة عائلات السجناء أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

* البرامج المرتبطة بتقديم المنح والقروض الحسنة.

*استغلال وقت الفراغ للمتطوعين بمعنى استثماره لصالح المجتمع بدلا من استخدامه في أشياء لا تعود بالفائدة على المجتمع، أو قد تُحدث ظواهر غير إيجابية بسبب تضييع الشباب لأوقاتهم وطاقاتهم في أمور عديمة المنفعة [1].

وخلاصة القول أن تشكيلات المجتمع المدني تساهم مساهمة فعالة في معالجة الآثار السلبية التي أفرزتها التحولات نحو اقتصاد السوق من خلال الدفاع عن حقوق الفئات الهشة، ومحاربة الفقر والبطالة، كما تلعب دورا في تنمية التكافل الاجتماعي سيّما عندما لا تؤدي مراكز الحماية الاجتماعية دورها، بالإضافة إلى أن قربها من الأقاليم التي تتواجد بها الفئات المهمّشة جعلها تُشكل همزة وصل بينها وبين السلطات نظرا لصعوبة وصول الدولة للأقاليم التي تتواجد بها هذه الفئات [2].

- **المجتمع المدني والمجال البيئي:**

أضحت الجهود التطوعية ضرورية فبزيادتها تزداد أهمية المساهمة التنموية للمجتمع المدني لأنه أصبح فاعل يتميز بالمسؤولية في المسائل البيئية من خلال رفع الوعي البيئي وإيجاد حلول للمعضلات البيئية على المستوى المحلي، وذلك من خلال العمل على أهداف واضحة من البداية في إنجاز مشروعات وتنفيذ برامج حيث يتجاوز دورها إلى المشاركة وليس الاقتصار على صناعة قرار بيئي من خلال الهيئات التمثيلية باعتبارها أساس التنمية التي تسعى إلى دفع العجلة التنموية وتحسين ظروف حياة

[1]– محمود إبراهيم ملحم، **مرجع سبق ذكره** ص 12.

[2]–سفيان ريملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية [1].

تساهم جمعيات المجتمع المدني مساهمة فعالة في حماية البيئة من التلوث من أجل تحقيق التنمية المستديمة حيث شاركت في تحضير مؤتمرات مهمة وتطويرها خاصة عند تحضير **مؤتمر ستوكهولم** سنة 1972 وكذا **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** سنة 1992، وفي المؤتمرات الموازية التي لا تملك طابعا رسميا التي انعقدت على هامش **مؤتمر ريو**، هذا الأخير الذي منح المنظمات البيئية غير الحكومية المتواجدة سابقا الشرعية بالإضافة إلى دعوته إلى إنشاء المزيد من المنظمات غير الحكومية الجديدة.

وتعتبر **منظمة السلام الأخضر لحماية البيئة والسلم** من أهم المنظمات غير الحكومية بالعالم وهي منظمة تطوعية غير حكومية تنطوي تحتها ما يقارب 40 دولة من أوروبا ومن أمريكا الجنوبية والشمالية، وتعد المسائل البيئية من اهتماماتها لأنها تسعى إلى حماية البحار والغابات، والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية، والتقليل من الأسلحة النووية.

المنظمة العالمية لحماية الحيوانات البرية لها فروع في 26 دولة ويبلغ عدد منخرطيها عبر العالم إلى ما يقارب **4.7** مليون، ومن اهتماماتها حماية الحيوانات بجميع أنواعها لا سيّما المهددة بالانقراض، وكذا العمل على انشاء محميات طبيعية للحيوانات البرية والمحافظة على الغابات وحمايتها لأنها تعتبر الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه الحيوانات البرية [2].

من أجل الحفاظ على البيئة تشارك تنظيمات المجتمع المدني مع الدولة من خلال العديد من الآليات كآلية التشاور والحوار مع أفراد المجتمع التي تعتبر عملية مكمّلة للإدارة الحديثة، ومكّرسة لمبادئ الحكامة الرشيدة، ومن بين أساليب الجمعيات ذات الطابع البيئي التي تُسهم من خلالها في الشراكة البيئية ما يلي [3]:

- **التربية البيئية:** تسعى إلى تدريب المواطنين على تحمّل المسؤولية واتخاذ القرارات التي لها أهمية بحياتهم العامة عن طريق المشاركة من أجل التأثير في إدارة القضايا المرتبطة بالبيئة سواء على المستوى

[1]– علي ديهوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2]– نادية عمراني، "دور الجمعيات في حماية البيئة"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، (2017)، ص ص 659– 671، ص ص 664–665.

[3]–سمير شوقي، "دور الجمعيات البيئية في تجسيد الحكامة البيئية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 13، العدد1، (2021)، ص ص 59–72، ص 64.

المحلي أو المركزي، ولن تتحقق أهدافهم إلا عن طريق تنمية الشعور بالمواطنة.

- **التوعية البيئية:** يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مجال التوعية البيئية من خلال الأنشطة المتعددة التي يقوم بها، وتتجلى مساهمة المجتمع المدني بصورة واضحة في الاجتماعات الخاصة أو العامة التي تناقش فيها القضايا البيئية خاصة:
  - ✓ معضلة تلوث المياه والبحار.
  - ✓ ظاهرة الاحتباس الحراري.
  - ✓ مشكلات الصرف الصحي والمخلّفات الصلبة.
  - ✓ ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي [1].
- **تنظيم المسابقات البيئية:** تعتبر المسابقات البيئية من بين آليات التحفيز التي تؤجج السكان على حماية البيئة عن طريق دعم روح المنافسة الأمر الذي سيُمكن من بناء فرد ومجتمع يتوفر على الابتكار لإيجاد حلول للمعضلات البيئية، لذلك ازداد التهافت عليها نظرا للنتائج الإيجابية التي حققتها.
- **الدور الاستشاري للجمعيات البيئية:**

تساهم الجمعيات البيئية بالإدلاء برأيها والمشاركة في أعمال الهيئات العمومية حسب النصوص التشريعية من خلال المقترحات والدراسات التي تقدمها حول نظرتها عن القرارات الواجب اصدراها من أجل تجسيد الديمقراطية حيث تقوم بنقل معلومات الواقع كما هو إلى صناع القرارات وبذلك تلعب دورا في صناعة القرارات البيئية، والدفاع عن البيئة، وتستنكر المشاريع التي تلحق أضرارا بالبيئة [2].

بالإضافة إلى حق مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة والتشاور والاستشارة مع الإدارة تتمتع أيضا بحق اللجوء إلى القضاء كأحد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية وإلزام الإدارة على احترام القواعد القانونية سيّما في حالة عدم تمكّنها من بلوغ أهدافها عن طريق النشاطات الوقائية بسبب ضعفها أو عدم فعاليتها [3].

---

[1]– يوسف أزروال، **مرجع سبق ذكره**، ص331.

[2]–سمير شوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65–66.

[3]– حواس صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

ممّا سبق يتبين أن منظمات المجتمع المحلي تقوم بالعديد من الأدوار في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مما يُسهم بشكل فعال في العملية التنموية.

ثالثا: أهمية الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني

يوجد العديد من أشكال الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والإدارة المحلية من بينها ما يلي:

1-الشراكة بتبادل المعلومات:

تقوم هذه الشراكة على تقديم المعلومات حول المشاريع التنموية المزمع القيام بها للسكان أو تبادلها فيما بينهم. وبالتالي إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات ثم نشر تلك القرارات بتبيان أغراضها وأهدافها.

ومن بين الآليات التي تتم بها هذه الشراكة هي ما يلي:

- القيام بحملات توعوية بشكل مستمر لتعزيز التعاون والتفاعل بين منظمات الدولة ومنظمات المجتمع وأفراده من خلال توفير المعلومات لبعضهم البعض خصوصا في الأمور المتعلقة بحقوق وحريات الإنسان.
- القيام بأبحاث في الميدان المرتبط بتطوير الخدمات العمومية من أجل تحقيق التوازن في عمليتي التخطيط والتنفيذ، ونقل التنمية إلى جميع المناطق وفقا لهذه الأبحاث، وتقليص الفجوة التنموية الحاصلة بين مختلف المناطق.
- تزويد أصحاب صنع القرارات بالمعلومات المتوفرة لدى منظمات المجتمع المدني حيث أن هذه الأخيرة باستطاعتها الوصول إلى معلومات أكثر من التي يمكن أن تصل إليها المنظمات الرسمية.

2- الشراكة بالاستشارة:

الشراكة بالاستشارة هي شراكة ذات مستوى أعلى من الشراكة بتبادل المعلومات، وهي تعني الإدلاء بالرأي حول المشاريع التنموية حيث يسمح المسؤولون القائمون عليها بذلك. ومن بين الآليات التي تتم بها هذه الشراكة هي ما يلي[1]:

[1]- وهيبة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 138- 140.

- الشراكة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية في النقاش حول القضايا المهمة، لاسيما فيما يخص صياغة القوانين وتعديلها، واتخاذ القرارات الاستراتيجية الخاصة بجودة الخدمات العمومية.
- القيام بالأبحاث المتعلقة بالمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، وتقديم مقترحات لحلها، وكذلك مناقشتها مع السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- الشراكة مع السلطات في إيجاد حلول للمشاكل الداخلية عبر القيام بحملات تحسيسية بصورة مستمرة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن[1].

وحسب ما أبدته التجارب العالمية أن هناك بعض العوامل التي تعمل على تسهيل علاقات الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني تتضمن ما يلي:

- **الالتزام السياسي للحكومة:**

يكمن في دعم الحكومة لتشكّل مجتمع مدني قوي يكون شريكا في التنمية ومراقبا فعالا للمصلحة العامة ومراقبا لأداء الحكومة في الوقت نفسه.

- **الشفافية:**

وجود حكومة مفتوحة تتميز بالشفافية حيث يُسمح فيها لمنظمات المجتمع المدني وللمواطنين بالحصول على المعلومات التي تتوفر عليها، كل ذلك سيخلق الثقة بينها ويُبعد كل الشكوك، ويشجّع على قيام شراكة قوية.

- **الإدارة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني:**

إذا كانت الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني فعالة من خلال إدماجها للممارسات العامة القوية للإدارة والديمقراطية في عمليات صنع القرارات وكذلك الشفافية المالية بالإضافة إلى التواصل العميق مع المجتمع المحلي فإن الحكومات ستستفيد من هذه المنظمات التي لها القدرة على تجميع وتحليل مصالح الموطنين واعادة تقديمها بشكل فعال ونقل احتياجاتهم.

- **المحاسبة المتبادلة:**

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص 138- 140.

المحاسبة السياسية تقتضي حكومة منتخبة قابلة للمحاسبة أمام المواطنين، أما ما تتطلبه شراكة التنمية هو بناء الحكومة والمجتمع المدني لنموذج علاقة محاسبة متبادلة من أجل تعزيز الثقة.

- **الثقة والاحترام المتبادلان:**

يجب احترام استقلالية منظمات المجتمع المدني من طرف الحكومة من أجل التعاون بينهما، كما يجب على المجتمع المدني الاحترام والاعتراف بالتفويض الدستوري للحكومة، ودعمها في تحقيق أهدافها وأهداف المواطنين وتمكينهم من إبداء آرائهم، بالإضافة إلى ذلك يجب على منظمات المجتمع المدني أن تتخذ نهجا بناءً للمشاركة [1].

وبالتالي يتمثل دور المجتمع المدني مع الإدارة المحلية في مجال الشراكة والتعاون، ويعتبر بذلك دورا لا يقل أهمية عن الدور الحكومي، حيث يعمل على تزويد الإدارة المحلية بمعلومات حول حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أجل تحقيق التنمية لابد من وجود مؤسسات على المستوى المحلي تتيح للمواطنين فرصة التعبير عن المطالب والاحتياجات وممارسة الحقوق والواجبات. ويستلزم ذلك أيضا شراكة بين الهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تحقيق تنمية محلية فعالة قائمة على التعاون والتشارك والشفافية والمساءلة، الأمر الذي يقتضي ضرورة تمكين الهيئات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها لتتمكن من العمل كمؤسسات تشاركية مسؤولة عن احتياجات أفراد المجتمع المحلي وسريعة الاستجابة، وكذلك المشاركة في التنمية المحلية [2].

المطلب الثالث: أهمية القطاع الخاص في إحقاق التنمية المحلية

تعتبر مشاركة القطاع الخاص كأحد الركائز الأساسية في إحداث التنمية المحلية، حيث أن إشراكه إلى جانب الإدارة المحلية والمجتمع المدني ضمان لتسيير الشؤون المحلية بكفاءة عالية ذلك لما يقوم به من أدورا تنموية، وسيتم التطرق إلى الأسباب التي كانت وراء اشراكه، ومساهمته التطوعية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

أولا: دوافع اشراك القطاع الخاص المحلي في المجال التنموي

[1]– تقرير البنك الدولي، "دعم المشاركة البناءة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني"، **https://bit.ly/3EcKM29** ، تم تصفح الموقع يوم 2021/10/23.

[2]– هبة الله كرفالي، "المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي"، **مجلة الحقيقة**، المجلد 16، العدد3، (2017)، ص ص 197–229، ص207–208.

تُظهر سياسات التنمية الرسمية الحالية على جميع المستويات اتجاها واضحا للتأكيد على دور القطاع الخاص كعنصر فاعل في التنمية وبشكل متزايد في التعاون التنموي، ومع ذلك يشير المراقبون أن "التوجه الخاص" في التعاون التنموي قد لا يكون بمثابة شيء جديد على النحو الذي يبدو أن الجدل حوله يوحي من نواحي عديدة أنه يتماشى مع نظرية التنمية السائدة ويمثل استمرار للنقاشات الدورية حول العلاقة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمواطنين [1]. فنظرا لعجز الدولة على تقديم خدمات عالية الجودة، بالإضافة إلى ما عرفه التسيير العمومي للمرافق العامة من اختلالات كبيرة، دفع كل ذلك إلى حتمية الاستعانة بالقطاع الخاص **Private sector** كشريك هام في بلوغ التنمية المحلية من خلال آلية الخوصصة، الأمر الذي جعل عملية التنمية الوطنية وبالخصوص التنمية المحلية تعتمد على مجموعة من الشركاء غير الرسميين بدل الاعتماد على الفواعل الرسمية من (حكومة وجماعات محلية) خاصة القطاع الخاص الذي أضحى من الفواعل الهامة في تحقيق التنمية المحلية كفاعل تكميلي لدور الدولة، لذلك عرفت عملية التنمية المحلية تحولا هاما عرف انتقالا من نظام محلي تهيمن عليه المجالس المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه القطاع الخاص المحلي إلى جانب المجالس المحلية المنتخبة [2].

وفيما يخص "القطاع الخاص المحلي فيصطلح على هذا التوجه الجديد باللامركزية الاقتصادية /لامركزية السوق **Decentralization Market** أي تهيئة الظروف التي من شأنها إنتاج وتقديم الخدمات والسلع وفق آليات السوق؛ وبمعنى أوضح أن تنأى الهيئات المحلية عن مسؤولية القيام ببعض الأنشطة بنفسها وتحولها للقطاع الخاص عبر أسلوب التخلي **Divestment** الذي يأخذ أشكالا متعددة منها: عقود الخدمات، عقود الإدارة، منح الامتياز، ونظم**BOT** بمختلف أشكالها وحتى الخوصصة الكلية" [3].

وبالتالي سيصبح دور الإدارة المحلية في ظل التحول نحو القطاع الخاص مقتصرا على مهمة التوجيه فقط بتحديد نوعية ومواصفات الخدمات المطلوبة والإشراف على أدائها بالشكل السليم [4].

---

[1]- Sara Vaes and Huib Huyse, "**The role of the private sector in developmen cooperation : Three Case Studies in South Africa", (**Paper presented at a project: Flemish Policy Research Centre on Foreign Affairs, International Entrepreneurship and Development Cooperation, February 2016)**,** p11.

[2]– يوسف بن يزة وفيصل خميلة، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي"، **مجلة العلوم الإنسانية،** المجلد06، العدد01، (2019)، ص ص 34–46، ص 41.

[3]– بن لعبيدي مفيدة، "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره،** ص 371.

[4]– ليلى صوالحي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 164– 165.

وبما أنه يتطلب على الوحدات المحلية أن تتولى مهام توجيه الخواص، فإذا كان المبتغى منها هو التخلي عن تقديمها للخدمات بشكل مباشر فيجب عليها التركيز على تمكين الآخرين من تقديم هذه الخدمات [1].

ومن الأسباب التي أدّت إلى إشراك القطاع الخاص في تسيير الشأن المحلي ما يلي:

- عدم قدرة الحكومة لوحدها على تحقيق التنمية المستدامة.
- الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجيا المحدودة التي يعاني منها القطاع العام نظرا لتنوع المجالات والمشاريع المطلوب تنفيذها.
- عدم قدرة الدولة على تحمل أعباء الانفاق الاستثماري في البنية التحتية، ونقص الموارد المالية التمويلية المخصصة لمشروعات التنمية الاجتماعية، والمطالبة المستمرة من طرف المواطن بالتحسين المستمر للخدمات التي تقدّمها الجهات الحكومية [2].

ثانيا: الأدوار التنموية للقطاع الخاص

القطاع الخاص فاعل حيوي في المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية على مرّ العصور والظروف، فإذا توفرت الظروف الملائمة للاستثمار سيلعب القطاع الخاص دورا هاما في التنمية الاجتماعية سواء في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والعلمية، وكذا الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها من الناحية العلمية والفنية، والقيام بالدراسات المرتبطة بمختلف المشاكل الاجتماعية وعرض مقترحات لإيجاد حلول لها كمشاكل السكن والأمومة والطفولة على سبيل المثال، بالإضافة إلى ذلك يلعب القطاع الخاص دور المساعد من خلال تقديم مساعدات للجمعيات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، ضف إلى ذلك قيامه بالعديد من الأعمال والمساهمات في المجال الاجتماعي[3].

ويمكن تلخيص أدوار القطاع الخاص في المجال التنموي فيما يلي:

-**محاربة الفساد:** باعتبار الخواص يعتمدون على المعايير الموضوعية من أجل تحقيق الربح فبإمكانهم

---

[1]- باديس بن حدة، "ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد09، العدد02، ص ص 428-443، ص 341.

[2]- يوسف بن يزة وفيصل خميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[3]- يوسف بن يزة وفاتح زغادي، "التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 02، العدد01، ص ص 203-224، ص 209.

مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة مثل الرشوة، المحسوبية، والاختلاس.

-**توفير الخبرة:** بإمكان القطاع الخاص أن يوفر للعملية التنموية الخبرة والمعرفة اللازمة لذلك.

-**ضمان الشفافية:** من خلال نشر المعلومات والاحصائيات الدورية التي يقدّمها القطاع الخاص يمكنه تأمين الشفافية.

-**خلق فرص عمل:** القطاع الخاص يمكنه توفير مناصب شغل من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى التوفيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال التشديد على الدولة للقيام بإصلاحات في السياسة التعليمية.

-**تفعيل آليات الرقابة والمساءلة:** للقطاع الخاص دور في تفعيل آليات الرقابة والمساءلة بما أن أرباب العمل يحرصون على تحقيق الربح.

-**نقل التكنولوجيا:** يعمل القطاع الخاص على نقل التكنولوجيا من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

-**الاهتمام المتزايد بالمورد البشري:** اهتمام القطاع الخاص بالموارد البشرية من ناحية التأهيل والتكوين بما يتوافق والتكنولوجيا المستوردة.

-**مصدر للموارد المالية:** من خلال عقود التأجير يوفر القطاع الخاص مداخيل مالية فورية للدولة حيث تُستخدم تلك العائدات في المشاريع الاجتماعية [1].

كما يمكن للقطاع الخاص دفع معدلات التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي وبلوغ غاياتها، وهذا ما أشارت إليه التجارب الدولية الناجحة من خلال ما يلي:

- زيادة كفاءة عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية وفعاليتها من خلال المشاركة فيها.

-توفير الموارد المالية والمادية، بالإضافة إلى توفير الخبرة والمعرفة التي لا تتوفر عادة في المجتمعات المحلية.

[1]- مفيدة بن لعبيدي، "**الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر-ترشيد الإدارة المحلية مدخلا-**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية شعبة تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2015-2016)، ص ص 82-83.

-قدرة الخواص على التعامل مع الظروف الاقتصادية المحلية لأنهم أكثر معرفة بالفرص الموجودة في المجتمع المحلي وبالتهديدات التي تعترض استراتيجية التنمية على المستوى المحلي إذا ما تمّت المقارنة بالقطاع العام والسلطات المحلية.

-خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين عبر ربطهم بالأنشطة الاقتصادية المحلية.

-تحسين مستوى المعيشة في الأقاليم المحلية لتكون أكثر استقطابا للعمل والإقامة من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدّمها المرافق العامة.

-دعم استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي بالشكل الذي يعمل على زيادة كسب ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات.

-ضمان استدامة عملية التنمية المحلية لأطول مدة ممكنة من خلال تصفيتها من الاعتبارات السياسية، وإضفاء الشرعية عليها [1].

بالإضافة إلى ذلك أن المشاركة مع القطاع الخاص تمكّن الجماعات المحلية من الاستفادة من خبراته وكفاءاته وإمكانياته لإدارة الشأن المحلي، وتمنح المرافق العامة والخدمات العمومية دفعا جديدا لأنها ليست حكرا على الإدارة العامة فقط؛ حيث يمكن للقطاع الخاص تحقيقها بكفاءة ذات مستوى عال، لذلك يمكّنه استغلاله الأمثل للموارد أن يكون فاعلا هاما في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية كالبطالة، التلوث، الدخل المنخفض، إعادة التوازن الجهوي... ، كما يمكّنه من تحمّل مسؤوليات التسيير المحلي، ومنه يتم تحديد المسؤوليات وتخفيف العبء عليها في المجال التنموي من ناحية، وتخفيف الرقابة عليها من ناحية أخرى [2].

لذلك أضحى تدخل القطاع الخاص في التنمية المحلية ضرورة لازمة نتيجة لما يوفره من خدمات عالية الجودة للمواطن من ناحية، وما يوفره للبلدية من مصادر مالية من ناحية أخرى؛ حيث تعتبر الموارد المالية الذاتية للبلدية هي التي تُجسّد استقلالها المالي، وتجعلها تقوم بمهامها بعيدا عن تدخل السلطة

[1]- جلول ياسين بن الحاج، "دور الجماعات المحلية في ظل التحول إلى القطاع الخاص"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، االمجلد07، العدد02، (2017)، ص ص383-396، ص ص377-378

[2]- راضية شيبوتي، "الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية في ظل أزمة التمويل"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد52، (2019)، ص ص 567-581، ص ص 547-548.

المركزية لأن اعتمادها على التمويل المركزي سينعكس بالسلب على حريتها في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع متطلبات المواطنين المحليين، وبالتالي التأثير غير الإيجابي على التنمية المحلية [1].

ثالثا: الدور التطوعي للقطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية

اتسعت مسؤولية القطاع الخاص اتجاه المجتمع بعد أن كان يعمل من أجل تحقيق الربح فقط حيث أصبح لزاما عليه تحمّل مسؤولية المجتمع فهو مطالب بتحسين الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأنشطته التي انعكست سلبا على المجتمعات، وانعكست بالسلب أيضا في نفس الوقت على مردوده المادي في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل خدمة كلا الطرفين وإحداث توازن بين مصالح المجتمع ومصالح الشركات.

ولقد تصاعدت خلال التسعينات انتقادات حول ممارسات الشركات بسبب ظهور مجموعة من فضائح الشركات في الولايات المتحدة حيث وقعت العديد من الكوارث البيئية التي سببتها الشركات العالمية. إلا أن استغلال العمال وعمالة الأطفال من طرف المصانع في البلدان النامية جذب انتباه نشطاء المجتمع في المجتمعات المتقدمة، لذلك شهدت فترة التسعينات انفجارا في نشاط الجماعات المدنية مما أدى إلى الاحتجاجات ضد الشركات والتعامل معها، وجاء الطلب على المسؤولية الاجتماعية من طرف مجموعة واسعة بما في ذلك النقابات العمالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجماعات البيئية. لذلك تم إجبار الشركات مرة أخرى على الاستجابة للانتقادات السلبية حول أنشطتها، ونشأت بذلك خطابات ومناقشات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات جزئيًا كاستجابة مباشرة لهذه الضغوطات [2].

في ضوء ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات **(CSR)** الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية بالاضافة إلى التنمية المؤسساتية على أنها المسؤولية الاجتماعية للمجتمع العملي اتجاه التنمية، وتركز بشكل رئيسي على السلوك التشغيلي والاستراتيجي مثل الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان وممارسات إدارة الموارد البشرية وحوكمة الشركات، تنمية المجتمع، وحماية المستهلك، وحماية

[1] – ليلى صوالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

[2] -Samuel O et al**, "Encyclopedia of Corporate Social Responsibility"**, (Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2013),p 10.

العمال، وعلاقات الموردين، وأخلاقيات العمل، وحقوق أصحاب المصلحة [1].

في ضوء ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات **(CSR)** الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية بالاضافة إلى التنمية المؤسساتية على أنها المسؤولية الاجتماعية للمجتمع العملي اتجاه التنمية، وتركز بشكل رئيسي على السلوك التشغيلي والاستراتيجي مثل الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان وممارسات إدارة الموارد البشرية وحوكمة الشركات، تنمية المجتمع، وحماية المستهلك، وحماية العمال، وعلاقات الموردين، وأخلاقيات العمل، وحقوق أصحاب المصلحة [2].

وهناك تعريف آخر يميّز بين اتجاهين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

"يرى الاتجاه الأول ضرورة وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية وإلزام الشركات بضوابط تنظيمية من قبل الدولة من خلال تعليمات ومواثيق (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، هولندا).

في حين ينظر الاتجاه الثاني إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها نشاط تطوعي لا يتطلب قوانين أو ضوابط تنظيمية أو قواعد محددة تلزم الشركات بمسؤولياتها تجاه المجتمع كون المسؤولية طوعية، وسيؤدي وضع الضوابط إلى المزيد من البيروقراطية، إضافة إلى أن وضع القواعد والضوابط يجعل الشركات تلتزم بما هو مطلوب منها فقط دون زيادة" [3].

من خلال التعريفين من المفيد أن نؤكد أن المسؤولية الاجتماعية القائمة على التطوع والمبادرات من أجل تحسين الظروف المعيشية هي المسؤولية التي ستُحدث تنمية حقيقية، وليست المسؤولية الاجتماعية القائمة على إرغام وإجبار الشركات على الالتزام بالتوجيهات واللوائح لأن الرقابة قد تؤدي بالشركات إلى خرق القوانين واللوائح التنظيمية من جهة، وكذا عدم تحقيقها لقيمة اجتماعية مضافة بل ستركّز على رفع معدلات عائداتها الاستثمارية فقط.

إلا أنه في ظل تحديات العولمة وما تفرضه من توجهات اقتصادية جديدة التي تتطلب بناء شركات أكثر تنافسية في ظل بيئة تنافسية محتدّة لم يعد بإمكان الشركات أن لا تأخذ بعين الاعتبار باتجاهات

---

[1] - Manabhanjan SahuDr and D. Panigrahy, **"Corporate social responsibility "public sector VS private sector – a myth or reality?** (Conference Paper ·XVII Annual International Seminar Proceedings; January, 2016), p129.

[2] - Manabhanjan SahuDr and D. Panigrahy, **"Corporate social responsibility "public sector VS private sector – a myth or reality?** (Conference Paper ·XVII Annual International Seminar Proceedings; January, 2016), p129.

[3] – حسين عبد المطلب الأسرج، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية"، **https://bit.ly/3j9IoRGhgl;ru**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/09/01.

وآراء المستهلكين من جهة، وبأخلاقيات العمل من جهة أخرى لبلوغ أهدافها في تحقيق الربح، وبتعبير آخر أنه بمقدور الشركات تقديم إضافة للمجتمع وعدم اقتصار نشاطها على تحقيق الربح فقط، وذلك راجع إلى أن استثمارات القطاع الخاص مرتبطة بمستوى التنمية الإنسانية فانتشار الفقر والأمية والبطالة هي مظاهر تنعكس بشكل سلبي على استثماراته وعلى زيادة أرباحه وهو الدافع الذي جعل بعض الشركات تتوجه نحو القيام بالعديد من الأنشطة والأعمال التطوعية كتقديم تبرعات، أو تمويل، أو إنشاء مدارس... التي تفيد المجتمع من أجل معالجة المعضلات الاجتماعية؛ الأمر الذي يخلق المناخ المناسب للاستثمار من جهة، ومن جهة ثانية يوفر الاستقرار الاجتماعي لجميع فئات الشعب، ومن هنا يحدث التفاعل بين القطاع الخاص والمجتمع حيث نجد أن العديد من الخواص والشركات تقوم بعقد اتفاقيات شراكة مع منظمات المجتمع المدني يظهر ذلك جليا في التبرعات التي تقدمها لها من أجل تمويلها وتوفير احتياجات أعضائها واحتياجات أفراد المجتمع [1].

وتشير قنديل في هذا الصدد أن هذا التفاعل بين القطاع الخاص والمجتمع المدني ليس من السهل تحديده؛ وذلك راجع لغياب التوثيق ولعدم وجود سندات أو تقارير تتتّبع المساهمة المالية للقطاع الحاص التي يقدِّمها للمجتمع المدني، كما تكشف أيضا أن العديد من شركات القطاع الخاص تأبى التصريح عن حجم التبرعات المالية التي تدّعم بها منظمات المجتمع المدني في مجال البرامج الاجتماعية، ونفس الأمر ينطبق على منظمات المجتمع المدني التي ترفض هي الأخرى التصريح عن حجم الدعم المالي الذي تتلقاه من طرف القطاع الخاص [2].

ومن انعكاسات ذلك هو أن عدم توفر هذه الوثائق التي تثبت تقديم مساعدات لمنظمات المجتمع المدني من طرف القطاع الخاص قد لا تكون في صالح هذا الأخير؛ حيث لا تستفيد شركات القطاع الخاص التي تقوم بتقديم تبرعات لمنظمات المجتمع المدني من إعفاءات ضريبية مقابل مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

وجدير بالذكر أنه على عكس الدول المتقدمة التي ترسّخ فيها دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع بشكل كبير نجد القطاع الخاص في الدول النامية لا يزال دوره غير واضح في التنمية

[1]– محمد حفاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[2]- Emad Mouris Moftah, "**Assessing the Role and Capacity of Civil Society in Fostering Human Development in the Arab World: Egypt as a case study"**, (Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master, universitat jaume, October, 2017), p77.

الاجتماعية ولا يزال لا يدرك بعد مسؤولياته الاجتماعية، وذلك يعود للعديد من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- العديد من شركات القطاع الخاص تفتقر لثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- عدم وجود ثقافة العطاء بهدف تحقيق التنمية.
- جهود معظم شركات القطاع الخاص في مسعاها في تحمل المسؤولية الاجتماعية عادة ما تكون جهود غير منظمة ومناسباتية، وتتشابك مع الأعمال الخيرية في الغالب.
- عدم وجود ضغط اجتماعي الذي يمكن أن تولّده النخب الاجتماعية والثقافية، والإعلام الملتزم (المنتج وليس المستهلك) الذي بالإمكان بلورته عن طريق تنمية الوعي بأهمية المساهمة الاجتماعية لرجال الأعمال [1].

في الأخير يمكن القول أن القطاع الخاص أصبح يقوم بأدوار اجتماعية كما تقوم بها الدولة والمجتمع المدني في ظل تغير بيئة الأعمال التي فرضت اتجاهات جديدة من أجل بلوغ التنمية من خلال بناء علاقات تعاون بين كافة الأطراف المحلية.

[1]– مشبب بن غرامة الأسمري، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه العاملين دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المنشآت الصناعية بمدينة جدة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، المجلد 3، العدد 1، (2016)، ص ص 95–138، ص 103.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إبراز الأدوار التنموية للإدارة المحلية كفاعل رسمي حيث تبيّن ممّا سبق أن ظهورها ارتبط بظهور الحاجات المتزايدة للأفراد المحليين التي لم تستطع الدولة تلبيتها من جهة، وعجزها عن تقديم الخدمات حسب طموحاتهم من جهة أخرى؛ لذلك وجدت بالإدارة المحلية ما يمّكنها من التقرب من تلك الاحتياجات والمطالب وتحقيق رغباتهم؛ وقد تمثل دورها التنموي من الناحية السياسية في تضييق الفجوة بين المواطنين والنظام الحاكم، وفي تقديم خدمات محلية موافقة لاحتياجات السكان المحليين والمتميزة عن الخدمات المركزية وفق الصلاحيات المخوّلة لها من السلطة المركزية من الناحية الاجتماعية، بالإضافة إلى مساهمتها الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية المحلية بما يتوافق واحتياجات الأقاليم المحلية.

فالتنمية المحلية التي تتحقق وفق نظام الإدارة المحلية هي أكثر ديمقراطية ومشاركة من التنمية التي تتحقق وفق الأساليب المركزية والشمولية، إلا أنها من ناحية أخرى لم تسمح بالمشاركة المباشرة والواسعة لجميع السكان المحليين في صناعة القرارات التنموية وهنا يكمن إخفاقها وفشلها.

لذلك توصلت الدراسات التنموية أن تظافر جهود الفواعل الرسمية وغير الرسمية من شأنه تحقيق التنمية المحلية لا سيّما التعاون مع فواعل المجتمع المدني والقطاع الخاص التي أثبتت نشاطاتها التطوعية مساهمات فعالة في البرامج والخطط التنموية خاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تجربة التنمية المحلية في الجزائر: موقع الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية

تمهيد

خطت الجزائر خطوات هامة في مسار التنمية منذ الاستقلال حيث انتهجت في ظل الفلسفة الاشتراكية والاقتصاد الموجه مخططات تنموية وفق أسلوب التخطيط المركزي إلى غاية مرحلة السبعينيًّات أين بدأت تظهر بوادر المشاركة الفعلية في تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية مع الجماعات المحلية من أجل تعميق مسار العمل المحلي حيث تمّ الإقرار ببرامج استثمارية كنمط جديد كانت أكثر محلية وإقليمية، وذات طابع لامركزي في الإعداد والتسيير باسم "**المخططات البلدية للتنمية**" **PCD** و "**البرامج القطاعية غير الممركزة PSD**"، وبعد الأزمة الوطنية التي نتج عنها اختلالات في جميع المجالات عرفت الجزائر إصلاحات سياسية واقتصادية أطلقت من خلالها العديد من البرامج التنموية من أجل الارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية.

ثم تمّ تغيير النمط التنموي القائم على التخطيط المركزي نتيجة إخفاقه في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال الانفتاح على الفواعل الجديدة وإدماجها في تدبير الشؤون المحلية هدفا في توسيع المشاركة الشعبية باعتبار أن التنمية المحلية تقتضي تظافر الجهود بين مختلف الفواعل كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية من أجل خلق آليات جديدة تُسهم في تحقيق التنمية المحلية.

ولذلك نهدف من خلال هذا الفصل الإجابة على التساؤل التالي: **هل سجلّت مراحل التنمية المحلية بالجزائر مشاركة فعلية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في البرامج التنموية والمخططات البلدية والولائية؟**

وللإجابة على ذلك تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: قراءة في تجربة التنمية المحلية ومشاركة الفواعل الغير الدولاتية في المخططات والبرامج التنموية

المبحث الثاني: الواقع التنموي للفواعل غير الدولاتية في الجزائر

المبحث الثالث: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: قراءة في تجربة التنمية المحلية ومشاركة الفواعل غير الدولاتية في المخططات والبرامج التنموية

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تحقيق التنمية مرتكزة على فكرة ضرورة قيادتها من طرف الدولة كفاعل رسمي إلى غاية فترة السبعينيَّات أين بدأ الاهتمام الفعلي بالتنمية المحلية كهدف أساسي لتحقيقه من خلال تبني اللامركزية الإدارية ولتجسيد ذلك شرعت في إعداد المخططات التنموية المحلية بالإضافة إلى البرامج التنموية المدّعمة لمسار التنمية المحلية، وسنوضح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: مراحل التنمية المحلية في الجزائر

بدأت الجزائر تجربتها التنموية بعد الاستقلال بفترة تخطيط امتدت إلى غاية منتصف الثمانينيَّات؛ وخلال فترة التخطيط هذه تمّ تعريف التنمية على أنها تلبية "**الاحتياجات الاجتماعية**" للسكان، وهو تعريف مستمَّد من النظرية الاشتراكية، فمفهوم التنمية تمحور في تلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان من صحة، تعليم، سكن، تشغيل... من خلال تنفيذ برامج التنمية بهدف استرجاع حقوق الشعب الجزائري التي سلبها منه الاستعمار الفرنسي، وبذلك كانت الدولة هي من تولّت استراتيجية التنمية المستقلة المتكاملة"[1].

ومن المبررات التي تثبت ضرورة قيادة الدولة للتنمية كخيار حتمي في السنوات الأولى من الاستقلال هي كالتالي:

- خروج الجزائر من المرحلة الاستعمارية بإمكانيات ضعيفة؛ فمن الناحية الاجتماعية لم تتشكّل طبقة وطنية قوية بإمكانها تحقيق التنمية بل كانت هناك شريحة برجوازية صغيرة تنشط في المجال التجاري أو الصناعي التي تعتمد في تمويلها وتجهيزها على الرأسمال الأجنبي، بالإضافة إلى تشكل طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في المجال الزراعي الخاضع لعلاقات إنتاج جامدة؛ وبالتالي نتج عن ذلك ضعف المستوى المعرفي الفني التطبيقي.

[1]- GAFOUR, Hadjira Nadjet, "**Le développement local, conception et usage: cas de l'Algérie"**, (Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Université de Mostaganem, Département des Sciences Commerciales, 2010/2011), p52.

- ضعف المستوى المعرفي الفني التطبيقي كان مرتبط بالمستوى التعليمي الضعيف حيث ارتفعت نسبة الأمية بعد الاستقلال إلى 95% من السكان الجزائريين، الشأن الذي أسهم في انخفاض مستوى المعرفة النظرية إلى 0.08 % إذا ما تم قياسه بتعداد الطلبة في الجامعة والثانوية الذي بلغ ما يقارب 6800 طالب من العدد الإجمالي للسكان الجزائريين.

- يعتبر الادخار مطلب من مطالب التنمية إلا أن الفرد الجزائري بعد الاستقلال عرف ضعفا في القدرة الادخارية [1].

وتعد سنة 1967 سنة الانطلاق في التخطيط، وفي تنظيم الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال، وقد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكّنها من:

- حصر الموارد سواء كانت بشرية أو مالية التي بإمكانها خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- الاستخدام الأمثل للموارد التي تمّ حصرها.
- تحديد آجال زمنية يلتزم فيها المجتمع بإنجاز المشاريع الاستثمارية التي برمجتها في الوقت المحدد.

وبالفعل شرعت في ذلك بتنفيذ جملة من المخططات ذات المدى الزمني المتدّرج والحجم الاستثماري المتصاعد [2].

سنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه المخططات حسب المراحل والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر:

أولا: مرحلة التخطيط المركزي: الدولة قائدة للتنمية بعد الاستقلال في ظل الخيار الاشتراكي (1969/1967)

[1]- عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعه، "الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية"، **مجلة رؤى اقتصادية**، المجلد 04، العدد 07، (2014)، ص ص 175-185، ص ص 180-181.

[2]- عيسى دراجي وآخرون، "إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 02، (2020)، ص ص 12-25، ص 17.

❖ **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** يعد المخطط الثلاثي الأول القانون الأساسي الذي يضبط كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ما بين فترة 1967و1969، وأهم ما لوحظ حول هذا المخطط هو بروز عمليتين تجلتا فيما يلي:

-**عملية تشريعية:** تمثلت في صدور قانوني البلدية والولاية "لامركزية الأجهزة الإدارية".

-**عملية اقتصادية واجتماعية:** تتمثل في بداية البرامج الأولى التي تخص التنمية المحلية، وانطلاق كذلك المخططات الاستثمارية الوطنية التي هدفت في الأساس إلى إنشاء مناطق اقتصادية، وإصلاح الخلل في الدخل بين الأرياف والمدن [1].

وبالإضافة إلى برنامج المخطط الثلاثي ومن أجل تغطية نقائصه تم إطلاق ثمانية برامج خاصة تم توجيهها إلى ثمانية ولايات في الشمال، وهذه الولايات الثمانية تجزأت إلى ثمانية عشر ولاية أي تم إضافة عشر ولايات جديدة بعد التقسيم الإداري لعام 1974 الذي تضمن رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية، وبالتالي تم تطوير البرامج إلى ثمانية عشر برنامجا لاستفادة كل الولايات [2].

ولقد عرف المخطط الثلاثي الأول الذي يعد كأول تجربة في التخطيط نقاط ضعف في تنفيذ الأهداف المنشودة بسبب ما يلي:

-عدم وجود تنسيق بين المشاريع.

-نقص في اليد العاملة ذات الكفاءة والخبرة.

-قلة المصالح الفنية.

-فشل مساعي تجسيد لامركزية حقيقية بسبب العراقيل التي حالت دون تحقيق ذلك.

-نقص مؤسسات الإنجاز على المستوى الوطني، وعدم توفر أدوات الإنجاز، اللامبالاة والتقصير في التسيير وفي مدة الإنجاز [3].

---

[1]- صليحة بن نملة، "**مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق القانون العام فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013/2012)، ص ص 74-75.

[2]- ياسين قوتال، "التنمية المحلية ومدلولاتها كاستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 02، العدد 08، (2017)، ص ص 1072-1095، ص1082-1083.

[3]- صليحة بن نملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

ثانيا: مرحلة التسيير المحلي: بوادر المشاركة الفعلية للجماعات المحلية (1989/1970)

❖ **المخطط الرباعي الأول (1970-1974):** نظرا للأهمية المتزايدة للتنمية المحلية أعقب المخطط الثلاثي الأول مخططات تنموية أخرى كالمخطط الرباعي الأول الذي امتد لثلاث سنوات (1970-1974) أين تخلّت الوزرات في هذه المرحلة عن تسيير البرامج الخاصة للولايات(المحافظات) لتقوم هي بتسييرها [1].

وقد كان الغرض من هذا المخطط هو تحقيق التنمية على أساس متساوٍ بين كل الأقاليم من أجل القضاء على عدم التوازن الجهوي من خلال ما يلي:

- القيام بتوسيع مجالات تطبيق البرامج التنموية الخاصة.
- القيام بتوزيع الاستثمارات على جميع أقاليم الوطن.

وقد نتج عنه مشكلتين تمثلتا في تهيئة الجهات المعروفة، وانتقاء باتنة، سطيف، قالمة، قسنطينة كمناطق صناعية في الشرق والمدية في الوسط، ووهران وتلمسان في الغرب.

وقد اعتمد هذا المخطط الرباعي على سياسة الثورة الزراعية بالإضافة إلى سياسة التصنيع، ففي المجال الزراعي اعتبرت سياسة الثورة الزراعية تغييرا جذريا في المجال التنموي الفلاحي والزراعي بغرض الرفع من المستوى المعيشي، وتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى زيادة الدخل في الأرياف للحد من الهجرة الريفية نحو المدن، تطوير الإنتاج الفلاحي لإشباع الحاجات الغذائية وزيادة المساحات الخضراء، والعمل على توسيع عمليات الاستصلاح، ورفع مستوى الأسلوب الزراعي والإنتاج الحيواني. أما فيما يخص المجال الصناعي فقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق أهداف أخرى كخلق مناصب شغل، وتلبية المتطلبات المحلية من أجل التخلص من التبعية الخارجية، بالإضافة إلى تأسيس قاعدة صناعية سليمة "صناعة مصنعة" [2].

❖ **المخطط الرباعي الثاني (1774-1977):** أعطى المخطط الرباعي الثاني أهمية لمجال التصنيع أيضا كما أعطاها له المخطط الرباعي الأول السابق؛ حيث كان التصنيع من المجالات الأساسية في السياسة التنموية الجزائرية، وما يُبين ذلك هو تخصيص أكثر من 48 مليار لذلك

[1]- ياسين قوتال، **مرجع سبق ذكره**، ص1083.

[2]- صليحة بن نملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

حيث ارتفع حجم الانفاق الحكومي الاستثماري خلال هذا المخطط من أجل الاستمرارية في تجسيد استراتيجية التنمية التي اختارتها الحكومة الجزائرية، ومع بداية هذا المخطط أخذت بوادر المشاركة الفعلية مع الجماعات المحلية في الظهور لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية، وحسب المادة 11 من المرسوم 73-135المؤرخ في 1973/08/09 أضحى الوالي يلتزم بتطبيق عمليات التجهيز والاستثمار المسجّلة في قائمة الولاية، ونفس المهمة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في حيّز صلاحيته حسب ما نصت عليه المادة 14 من المرسوم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 من خلال تنفيذ برنامج المخطط البلدي للتنمية **PCD** [1].

إذن في إطار المخطط الرباعي الثاني تم تعميق مسار العمل المحلي بشكل أكثر حيث تمّ الإقرار ببرامج استثمارية كنمط جديد كانت أكثر محلية وإقليمية، وذات طابع لامركزي في الإعداد والتسيير باسم "**المخططات البلدية للتنمية**" **PCD** و "**البرامج القطاعية غير الممركزة PSD**"، والتي لعبت دورا كبيرا في الاستجابة لحاجات السكان المحليين، واستقرار السكان والنشاطات، وتحقيق التوازن الجهوي[2].

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** عرف هذا المخطط بداية الاهتمام بمبدأ اللامركزية من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا المجال كالتقسيم الإداري الجديد الذي رفع عدد الولايات إلى 48 ولاية و1541 بلدية، وكذلك تبني اتجاه جديد للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والأجور ونظام الأسعار.

ومن النتائج التي حقّقها هذا المخطط هو زيادة الناتج الوطني الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225 مليار دج في سنة 1984، إلا أنه لم يكن هناك تحسن في الصادرات غير المحروقات التي استمرت في السيطرة على ما نسبته 98% خلال نهاية المخطط، بينما كانت نسبة الاستثمار المتوقع تحقيقها هي 87.5%، وبالنسبة لمجال التوظيف فقد تم توفير 720 ألف منصب عمل جديد الذي يعادل نسبة 61% مقارنة بالرقم المرجو بلوغه وهو1175000 منصب، إلا أن المخطط اعترته العديد من النقائص من بينها عدم التحكم في البرامج التي كانت قيد التنفيذ [3].

---

[1]- نورالدين بلقليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]- ياسين قوتال، **مرجع سبق ذكره**، ص1082-1083.

[3]- عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 2014-1967"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، المجلد 02، العدد 02، (2018)، ص ص 214-228، ص 218.

❖ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** يعتبر المخطط الخماسي الثاني مكمّل للمخطط الخماسي الأول، ومن بين اهتماماته هي تلبية احتياجات السكان في ظل النمو الديمغرافي المتصاعد، بالإضافة إلى الاهتمام بالمجال المالي والتهيئة العمرانية، وكذلك القطاع الخاص.

ويعد هذا المخطط هو المخطط الأخير من المخططات المتتالية، وقد تعرّضت سياسة التصنيع الثقيل، وكذلك طبيعة النظام السياسي في الجزائر للعديد من الانتقادات، مما أدى إلى تغيير الدستور سنة 1989، والانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر.

وقد جاء المخطط الخماسي الثاني لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- الاعتماد على الإنتاج الوطني لتلبية المتطلبات الأساسية.
- تعبئة الإمكانات الوطنية خارج قطاع المحروقات.
- السعي نحو التحكم في التوازن المالي في الداخل والخارج.
- تحسين التخطيط المحلي من خلال تعزيز اللامركزية الإقليمية.
- إعطاء أهمية لقطاعي الفلاحة والري.
- احترام المدة الزمنية للإنجاز وتكاليفه [1].

ومما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الحجم الكبير لهذه البرامج إلا أنها حققّت بعض النتائج الايجابية بشكل نسبيي والتي تجلّت في:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
- تحقيق التوازن الجهوي واستقرار السكان.
- إنشاء قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لا سيّما في الفترة الممتدة من1967إلى غاية 1984.

وقد واجهت هذه البرامج عقبات عديدة بالإضافة إلى العديد من السلبيات خلال عملية التنفيذ التي وقفت كحجر عثرة أمام تحقيق ما كانت تصبو إليه تمثلت فيما يلي:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.

[1]- ليلى صوالحي، **مرجع سبق دكره**، ص 218.

- قلة المؤشرات الكافية من أجل تحديد حاجات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية وترتيبها حسب الأولوية.
- هيمنة النظرة القطاعية المبالغ فيها وعدم التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة في عمليات الإعداد والبناء والتنفيذ والمتابعة للبرامج أفضى إلى حدوث تناقضات وتكرارات في العمل، ضف إلى ذلك تداخل في المهام والاختصاصات.
- عدم إعطاء أهمية للمشاركة الشعبية والقطاع الخاص أفضى إلى انخفاض مستوى الكفاءة والفعالية والمنافسة [1].

ثالثا: مرحلة اقتصاد السوق: البرامج التنموية المدعمة للعملية التنموية (1990-2019)

يجب الإشارة في البداية إلى أن الفترة الممتدة ما بين 1990-2001 اتسّمت بعدم وجود مخططات تنموية [2]، وما يمكن توضيحه حول التنمية في هذه المرحلة هو التحولات التي حدثت خلالها والمتمثلة فيما يلي:

- التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.
- التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية.
- الأزمة الأمنية التي وقعت فيها الجزائر والتي تمثلت في العنف السياسي (الحرب على الإرهاب).
- أزمة المديونية الخانقة التي وقعت فيها الجزائر.
- سياسة خوصصة المؤسسات العمومية التي تميزت بعدم التنظيم.
- تباطؤ وتيرة التنمية.
- أزمة البطالة، السكن، الاستثمار، ومعضلات أخرى مسّت الخدمات العمومية [3].

وبعد هذه الأزمات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة والتي مسّت جميع الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تم إطلاق العديد من البرامج التنموية لدعم التنمية المحلية منذ سنة 2001 هي كالتالي:

---

[1]- عيسى دراجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2]- يوسف سلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 127

[3]- عامر هني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 219-220.

❖ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004):** بسبب ما خلّفته الأزمة الأمنية في

العشرية السوداء التي مرّت بها الجزائر من سنة 1992 إلى سنة 2000 من ركود اقتصادي ووضع اجتماعي صعب جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة مسعى لإنعاش النمو الاقتصادي واسترجاع مكانة الجزائر الخارجية، وإعادة الثقة للمواطنين بهدف التغلب على حالات الخيبة واليأس، وضرورة إعادة البناء والقضاء على كل مظاهر الخراب التي مسّت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية الدي انعكس بالسلب على الحياة المعيشية للمواطنين الجزائريين[1].

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية وقد امتد لأربع سنوات، ومن أهم النقاط التي تناولها هي:

- النشاطات المخصصة لدعم المؤسسات والنشاطات الزراعية المنتجة وغيرها.
- دعم المرافق العمومية في مجالات الري والنقل والمنشآت القاعدية.
- تحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية [2].

يتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي نوعين من الأهداف إحداهما عملية والأخرى نوعية:

فيما يخص الأهداف العملية والتي عددها أربعة تتجلى فيما يلي:

- إعادة تنشيط الطلب.
- دعم النشاطات التي تخلق قيمة مضافة وتخلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية بالخصوص التي لها دور أساسي في استئناف الأنشطة الاقتصادية.
- تلبية حاجات السكان في ميدان تنمية الموارد البشرية.

---

[1]- منصور هجرس وعبد المجيد بزيان، "واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدي للتنمية البرامج القطاعية غير الممركزة وأثرهما على التنمية المحلية المستدامة-حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"، **مجلة علوم وتكنولوجيا D** العدد 43، (2016)، ص ص 33-50، ص 36.

[2]-مهدية بن طيبة وسفيان خروبي،"دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية-دراسة حالة لبلدية العفرون-البليدة"، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، المجلد01، العدد01، (2016)، ص ص 76-98، ص84.

هذه الأهداف العملية تستهدف تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي كالتالي:

- محاربة الفقر.
- خلق فرص عمل.
- تحقيق التوازن الإقليمي [1].

❖ **البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصاديPCSC المخطط الخماسي الأول (2005-2009):** اعتُبرت الانتخابات الرئاسية 8 أفريل نقطة تحول حاسمة في عملية التقويم الوطني الذي دأبت الجزائر على سلكه، حيث التزم فخامة رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" بالاستمرار في مسار بناء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك فقد تم التأكيد على هذا الالتزام من خلال التعليمة الرئاسية الموجهة إلى الحكومة بعد تنصيبها بهدف إعداد البرنامج التكميلي لدعم النمو [2].

في 17 أفريل 2005 صرّح رئيس الجمهورية أن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين التوازن الجهوي وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا وقد خصص له مبلغ مالي قدر ب 250 مليار دينار، وسيتم إقرار برنامج إضافي مستقبلا من أجل دعم التنمية في المناطق الجبلية وفقا لاهتمامات سكان الأرياف.

وللقضاء على الاختلالات الجهوية التي حصلت في البلاد تم اعتماد البرنامجين التاليين:

✓ **برنامج تنمية جنوب الجزائر:** في 15 جانفي 2006 قرّر مجلس الوزراء رفع مبلغ تمويل البرامج التنموية لولايات الجنوب لمدة ثلاث سنوات -من سنة 2006 إلى سنة 2009- وذلك بمضاعفته من 250 مليار دينار إلى 377 مليار دينار، ويُدرج برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات والتي تغطي أكثر من 80% من الأراضي الجزائرية، كما أن البرنامج يحتوي على العديد من المشاريع الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق الجنوبية، ومن بين هذه المشاريع هي مشروع بناء سكنات حيث خصص له مبلغ 110 مليار دينار ومشروع تزويدها بالمياه الصالحة للشرب والذي خصص له مبلغ 80 مليار دينار.

---

[1]- أسماء بشوتي ومحمد شويح ، "تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2011-2016"، **مجلة الاقتصاد التطبيقي والإحصاء**، المجلد 16، العدد2، (2019)، ص 205.

[2]- مهدية بن طيبة، وسفيان خروبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

✓ **برنامج تنمية الهضاب العليا:** تضمن برنامج تنمية الهضاب العليا هو أيضا عددا كبيرا من المشاريع التي تضم العديد من الولايات الداخلية الهادفة إلى فك العزلة عن هذه المناطق كأولوية أولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا عن طريق:

- توفير المرافق اللازمة التي يحتاجها سكان هذه المناطق.
- انشاء شبكة طرق واسعة، ومد المسالك بين القرى والمدن.
- توسيع شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي.
- السعي نحو استصلاح واستغلال أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية لا سيّما المناطق التي عرفت هجرة الفلاحين خلال الأزمة الأمنية.
- بناء المنشآت مثل المركبات الرياضية، ومسابح نصف أولمبية، ونوادي ثقافية كفضاءات للشباب من أجل الترفيه والتسلية [1].

على الرغم من وجود إرادة سياسية في تطوير الاقتصاد المحلي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أن التنمية المحلية لم تتحقق بعد؛ حيث لا تزال المناطق النائية في داخل البلاد لا سيّما الهضاب العليا والجنوب الكبير يعاني سكانها من الحرمان والفقر وعدم الاستقرار [2].

✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني(2010-2014) PCCE":**

جاء هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة التي تعكس الإرادة السياسية في مواصلة حركية الإعمار الوطني عن طريق :

- إتمام المشاريع كمشروع طرق السكك الحديدية ومشروع السدود الجاري إنجازهما في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ إجمالي يقدر ب 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.

---

[1]- كمال رزيق، وعقون عبد السلام، "مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة-دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012-"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد 6، العدد1، (2017)، ص ص 276-290، ص ص 281-282.

[2] -Nasreddine AISSAOUI, Said BRIKA**, "Approche Participative Et Développement Local:Quelques Expériences Sur Les Zones Défavorisées Et Les Zones Enclavées"**, (1er Séminaire international– développement des zones frontalières – Prospectus, Université Mohamed-Chérif Messaadia Souk Ahras, 16-17 November 2016), P 17.

- إطلاق عدد من المشاريع الجديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار [1].

✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي البرنامج الخماسي (2015-2019):** على غرار البرامج السابقة (كبرنامج دعم النمو الاقتصادي **(PRSE)**، البرنامج التكميلي لدعم النمو **(PCSC)** التي تعودت الدولة على توزيعها منذ زيادة المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي أسهمت في تقوية المخططات البلدية للتنمية جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين (2015-2019) في الظروف الخاصة التي عرفتها البلاد جرّاء انخفاض عائدات الجباية البترولية، لهذا تم اطلاقه بالخصوص، فهو يعد واحد من الركائز التنموية في هذه الفترة [2].

قرّرت الحكومة الانطلاق في برنامج تنموي خماسي جديد يمتد إلى غاية سنة 2019 حيث خصصت له ما يقارب 262 مليار دينار جزائري من أجل:

- تخفيض نسبة البطالة.
- الرفع من المستوى المعيشي للسكان.
- تحقيق نسبة نمو 7%.
- صياغة المنشآت الأساسية المنجزة.
- تنويع الاقتصاد الوطني.

وقد اشتمل البرنامج المحاور الأساسية التالية:

-تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:

- إرساء الديمقراطية التشاركية من أجل تشجيع الارتقاء بآليات الحوار والاتصال.
- مكافحة البيروقراطية وتحسين نوعية الحكامة.
- محاربة جميع أنواع الآفات الاجتماعية، ودعم استقلالية القضاء.

---

[1]- عيسى بن لخضر، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019)، ص 56.

[2]- نور الدين بلقليل والهاشمي بن واضح، "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد جلال -المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015"، **مجلة الدراسات المحلية والمحاسبية**، العدد 8، العدد 1، (2017)، ص ص 636-649، ص 652.

- تحسين نوعية الخدمات العمومية وتحديثها من أجل تلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين.

-تطوير الاقتصاد الوطني: من خلال اعتماد سياسة تسعى إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

- الارتقاء بالخدمة العمومية وتحسينها: من خلال الاستمرارية في الجهود الهادفة إلى إنجاز البرنامج السكني والحفاظ على المكاسب الاجتماعية والعمل على ترقيتها للمساهمة في رفع المستوى المعيشي للسكان بصفة دائمة، بالإضافة إلى ترقية التنمية المتوازنة بين جميع الأقاليم [1].

❖ **النموذج الجديد للنمو (2016-2030):** نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل البرامج التنموية تمت المصادقة على برنامج جديد باسم **النموذج الجديد للنمو** 2016-2030 في جويلية من سنة 2016 المتضمن ثلاثة مراحل هي كالتالي:

-**مرحلة الإقلاع 2016-2019:** سعت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى:

- تحسين مداخيل الجباية المحلية لتوفير نفقات التسيير.
- تخفيض عجز الميزانية.
- تعبئة موارد مالية إضافية في السوق المالي الداخلي.

-**مرحلة الانتقال 2020-2025:** تهدف الجزائر خلال هذه المرحلة إلى:

- تدارك الاقتصاد المحلي.

-**مرحلة الاستقرار2026-2030:** تهدف الجزائر خلال هذه المرحلة إلى:

تحقيق نمو سنوي بمعدل 6.5% خارج قطاع المحروقات [2].

في الأخير ومن خلال هذا العرض للمخططات والبرامج التنموية يمكن القول أن:

-السياسات العامة المتعلقة بالتنمية يتم صنعها من خلال:

---

[1]-أحمد حنيش ومحمد بوقليع، "دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر2018-2001"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المجلد 16، العدد02، (2019)، ص ص 109-126، ص ص 115-116.

[2]- هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد 02، العدد5، (2020)، ص ص 35-68، ص 55.

- ✓ دارسات ميدانية عميقة للإقليم الذي يُراد تنميته عن طريق جمع البيانات وتحديد الاحتياجات ومن ثم صياغة مخطط مرحلي لحل المعوقات التي تعيق تنمية ذلك الإقليم، وبعدها إطلاق المشاريع التنموية في المجالات المختلفة.
- ✓ أو أن صناعة السياسات العامة تكون بناءً على رؤى أحادية الجانب تقوم بها النخبة الحاكمة أو وزير قطاع معين (السياسة العامة القطاعية) ثم تنفيذ تلك السياسات على جميع الأقاليم.

في الجزائر ومنذ الفترة الاشتراكية إلى يومنا هذا لا زالت السلطة السياسية مستمرة في اعتماد سياسة "**مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ**" حيث تقوم بتعميم المشاريع التنموية على جميع الأقاليم الإدارية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل إقليم؛ هذه الخصوصية المكانية التي تعد عنصرا مهما في عملية التنمية باعتبار أن لكل منطقة خصائصها ومميزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما يُظهر الطابع التكنوقراطي للمخططات التنموية [1].

من خلال ما سبق وبعد تتبعنا لمسار المخططات والبرامج التنموية تبيّن أن التنمية المحلية ارتبطت بعاملين أساسيان هما:

-العامل الأول هو متعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فبعد الاستقلال في فترة الأحادية الحزبية ارتبطت التنمية بالتخطيط المركزي للتنمية، وحتى بعد الفترة الانتقالية من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والتحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق الحر سيطرت المركزية الشديدة على اتخاذ السياسات التنموية حيث كانت البرامج التنموية بمبادرة من السلطة المركزية مع تغييب للتخطيط المحلي، بالإضافة إلى ضعف المشاركة الشعبية وتهميش دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

-أما العامل الثاني هو مرتبط بالمداخيل المالية التي تبقى لصيقة بالجباية البترولية وبارتفاع أسعار البترول التي تدفع الدولة إلى خوض معركة التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، والتي قد تؤدي إلى توقف تلك المشاريع إذا ما سجلت انخفاضا في أسعار البترول، وهذا ما حدث بالفعل بعد سنة 2014 ما أدى إلى قلة منح الاعتمادات المالية لبرامج التنمية المحلية وتجميد

[1]- فضيل إبراهيم مزاري، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات"، **دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد 5، العدد02، (2018)، ص ص 149-160، ص 151.

المشاريع التي لم تنطلق بها الأشغال جرّاء سياسة ترشيد النفقات التي تم اتخاذها، ومن جهة أخرى يثبت التمويل المركزي الذي يعتمد على الجباية البترولية مركزية القرار التنموي وتبعية الوحدات المحلية للسلطة المركزية، وهذا ما يفرض ضرورة اصلاح المالية والجباية المحلية وعدم الاعتماد على المساعدات المركزية.

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD كآلية لتجسيد التنمية المحلية

بالإضافة إلى البرامج التنموية ذات الطابع الوطني المدعمة للتنمية المحلية شرعت الجزائر منذ فترة السبعينيَّات في إعداد مدونة المخططات التنموية المحلية كبرامج تجهيز غير ممركزة من أجل تجسيد التنمية على المستوى المحلي من بينها المخطط البلدي للتنمية.

أولا: تعريف المخطط البلدي للتنمية

"هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية، وتجهيزات الإنجاز" [1].

وينقسم المخطط البلدي للتنمية **plans communaux** de **développement** إلى أربعة أنواع هي على النحو التالي:

- **المخطط البلدي للتنمية العادية:** هو الذي يتم إعداده كل سنة بالطريقة العادية، وأيضا وفقا للنظام المعمول به منذ إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

- **المخطط البلدي للتنمية التكميلي:** الغرض منها الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

- **المخطط البلدي للتنمية الاستعجالي:** وهو الذي يكون في الحالات الاستثنائية أو الخاصة، ويكون لها شكل الاستعجال.

[1]–ليندة أونيسي، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 03، العدد02، (2016)، ص ص 226–243، ص 228.

- **المخطط البلدي في إطار برنامج للإنعاش الاقتصادي:** وهي التي تخص برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية سنة 2001 [1].

ثانيا: مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية

يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية من خلال الخطوات التالية:

✓ **الخطوة الأولى:**

-اقتراح المشاريع التنموية عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي:

البلدية هي التي تقوم بعرض مقترحات من المشاريع من خلال مداولات المجلس الشعبي البلدي التي تعقدها في نهاية كل سنة بهدف القيام بتنفيذها حسب عمليات التجهيز والاستثمار، ثم ترتيب هذه المشاريع المقترحة حسب الأولوية ثم تسجيلها في مدونة تسمى "**بمدونة البلدية**".

✓ **الخطوة الثانية:**

-إعداد البطاقة التقنية للبلدية fiche technique:

خطوة إعداد البطاقة التقنية تأتي بعد تسجيل المشاريع بمدونة البلدية حيث تقوم المصلحة التقنية على مستوى البلدية بإعداد بطاقة تقنية تسجل بها طبيعة المشروع وموقعه إضافة إلى تقييمه المالي [2].

✓ **الخطوة الثالثة:**

-إرسال البطاقة التقنية للبلدية إلى الدائرة واجتماع اللجنة القطاعية:

يتم تجميع كافة البطاقات التقنية لكل مشروع في كتيب، كما يتم تجميع الملخصات التي تحمل عنوان المشروع المقترح حسب القطاعات إرسالها إلى الدائرة، وبعدها تجتمع الدائرة باللجنة القطاعية من أجل القيام بدراسة مقترحات البلدية وإضافة تعديلات إذا اقتضى الأمر ذلك.

وتتكون هذه اللجنة القطاعية من:

---

[1]- زهرة سعيود، "الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر"، **مجلة البحوث**، المجلد 11، العدد01، (2017)، ص ص 217-238، ص ص222-223.

[2]- يسين شامي، "النظام الإجرائي لتحضير المخططات البلدية للتنمية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد 02، العدد 01، (2019)، ص ص 117-138، ص 122.

-ممثلي الدائرة.

- الكاتب العام المكلف بالمخططات.

-ممثلي البلدية ورئيس البلدية.

-بالإضافة إلى ممثلي الولاية وهم: ممثلي مديريات الري، البناء والتهيئة العمرانية [1].

✓ **الخطوة الرابعة:**

- إرسال المشاريع المقترحة من الدائرة إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية DPAT على مستوى الولاية:

خلال هذه الخطوة يتم إرسال المشاريع إلى **مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية** أين تتم على مستواها الدراسة التقنية لاقتراحات البلدية وتوزيع الملفات على المديريات المختلفة حسب اختصاصها وتتم هذه العملية قبل السنة المالية الجديدة، ثم يتم على مستوى **مكتب برامج المخططات البلدية** الفصل بين العمليات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية والعمليات الخاصة بالمخططات القطاعية للتنمية، كما يتم الفصل أيضا بين المشاريع الجديدة التي يتم فيها الطلب باعتمادات مالية، والمشاريع التي لا زالت قيد الإنجاز، بالإضافة إلى التأكد من صحة المعلومات الواردة في البطاقات التقنية، وكذا التحقق من عدم تسجيل عملية واحدة خلال سنتين متتاليتين أو أكثر. وبذلك تُعد هذه الخطوة من الإجراءات التقنية[2].

✓ **الخطوة الخامسة:**

-إرسال المقترحات من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية إلى المديرية العامة للميزانية واجتماع لجنة التحكيم:

بعد انعقاد المجلس تقوم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بعقد اجتماع "**لجنة التحكيم**" مع المديرية العامة للميزانية حيث يتم توزيع الاعتمادات المالية بين الولايات، وبعد تقديم تقرير حول الوضع المالي للدولة تناقش اللجنة المشاريع المقترحة وتصادق عليها حسب الأولوية ثم تقوم بتقديم تراخيص البرنامج للمشاريع الجديدة، واعتمادات الدفع للمشاريع الجاري تنفيذها، كما يخصص

[1]- زهرة سعيود، **مرجع سبق ذكره**، ص 228.

[2]- يسين شامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

غلاف مالي للبرامج المقترحة لكل ولاية، هذا الغلاف هو ما يسمى **بتصريح** أو **مقرر البرنامج النهائي** [1].

الخطوة السادسة:

-إعداد مدونة الولاية وإعداد مقرر التسجيل:

تعقد مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية اجتماعا مع ممثلي البلديات بعد حصولها على **تصريح البرنامج النهائي** من أجل إعادة التحكيم وتكييف مقررات البرامج حسب المقترحات الأولية لكل بلدية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

-الإمكانات التمويلية والأولويات التنموية لكل بلدية.

-الأولويات الولائية والقطاعية.

-التوجهات الحكومية.

وبعدها يتم إعداد مدونة الولاية التي تحتوي المشاريع التي تمت الموافقة عليها والمقسّمة حسب الأبواب والبلديات ثم إرسال نسختان منها إلى المديرية العامة للميزانية والوزارة ذات الصلة بالمشروع، ومن ثم تليها مرحلة إعداد مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية الذي يحتوي على المشاريع التي تم ترتيبها حسب الأبواب والسقف المالي للبلدية وهو ما يطلق عليه اسم "**ترخيص البرامج**"، ثم توزع ستة نسخ على:

- البلدية.
- القابض البلدي.
- الدائرة.
- خزينة الولاية.
- مديرية الإدارة المحلية.
- مديرية الضرائب.

في الأخير وكمرحلة نهائية تقوم البلدية بتسجيل المشاريع بدقة في بطاقة فنية ثم ترسلها إلى الولاية من أجل معاينتها من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لغرض تسجيلها في ميزانية

[1]- زهرة سعيود، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

التجهيز العمومي الخاص بالولاية، وبذلك تكون المشاريع مسجلة بعد المصادقة على مقرر التسجيل، ومن ثم ينتقل المخطط البلدي للتنمية إلى مرحلة التنفيذ [1].

الشيء الملاحظ من خلال ما سبق أن المخطط البلدي للتنمية بالرغم من أن المجلس الشعبي البلدي هو الذي يُعد المخطط باعتباره مخطط يعبر عن احتياجات مواطني البلدية ويخص أفرادها من خلال النواب والممثلين عنهم في هذه المجالس، إلا أن ممثلي الدائرة وممثلي الولاية يتدخلون أكثر من ممثلي البلدية من خلال صلاحياتهم في دراسة المشاريع المقترحة بل وإدخال تعديلات عليها أيضا، وبالتالي نقل المخطط البلدي للتنمية من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي، وهذا ما قد يتعارض مع حاجات البلدية التي اقترحتها.

ما نلاحظه كذلك هو تهميش الأطراف الفاعلة كمنظمات المجتمع المدني في عملية اختيار المشاريع التنموية. فلا يمكن بلوغ التنمية المحلية دون مشاركتها في إعداد المخطط التنموي البلدي لأن الجهات المحلية سواء المنتخَبة أو المعيَّنة قد لا تكفي لوحدها في اختيار المشاريع الملائمة للمجتمعات المحلية والمعبِّرة عن طموحاتهم ورغباتهم.

ثالثا: أهداف المخطط البلدي للتنمية في تجسيد التنمية المحلية:

وفقا للمرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 19 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية تم استحداث المخطط البلدي للتنمية بهدف تحقيق التوازن التنموي بين جميع البلديات بسبب عدم التوازن في التنمية الذي خلّفه الاستعمار الفرنسي بين البلديات الشمالية والجنوبية، وهذا هو الدافع الذي دفع الجزائر إلى البحث والتفكير عن أساليب وطرق لتحقيق التنمية الشاملة بغض النظر عن الموقع الجغرافي لهذه البلديات وذلك بهدف تحقيق التوزيع العادل للثروة الجزائرية، وبذلك أضحى المخطط البلدي للتنمية الآلية التي يمكن من خلالها الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، والنهوض بالتنمية بالكيفية التي تحقق التنمية على جميع المستويات المحلية والوطنية [2].

---

[1]- يسين شامي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124-125.

[2]- زهرة سعيود، **مرجع سبق ذكره**، ص 219-220.

وقد سعى المشرّع الجزائري إلى منح الجماعات المحلية لا مركزية في عمليات اتخاذ القرار وإعداد البرامج حسب قانون 10/11 الذي أقرّ بأن البلدية تساهم مع الدولة في الأعمال المرتبطة بتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن، وتعتبر عملية تحضير المخطط البلدي أحد المهام الأساسية التي كُلّفت بها البلدية لدفع عجلة التنمية المحلية، والهدف من ذلك هو ما يلي:

- الحد من النزوح الريفي.
- النهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين في المدن والأرياف بفك العزلة وإنشاء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية (شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية).
- الوقوف على النقائص الي شابت البرامج التنموية خاصة ما عرفته من عوائق مترتبة عن مركزية تسيير الاعتمادات.
- محاولة إيجاد حلول للمعضلات التي تعاني منها البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي، وتطوير المبادرات المحلية.
- التوزيع المجالي العادل للاستثمارات المحلية.
- الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المحلية.
- إدماج البلدية ضمن اتجاهات التخطيط الوطني [1].

المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية PSD كآلية لتجسيد التنمية المحلية

بالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية كبرنامج تجهيز غبر ممركز سنتطرق فيما يلي إلى المخطط القطاعي للتنمية:

أولا: تعريف المخطط القطاعي للتنمية ومراحله

المخطط القطاعي للتنمية هو مخطط ذو طابع وطني يشمل كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تخضع لوصايتها ويُسجّل باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، ويُحضّر على مستوى المجلس الشعبي الولائي حيث تتم دراسة مقترحات المشاريع ثم المصادقة عليه، ويتم إدراجه من قبل المديريات التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزرات المركزية التابعة لها كمديرية الري

[1]– ليندة أونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 230–231.

مديرية الاشغال العمومية، مديرية البناء والتعمير، والمديريات القطاعية الأخرى مديرية الصحة، مديرية التربية، مديرية النقل.....، أين تضع كل وحدة مركزية برنامج مشاريعها ثم تعرضه على المجلس الشعبي المنتخب من أجل المصادقة عليه، ولأن المجلس الشعبي الولائي مسؤول على التنمية على المستوى المحلي في الولاية فإن مصادقته على برنامج المشاريع الذي يُعرض عليها من طرف الوحدات المركزية له أهمية كبيرة في الموافقة على الاقتراحات[1].

كما يخضع المخطط القطاعي وذلك بعد المصادقة عليه للدراسة التقنية من قبل الهيئة التنفيذية على مستوى مديرية التخطيط ثم يُرسل إلى وزارة المالية لكي تدرسه هي الأخرى وتصادق عليه، وبعدها تُحرّر رخص البرامج واعتمادات الدفع، وهو يُعد كترخيص للولاية لمباشرة تنفيذ برامجها التنموية [2].

وعلى الرغم من أن المادة 109 تنص على أن جميع المشاريع التي أُقر بإنشائها على أرض البلدية تستلزم الموافقة الصريحة للمجلس الشعبي البلدي، إلا أن هذا الأخير نادرا ما يعارض مثل هذه المشاريع، وإذا كان ذلك يعتبر تدخلا إيجابيا من قبل الوحدات التنفيذية لكنه لا يعكس حرية واستقلالية المجالس المنتخبة وقدرتها في إدارة التنمية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى أن جل برامج التنمية التي يتم ادراجها في المخطط القطاعي تعد برامج ضخمة يخصص لها اعتمادات مالية كبيرة لا تستطيع البلدية توفيرها وهي عادة ما تكون خاصة بالمنشآت القاعدية. وفي الواقع فالمجالس المحلية لا تستطيع الاعتراض على هكذا نوع من المشاريع لحاجتها إليها، إلا أن هناك اعتراض في حالة واحدة وهي حالة الاختلاف حول الأرض المخصصة لإنجاز المشروع وفي الأخير تكون لصالح البرامج القطاعية [3].

حتى ولو اعتبرنا أن خيارات التنمية حسب السلطة المركزية تتم من خلال مبدأ التشاور بين مختلف الفاعلين غير أن الواقع يثبت أن الخيارات تم تحديدها من طرف الدولة حيث يتجلى ذلك في النصوص القانونية؛ فعلى سبيل المثال:

---

[1]–نورالدين بلقليل، "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–"، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[2]–ياقوت قديد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 236.

[3]– سليمة لدغش، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

-المادة 107 من قانون البلدية 10/11 تنص على:"...**في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية....**"

نلاحظ من خلال مضمون هذه المادة أن هناك تقييد لحرية المجلس الشعبي البلدي في اختيار المشاريع التنموية حيث اشترط أن البرامج التنموية التي يعدها المجلس الشعبي البلدي يجب ألا تخرج عن إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية للقطاع.

-وبالعكس بالنسبة للمخطط القطاعي للتنمية لا يوجد أي شرط حيث نصت المادة 80 من قانون الولاية 07/12 على" ".... **يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج ....**"

فالمشرع فضلّ التخطيط غير الممركز على التخطيط اللامركزي؛ بما أن الوالي يُعد سلطة عدم تركيز على المستوى المحلي أو يُعد امتداد للسلطة المركزية هذا تأكيد من قبل الدولة على أن التخطيط يتم على المستوى المركزي (الدولة-الولاية) ولا وجود لدور البلديات التي تعد أساس النظام اللامركزي، والتي يتولى تسييرها المجالس المحلية المنتخبة [1].

ثانيا: أهداف المخطط القطاعي في تجسيد التنمية المحلية

تتضمن مشاريع المخطط القطاعي برامج تتجاوز قدرات المجتمعات المحلية من ناحية الإعداد والتأطير والدراسة والتمويل، كما تشمل أيضا إقليما ذو سمات سكانية وبيئية متشابهة فقد تكون ولاية أو أكثر أو عدة دوائر داخل ولاية واحدة، وعدة بلديات، ولمشاريع المخطط القطاعي دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي (كالطرق الولائية والآبار لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب أو قنوات الصرف الصحي والكهرباء الريفية والإنارة العمومية وغاز المدينة ومحطات النقل البري وكل ما يدخل في اختصاصات الولاية).

هذا النوع من البرامج مهم جدا في تحقيق التوازن الجهوي من جهة ومن جهة أخرى تمنح هذه البرامج للجماعات المحلية فرصة المشاركة القوية في العملية التنموية حيث يمكن للوالي أن

[1]- يوسف سلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 141- 142.

يقوم بتسيير الأعمال بنوع من الاستقلالية وتسجل المشاريع التنموية باسمه باعتباره الآمر بالصرف وفقا لنظام الإدارة المحلية الجزائرية [1].

من الناحية النظرية تهدف المخططات القطاعية إلى دعم القطاعات المختلفة وطنيا ومحليا، وذلك من خلال ما يلي:

- تنمية الاستثمار
- السعي نحو إيجاد التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية.
- تلبية الحاجيات المحلية عن طريق تنمية القطاع الإنتاجي.
- استحداث فرص عمل جديدة.
- الرفع من مستوى الاستجابة لحاجيات المواطن لا سيّما في الجانب الاجتماعي من سكن وتعليم وصحة.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي والمحلي.

أما من الناحية العملية فإن المخططات القطاعية تواجه في الغالب العديد من العقبات المتمثلة في سوء تقييم المشاريع الأمر الذي ينعكس على عملية الإنجاز، بالإضافة إلى أن الاستثمارات التي تتضمنها البرامج القطاعية في الحقيقة تكون موجهة في الغالب إلى المدن على حساب المناطق النائية التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الاستثمارات، وبالتالي فإن هذا الوضع يبين أن المخططات القطاعية تلعب دورا محدودا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، كما يوضح مدى الاختلاف الحاصل بين الأهداف المحددة نظريا والنتائج المحققة على أرض الواقع[2].

من خلال ما سبق يمكن تقييم مدى مشاركة الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية في النقاط التالية:

---

[1]– الزوهير رجراج، ا"**التنمية المحلية في الجزائر–واقع وآفاق–**" (أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012–2013)، ص 174.

[2]– خيضر خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

في سنوات السبعينيَّات تم الأخذ بالتخطيط المركزي حيث تقوم الإدارة المركزية بإعداد مخططات التنمية حسب ما جاء به دستور 1976 لا سيّما ما نص عليه بأن الدولة هي الفاعل في مهام الإنتاج من خلال التخطيط؛ وذلك للتأكيد على أن الدولة هي الراعية وهي المسيطرة على جميع المهام. وبالتالي جعل الإدارة العمومية المركز الوحيد للعملية التنموية، والعمل على إضعاف القطاع الخاص والمجتمع المدني [1]. وعلى الرغم من وجود المخطط البلدي للتنمية والذي له دور في خلق نوع من التوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الواقع. لكن وجود بعض النقائص التي تتخلله يجعله برنامجا فاشلا في تحقيق التنمية خلافا لما كان مأمولا منه [2]؛ حيث أن المجالس المحلية مثل البلدية تتمتع بصلاحيات إعداد البرامج التنموية كل سنة والمصادقة عليها وتنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم في إطار المخططات التوجيهية القطاعية غير أن سلطة اختيار العمليات التنموية (بالإضافة إلى عمليات تهيئة الإقليم) القابلة للإنجاز محليا والمشاركة في تنفيذها التي تعد صلاحية ينفرد بها المجلس الشعبي البلدي لوحده حالت دون مشاركة المواطن أو الجمعيات في العمل التنموي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى التجربة التشاركية في المغرب حيث نجد أن الفصل 139 من دستور 2001 ينص على اشراك منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات في إعداد السياسة التنموية على المستوى المحلي ومنحها الحق في تقديم عرائض للمجالس المحلية والغرض من ذلك هو إدراج القضايا الموضوعية في جدول أعمال البرامج التنموية، وهذا ما يعكس أن الجمعيات في الجزائر تبدو وكأنها مغيبة لا تشارك كليا في عمليات تحضير السياسة التنموية وتهيئة الإقليم وتنفيذها مما يؤدي إلى الاخلال بمبدأ المشاركة في هذا المجال المهم لأن رغبة السكان المحليين والجمعيات في المشاركة في إعداد المخطط لم تعطى لها أدنى أهمية [3].

وبالنسبة للقطاع الخاص فنجد أن المرحلة الثانية من الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2010 التي تم فيها اعتماد البرنامج التكميلي لدعم النمو من أجل متابعة العملية التنموية سجلّت تدهورا وانخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير ذلك ما يثبت غياب القطاع الخاص

[1]– صليحة بن نملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

[2]– سارة عبايدية، "المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية–قراءة في النصوص"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، المجلد06، العدد02، (2019)، ص ص 108–124، ص 118.

[3]– محمد أمين أوكيل، "عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل"، **مجلة القانون**، المجلد 6، العدد 2، (2018)، ص ص 95–117، ص ص 108– 109.

ودوره الاستثماري خارج قطاع المحروقات، وكمثال على ذلك فإن تراجع أسعار النفط عام 2009 يعود سببها إلى أزمة الرهن العقاري وتداعياتها سنة 2008، والتي أدّت إلى انخفاض معدل الطلب على النفط، وكذلك توقف الأعمال المتعلقة بالصيانة في مجال إنتاج البترول مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

إذن فالأسئلة التي تُطرح في هذا الصدد هو:

- ✓ أين هو القطاع الخاص؟
- ✓ أين هو دور القطاع الخاص في اقتصادنا بعيدا عن مداخيل البترول في ظل وجود العديد من البرامج التنموية؟ [1] .

في الأخير ومن أجل تجسيد التنمية المحلية في الجزائر يجب انشاء شبكة من العلاقات بين جميع الفاعلين المحليين لأن التنسيق بين مختلف الفاعلين يمكن أن يلعب دورا في التصدي للعوائق التي تواجهها الأقاليم المحلية. ومن جهة أخرى من الضروري تعميق اللامركزية من أجل أن تتم عملية اتخاذ القرار من طرف السلطات المحلية لأنها الأقرب إلى الأقاليم المحلية وهي أدرى بإمكاناتها وبأولوياتها وكذلك باحتياجاته [2].

المبحث الثاني: الواقع التنموي للفواعل غير الدولاتية في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية بهدف اشراك الفواعل غير الدولاتية في تدبير الشؤون المحلية، **فما هو واقع هذه الفواعل غير الدولاتية في تحقيق التنمية المحلية؟**

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من التشكيلات المكوّنة للمجتمع المدني منذ المرحلة الاستعمارية كالحركة الجمعوية والنقابات والزوايا والتي مارست العديد من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وسنتطرق فيما يلي إلى تطورها التاريخي وأدوارها التنموية.

---

[1]– فضيلة بوطورة وآخرون، "قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع والمأمول خلال الفترة 2001–2015"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 11، العدد04، (2019)، ص ص 95–108، ص 99– 100.

[2] -Moussaoui, Kahina et Arabi, Khelloudia. "Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia ", **Économie et Solidarités**, Volume 44, Number 1, (2014), pp. 122-133, p132.

أولا: نبذة مختصرة عن تطور حركات المجتمع المدني في الجزائر

تباينت الدراسات التي اهتمت بالبنى المؤسساتية المشكِّلة للمجتمع المدني رغم قلة الدارسات في هذا المجال حيث لم يكن هناك اتفاق حول تقسيم موّحد لهذه المكونات، وبصفة عامة سنشير إلى البعض منها فيما يلي: [1]

✓ **الحركة الجمعوية:**

في المرحلة الاستعمارية وبما أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر سيطر على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فقد سيطر أيضا على المجتمع المدني المُمَثَّل في الجمعيات وذلك بامتثال هذه الأخيرة للقوانين الفرنسية من خلال قانون 1901 الذي منح حق تكوين الجمعيات للأفراد، والذي كان كمنظم ومُبيِن لمبدأ حرية الجمعيات، وقد تم استخدامه لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

- الحرص على إنشاء عدد كبير من الجمعيات من أجل خدمة أهداف محددة.
- اكتساب عمل الجمعيات للشرعية القانونية.

وقد ساهم هذا القانون في توسيع الحركة الوطنية وتعميقها كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، والعديد من الجمعيات المحلية في العديد من المدن الكبرى [2].

وبعد استعادة الجزائر لسيادتها في 05 جويلية 1962 تم إصدار **أول دستور عام 1963** نصت المادة 19 منه على أن الدولة تضمن حرية تشكيل الجمعيات، لكن في أول مؤتمر للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) عام 1964 أكّد أن التعددية الحزبية ليست معيارا للديمقراطية ولا للحرية، بالإضافة إلى أن تعدّد النقابات يمكن أن يكون له تأثير على المصلحة العامة، لذلك فالجهاز الوحيد الذي يعكس طموحات الشعب هو الحزب الواحد، ومن أجل كسب القدرة على تعبئة

[1]– عبد الرحمان برقوق وجهيدة شاوش إخوان، "مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد1، العدد02، (2012)، ص ص 35–64، ص 38.

[2]–أحمد لدرم، "منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد01، (2014)، ص ص 1–15، ص ص1–2.

الجماهير يجب عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء وقدماء المجاهدين في جمعيات تابعة له حيث يكون عملها تحت رقابته ووفقا لتعليماته [1].

وفي 30 ديسمبر 1971 تم الغاء العمل بالقانون الفرنسي 1901 بإصدار **الأمر رقم 79-71** الخاص بتشكيل الجمعيات الذي فرض شروطا صارمة في منح الاعتماد للجمعيات، وبعدها تم تعديل هذا الأمر بإصدار **أمر في جوان 1972** حيث نصت المادة 2 منه على السماح بإنشاء جمعيات ثقافية أو رياضية أو فنية أو دينية، كما اشترط في ذلك ضرورة حصولها على الاعتماد من طرف ثلاثة أطراف (وزارة قطاع النشاط المعني، وزارة الداخلية والوالي). ثم صدر **القانون رقم15-87** في 21 جوان 1987 الذي ألغى الأمر السابق ووسّع في نطاق المجالات الجمعوية الذي كان محصورا بين الجمعيات التربوية والخيرية من ناحية لكنه من ناحية أخرى أكّد على سيطرة الإدارة على الأنشطة الجمعوية [2].

إذن ظلّت هذه التنظيمات تحت سيطرة الإدارة عِوض إيجاد نطاق أوسع لها يمكنها من خلاله إطلاق العنان للمبادرة رغم ترخيص القانون لهذه التنظيمات بالتحول إلى منظمات حرة غير ربحية إلا أنها لم تتمكن من إيجاد مجال عمل مستقل، وهذا ما جعل الحركة الجمعوية الناشطة في مجال الشباب سيّما التي لها ارتباط بمؤسسات الشباب لم تستطع أن تتخطى جدران هذه المؤسسات بحجة خدمة المصلحة العامة من أجل الحصول على الدعم، وبذلك أصبحت هذه الجمعيات شبه إدارة موازية تعطي أهمية لتنفيذ خطط ومهام الإدارة أكثر من اهتمامها ببرامجها وأنشطتها ذات التنظيم الحر [3].

لكن منذ فترة الثمانينات ظهرت بعض حركات المجتمع المدني التي شهدت مشاركة نشطة حيث لعبت دورا رائدا في التحدي لاحتكار الحزب الواحد، وقد تمت تلك المشاركة بطريقة حاسمة وبشكل مقاوم في تبني مواقف ومطالب ملحة مثل:

---

[1]- سمير قريد، "نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 10، العدد18، (2010)، ص ص 145-156، ص 148.

[2]- نعيمة بورنان، "الحركة الجمعوية في الجزائر: بين التعديلات القانونية ومقتضيات التحول نحو الديمقراطية"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد02، العدد4، (2015)، ص ص 79-113، ص ص 84-85.

[3]- عبد الرحمان برقوق وجهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

- اندلاع ثورة الربيع البربري أفريل 1980 للاعتراف بالأمازيغية.
- تحرك الجمعيات النسائية عام 1984 ضد قانون الأسرة والمساواة في الحقوق.
- تأسيس رابطة حقوق الإنسان في عام 1985.

وقد كانت هذه الحركات رائدة في التحدي المنظّم والمدعوم ضد النظام القائم [1].

وبعد إصدار دستور 1989 والانتقال الديمقراطي وتبني نظام التعددية الحزبية كنموذج للممارسة الديمقراطية أضحت الجمعيات مظهر من مظاهر الانفتاح السياسي، حيث تّم السماح بتأسيس جمعيات ذات الطابع السياسي في إشارة إلى الأحزاب السياسية، وقد تم اصدار أول قانون لتنظيم الجمعيات في الجزائر المتمثل في قانون 90-31 المؤرخ في 04-09-1990 تكريسا للمكسب الدستوري الذي عكس التوجه عن فتح المجال السياسي و تفعيل الحركة الجمعوية وتحفيزها على المشاركة في بناء الممارسات الديمقراطية، وبذلك كان هذا القانون هو بداية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر حيث أضحى يشمل العديد من الجمعيات التي تنشط في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية التي فرضت نفسها كفاعل مهم في العملية التنموية [2].

على الرغم من أن الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي اكتسبت مكانة قانونية من خلال المادتين 39و40 من دستور 23 فبراير 1989، وكذلك دستور 28 نوفمبر 1996الذي كان أكثر تنظيما، إلا أن العمل التطوعي في الجزائر وحرية الرأي والتعبير المرتبطة به عرفت تقييدا بسبب فرض قانون الطوارئ وقانون محاربة الإرهاب، لذلك تميزت التشريعات المرتبطة بالجانب السياسي والاجتماعي بميزة التقييد، فغالبا ما يقابل اكتساب حريات وحقوق جديدة قيود تسقط آثار الإصلاحات التشريعية [3].

---

[1]- Essaid TAIB**,** "Société civile et transition démocratique en Algérie", **Revue Algérienne des Politiques Publiques**, Number 3, (2014), pp 26-43, p37.

[2]- محمد أمين أوكيل، "عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل"، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[3]- يوسف زدام ، "**دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية -مقاربة ثقافية-**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول " التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 16-17ديسمبر 2008)، ص 7.

كما عرف القانون اللاحق 06/12 تشديدا في إجراءات تأسيس الجمعيات والرقابة الصارمة على أنشطتها ومواردها المالية، بالإضافة إلى علاقاتها مع الأحزاب السياسية والجمعيات الدولية المختلفة، وهو ما أثر تأثيرا سليبا على أداء وعمل الجمعيات [1].

✓ **النقابات:**

شهدت طبقة العمال الجزائريين تجربة من النضالات في النقابات العمالية التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، وبعدها أنشأ العمال الجزائريون في عام 1956 منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين **(UGTA)**، لكن هذه النقابة لم تمارس أنشطتها بحرية واستقلالية عن الحزب الحاكم بسبب ما فرضته الدولة من مرشحين عنها لإدارة هذه النقابة، وقد أدى هذا التوتر السائد الذي خلقه هذا الوضع إلى عرقلة أعمالها وعدم الاعتراف بها [2]. وأهم ما تميز به العمل النقابي في هذه المرحلة بشكل عام هو:

- النقابة جزء من هياكل الدولة والحزب الحاكم.
- النقابة وسيلة لتجنيد العمال لخدمة مشاريع الدولة في المجال السياسي والاقتصادي.
- قيام النقابة بالدفاع بشكل جزئي عن بعض الفئات العمالية الأكثر فقرا والأقل خبرة.
- النقابة العمالية وسيلة ترقية لبعض الفئات الاجتماعية، وقد ساعد على ذلك الطبيعة الريعية للتسيير الاقتصادي [3].

هناك من اعتبر أنه نتيجة الإصلاحات السياسية العديدة في البلاد استفادت هذه التنظيمات من هامش نسبي للحرية لا سيّما منذ صدور دستور1996، إلا أن هذا الهامش من الحرية النسبية غالبا ما تم ملؤه بتنظيمات طلابية ذات توجهات سياسية، أو بنقابات عاجزة [4].

---

[1]– فريد لخنش وجمال الدين عاشوري، "مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر"، **مجلة المداد**، المجلد06، العدد01، (2018)، ص ص 240–262، ص 251.

[2]– عبد الرحمان برقوق وجهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[3]– فاطمة موساوي وجيلاني كوبيبي معاشو، "العمل النقابي في الجزائر –الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا–"، **مجلة متون**، المجلد10، العدد02، (2017)، ص ص 200–211، ص ص 206–207.

[4]–عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن.....أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد06، العدد 16، (2014)، ص ص 153–166، ص 161.

وهناك من اعتبر أنه ومنذ تأسيس هذه النقابة التاريخية **(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)** ظل العمل النقابي محتكرا من طرفها إلى غاية فترة الثمانينيَّات، إلا أن الأمور تغيرت بعد قانون 4-14 المؤرخ في 02 يوليو 1990 الذي سمح بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددا نقابيا شمل ما يقارب 70 نقابة مستقلة على المستوى الوطني، تأسست من قبل الفئات الأجيرة المختلفة التي تخلّت عن صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وفي السنوات الأخيرة قامت هذه النقابات المستقلة بالعديد من الحركات الاحتجاجية من أجل الدفاع عن مكانة مختلف الفئات الأجيرة، لاسيّما الفئات الوسطى (أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون..إلخ) والتي تدهور وضعها بشكل ملحوظ في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية...، وذلك راجع إلى العديد من التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ أواخر الثمانينيَّات وأوائل التسعينيَّات [1].

✓ **الزوايا:**

بعد الاستقلال سعت الدولة "الوطنية" جاهدة لتجسيد استراتيجيتها القائمة على تحييد القوى التقليدية المحافظة وتجميد المؤسسات التي لها صلة بها كالزوايا والكتاتيب...ولضمان ذلك قامت بتفعيل المؤسسات الجديدة التي أقامتها لا سيّما المؤسسات التعليمية حيث أن مشروع الدولة الوطنية اعتبر المدرسة كأداة لإعادة تشكيل المجتمع ووسيطا لاحتكار سلطة نشر محتوى فكري وثقافي ونموذج سلوكي يتفق مع توجهاتها والاندماج في منظومتها، بالإضافة إلى ذلك قامت بالرقابة على كل المؤسسات المرتبطة بها كالزوايا والمساجد والكتاتيب، كما قامت بهدم الأسس الاقتصادية لوجود الزوايا الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مهمَّشة بسبب مصادرة أملاكها كالأوقاف والأحباس لاسيّما عند تطبيق الثورة الزراعية وتأميم الممتلكات لصالح الدولة وإعادة توزيعها [2].

ومع ذلك واصلت الزوايا طريقتها في تعليم مواد الشريعة وتحفيظ القرآن للطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس الرسمية في فترات خاصة، وفيما بعد أعطت وزارة الشؤون الدينية أهمية لهذه الزوايا حيث بدأت في تزويد المعاهد بالأئمة والوعاظ والإشراف على المساجد، وقد استرجعت الزوايا نشاطاتها في الوقت الحالي، وعلاوة على دورها التربوي لا يزال دورها في المجال الاجتماعي قائما إلى يومنا هذا حيث تُعد مقرا لتسوية المشاكل الصعبة التي تحدث بين المواطنين والأسر التي

---

[1]- عبد الرحمان برقوق وجهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[2]- الطيب العماري، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر "التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي- دراسة أنثروبولوجيا-"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد06، العدد 15،(2014)، ص ص 123-140، ص 134.

لا يمكن حتى للمحاكم أن تحل البعض منها، ضف إلى ذلك ما أسسته هذه الزوايا من جمعيات خاصة بها والتي تهدف من خلالها إلى المحافظة على التراث الثقافي والعمل الخيري [1].

بالنظر إلى الوظيفة الظاهرية للزوايا المتمثلة في تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية السنية (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف)، بالإضافة إلى تقديم العون للمحتاجين وعابري السبيل فهل يمكن تجاهل الوظائف الخفية لبعض زوايا الطرق الصوفية؟ [2].

يمكن القول أنه في الجزائر المستقلة لم يظهر هناك أي دور للزوايا إلى غاية سنة 1991 لما انعقدت الندوة الوطنية الأولى في الجزائر العاصمة حول الزوايا، وقد كانت محاولة صريحة لاستخدام الزوايا من أجل اخضاع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا سيما في أوساط الفلاحين من ناحية، ومن ناحية أخرى هي محاولة لاسترجاع مكانتها التاريخية حتى تصبح عنصر توازن في الخريطة السياسية الجديدة في البلاد التي أصبحت مليئة بالتنظيمات والأحزاب لا سيّما تلك التي لها ميول دينية.

إن الدعم الكبير الذي حظيت به الزوايا والطرق الصوفية من طرف الدولة جعلها تعود بقوة، وهذا دليل على المساهمة الكبيرة لها في المجال السياسي حيث نجد أن معظم المناسبات السياسية التي عرفتها الجزائر في فترة العشرية السوداء كشفت المساهمة الفعالة لهذه البنى التقليدية في رسم المشهد السياسي بدعمها للرئيس المترشح (بوتفليقة) في انتخابات 1999 و2004 وإعلانها عن مساندتها لتمديد حكمه لعهدة رئاسية ثالثة، هذا الأخير الذي أعطى لها مكانة خاصة حيث فتح لها المجال في التعبير عن موقفها اتجاه رسم سياسات البلاد، وذلك ما يثبت الارتباط الوثيق بينهما حيث لا يمكن رسم السياسيات العامة بدونها، وأن دعمها للمشاريع السياسية أصبح ضرورة لإعطاء المصداقية لأي عمل سياسي[3].

وفي ختام هذه المكونات للمجتمع المدني هناك من أشار إلى أنه ومنذ أوائل التسعينات شهد المجتمع المدني الجزائري هيكلة متسارعة في شكل تنظيمات وجمعيات لكن لا يعني ذلك أنها

---

[1]– طيب جاب الله، "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، **مجلة معارف**، المجلد8، العدد14، (2013)، ص ص 134–150، ص149.

[2]– محمد بوقشور، "المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد50، المجلدB، (2018)، ص ص555–575، ص 567.

[3]– عبد الرحمان برقوق وجهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

شكلّت مجتمعا مدنيا ذو فعالية سواء كانت هذه الفعالية تدعم السلطة أو تضغط عليها بهدف مراقبتها وإصلاحها ومكافحة الفساد، بل لوحظ ترّسخ البنى التقليدية في المجتمع الجزائري (العرش، القبيلة، الجهة..) الذي أضحى يكرّس قيم الولاء للعرش والقبيلة والتعصب العرقي والجهوي، وهذا ما يدل على عدم وجود مجتمع مدني الذي يرتكز أساسا على قيم الولاء للوطن والنضال في سبيل سيادة دولة القانون والايمان بقيم الحرية والديمقراطية والعدالة والأخوة وحقوق الإنسان [1].

كما يرى العديد من الباحثين في الحركة الجمعوية الحديثة في الجزائر أن التنظيمات والجمعيات هي ظاهرة مقترنة بشكل أساسي بالمدينة والمناطق الحضرية أما البنى الأهلية القديمة فهي منتشرة في الأرياف، ونجد استمرارية تأثير البنى التقليدية خاصة في منطقة القبائل والأوراس والجنوب الصحراوي لكن هذا لا يُنكر وجود تنظيمات حديثة، وهذا ما يعني أنها مناطق تعايش لتشكيلات قديمة وحديثة من تنظيمات المجتمع المدني حيث تتعايش الزوايا الدينية كأحد التنظيمات القديمة مع الجمعيات الحديثة مثل الجمعيات الرياضية والشباب والثقافة وجمعيات النساء، لكننا نرى أن الجانب الظاهري لهذا التعايش يُضمر تعارضا لأنه لا يمكن اعتبارها حديثة لأنها حديثة من ناحية الشكل فقط وتهدف إلى تحقيق نفس الأهداف التي تسعى لها البنى التقليدية [2].

من خلال هذا العرض المقتضب حول التطور التاريخي لتشكيلات المجتمع المدني في الجزائر سواء التقليدية أو البنى الجديدة نجد أن القاسم المشترك بينهم هو عدم استقلالية كل هذه التشكيلات عن الدولة حيث كانت بمثابة تشكيلات تابعة للدولة وغطاء للكثير من الأنشطة السياسية، وهذا ما يتعارض مع مبادئ المجتمع المدني ومنه يمكن القول أن هذه التبعية هي التي جعلت أدوراها التنموية ضعيفة رغم بعض الجهود لبعض النقابات المتمثلة في الاحتجاجات، وكذا بعض الجهود التنموية للزوايا المتمثلة في العملية التعليمية وتقديم المساعدة للمحتاجين والفقراء. وسنتعرض إلى ذلك بصورة مقتضبة في العنصر الموالي.

ثانيا: مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية

أتيح لمنظمات المجتمع المدني اليوم أن تكون شريكا مهما في البناء والتطوير وكذا العمل على

---

[1]–محمد بوقشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 568.

[2]– فاطمة بن يحي وعمر طعام، "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد03، العدد02،(2015)، ص ص 201–211، ص207.

جميع الأصعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة الأدوار المتعددة التي تلعبها الجمعيات المحلية والوطنية في المجال التنموي لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

✓ **المساهمة في المجال الاجتماعي:**

مقارنة بالسنوات الماضية عرفت الأوضاع الاجتماعية في السنوات الأخيرة انتعاشا وتحسنا، ويعود ذلك إلى جهود الجمعيات المحلية والوطنية، ويتجلى ذلك في الأنشطة الاجتماعية المحلية المكثفة كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والاهتمام بالفئات المعوزة، وكذا النشاطات التوعية والتحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطن [1].

وفيما يلي أهم اسهامات المجتمع المدني بشكل مختصر:

- الأعمال التطوعية الرامية إلى تنظيف البيئة بالإضافة إلى حملات التشجير وحسب الإحصائيات في الجزائر والمقدرة بـ: 60%هي نسبة المساهمة في هذا المجال.
- العمل في المجال الصحي من خلال دعم الخدمات الصحية لا سيّما في الأرياف من خلال:
  - ✓ لفت انتباه السلطات إلى النقائص التي تعاني منها هذه المناطق.
  - ✓ العمل في مشروعات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية عن طريق العمل التوعوي.
- العمل في مجالات التدريب والتأهيل ومحو الأمية حيث توجد في الجزائر 3000 جمعية تنشط في هذا المجال. بالإضافة إلى المساهمة في مجال المشروعات الإنتاجية الصغيرة.
- العمل في مجالات حقوق الانسان والدفاع عن الحريات.
- العمل في مجال مكافحة الفقر من خلال الزكاة والصدقات التي تقوم بها المنظمات الخيرية الدينية.
- العمل في مجال الخدمات وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

[1]– عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

- الاهتمام بقضايا المرأة ودمجها كفاعل اقتصادي يعود بالفائدة على المجتمع من خلال الجمعيات ذات النشاط الإنتاجي والتدريبي والتأهيلي، ففي الجزائر تتنوع نشاطات المتطوعين حيث تتقلص وتتمدد حسب ظروف الجمعية واهتمامات المتطوعين [1].

ونستعرض فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية عن مساهمة الحركة الجمعوية في الجزائر في المجال التنموي:

- تنمية المناطق الريفية الجبلية وترقية الأحياء في ولايات تيزي وزو وبجاية من خلال مبادرات تنظيمات المجتمع المدني بالاعتماد على طاقاته وعلى القيم الاجتماعية التقليدية مثل **التويزة والعمل التشاركي**.
- كما لعبت مبادرات مماثلة في ولاية غرداية دورا هاما في بناء قصور **نومرات وتينميرين** باستخدام الأساليب التقليدية وعادات الأجداد وقد حصلت صاحبة المبادرة "**جمعية التراث**" لبني يزقن في قمة المناخ المنعقدة في مراكش عام 2016 على الجائزة العالمية الأولى للمدينة المستدامة [2].

بالإضافة إلى ما تقوم به الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي على نهج جمعية ناس الخير بمساعدة العائلات الفقيرة، والبحث عن الأسر التي تتكفل باليتامى، ومساعدة المعوزين والمساكين في المناسبات والأعياد، كما تقوم جمعيات محو الأمية التي بلغ عددها **3000** جمعية بتقديم دروس في الكتابة والقراءة، والجمعيات الناشطة في المجال الصحي كجمعيات مرضى السكري والسرطان التي تقوم بمساعدة المرضى على الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي، وشراء الأدوية بأسعار معقولة، وتعتبر جمعية زهور بوهران التي لها فروع على المستوى الوطني الجمعية الوحيدة التي تساعد المعوزين على إجراء تحاليل طبية، وتمكينهم من الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي[3].

---

[1]– عادل انزارن، "التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 08، العدد02، (2017)، ص ص 368–387، ص 380.

[2]– خالد فوضيل، "**ثلاثية التنمية المَحلية: الإقليم والمُجتمع المدني والحوكمة**"، **https://bit.ly/3I8oAso**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/08/12.

[3]– محمد بن صديق، "**مشاركة المجتمع المدني في دعم استراتيجيات التنمية المحلية في ظل آليات الحكم الراشد –الجزائر أنموذجا–**" (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2019–2020)، ص 284.

✓ **المساهمة في المجال الاقتصادي:**

في السنوات الماضية عرفت مساهمات المجتمع المدني في التنمية المحلية تطورا كبيرا، فعلاوة على دور الجمعيات المحلية لعبت الاتحادات والنقابات العمالية الخاصة مساهمات كبيرة بنشاطاتها الاقتصادية نظرا لدورها المهم في تحقيق التنمية باعتبار أعضائها هم المحرك الأساسي لها، لذلك تستعين البلدية عند تسطيرها لبرامجها التنموية بآراء وارشادات الاتحادات والجمعيات المحلية لا سيّما في حالة تنمية منطقة ما وترقيتها، وهناك أيضا بالإضافة إلى الاستشارة مساهمات ميدانية واقعية تقوم بها الجمعيات المحلية المختلفة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية[1].

كما تتميز بعض المنظمات المستقلة ذات التأثير الاقتصادي بتقديم المقترحات والبرامج التنموية على السلطات المحلية والوطنية كالغرف الصناعية والتجارية، وغرف الصناعة التقليدية وجمعيات الفلاحين والمزارعين كما هو الحال مع حركة نبني **NABNI** التي تمكنت من التعامل مع السلطات المحلية وعرض مقترحاتها المتعلقة بالبدائل الاقتصادية الضرورية لتغطية تداعيات انخفاض إنتاج المحروقات في الجزائر وانخفاض مداخيلها من العملة الصعبة، وقد قامت هذه الحركة بصياغة محاور متكاملة حول الخطوات اللازم تنفيذها بهدف الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد تنويع مصادر الإنتاج، كما صرحت بعدم وجود صلة لها بالسياسة واهتمامها بتحديث الأساليب المتعلقة بالتخطيط والتسيير وجعلها أكثر منطقية[2].

ولذلك فالعمل الجمعوي في الجزائر بحاجة إلى قوانين تفعل أدائه الاقتصادي فبسبب ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية يدفع هذا الوضع إلى البحث عن حلول، وبما أن الجزائر مقبلة على اقلاع إنمائي خارج قطاع المحروقات وما يواجهه من تحديات عديدة كالبطالة، لذلك قد يكون الاستثمار المحلي مع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني أداة ناجحة في تحقيق ذلك [3].

✓ **المساهمة في المجال البيئي:**

تنحصر عضوية الجمعيات البيئية في الجزائر في الهيئات العمومية في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة بثلاثة ممثلين فقط، بالإضافة إلى عضويتها في

[1]– مجدوب عبد المؤمن وهماش لمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

[2]– محمد بن صديق، **مرجع سبق ذكره**، ص 284.

[3]– عادل انزارن، **مرجع سبق ذكره**، ص 380.

بعض المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري كالجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير؛ وبذلك تعتبر عضويتها ضعيفة، وهو ما يقلّل من قدرتها على بلوغ أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، وهناك من اعتبر أن منح حق المشاركة للجمعيات في بعض الهيئات البيئية يستهدف القضاء على الاحتجاجات، وضمان شفافية أدائها بيئيا لأنها مشاركة غير عادلة وغير مهيكلة وغير واضحة، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع التأثير في القرارات البيئية باعتبار أن القرارات المعتمدة هي القرارات التي تتخذها الإدارة [1].

خوّل المشرع الجزائري للجمعيات البيئية حق اللجوء إلى القضاء بهدف تحريك الدعوى العمومية في الجرائم البيئية الأمر الذي سيُفعل عملها في حماية البيئة، ويمنحها صلاحيات واسعة من خلال المتابعة الجزائية أو المطالبة بالتعويض لجبر الضرر، وبذلك تعد هذه الصلاحيات آليات فعالة في تطوير مجال حماية البيئة عن طريق شراكة بيئية فعالة بينها وبين المواطنين والمؤسسات العمومية الناشطة في حماية البيئة [2].

إلا أن الجمعيات البيئية عند أدائها لوظائفها تعاني من بعض النقائص منها ما هو مرتبط بخصوصية النظام القانوني، بالإضافة إلى ما هو مرتبط بدعم السلطات الإدارية والمواطنين، وكذا ما هو متعلق بمستوى أدائها وتنظيمها [3].

وبصفة عامة وحسب احصائيات 2013 يتعدى عدد الجمعيات في الجزائر 120 ألف جمعية، لكن رغم هذا العدد الهائل لا تزال أنشطتها ضعيفة، وعادة ما يتم وصفها بالمناسباتية، وهذا ما أدى إلى تراجع مساهمة حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين المحلي والوطني [4].

أما في الوقت الحاضر فيبلغ عدد الجمعيات في الجزائر 180940 جمعية على مستوى 48 ولاية، وتتصدر الجزائر العاصمة عدد كبير من هذه الجمعيات بحوالي 11692 جمعية في مختلف المجالات كما يوضحه الشكل رقم (05).

---

[1]–سمير شوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65–66.

[2]– صباح عبد الرحيم، "شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري –الفعالية والمعوقات–"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 15، العدد02،(2020)، ص ص 148–165، ص161.

[3]–سمير شوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[4]– فريد لخنش، جمال الدين عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

شكل رقم 5: عدد الجمعيات حسب نشاطاتها، وحسب التوافق مع القانون

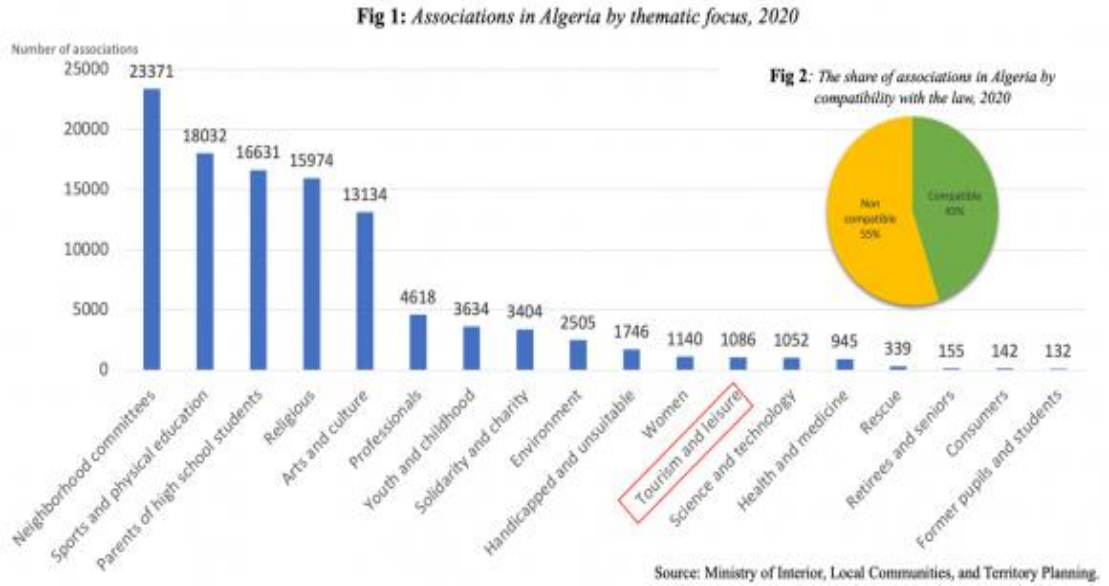

source: Soufiane Boulassel, **,** "Challenges of civil society organizations in tourism in Algeria: a civil participation approach", **Brazilian Journal of Economic Geography**, number 22, (2021), PP 1-31, P8.

من المفروض أن وجود عدد كبير من الجمعيات في أي بلد يعكس حالة المجتمع المدني. لكن في حالة الجزائر فرغم وجود عدد هائل من الجمعيات لكنه لا يعكس الأداء الفعلي لها في الواقع.

فأولا: وجود 55% من الجمعيات في الجزائر لا تلتزم بقانون الجمعيات؛ مما يفسّر ضمنيا أن أقل من نصف عدد الجمعيات هي جمعيات شرعية حسب الشكل رقم (05):

ثانيا: وبصفة عامة فإن فعالية الجمعيات في الجزائر لطالما تعرّضت للتقييد بسبب نظرة الدولة لها كمنافس يجب كبحه وليس كمكّمل لنقائص الدولة وشريك لها في التنمية، وبالتالي فإن منظمات المجتمع المدني في الجزائر دوما تواجه عقبات تجعلها غير قادرة على أداء دورها التنموي بالشكل الكافي [1].

[1]- Soufiane Boulassel, **,** "Challenges of civil society organizations in tourism in Algeria: a civil participation approach", **Brazilian Journal of Economic Geography**, number 22, (2021), PP 1-31, P8.

لذلك فعلى الرغم من العدد المتزايد للجمعيات على المستوى المحلي الذي يقابله عدم قدرة السلطات المحلية على تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وعدم وجود تنظيم للعلاقة بين المجتمع المدني والهيئات المحلية ذلك ما يثبت نظرة المؤسس الدستوري للجمعيات كمنافس فعلا وليست كشريك، على نقيض ما أكدته التجارب المقارنة عن مساهمة الحركة الجمعوية في تطوير أداء الجماعات المحلية باعتبارها غير هادفة للربح بل تهدف إلى تحقيق مطالب منخرطيها، وكذا المكانة التي احتلها القطاع الثالث في الأنظمة الديمقراطية أين أصبح شريك أساسي للدولة حيث تمكنت من خلاله تحقيق نجاحات كبيرة في العملية التنموية عن طريق الشراكة [1].

ثالثا: معوقات مشاركة المجتمع المدني الجزائري كفاعل غير دولاتي في التنمية المحلية

رغم أهمية الدور التنموي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني بالجزائر بمختلف تنظيماته في تحسين ظروف المجتمعات المحلية، إلا أن هناك العديد من العراقيل التي أعاقت عمله وحدّت من مساهماته التنموية نذكر منها ما يلي:

- وجود طبقة برجوازية مهيمنة على الاقتصاد حيث تجد هذه الطبقة في رعاية منظمات المجتمع المدني وسيلة لتأمين وضعها الاجتماعي من خلال إعطاء طابع أخلاقي لثرائها. أما على المستوى السياسي فالسلطة تجد في المجتمع المدني وسيلة لفرض هيمنتها على المجتمع، من خلال الإشراف على مختلف فضاءات التنشئة الاجتماعية، وتكوين مجموعة من العملاء تتقاسم معها عائدات الريع [2].

- وجود عراقيل بيروقراطية عند التسجيل وطلب الاعتماد، وقد علّق رئيس جمعية المكفوفين على ذلك بقوله: "**العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مراحلها الجنينية، أحيانا يقطع الواحد منا آلاف الكيلومترات إلى الجهة المعنية بالأمر دون أن يُستقبل، وأحيانا ينتظر لساعات طويلة دون الحصول على الموعد**".

[1]– فريد دبوشة، "إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 55، العدد 02، ص ص 55–82، ص 60.

[2]- Mohamed Bouchaibi**,** Rachid Zerouati**, op. cit**, p490.

- وجود مصادر مالية لمنظمات المجتمع المدني يجعلها تتمتع بالاستقلالية في قراراتها، ويجعلها ذات فاعلية، لكن باعتبار أن الدولة هي المموّلة الرئيسية لهذه المنظمات جعل هذه الأخيرة في تبعية لها. لذلك وقّفت جمعيات عديدة أنشطتها بسبب نقص الموارد المالية.
- غياب الثقافة الديمقراطية بين الأفراد التي تجعلهم يؤمنون بضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير فيها وإحداث تغييرات بما يتناسب ومطالبهم وليس الامتثال للحكام في مقابل وجود سلطة مهيمنة على المجتمع كابحة لكل محاولات المشاركة السياسية[1]. وبعدها تقوم الدولة بالترويج لثقافة الحكم الراشد من أجل إخفاء أهدافها الأيديولوجية لأن المفهوم نفسه يتطلب الشفافية والديمقراطية في التسيير [2].
- بالإضافة إلى إشكالية التمويل الذي يعد القاعدة الأساسية لاستمرارية نشاط الجمعيات والمخططات المستقبلية التي وعدت بها الفئات المستهدفة، هناك مشكل نقص المقرات، وقلة الإمكانيات المادية والتجهيزات اللازمة.
- كذلك غياب الثقافة الجمعوية لدى القائمين على الجمعيات بسبب نقص كفاءاتهم التنظيمية، لا سيما بسبب غياب تكوين متخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج وإنجاز ملفات التمويل الخاصة بالهيئات الدولية التي تتطلب ملفات مضبوطة.
- علاقة التوتر وانعدام الثقة بين الحكومة والجمعيات هذه الأخيرة التي تعمل جاهدة للحفاظ على استقلاليتها وعدم تدخل أجهزة الدولة وفرض إرادتها السياسية عليها [3].

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم الجمعيات للمشاركة في التنمية المحلية

برنامج دعم الجمعيات الجزائرية في التنمية **(Programme d'appui aux associations algériennes de développement)** هو برنامج خاص يسعى إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر والعمل على تشجيعها للمشاركة بشكل فعال في التنمية تحت إشراف المنظمات غير الحكومية **(ONG)**، وتعد تجربة برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للجمعيات الجزائرية في التنمية كأحد

[1]– عمر مرزوقي وفايزة ميلود صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 149–150.

[2]– حمزة عزاوي، "الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد02، العدد02، (2015)، ص ص 369–388، ص382.

[3]– فاطمة بن يحي وعمر طعام، **مرجع سبق ذكره**، ص207.

مظاهر تأثير العولمة على مفهوم منظمات المجتمع المدني، وقد عرفت هذه التجربة في الجزائر مرحلتين هما كالآتي: [1]

أولا: البرنامج الأول لدعم الجمعيات الجزائرية (ONG1)

اتسم البرنامج الأول بالتدخل المباشر للاتحاد الأوروبي والتعامل مع الجمعيات في الجزائر دون اللجوء إلى الوساطة من قبل الجهات الحكومية، ومن بين أحد الدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يتعامل بشكل مباشر مع الجمعيات هو كون هذه الجمعيات تابعة للمنظمات غير الحكومية وليس للحكومات خصوصا في ظل غياب الضمانات الديمقراطية وعدم وجود ثقة مع السلطات الحاكمة باستثناء الاتفاقية المبرمجة مع وزارة الخارجية.

وقد تمّ تسمية هذا البرنامج بـ: **ONG1**، وتم تنفيذه سنة 2002، وتعد جامعة وهران هي المقر الوحيد لهذا البرنامج وقد مسّ 76 جمعية محلية في مجالات مختلفة وعلى مستوى 32 ولاية، كما قدّرت مساهمة الدولة بـ: 01 مليون أورو [2].

ثانيا: البرنامج الثاني لدعم الجمعيات الجزائرية (ONG2)

يعتبر هذا البرنامج المشروع الثاني لدعم الجمعيات الجزائرية من أجل التنمية، وهو برنامج استكمالي لمشروع المنظمات غير الحكومية الأول الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2000-2004، وقد انطلق هذا البرنامج الثاني يوم 03 سبتمبر 2006 لتعزيز طاقات وإمكانات الحركة الجمعوية الجزائرية [3]، وقد كان هذا البرنامج بمثابة برنامج إضافي تمّ تسميته بـ: **(ONG2)**، إلا أن هذا البرنامج كان تحت وصاية وكالة التنمية الاجتماعية **(ADS)** التابعة لوزارة التضامن طبقا للاتفاقية المبرمة في: 2006/01/07، وقد شمل 06 ولايات وهي: -الجزائر (مقر مديرية المشروع)، عنابة، سيدي بلعباس، ورقلة، بشار، تيارت.

---

[1]- محمد الطاهر غزير، "**آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010)، ص 49.

[2]- خيرة لعيدي، "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر"، **مجلة القانون العقاري والبيئة**، المجلد 07، العدد 12، (2019)، ص ص 101-125، ص ص 119-120.

[3] -Gafour Hadjira Nadjet, **op. cit**, p 98.

وبداية من 2007/06/20 دخل هذا البرنامج حيّز التنفيذ من خلال ثلاث مراحل، وقد استفادت 121 جمعية بعد استجابتها لدفتر الشروط الذي طُلب منها من أصل 3000 جمعية التي قامت بتقديم طلب الاستفادة من الدعم من بينها جمعية واحدة من ورقلة و8 جمعيات من غرداية، كما تم تمويل مشاريع الجمعيات المشتركة التي تشترك في نفس الأهداف ضمن برنامج إضافي خاص وضم 14 مشروعا [1].

كما سعى هذا البرنامج إلى الاستمرارية في دعم مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في الجزائر.

وتتمثل أهم مزايا هذا البرنامج في خلق الروح المقاولاتية للجمعيات الخاصة من خلال جعل مساهمة الجمعية تقدر بـ 20% من إجمالي قيمة المشروع، وفي المساهمة في تقديم الاستشارات الفنية والتقنية والتكوين لفائدة مدراء هذه الجمعيات من أجل تأهيلهم للانضمام بكل طوعية في خطط التنمية، كما يُبين وجود عدد قليل من المستفيدين من هذا البرنامج مدى الصرامة التي تتعامل بها الجهات المانحة مع الجمعيات حيث تبقى المتابعة والمراقبة مستمرة حتى بعد الانتهاء من المشروع [2]، كذلك من أهم ما قدّمه البرنامج الثاني للمنظمات غير الحكومية هو تقديم تمويل لـ: 32 دورة تدريبية من أجل تدريب 1282 ممثلا و131 مشروعا جمعويا [3].

أعادت أغلب الجمعيات المستفيدة من هذا البرنامج تكييف أنشطتها ومتطلبات التنمية المحلية مثل:

- جمعية صناعة الزربية التقليدية بولاية غرداية التي قامت بتحويل أهدافها نحو إعادة تأهيل المرأة الماكثة في البيت من خلال توفير الوسائل والتجهيزات لصناعة الزربية، والفوائد التي يتم الحصول عليها من هذا المنتج تعود بالفائدة عليها من أجل تحسين الظروف المعيشية.

---

[1]– خيرة لعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص 120.

[3]– مقال بعنوان : Programme d'Appui aux Associations Algériennes de Développement ONG II, منشور على الموقع الإلكتروني: **https://bit.ly/3h1bam**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/08/10.

- جمعية تعلم الفنون بولاية عنابة هي الأخرى حوّلت نشاطها نحو تنظيف الشواطئ وحمايتها من التلوث.

بالإضافة إلى أن الجمعيات التي شاركت في البرنامج التمويلي استفادت من برامج تكوين في التسيير وإدارة الأعمال، وبذلك تتضح المساهمة التي يمكن أن تساهم بها المنظمات غير الحكومية في التنمية إذا ما تمّ اشراكها بشكل فعال وتم توفير الوسائل المادية والفنية والتأطير البشري اللازم لها.

وبالتالي يجب تثمين هذه التجربة التي جعلت وكالة التنمية الاجتماعية تستفيد منها في عمليات تسيير وإدارة المشاريع الخاصة بالبرنامج الأوروبي، كما يجب تحويلها إلى وكالة التنمية المحلية والاجتماعية في ظل عدم وجود هيئة مستقلة خاصة بالتنمية المحلية كما هو موجود في فرنسا [1].

ثالثا: تجربة المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي كابدال (Cap Del)

"يعد برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف اختصارا بمشروع (كابدال) ترجمة للمصطلح بالفرنسية **(Cap Del)**، والذي هو اختصار ل: **Programme de reforcement des Capacites des acteurs du Developpement Local** وهو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل يقدر بحوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية بـ: 320 839 2 يورو، والاتحاد الأوروبي ب: 000 7700 بورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: 000 190 يورو" [2].

ويقوم هذا البرنامج بمرافقة الجماعات المحلية التي تمثل 10 بلديات نموذجية عبر أنحاء الوطن من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين خاصة فئتي الشباب والنساء بهدف ترقية مشاركة المواطن في إدارة الشؤون المحلية لبلديتهم بكل شفافية، وتسهيل التفاعل بين الفواعل المسؤولة عن التسيير العمومي، وتتمثل هذه الفواعل المحلية في الأشخاص الطبيعية أو المعنوية أو الجماعات أو الهيئات التي يمكنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات صنع واتخاذ القرار في

[1]– محمد الطاهر غزير، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2]– محمد أمين أوكيل، "رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين(كابدال) "، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد02(عدد خاص)، (2019)، ص ص 23–42، ص 33.

بلدية معينة، وبناء على ذلك يهدف برنامج كابدال في هذه البلديات النموذجية إلى **تجسيد مقاربة الحكامة التشاركية وترقية التنمية المحلية** بدعم الأطراف الفاعلة المحلية التي تضم الفئات التالية:

- ✓ **الفاعلون الأساسيون:** يتمثل الفاعلون الأساسيون في:
  - المنتخبون المحليون.
  - مسؤولو الإدارة المحلية.

وهم الواجهة الرسمية لربط الصلة بين الإدارة والمواطنين، وتجسيد التسيير العمومي التشاركي على مستوى البلدية.

- ✓ **تنظيمات المجتمع المدني:** وهي تشكيلات المجتمع المدني المحلي المختلفة وتشمل كل من:
  - الجمعيات.
  - النقابات.
  - لجان الأحياء.

لأنها هي النواة الأساسية القادرة على الدفاع عن مصالح المواطنين باعتبارها الأقرب إليهم في إطار المقاربة التشاركية المحلية.

- ✓ **المواطنون:** هم المواطنون الغير منظمين (في تنظيمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات مثل الطاقات الحية من فئتي الشباب والنساء)
- ✓ **القطاع الخاص:** ويضم:
  - المؤسسات المهنية والحرفية.
  - المتعاملون الاقتصاديون المحليون.
- ✓ **المؤسسات والمصالح العمومية غير الممركزة:** بصفتها فاعل رئيسي في تنفيذ ومتابعة البرامج القطاعية للدولة على المستوى المحلي فهي تُعد أيضا فاعل في تجسيد المقاربة التشاركية ودعم التنمية المحلية بالتنسيق بين الجماعات المحلية والمجالس الشعبية [1].

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 34.

ويهدف برنامج كابدال من خلال هذه المقاربة النموذجية من ناحية إلى:

- تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق حكامة بلدية تشاورية مرتكزة على قيم الشفافية والمشاركة تعطي أهمية لطموحات وآمال المواطنين.
- اختبار هذه المقاربة النموذجية في البلديات النموذجية على مدى الأربع سنوات المقبلة (2017-2020) من أجل نقل الدروس التي تم استخلاصها والممارسات الجيدة إلى المستوى المركزي من أجل تعميمها على كافة بلديات الوطن.
- مرافقة البلديات النموذجية بدعم قدرات كافة الفاعلين المحليين المشاركين في مسار الحكامة.

ومن ناحية أخرى يهدف إلى:

- إنشاء آليات تتسم بالديمومة تمكّن جميع الفاعلين من العمل المشترك بهدف تنمية إقليمهم [1].

وتتمثل محاور البرنامج فيما يلي:

✓ **الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:**

يسعى هذا المحور إلى وضع آليات دائمة يتم تحديدها بشكل مشترك من طرف جميع الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني (المواطنون خاصة الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملون الاقتصاديون) وكذلك السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبون، وموظفي الإدارة) على أساس التشاور والتوافق فيما بينهم ثم تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر "**ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة**"، وبعد توفير مجال تشاركي ستُمنح فرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة مع المجالس المنتخبة من خلال هيئات تشاورية لدراسة مستقبل البلدية على المدى المتوسط عن طريق:

- تقديم توجيهات في التنمية والتخطيط العمراني من خلال إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية.
- القيام بتحديد المشاريع ذات الأولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] – وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مطوية حول برنامج كابدال، https://bit.ly/3H7MTFw**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/10/15.

- تحسين الخدمات العمومية المحلية.
- العمل المشترك في تنفيذ بعض المشاريع المشتركة بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية.
- متابعة وتقييم المشاريع في إطار تشاركي وتأثيرها على تنمية البلدية.

ستُمكن هذه المشاركة المواطنة من تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي بين كل الأطراف الفاعلة في المجتمعات المحلية، كما أنها ستجعل الفاعلين المؤسساتيين في استماع دائم لانشغالات المواطنين، وبالنسبة لفواعل المجتمع المدني سيتمكنون من التعرّف على كيفية تسيير الشأن البلدي، وسيساهمون في تنوير قرارات المنتخبين [1].

✓ **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية:**

يسعى هذا المحور إلى تسهيل عملية حصول المواطن على الخدمة العمومية ذات جودة، لذلك سيعمل برنامج كابدال على دعم "**مشروع تحديث الإدارة المحلية**" الذي تسهر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تنفيذه من خلال:

- مرافقة البلديات من أجل أن تقوم بتلبية احتياجات المواطنين في صورة أفضل وبشكل مستدام من ناحية، ومن ناحية أخرى مرافقة المجتمع المدني من أجل تمكينه لدعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية. وبذلك سيتم تبسيط وتحديث الخدمات الإدارية من خلال:
- انشاء شبّاك موحد للخدمة العمومية البلدية.
- تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية.
- ترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي.
- تعزيز أوجه تظافر الجهود في العمل.

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 2.

✓ **التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:**

يسعى هذا المحور إلى ابراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع يخلق مناصب عمل ومداخيل دائمة، وهذا الهدف مرتبط تحقيقه بتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي، وهذا ما سيجعل البلدية تنتقل من منطق الاتكال والاستهلاك إلى منطق خلق الثروة والمداخيل المستدامة.

وبدعم من كابدال يتم تمرير هذا التخطيط المحلي عن طريق بناء رؤية تشاركية لجميع الفواعل للتنمية البلدية، تخلق فرص استثمار في الإمكانيات الذاتية وتعزز التعاون مع الأقاليم الأخرى. وبذلك سيشارك جميع الفاعلين المحليين بدعم من كابدال في التفكير معا من أجل تحديد المقومات الاقتصادية والوسائل الكفيلة باستغلالها من أجل:

- تنفيذ مبادرات حقيقية تفضي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق وظائف عمل وإيرادات دائمة.
- التعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين.
- خلق نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

✓ **التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي:**

ويسعى هذا المحور إلى تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي بهدف دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية من أجل ضمان استمرارية العملية التنموية. ولتحقيق هذا الهدف يتم:

- إدماج المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي.
- تقوية دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للحماية من المخاطر والكوارث وتسييرها [1].

وفيما يخص النتائج المتوقعة من كابدال هي كالتالي:

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص 3.

يتطلع القائمون على برنامج كابدال والسلطات المحلية والمواطنون في البلديات النموذجية إلى تحقيق آمالهم في التنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية، حيث يُنتظر منه تحقيق العديد من النتائج في مختلف الأبعاد هي كالتالي:

- من خلال الأنشطة التي يطورها البرنامج ستتشكل أدوات بيداغوجية ومجالات لتجربة ممارسات ديمقراطية جديدة على المستوى المحلي تسهم في إبراز الروابط المدنية بين المواطنين وتقوية حسّهم بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي، وبالتالي تقليل التوترات الاجتماعية وتدعيم فكرة "**التعايش المشترك**".
- المساهمة في تجسيد الحكامة التشاورية من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة المواطنة.
- إعطاء أهمية لدور الحركة الجمعوية لأتها تعد وسيلة لإحياء ضمير المواطنة. وتشكل الجمعيات بالفعل مدارس للديمقراطية لأنها تعطي فرصة لممارسة الديمقراطية وتساهم في تقوية العلاقات المدنية والاجتماعية، وتشجيع على المشاركة في الحياة المدنية على المستوى المحلي.
- مواجهة المخاطر الكبرى بوضع نظام دقيق يحمي المواطنين وممتلكاتهم ومصالحهم.
- تطور في تحسين الخدمة العمومية للإدارة المحلية، ومحاربة البيروقراطية بجميع أشكالها من خلال استخدام تكنولوجيات الإعلام والتحول إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية عن طريق تعميم مواقع الأنترنيت والرسائل الالكترونية، الخدمات عبر الخط، الأرقام الخضراء، المتابعة الالكترونية للملفات.
- وفي الأخير يُرتقب من برنامج كابدال تحقيق الاستغلال الأمثل والعادل للموارد، وتعزيز مساهمة الجماعات المحلية في الجانب الاقتصادي من خلال وضع جباية محلية لأن ذلك سيؤدي إلى خلق اقتصاد محلي تضامني ومتنوع [1].

[1]– أمينة طواولة، "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 02، العدد01، (2018)، ص ص 110–133، ص ص128–130.

ما لاحظناه من خلال عرض هذه البرامج هو الأهمية الكبيرة التي حظيت بها مؤسسات المجمع المدني من برنامج الاتحاد الأوروبي خاصة الجمعيات، وهذا يدل على أن إشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشؤون المحلية يحقق نتائج فعالة في المسار التنموي للأقاليم.

المطلب الثالث: واقع القطاع الخاص كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر

دفعت الاختلالات الكبيرة التي خلفها التسيير العمومي للمرافق العامة في الجزائر إلى ضرورة اشراك القطاع الخاص كفاعل تنموي من أجل دعم العملية التنموية وإنجاز مشاريع مشتركة، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم إسهاماته:

أولا: نبذة مختصرة عن تطور القطاع الخاص في الجزائر

في مرحلة النظام الاشتراكي أقر المشرّع الجزائري بالقطاع الخاص من خلال النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة التالية:

-برنامج طرابلس.

- ميثاق الجزائر1964.

—الميثاق الوطني1976.

- الميثاق الوطني 1986.

إلا أن هذا الإقرار تضمن شروطا وتحفظات، وربما كان ذلك بسبب انقسام النخبة الحاكمة قبل الانفتاح السياسي حول تحرير القطاع الخاص حيث اعتقدت بعض النخب أن القطاع الخاص يمثل توجها رأسماليا وتبعية آلية للغرب.

لكن بعد دستور1996 والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها لم تعد الدولة تسيطر بشكل كلي على الاقتصاد حيث تم تبني الخصخصة في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه، وذلك بإدراج القطاع الخاص كشريك هام في مسار العملية التنموية وفي عملية إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي [1].

[1]- ناصر الدين باقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر-دراسة في الأبعاد والمؤشرات-"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 1، العدد1، (2017)، ص ص 159-174، ص ص 164-165.

لقد انطلقت الجزائر في هذه الإصلاحات منذ عام 1990 في جميع المجالات لا سيّما بعد انهيار أسعار البترول لعام 1986 وتزايد حجم المديونية الخارجية، ويعتبر قانون القرض والنقد من أهم القوانين الجديدة الذي ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص[1]، وتوحيد المعاملة بين مؤسسات القطاع العام والخاص في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي[2]، وفسح المجال للاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي، وبذلك أصبح من صلاحيات مجلس النقد والقرض منح رخص الاستثمار من خلال تقديم شهادة المطابقة للمستثمرين للشروع في مشاريعهم بعد مراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القانون.

لكن هناك من المستثمرين من اعتبر أن منح شهادة المطابقة قبل الانطلاق في الاستثمار هو شرط يقيد حرية الاستثمار، وبذلك يظل هذا القانون بالنسبة للمستثمر يشوبه النقص ولا يوفر له الضمانات الكافية التي تحفّزه على الاستثمار حتى وإن كان يمثل توجها جديدا نحو إعطاء الحرية للمبادرات الخاصة [3].

إذن وبعدما ظلّت مؤسسات القطاع العام هي من تقوم بإنجاز المشاريع الاستثمارية وظلّت هذه الاستثمارات حكرا على القطاع العام مع تهميش للقطاع الخاص المحلي وتضييق مجال القطاع الخاص الأجنبي حيث يسيطر الشريك الوطني في شراكة ما على أكبر وأهم الحصص مقابل ما يتحصل عليه الشريك الأجنبي تمّ اصدار قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 من أجل أن يكون قانونا مختلفا عن القوانين والتنظيمات السابقة وذلك بالاعتراف بمبدأ تحرير الاستثمار، وبتوفير البيئة القانونية المناسبة لجذب الاستثمار الخاص، وكذا الاستثمار الأجنبي [4].

يُعد قانون الاستثمار لعام 1993 الإنجاز الأول في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق حيث يمثل القطاع الخاص القوة الرئيسية الدافعة له، ولقد تم تعزيز ذلك من خلال إصدار المرسوم رقم

---

[1]– ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006–2007)، ص115.

[2]– إكرام مايسي، "**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**" (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008)، ص75.

[3]– ناجي بن حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

[4]– بن لخضر عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الذي تضمن خوصصة المؤسسات العمومية [1].

منح قانون الاستثمار 93-12 للاستثمار المحلي دورا هاما في بلوغ التنمية المحلية، وهو ما تجلى في إنشاء هيئات متخصصة مثل:

- لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات **CALPI** على المستوى المحلي.
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني**APSI**.

ومن مهام هاتين الهيئتين ما يلي:

- تشجيع المستثمرين وتقديم المساعدة لهم في مجال تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمار.
- تزويد المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والقنية والتشريعية والتنظيمية الخاصة باستثماراتهم وطرق الاستفادة من التسهيلات المتاحة.
- القيام بتحديد المشاريع التي لها فائدة على الاقتصاد الوطني وكذا المحلي [2].

على الرغم ممّا منحه قانون الاستثمار في سنوات التسعينيَّات من امتيازات وتحفيزات تهدف في المقام الأول إلى ترقية نشاط القطاع الخاص، لكن عائدات الاستثمارات كانت محدودة، ومن أجل إعادة بعث الروح في الاستثمار قامت السلطات العمومية بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار 01-03 في 20 أوت 2001، وقد تضمن ما يلي:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة.
- المساواة في التصرف بين الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.
- وضع شباك موحد فعلي مع خلق فروع محلية من أجل مرافقة عملية الاستثمار وتسهيلها، ضف إلى ذلك توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبية [3].

كما نص الأمر على انشاء شباك وحيد في شكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** بدلا من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات دعمها ومتابعتها **(APSI)** والتي تكون تحت سلطة رئيس الحكومة، ومن المهام التي تقوم بها ما يلي:

---

[1]- إكرام مايسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2]- نور الدين تمجغدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

[3]- فطيمة ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

- استقبال المستثمرين المحليين والأجانب واعلامهم ومساعدتهم.
- توفير الخدمات الإدارية.
- الاشراف على تسيير صندوق دعم الاستثمار المسؤول عن مجموع المزايا التي تقدمها الدولة.
- فتح فروع في جميع ولايات الوطن والتكفل بالأصول المتبقية لدى المؤسسات العمومية من أراضي وبناءات...وجعلها في خدمة المستثمرين والمصالح العمومية.
- انشاء المجلس الوطني للاستثمار **CNI** تحت وصاية رئيس الحكومة.

ويمكن القول أن هذا الأمر أصبح من أكثر القوانين ليبرالية وتفتحا وفقا للتحفيزات والتجديدات التي تضمنها؛ إذ أعطى أهمية لاستثمارات القطاع الخاص، ومنحها فرصة الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية [1].

ثانيا: المساهمة التنموية للقطاع الخاص في التنمية المحلية

مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية المحلية في الجزائر تعد من المساهمات الهامة لأن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية تظهر بمدى قدرته على معالجة المشكلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وقد تجسّد ذلك في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذلك برنامج توطيد النمو (2010-2014)، وهي من بين برامج التنمية التي سعت إلى بناء البنية التحتية وصيانتها في مختلف الأقاليم المحلية، ضف إلى ذلك مساهمته في تكوين القيمة المضافة وفي تشغيل اليد العاملة [2].

بالإضافة إلى تطبيق بعض مشاريع الشراكة عام 2010 في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 في مجالات: المياه، الطاقة، الاتصالات والنقل رغم عدم وجود قانون خاص بالشراكة للأسف بين القطاعين العام والخاص خاصة مع الشريك الأجنبي، لذلك تمّت مناقشتها من خلال قانون الاستثمار؛ مع الإشارة أن الجزائر تتبع النموذج الفرنسي في الشراكة بين القطاعين من خلال التسيير المفوّض التعاقدي **Gestion Déléguée par Contrat**، ويعتبر عقد الامتياز

[1]- إكرام مايسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80.

[2]- أحمد باي ورؤوف هوشات، "المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد6، العدد1، (2017)، ص ص 269-281، ص 277.

Contrat Concession من العقود المشهورة التي تعتمدها الجزائر في مجال تقديم الخدمات العمومية المحلية الذي يعرف بأنه: "عقد إداري يتم بمقتضاه إسناد إدارة أحد المرافق العمومية الاقتصادية إلى شخص من أشخاص القانون الخاص/فرد أو شركة لمدة زمنية محددة لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله على مسؤوليته بواسطة أمواله وعماله، مقابل تحصيل رسوم من المنتفعين بخدمات المرفق" [1].

لذلك لا ينبغي إهمال ممثلي القطاع الخاص باعتبارهم شركاء أساسيين في دفع حركة التنمية على المستوى المحلي من خلال اشراكهم في المساعي التساهمية والتشاورية، وكذلك في الشراكة في التنمية المحلية (**الشراكة العمومية الخاصة Partenariat Public Prive PPP**)، وقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في الإصلاحات التي عرفتها الجزائر. فعلى سبيل المثال:

- تم وضع العديد من الآليات القانونية المشجعة للقطاع الخاص المحلي بما في ذلك الحرفيين الصغار (آلية تفويض المرفق العام)، وهذا ما جاء به قانون الصفقات العمومية (المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام).

بالإضافة إلى الإجراءات الهامة المتخذة من طرف الدولة من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين والتي تتمثل فيما يلي:

- تسهيل الحصول على العقار الصناعي.
- إنشاء شبابيك موحدة لتسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العقبات البيروقراطية.

وكل هذه الجهود تسعى إلى تعزيز جاذبية وتنافسية الأقاليم التي تعد الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار [2].

لكن على الرغم من حرية المبادرات الاقتصادية المفتوحة أمام القطاع الخاص، وانتشار عدد هائل من الشركات الخاصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نجد الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة

---

[1]- بن لعبيدي مفيدة، "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 372.

[2]- صالحي بن صالح ونور الدين حاروش، " (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 01، (2019)، ص ص 1368-1389، ص 1384.

تتجاوز 97% من صادرات المحروقات؛ معنى ذلك عدم مساهمة القطاع الخاص في التقليل من حدة التبعية للمحروقات ولا في تغيير الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني [1].

وهناك من اعتبر أن القطاع الخاص في الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي يركّز في أنشطته على الأعمال المقاولاتية والتجارية والخدماتية دون الاهتمام بالصناعة، بالإضافة إلى ذلك فهو غير قادر حتى على التصدير لذلك فهو لا يزال ضعيفا، ممّا يجعل من الصعب تحقيق التنمية المحلية نظرا لعدم وجود مستثمرين خواص لديهم القدرة على إنعاش النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، فالقطاع الخاص في الجزائر منذ تكّونه كان بمثابة قطاع تابع غير منافس، فلم يستطع منذ التغير الذي حدث في دور الدولة أن يعوضه الأمر الذي دفع بالدولة إلى الاستيراد من السوق الدولية معظم احتياجاتها وهو ما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات بقيمة 17.744 مليار دولار بسبب ارتفاع الواردات إلى قيمه 46.727 مليار دولار سنة 2016 [2].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التأخر الذي عرفه القطاع الخاص في الجزائر في تبني مفهوم **المسؤولية الاجتماعية RSE** راجع للعديد من الأسباب من بينها:

- عدم وضوح الفكرة بالنسبة للقائمين على الشركات.
- ضعف الوسائل الإعلامية في تقديم وإعطاء تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والعمل عل ترسيخه.

لكن رغم ذلك ومع ما تشهده البلاد من تحولات اقتصادية أصبح هناك اهتمام به باعتباره ضرورة اجتماعية واقتصادية [3].

ففي الجزائر وفي هذا الوقت وجب على القطاع الخاص تولي مسؤولية تنمية المجتمع بالمساهمة في:

- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

---

[1]–نوري دريس، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد19، (2016)، ص ص 68–89، ص69.

[2]–فضيل إبراهيم مزاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[3]– مفيدة بن لعبيدي، "الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر –ترشيد الإدارة المحلية مدخلا–"، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

- تلبية احتياجات المواطنين من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.
- توفير المسكن اللائق.
- توفير مناصب شغل.
- توفير السلع الغذائية بأسعار ملائمة، إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية [1].

ثالثا: محددات مشاركة القطاع الخاص الجزائري في التنمية المحلية

يمكن للقطاع الخاص تقديم إسهامات كبيرة في المجال التنموي في الجزائر إلا أن تحقيقها على أرض الواقع يواجه العديد من العقبات نذكر منها ما يلي:

- **عدم تطور سوق رأس المال:**

في ظل العولمة المالية تلعب أسواق رؤوس الأموال المتطورة دورا في استقطاب المدخرات المحلية أو الخارجية وبالتالي تخفيض تكاليف التمويل سواء التي تكون عن طريق طرح أسهم أو سندات حسب القرار الذي يتبناه طالب التمويل، فعدم تطور أسواق رأس المال في الجزائر يعد من الأسباب التي أدّت إلى ضعف أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نتيجة ما ينجم عنها من تضييق لفرص التمويل لمؤسساته [2].

- **تحدي العقار الصناعي:**

بالنسبة للأراضي المخصصة للنشاطات الصناعية، فتعتبر فرص الحصول عليها من المعضلات التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وذلك ما نتج عنه توقف مشاريع استثمارية مهمة عديدة بسبب ما تفرضه البيروقراطية على الجماعات المحلية والهيئات التسييرية من قيود باعتبارها من العوائق المحطمة لإرادة المستثمرين، ضف إلى ذلك أن منح الأراضي يستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى عدم حصول الكثير من المستثمرين على أراضي لإقامة مشاريعهم؛ وقد أشار البنك العالمي من خلال الاستقصاء الذي أجراه أن 40% من المؤسسات تبحث بصفة دائمة عن أراضي

---

[1]– عبد القادر بريش وزهير غراية، "**دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات**" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: "**منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14–15 فيفري 2012)، ص08.

[2]– أبو بكر بوسالم ووسيلة بوفنش، "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، المجلد2، (2018)، ص ص 238–249، ص 247.

صناعية لتطوير أنشطتها وتبقى عالقة في انتظار الاستجابة لطلباتها لمدة تتجاوز الأربع سنوات [1].

- **مشكل الفساد:**

باعتبار الفساد ظاهرة عالمية له العديد من السلبيات فهو يؤدي إلى تقليص فعالية الاستثمار الخاص، وإلى تشويه سمعة الوطن، بالإضافة على تأخير التنمية وسرقة الأموال العامة، ويعود سبب انتشار الفساد إلى البيروقراطية وعدم وجود مساءلة نتيجة ما يتمتع به كبار المسؤولين ورجال السياسة من حصانة تحميهم، بالإضافة إلى ذلك ووفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي2007 يُعد الفساد ثالث معوق يعيق نمو الشراكات. وبالنسبة للجزائر وضمن مؤشر مدركات الفساد عام 2007 تم تصنيف الجزائر في المرتبة 99على المستوى العالمي، واحتلت تونس المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76، وقد نوّه البنك الدولي من خلال الدراسة التي أعدّها حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 %من رؤساء المؤسسات وبدافع الإسراع في معاملاتهم والانتفاع من بعض المزايا والخدمات يقومون بدفع ما يقارب 7% من رقم أعمالهم في صورة رشاوي [2].

- **مشكل السوق الموازية:**

تظل السوق الموازية هي ما يُميز المؤسسات حتى وإن كان حجمها الحقيقي غير مقدر بالضبط ومن مظاهرها ما يلي:

- عدم التصريح بالموارد البشرية والمالية وكذا التقنية والتكنولوجية وبالتالي عدم التصريح بالإنتاج والبيع.
- عدم استخدام كشف الحسابات أو عدم الفوترة **la non- facturation.**
- التلاعب الضريبي.
- التنافس غير الشرعي للموردين الذين بإمكانهم تجنب الحواجز الجمركية [3].

ما يمكن استخلاصه ممّا سبق أن انفتاح الدولة على اشراك هذه الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية والإصلاحات التي جاءت بها أثبتت أن هذا الانفتاح حقَّق بعض المساعي في

[1]–يوسف بن يزة وفاتح زغادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

[2]– عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، **مرجع سبق ذكره**، ص 410.

[3]– إكرام مايسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

احداث مساهمات تنموية على أرض الواقع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لكنها كانت مساهمات ضعيفة لم تصل إلى تحقيق تطلعات المجتمعات المحلية؛ ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم وجود إيمان بقدرة هذه الفواعل في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى وجود العديد من العوائق التي وقفت كحجر عثرة في طريقها سواء كانت مادية أو تشريعية أو مجتمعية لذلك وجب توفير المناخ المناسب من أجل تعزيز دورها.

المبحث الثالث: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

في سياق أزمة النظام النيابي تبلورت الديمقراطية التشاركية كمفهوم حديث لتدارك النقائص التي تشوب الديمقراطية التمثيلية من أجل نقل المواطن من حالة المشاركة السلبية التقليدية المحصورة في الفترة الانتخابية إلى حالة المشاركة الإيجابية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات التنموية. وأمام تنامي وتصاعد دور الفواعل غير الدولاتية في الاهتمام بقضايا الشؤون المحلية جعلت فلسفة الديمقراطية التشاركية من هذه الفواعل شريكا فعالا وضروريا لا سيّما في ممارسة المحاسبة والمساءلة حول كيفية إنفاق المال العام في المجال التنموي من أجل إنجاح المشاريع التنموية؛ وبالتالي فالديمقراطية التشاركية أُريدَ منها استعادة المشاركة الواسعة للمواطنين في السياسات العامة من خلال استحداث مؤسسات وآليات جديدة مغايرة عن المؤسسات التمثيلية التقليدية؛ وبما أن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تغيير ميكانيزيمات العملية التمثيلية التي أقصت المنتخِبين من المشاركة في اتخاذ القرارات التنموية و إشراك جميع الفواعل غير الدولاتية بهدف توسيع دائرة المشاركة في العملية التنموية، فهل مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر هي ذات فعالية تنموية أم لا؟

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية: ظهورها – مفهومها– شروطها

أولا: الديمقراطية التشاركية: بدايات ظهورها

لطالما عمل الإنسان على خلق سبل لإدارة الشؤون العامة، لذلك كان الانتقال من طريقة إلى طريقة هو من أجل تحسين الأداء وتخطي النواقص، وربما بدأت المرحلة الأولى مع تجربة اليونانيين التي اصطلح عليها **بالديمقراطية المباشرة** حيث كان الناس يشاركون في تدبير شؤونهم بشكل مباشر، ثم أنتج العقل البشري في مرحلة ثانية ما سمي **بالديمقراطية شبه المباشرة** ثم تبعتها **الديمقراطية التمثيلية** التي لا زالت تستخدمها أغلبية الدول إلى يومنا هذا كطريقة للحكم والتعامل مع الشؤون العامة [1].

[1]– يوسف بن يزة وفيصل خميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

تعتبر الانتخابات الآلية الأساسية التي من خلالها يُعبّر المواطنون عن خياراتهم السياسية؛ وذلك عن طريق التصويت للمرّشح (حزب سياسي) الذي يُقدّم وعود تكون متطابقة مع توقعات المواطنين، إلا أن الممارسة الانتخابية أظهرت أنه نادرًا ما يتم الوفاء بالوعود التي قطعت أثناء الانتخابات في العديد من البلدان. علاوة على ذلك فقليلا ما تعبّر الأحزاب السياسية بصورة واضحة عن البرامج التي ينوون تطبيقها بمجرد توليهم المنصب [1].

وبذلك فالديمقراطية النيابية مثلها مثل أي جهد بشري تشوبها بعض العيوب خصوصا على مستوى تسيير الشؤون المحلية رغم ما تتميز به من إيجابيات نتيجة القرار والتسيير المركزي الذي أفقد الكثير من الفرص[2]. فعلى مدار الأربعين سنة الماضية لم تواجه المجتمعات الليبرالية فقط "تحيات غير ديمقراطية" كعدم وجود مساءلة بين المحكومين والحكام أو أزمة النظام الحزبي أو من "المنافسين" كالهيمنة الاقتصادية الخفية للنخبة.....، لكنها تواجه تساؤلات من طرف الفاعلين الاجتماعيين الجدد الذي يطالبون بحقوق أكثر وبالمثُل العليا للديمقراطية التشاركية، فقد شهدت الديمقراطية في هذه الفترة خلافا سياسيا واسعا ارتبط بظهور "الحركات الاجتماعية الجديدة" المطالِبة بمؤسسات ديمقراطية مبتكرة وأكثر شمولا، وبداية من الستينيَّات وضع المنظرون مفهوما للديمقراطية قائم على فرضية تستند إلى أن مشاركة المواطنين في صنع القرارات الجماعية التي تؤثر في حياتهم يجب أن تكون "قيمة أخلاقية متكاملة للنظرية الديمقراطية المعاصرة"، وحسب رأيهم فإن كل علاقة اجتماعية هي "سياسية" لذلك فإن زيادة وتوسيع مجال المشاركة والمساواة السياسية يستلزم تحقيق الديمقراطية في المجتمع [3].

نتيجة النقد المتزايد للنظام التمثيلي الذي لم يمنح للمواطنين مكانا لائقا في الحياة السياسية محليا أو برلمانيا تمّ اعتماد هذا الاتجاه المستحدث في الممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية التشاركية تُعد من المفاهيم الحديثة وإن كانت أصولها قديمة تتكون من مصطلحين هما: "**الديمقراطية**" و

[1]-Abraham Rugo Muriu, **"Decentralization, citizen participation and local public service delivery**: **A study on the nature and influence of citizen service delivery in Kenya**,(Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master, University Potsdam, 2013), P14.

[2]– يوسف بن يزة وفيصل خميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[3]- Lorenzo Cini**, "Between Participation and Deliberation :Toward a New Standard for Assessing Democracy?", (**paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy, European university institue,florence,italy,4-6 july2011), p p3-4.

"**التشاركية**" أو "**المشاركة**"، فهي تعبير عن مدى مشاركة فواعل في تسيير أو اتخاذ أو صنع القرارات، ويعود ظهورها الأول بشكلها الراهن في الميدان الاقتصادي والصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية أين عزمت بعض الشركات الكبرى على إشراك العمال في أعمال الشركة من عمليات الإنتاج والتسيير وذلك بالإدلاء عن آرائهم؛ وبهذا استفادت الهيئات الحكومية الرسمية من هذه التجربة لا سيّما الهيئات المحلية حيث قرّرت إشراك المواطنين في المسائل العامة والتشاور معهم حولها [1]. ثم استخدم مفهوم الديمقراطية التشاركية في العديد من دول العالم فمثلا بدأت فرنسا بالحديث عن التشاور والمشاركة بفضل مبادرات البلديات اليسارية التي فسحت المجال لمنتديات المناقشة التجريبية حول الإدارة المحلية حيث كان من أولويات اهتماماتها تحقيق التوازن بين القرارات الرسمية وتأثيرات النخب [2].

ثانيا: الديمقراطية التشاركية: مقاربة مفاهيمية

من بين تعاريف الديمقراطية التشاركية ما يلي:

يعرّف الباحث المغربي يحي البوافي الديمقراطية التشاركية بأنها" عرض مؤسساتي للمشاركة، موجّه للمواطنين، يرّكز على اشراكّهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الاجتماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توّسل ترسانة من الإجراءات العملية"[3].

وعرّفها الدكتور زياني بأنها: "مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة" [4].

---

[1]–ناصر الدين باقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2]– ابتسام مقدم، "**الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر–ولاية وهران دراسة حالة–**" (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه "ل.م.د" في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018)، ص55.

[3]– عصام بن الشيخ والأمين سويقات. **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[4]– صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مجلة الفكر**، المجلد 4، العدد 1، (2009)، ص ص 55–68، ص58.

إضافة إلى هذين التعريفين هناك بعض التعاريف في إطار الإتجاه التنموي التي ربطت تعريف الديمقراطية التشاركية بالتنمية حيث "أجمع أنصار هذا الإتجاه على أن الديمقراطية التشاركية تعني تنمية المواطن وتدريبه وتوسيع قدراته، فهي تعد مدخلا أساسيا للتنمية البشرية، كونها تضع الإنسان في محور اهتماماتها وشغلها الشاغل" [1].

ممّا سبق نلاحظ أن أغلب التعاريف تنطلق من فكرة حق المواطنين في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والانفتاح على فضاء عام يتحاورون فيه ويتشاورون حول ما يهمّهم من قضايا تنموية. ومن خصائص الديمقراطية التشاركية ما يلي:

- الديمقراطية التشاركية تهدف إلى إشراك المواطنين في صنع القرارات لأنهم هم المتأثرين بها مباشرة، وبالتالي فهي تتخذ مفهوم الديمقراطية من أسفل.
- الديمقراطية التشاركية لم يتم اقتراحها في الأصل كبديل عن الديمقراطية التمثيلية بل تمّ اقتراحها كمكّملة لها.
- الديمقراطية التشاركية تتميز بالتفاعل المباشر بين المواطنين وممثّليهم، وكذلك بين المواطنين والمشاكل التي تواجههم على المستوى المحلي من أجل الوصول إلى حلّها.
- تعتبر المجالس المحلية المنتخبة الهيئات التي تساهم مساهمة فعالة في آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية [2].

ثالثا: شروط تطبيق الديمقراطية التشاركية

يتطلب تطبيق الديمقراطية التشاركية توفر العديد من الشروط التي لا يمكن تصورها بدونها من بينها ما يلي:

- ضرورة وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل من خلال وجود منظمات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تقوم بتنظيم المواطنين في مجالات الحياة المختلفة.
- يشترط توفر وسائل إعلامية متعددة ومتطوعة من أجل ضمان قدرة اتصال المواطن واطلاعه على كافة القضايا مما يجعله ملماً بكل المسائل التي تحدث على مستوى المجتمع المحلي.

---

[1]– ابتسام مقدم، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2]– بوزيد سراغني، "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية –التجربة البرازيلية نموذجا–"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 3، العدد 1، (2016)، ص ص 494–529، ص 514.

- وجوب توفر وسائل اتصال فعالة لأنها تلعب دورا أساسيا بأشكالها المختلفة في التوعية وفي تفعيل مشاركة المواطن في عمل المجالس المنتخبة وكذا الرقابة على عمل الهيئات المحلية.
- إنشاء أطر قانونية لأنها تعد أدوات هامة في ضمان مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية والإدارية لأن تكريس هذه الأطر التي تنظم المشاركة في العمليات التشريعية تمكّن من حمايتهم وضمان حقوق مشاركتهم في تدبير الشؤون العامة بكل حرية دون وجود عراقيل تعترض أدوارهم ومشاركاتهم الشرعية في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك توفر نصوص قانونية يعني اعتراف صريح بحق المواطنين في المشاركة والرقابة على عمل المجالس المحلية.
- وجود ديمقراطية تشاركية يقترن بوجود إرادة سياسية ودعم من طرف السلطة اتجاه ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات وتفعيل دوره، وبالتالي تحقيق الحكم الراشد والارتقاء بمستويات الأداء في التسيير على المستوى المحلي [1].

المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية

الديمقراطية التشاركية ليست مفهوم نظري وقواعد تصورية فحسب بل هي مفهوم يشمل العديد من الآليات من أجل تجسيدها على أرض الواقع بهدف ضمان مشاركة المواطنين في تدبير الشؤون العامة من خلال أسلوب الحوار والتشاور الكفيل بتلبية احتياجات المجتمع من بينها ما يلي:

أولا: الميزانية التشاركية

لقد عرّف تقرير الأمم المتحدة لسنة 2008 الميزانية التشاركية بأنها: "عمليات مبتكرة في صنع القرار حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذه، وتعقد اللقاءات على مدى السنة لمنح الموطنين الفرصة لتخصيص الموارد، وتحديد أولويات السياسات الاجتماعية ورصد الاتفاق العام فيتم تصميم هذه البرامج بإدماج المواطنين في عملية صنع السياسات وتشجيع

[1]– رشيد بلفكرات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية "تجربة كابدال نموذجا"، **مجلة الراصد العلمي**، المجلد06، العدد10، (2019)، ص ص 107–127، ص ص 111–112.

الإصلاح الإداري، وكذا توزيع الموارد العامة على الأحياء ذات الدخل المنخفض وتحدي الإقصاء الاجتماعي والسياسي والدخل المنخفض، وبإعطاء الفاعلين السياسيين المستبعدين تقليديا الفرصة لاتخاذ قرارات السياسة العامة"[1].

ولقد تم تطبيق مقاربة الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع في العديد من الدول، وقد كانت ناجحة في معظمها أو ساهمت في دفع عجلة التنمية المحلية بداية من المجلس البلدي **The Municipal Council/Conseille** وفيما يخص تجربة بلدية **Municipality of Porto-Alégro** بالبرازيل فقد تم إعداد ميزانية للاستثمار الخاص بالمدينة حيث سمحت باقتراحات السكان لتنظيم ورش وندوات شعبية لطرح قضايا تنمية أحيائهم بأنفسهم، وكان الغرض من هذه الآلية هو ضمان الحضور الدائم للمواطنين من أجل مراقبة ممثليهم، وتقييم قراراتهم في تحقيق المصلحة العامة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى نجاح العديد من التجارب في العديد من المدن في الهند والفلبين وجنوب افريقيا [2].

وتتجلى مشاركة المجتمع المدني في الميزانية العامة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: إعداد الميزانية العامة: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون بمثابة همزة وصل بين الموطنين والحكومة، كما يمكنها أن تلعب دورا هاما في تقدير الاحتياجات الجماعية للحصول على المعلومات ونقلها إلى السلطات المسؤولة عن عملية إعداد الموازنة. بالإضافة إلى ذلك يمكنها المشاركة في الاجتماعات التشاورية مع المسؤولين المحليين بشأن وضع الميزانية فمثلا تستطيع جمعيات مكافحة الفقر التأثير على المسؤولين من أجل وضع ميزانية تتناسب مع ظروفهم.

المرحلة الثانية: التحليل: تعد مرحلة التحليل مرحلة ذات أهمية لأنها تعكس مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإعداد للميزانية من خلال دراسة محتوى الميزانية في ظل البيئة السياسية والمؤسسية، وبالتالي ترتفع أهمية منظمات المجتمع المدني في إحداث تغييرات في بعض وظائف الموازنة.

---

[1]– يمينة حناش وعبد الكريم كيبش، "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية –الميزانية التشاركية كآلية–"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد11، العدد02،(2019)، ص ص 170–178، ص 175.

[2]– بلال موزاي، "المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 17، العدد 02، (2020)، ص ص 327–338، ص 331.

المرحلة الثالثة: المتابعة بعد إقرار الميزانية: قدرة المجتمع المدني على إجراء تحليل عميق بالتعاون مع السلطات المحلية والوطنية يضمن الانفاق السليم للمَبالغ حسب الاتفاق المحدد كما يضمن إنفاقها مع ما يتناسب واحتياجات المنتفعين منها.

وفي هذه المراحل تعمل منظمات المجتمع المدني على تحقيق تدخلات في الموازنة تحتوي ما يلي:

- تيسير عملية الموازنة وتعميق الحوارات.
- جمع ونشر المعلومات الخاصة بالموازنة.
- إجراء تحليلات نقدية مستقلة حول الميزانية.
- توفير معلومات حديثة من أجل صنع قرارات الميزانية.
- الاهتمام بالتدريب بتطوير الخبرة التدريبية للميزانية.
- بناء المساءلة من خلال أنشطة التحليل ونشرها [1].

ثانيا: تقديم العرائض والمبادرة الشعبية

آلية تقديم العرائض هي آلية تسمح للمواطنين بتقديم عرائض إلى السلطات المختصة كالبرلمان على سبيل المثال لاقتراح تعديلات أو قوانين أو عرض مبادرات، وتعود بدايات استخدام هذه الآلية إلى النظام الملكي البريطاني، وبذلك فهي آلية قديمة ظهرت في عام 1215 أين تم إقرار الميثاق الأعظم **(Magna Carta)** حيث يسمح للفرد بتقديم تظلمه الشخصي بكل حرية في ديوان الملك، ثم عرف هذا المبدأ تطورا عام 1787 حيث أضحى يعتبر كمبدأ أساسي في حق تقديم عريضة ذات طبيعة عمومية.

أما في فرنسا فقد تضمن دستور 1793 في الباب الأول منه على أن:" للمواطنين الحرية بأن يراسلوا السلطات عن طريق عرائض موقعة بشكل فردي" [2].

أما آلية المبادرة الشعبية فتتمثل في عرض مقترح من طرف أي مواطن يمكنه من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء عن طريق جمع عدد معين من التوقيعات، ففي سويسرا على

[1]– عادل انزارن، "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 06، العدد01، (2019)، ص ص 429–448، ص ص438–439.

[2]– عبد القادر غيتاوي وجلول بخدا، "الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 01، العدد 09، (2018)، ص ص 65–79، ص 75.

سبيل المثال يستوجب جمع 100.000 توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين في مدة لا تتعدى ثمانية عشر شهرا لعرض مبادرة على التصويت الشعبي، وقد انطلق العمل بآلية المبادرة الشعبية كوسيلة سياسية في سويسرا سنة 1891 حيث يصبح محتوى المبادرة نافذا ومضمنا في الدستور إذا ما تمّت الموافقة عليه في الاستفتاء، وبالتالي فإن آلية المبادرة الشعبية تتعدى ضمان مشاركة شعبية واسعة إلى تشجيع روح المبادرة لدى المواطنين حيث يمكنهم طرح قضايا يعتبرونها مهمة على الاستفتاء والتي قد لا يتضمنها جدول أعمال الأحزاب السياسية، لكن من ناحية أخرى يمكن أن يتنافى محتوى المبادرة التي تمّت الموافقة عليها مع قوانين ومبادئ دستورية سابقة أو اتفاقات دولية. فعلى سبيل المثال لم يتم تطبيق ما جاءت به المبادرة الشعبية التي نصت على طرد المجرمين الأجانب بصفة آلية بموجب القرار الذي أصدرته المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية في أكتوبر 2012 [1].

ثالثا: الاستفتاء الشعبي والتكنولوجيات الحديثة

الاستفتاء الشعبي هو آلية من آليات الديمقراطية التشاركية تتثمل ميزته الأساسية في أنه يضمن للمواطنين على المستوى المحلي الذين يحق لهم التصويت حق المشاركة دون إقصاء أي شخص، وبذلك فهي تضمن المشاركة الواسعة، لكن من جهة أخرى تكلّف الإدارة المحلية تكاليف باهظة من ناحية العملية التنظيمية، لذلك قلّما يتم العمل بها إلا في المسائل المصيرية كإحداث تعديلات في الدستور مثلا أو الانفصال عن سلطة دولة مركزية. كما أن هذه الاستفتاءات لا تتيح مساحة واسعة للتفاعل حيث أن التصويت على مضمون الاستفتاء بـ: "نعم" أو "لا" لا يسمح للمواطنين المحليين بعرض اقتراحات أو إحداث تعديلات. ومن أجل تفعيل اللامركزية وتمكين الإدارة المحلية ظهرت في بعض الدول المتقدمة تجارب لاقت قبولا واسعا تمثلت في اعتماد آلية الاستفتاء على مستوى بلدي جهوي أو إقليمي [2].

في ظل ظهور شبكة الأنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي نشأت العديد من المبادرات التي تعتمد على التقنيات الحديثة بهدف تكريس أسس الديمقراطية التشاركية. وليس هناك أي ريب في أن نسبة مستخدمي الأنترنيت في البلدان المتقدمة والعديد من البلدان النامية جدٌّ مرتفعة حيث

[1]– عبد الرزاق بوهلال والهادي دوش، "مساهمة المواطن في تدبير الشأن العام المحلي: دراسة من منظور الديمقراطية التشاركية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13؛ العدد02، (2021)، ص ص 299–312، ص 307.

[2]– باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 289– 290.

يمكن لأي شخص التعبير عن رأيه من أي مكان هو موجود فيه بكل ارتياح كغرفته مثلا أو مكتبه، لذلك راجت في الآونة الأخيرة ظاهرة العرائض الالكترونية في جميع أنحاء العالم، وآلية التصويت الالكتروني عن بعد التي تمّ اعتمادها في بعض البلدان المتقدمة وكذا النامية، وبالتالي يتبين أن المناخ مناسب للأخذ بهذه التقنيات خاصة تهافت الشباب على استخدامها.

فالتقنية المعلوماتية يمكنها توفير المعلومات لجميع السكان الأمر الذي يساعد على منحهم فرصة المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات، أو يمكنها على الأقل أن ترفع مستوى الوعي الجماعي والشعور بأهمية المشاركة، ومن جهة أخرى تجعل أعمال البيروقراطيين أكثر وضوحا مما يقابلها مساءلة أكثر، وبالتالي فإن تطبيقها لن يزيد من الكفاءة الاقتصادية والفاعلية فقط بل بإمكانها إحداث تغيير موقع المعرفة حيث يحوز عليها الموظفين التنفيذيين داخل المنظمات، هذا ما يعني انتقال موقع القوة والتأثير إليهم، كما يفضي تطبيقها إلى تقوية مواقف عامة السكان، وإلى شفافية المنظمات العامة ومنه تلبية احتياجاتهم لأن تحديد حاجات السكان يجعل المجالس المحلية تقوم بصياغة خطط تنموية تتلاءم مع الأوضاع المحلية، وكذا متابعة تنفيذها وتقييم مخرجاتها [1].

المطلب الثالث: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية

تبّنت الجزائر على غرار معظم دول العالم مقاربة الديمقراطية التشاركية من أجل اشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النصوص القانونية التي كرّست هذا الخيار، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية.

أولا: النصوص القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في الجزائر

قامت الجزائر بإصدار ترسانة من القوانين والتشريعات من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية من بينها ما يلي:

تضمن قانون البلدية رقم 11-10 في الباب الثالث الذي جاء بعنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" المواد 11-12-13-14 التي هدفت إلى تجسيد آليات مشاركة المواطن في إدارة شؤونه المحلية.

حيث جاء في المادة 11: " إن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص 291.

المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة".

حسب هذه المادة تم تحديد طريقة إعلام المواطن ومشاركته في إدارة شؤونه داخل المجلس بأسلوب واضح وصريح.

وجاء في المادة 12: "إن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وإقحامهم في تسوية وحل مشاكلهم التي تؤثر في مستقبلهم بغية تحسين معيشتهم، قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري".

وحسب هذه المادة فالمشرع حثّ على تحفيز وإشراك المواطن في معالجة القضايا المؤثرة على مستقبلهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وتطوير حقوقهم في ظل قانون واضح، وأنّ تجسيد اللامركزية والديمقراطية المحلية يتم من خلال اعتماد السياسة التشاركية على المستوى المحلي باعتباره المجال المناسب لبناء اللامركزية والديمقراطية المحلية، ولذلك أصبح لزاما على الجماعات المحلية[1] الانتقال من نمط التسيير البيروقراطي المنغلق نحو التسيير المنفتح القائم على المبادرة والمشاركة الذي يفضي إلى توسيع مساحات التدخلات الذكية للمواطنين حتى تتمكن المجتمعات المحلية من تحمل مسؤولياتها.

وقد وضحت المادة 13 ما يلي: "يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية، وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لشغال المجلس، أو لجانه بحم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم".

تبين من خلال قراءة هذه المادة أن المشرع أعطى للمختصين والخبراء وممثلي الجمعيات دورا مهما مع عدم إرغام رؤساء المجالس المحلية على طلب الاستشارة منهم حيث ترك لهم حرية التصرف والتقدير في دعوة الخبراء أو الجمعيات للانتفاع من تجاربهم وخبراتهم هذا من جهة، ومن

[1]– عبد الحفيظ حرحور، "**تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المسيلة–**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية، تخصص دراسات محلية وإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019–2020)، ص ص118–119.

جهة أخرى لا نجد في الواقع تفاعل للمسؤولين المحليين مع هذه الآلية التي سمحت لهم بالاستفادة من المختصين، وذلك راجع ربما لعدم معرفتهم بها أو من أجل الحفاظ على السرية التي رافقت الإدارة التقليدية لعدة عقود.

ونصت المادة 14على أنه " يمكن لكل شخص الاطلاع على مداولات ومستخرجات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقت مع مراعاة أحكاما لمادة 65"

من خلال هذه المادة يتبين أنه لا مجال للشك في أن هذا الاستحداث والتعديل القانوني يُظهر درجة وعي المشرع بأهمية ودور المواطنين في إدارة شؤونهم بأنفسهم، وذلك تفاديا لعدم الرضا وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه الآليات السابقة في إدارة الجماعات المحلية، وعدم تمكنها من استيعاب الحاجات الحقيقية للمجتمع المحلي [1].

في الأخير يتضح ممّا سبق أن هذه المواد لم تُظهر مساهمة المجتمع المدني إلا من خلال مشاركة أعضائه كأفراد، بالإضافة إلى ذلك أنّ هذه المواد بقيت غامضة لا تجسد الديمقراطية التشاركية التي تمنح فرصة المشاركة للمواطنين وللجمعيات في إدارة الشؤون المحلية نظرا لعدم إتمام النصوص التنظيمية ذات الصلة بالموضوع على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع المسؤولين إلى البحث عن آليات واقعية أكثر تسمح بتكريس وتجسيد مبدأ التشارك في التعديل المقبل لقانوني البلدية والولاية، وكذا جميع النصوص التنظيمية المرتبطة بالمجالات التي تستلزم تحقيق الديمقراطية التشاركية [2].

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى التعديل الدستوري 2020 الذي أقر فيه المشرع الجزائري بالديمقراطية التشاركية حيث نصت المادة 16: " تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية. تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني[3].

كما أن التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 جاء بمكسب جديد للمجتمع المدني وهو استحداث "المرصد الوطني للمجتمع المدني" حسب المرسوم الرئاسي رقم21-139 المؤرخ في 29

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص118-119.

[2]- الأمين سويقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

[3]- المرسوم الرئاسي رقم 2-442 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020.

شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع الوطني حيث جاء في المادة 2 أن: "المرصد هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. المرصد إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه".

وحسب المادة 4: "يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة" [1].

على الرغم من محاولة التشريع الجزائري تكريس المشاركة لكن مقارنة بالقوانين المقارنة التي عرفت آليات عديدة مختلفة مثل: لجان المواطنين والميزانية التشاركية والمجالس الاستشارية والنقاش العام والاستفتاء المحلي يظل الأمر ضعيفا في الجزائر [2].

ثانيا: الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر: أية علاقة

ظهرت مقاربة الديمقراطية التشاركية في أدبيات وتقارير البنك العالمي حيث انطلقت الدعوة إلى وضع مبادئ "**الإدارة التنموية الجيدة**" منذ تسعينيَّات القرن الماضي عن طريق الأخذ بمطالب منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال تحقيق الترابط بين عالمية حقوق الانسان ومقاربة الديمقراطية التشاركية لكونها تصور اقتصادي مبني على حرية المبادرات الفردية وأسس الحكم الراشد التي تضمن تحقيق أقصى قدر ممكن من الاحتياجات المحلية في أسرع وقت وبأقل التكاليف [3].

كما تعتبر الديمقراطية التشاركية إطار يتحقق من خلاله التعاون والتشاور بين المؤسسات والمصالح العمومية المختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن وحماية حقوقهم وحرياتهم، وبلوغ مستوى تنموي يضمن تحقيق الرفاهية والتقدم في إطار دولة حديثة يحكمها الحق والقانون مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحوكمة تُرسّخ فيها قيم مجتمع يسوده التضامن وينعم فيه كل المواطنين

[1]– المرسوم الرئاسي رقم21–139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع الوطني، ج.ر، العدد 29، صادر في 18 ابريل سنة 2020.

[2]– عزالدين عيساوي، "الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد02، (2015)، ص ص 212–230، ص 226.

[3]– عبد الرزاق بوهلال والهادي دوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومتطلبات الحياة الكريمة في إطار التوافق بين حقوق وواجبات المواطنة [1].

أما التنمية المحلية فهي مفهوم مبني على العملية التشاركية بين الشعب والحكومة تسعى إلى تحسين ظروفهم والارتقاء بمستواهم المعيشي في جميع الجوانب، وتلبية احتياجات وتطلعات الموطنين على المستوى المحلي وذلك بالبحث عن حلول لمعالجة مشاكلهم لأن بلوغ تنمية حقيقية على المستوى المحلي يتطلب وجود تفاعل بين فواعل رسمية وفواعل غير رسمية ووجود تشارك فيما بينها على أساس التعاون الذي لا يتحقق إلا عن طريق التجسيد الفعلي لمقاربة الديمقراطية التشاركية، وهنا تكمن الرابطة الجدلية بين مفهومي التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية [2].

لذلك يُثنى على بالديمقراطية التشاركية لما لها من تأثيرات تنموية حيث أن المشاركة والمناقشة تؤدي إلى تمكين المواطنين من أن يصبحوا أكثر اطلاعا وحيوية للعمل أكثر، ضف إلى ذلك تجعلهم أكثر قدرة على تحديد العلاقة بين مصالحهم الخاصة ومصالح الآخرين، وأكثر استعدادا لإعادة تقييم مصالحهم الخاصة [3].

في هذا السياق نجد أن مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر أثارت جدلا حول مدى فعاليتها في المجالس المحلية المنتخبة حيث طرحت تساؤلين هامين هما كالتالي:

- هل الديمقراطية التشاركية هي ذات قيمة ديمقراطية؟
- هل الديمقراطية التشاركية هي ذات فعالية تنموية؟

اعتبر البعض أن الديمقراطية التشاركية ليست هدفا لتحقيق التنمية الاقتصادية بقدر ماهي قيمة ديمقراطية تعمل على اشباع حاجات المجتمع في المشاركة في تسيير شؤونه من خلال اختيار ممثلين عنه ليقوموا بالمشاركة نيابة عنه بغض النظر عن ضرورة تلبية رغباتهم حيث أن الإدارة الجيدة للمصالح العامة وبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتحقق من خلال المصالح غير الممركزة للدولة التي تأخذ بعين الاعتبار معيار كفاءة الموظفين والإنتاجية العالية.

---

[1]– خيرة لعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]– فريال مغربي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية–المملكة المغربية نموذجا–"، **مجلة الفكر**، المجلد13، العدد1، (2018)، ص ص 553–565، ص 563.

[3]– Henrike Knappe, Doing Democracy Differently Political Practices and Transnational Civil Society, (Berlin: Budrich Publishers, 2017), p 48.

والنظام السياسي الجزائري ربما ينحو في هذا الاتجاه مع وجود أدلة على ذلك حيث نجد أن تطبيق آلية الديمقراطية التشاركية جد محدود على المستوى المركزي، كما نجد أيضا أن تركيبة المجالس المحلية لا تسمح بالمشاركة لجميع الفئات الاجتماعية في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن المشرع الجزائري يتجه نحو تفعيل آليات الرقابة على صلاحيات المجالس المحلية من طرف الوالي المحرك للتنمية المحلية مع عدم تعزيز المصادر التمويلية المحلية وكذا عدم تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية[1].

بشكل عام يمكن اختصار المقاربة الديمقراطية في عبارة "**العمل مع**" عوض "**العمل من أجل**"؛ وبذلك فهي تعني مقاربة أفقية بالإمكان تطبيقها في المشاريع التنموية سواء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، من خلال الدعوة إلى الانفصال عن الدولة كوصية على برامج التنمية، بالإضافة إلى ذلك فهي تسعى إلى تقديم يد العون للمواطنين من أجل مكافحة الفقر والتهميش بجميع أشكاله، ووضع آليات التنمية ووسائلها في أيدي السكان المحليين، وبالتالي تضمن المقاربة التشاركية الارتقاء بمستوى التنمية الذاتية للمواطن وللأجيال المقبلة [2].

ثالثا: تحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

تشدّد الخطابات الرسمية في الجزائر على ضرورة المشاركة المجتمعية بهدف بناء الديمقراطية التشاركية والمشاركة في بناء السياسات وتعزيز مساراتها والعمل على تحقيق أهدافها. كما تدعو نفس الخطابات إلى مشاركة البرلمانيين مع المجتمع الواسع من خلال الوفاء بوعودهم اتجاه منتخَبيهم في البلديات والولايات من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية، كما تدعو أيضا إلى تكوين علاقة مبنية على الثقة والحوار الصريح بين الممثلين والشباب بعيدا عن الوصاية بهدف بسط قاعدة الديمقراطية التشاركية والوصول إلى توافق في وجهات النظر حول المصالح العليا للبلاد، وتجنيب حدوث فجوة بين الأجيال وما يتبعها من صراعات تُبعد وتلهي المجتمع عن الاهتمام بالقضايا التنموية الكبرى [3].

---

[1]– مولود عقبوبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"، **مجلة القانون**، المجلد 5، العدد1، (2016)، ص ص 202–219، ص 212.

[2]– يمينة حناش، **مرجع سبق ذكره**، ص174.

[3]– عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد9، العدد16،(2017)، ص ص 75–88، ص78.

لكن الواقع يُظهر انعدام تام لمظاهر المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وكذا الوطني على الرغم من وجود التشريعات والقوانين المتعددة التي ترمي إلى اشراك الفواعل الغير الدولاتية في الحكم محليا ووطنيا، وذلك بسبب عدم وجود الصيغ المناسبة لتطبيق هذه الآليات، ضف إلى ذلك نظرة الدولة للقوى المجتمعية بعدم جاهزيتها لتقاسم الأدوار بسبب نقص الوعي، وكذا ضعف القطاع الخاص وحداثة تكوين المجتمع المدني وعدم نضجه [1].

على الرغم من حرص السلطات الجزائرية على تجسيد الديمقراطية التشاركية إيمانا منها بأن هذا المفهوم لا يزال ضعيفا ولم يتم تجسيده بعد، وذلك راجع إلى:

- مركزية التسيير وصعوبة الوصول إلى المعلومات.
- انعدام الشفافية وانتشار الفساد.
- عدم تطبيق التشريعات التي تنظم مشاركة المواطنين نظرا لقلة آليات تطبيقها.
- عدم وجود آليات اتصال بين المجالس المحلية والمواطنين وهيئات المجتمع المدني.
- اعتماد مبدأ السرية المفرطة وغياب مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات [2].

على عكس ما نجده في المغرب حيث تتوفر آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في النظام الداخلي لمجلس النواب في اتخاذ القرارات وإعداد المشاريع، وكذا في التشريعات ومجالات الرقابة عن طريق تقديم الملتمسات والعرائض من خلال ما جاء في الفصل الثاني عشر: " تمكين المجتمع المدني في المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والمؤسسات العمومية وكذا تفعيلها"

ومن أجل وضع إطار لتمكين منظمات المجتمع المدني من المبادرة بالتشريع ركّز الفصل الرابع عشر من دستور 2011 على أن: "للمواطنات والمواطنين "الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع".

ومن أجل تعزيز دور هذه المنظمات في عمليات الرقابة جاء في الفصل الخامس عشر: " أن للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية" [3]

---

[1]– عبد الباقي ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

[2]– خدوجة بومحكاك وهشام براهمي، "واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد15،(2021)، ص ص 8–20، ص 15.

[3]–الأمين سويقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 249.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أنه بالرغم من اعتراف السلطة على الأقّل من الناحية التشريعية بأهمية وفعالية المواطنين في تكريس الديمقراطية التشاركية، لكنه يبقى اعتراف تشريعي غير كاف لأنه متوقف على مدى الإرادة الحقيقية للسلطة في تجسيد هذه التشريعات على أرض الواقع في كلا التجربتين الجزائرية والمغربية، لأن السلطة هي من ترسم اللعبة وتقوم بضبطها من خلال التشريع وتنفيذها عن طريق المجتمع المدني الموازي، وهذا ما يعرف "**باكتساح فضاءات المجتمع المدني**" الذي يُفرّغ نصوص الدستور من محتواها، وبالتالي فإن المجتمعات المدنية العربية بصفة عامة وليس المجتمع المدني الجزائري والمغربي لوحدهما تواجه مشكلة حقيقية تتمثل في وجود ثغرات قانونية يسهل اختراقها مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين التشريع والممارسة [1].

وهناك من ذهب إلى القول أن للديمقراطية التشاركية بصفة عامة العديد من السلبيات التي يمكن أن تلحق أضرارا بالمجالس المنتخبة والتخطيط المركزي الاستراتيجي **Strategic Planning** بما في ذلك:

- إمكانية تحويل مجموعات المواطنين إلى "**خبراء جهلاء**" يتسببون في تقويض الخطط التنموية والاستراتيجيات طويلة المدى التي قامت السلطة بإعدادها باشراك الخبراء وصناع القرارات نظرا لضعف قدرتهم على تشخيص الظواهر وبالتالي ضعف رؤيتهم في رسم خطط التنمية المحلية.
- يمكن للديمقراطية التشاركية أيضا أن تؤدي إلى ظهور مواطنين يستقطبون المجتمع ويفرضون هيمنتهم على القرارات، ويحتكرون دور الفواعل المجتمعية، الأمر الذي سيسيئ لصورة السلطة المنتخبة وشرعيتها في المجتمع، وسيتسبب في نقص شفافية التسيير **The Trasparency**.
- ظهور خلافات بين المواطنين فد تسفر عن تراجع التنمية وبالتالي فشل تجربة الديمقراطية التشاركية.
- إمكانية ابتعاد المواطنين عن الموضوعية عند إقامة مصالح شخصية أو قبلية أو عشائرية.....

[1]– بلال موزاي، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

- تصغير وتقزيم أدوار الممثلين المحليين مقابل المشاركة الواسعة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أو الحركية الشعبوية **Popular Mobilisation** الشديدة والزائدة لمجموعات المواطنين والتي ترمي من وراء ذلك إلى تقليص سلطة الدولة وسيطرتها وسيادتها على المستوى المحلي "شديد الانفتاح" بسبب الشعبوية السياسية المتزايدة التي تهدف إلى بناء شرعية جديدة بمفاهيم جديدة ومختلفة عن مفاهيم الديمقراطية من خلال تلبية المطالب الشعبية دون استعمال وسائل الاقتراع والتمثيل والمحاسبة؛ هذه الوسائل التي ترمي إلى حماية الشعب من حدوث مجازفات بسبب الخيارات الشعبوية والتوجهات غير المنطقية [1].

وفي هذا السياق أثار **Evanoff** مجموعة من الانتقادات حول إمكانية الديمقراطية التشاركية حيث تتخذ الانتقادات شكل الأسئلة التالية من بينها ما يلي:

1. هل الديمقراطية المباشرة ممكنة؟
2. هل يمكن للجميع التوصل إلى اتفاق؟
3. هل يتمتع المواطنون بالمعرفة الكافية؟
4. هل سيتخذ الناس القرارات الصحيحة؟ [2]

وفي المقابل فإن أعضاء المجالس المحلية في إطار الديمقراطية التمثيلية لا يملكون أيضا الكفاءة الكافية لتقديم المقترحات الناجعة في حل المشكلات، وبالتالي يمكن اعتبار الديمقراطية التمثيلية هي أيضا تحتوي مخاطر الخيارات الشعبوية من طرف ممثلي المواطنين.

في الأخير يمكن القول أن نجاح الديمقراطية التشاركية في بشكلها المتقدم يعتمد على وجود مجتمع مدني ذو قوة وفعالية، بالإضافة إلى وجود مواطنين يدركون ما تعنيه الديمقراطية وفي مقدمتهم الطبقات الوسطى والمثقفة والمتعلمة التي تعمل بعيدا عن العملية السياسية [3].

---

[1]–عصام بن الشيخ والأمين سويقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[2]- Leepo Modise, "The notion of participatory democracy in relation to local ward committees: The distribution of power, In die Skriflig", **In Luce Verbi**, Volume 51, Number 1, (2017), pp1-8, p7.

[3]– عبد المجيد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

خلاصة الفصل

بعد عرض مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى البرامج والمخططات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ مرحلة الاستقلال نجد أن التنمية المحلية مرتبطة بالتمويل المركزي وبمداخيل الجباية البترولية، وذلك ما يؤكد مركزية القرار التنموي وتبعية الجماعات الإقليمية للسلطة المركزية، وكذا استمرارية اعتماد سياسة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ من خلال نمطية البرامج التنموية وعدم مراعاة خصوصية الأقاليم على الرغم من وجود المخطط البلدي للتنمية الذي تتخلله بعض النقائص.

بالإضافة إلى أنه على الرغم من انتهاج سياسة الانفتاح على بيئة الفواعل غير الرسمية إلا أن دورها في التنمية المحلية كان محدودا الذي يعود إلى تهميشها وعدم التعويل عليها في حل المشكلات التنموية بسبب نظرة الدولة لها بعدم جاهزيتها لتقاسم الأدوار معها، أو ربما لضعف أداء القطاع الخاص وحداثة تكوين المجتمع المدني الذي لا يملك مقومات تسمح له بالمشاركة محليا في العمل التنموي؛ لذلك لا تزال الفواعل غير الدولاتية تعاني من عدم توفر البيئة الملائمة، كما تعاني من العديد من العوائق التي تعترض نشاطها التنموي.

وبالنسبة لمقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر فالخطابات الرسمية في الجزائر شدّدت على ضرورة المشاركة المجتمعية بهدف بناء الديمقراطية التشاركية، وتوسيع دائرة المشاركة في صنع السياسات التنموية، لكن الواقع يُظهر أن توجه الدولة لا يميل إلى تحقيق التنمية المحلية عن طريق المشاركة الشعبية والدليل على ذلك تركيبة المجالس الشعبية وآليات الرقابة عليها من طرف المصالح غير الممركزة للدولة، وكذا عدم وجود الصيغ المناسبة لتطبيق آليات مشاركة الفواعل غير الدولاتية؛ لأن مقتضيات الديمقراطية التشاركية في الجزائر تقتضي أولا توفر إرادة سياسية حقيقية لتجسيدها وآليات ملائمة لتفعيلها.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية: واقع الحركة الجمعوية والشأن التنموي على مستوى ولاية باتنة

تمهيد

أهم هدف تسعى إليه أي دولة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكنها بلوغ ذلك دون توفر معطيات حول الإمكانات المتاحة بغية الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية من خلال تحديد نقاط القوة من أجل تعزيزها واستخدامها لأغراض التنمية، وتحديد نقاط الضعف لتدارك النقائص الموجودة ممّا يساعد على تحسين أو خلق ظروف ملائمة للتنمية.

وبالتالي تعتبر عملية حصر الموارد البشرية والمادية قاعدة أساسية لفهم حقيقة التنمية؛ فأي دراسة تنموية ناجحة تتوقف على مدى توفر بيانات دقيقة ومفصّلة تستخدمها كمصادر أساسية في بناء رؤية لخطط التنمية. وبالتالي تتمكن من تقدير أثر هذه الإمكانات على التنمية وما يمكن أن تحدثه مستقبلا.

وبما أن موضوعنا مرتبط بالتنمية المحلية المحقّقَة من طرف الحركة الجمعوية بولاية باتنة حاولنا الكشف عن الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر عليها الولاية، وأهم مقوماتها التي يمكن أن تشكّل فرصًا للتنمية، والتي يمكن للجمعيات باعتبارها فاعل شريك مع الجهات الرسمية أن تسهم في إحقاق التنمية من خلال استغلالها في نشاطاتها التوعوية والتطوعية والتنظيمية.

وسيتم في هذا الفصل تقديم عرض موجز عن تشكيل الحركة الجمعوية بولاية باتنة من حيث عددها ومجالات نشاطها، ثم البحث في مدى تحقيقها للتنمية المحلية باسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من أجل الإجابة على جزء من الاشكالية التي تم طرحها في مقدمة الموضوع المتمثلة فيما يلي:

إلى أي مدى ساهمت نشاطات الجمعيات الاجتماعية والمهنية والبيئية بولاية باتنة في تحقيق التنمية المحلية؟

وقد تم تقسيم الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: معطيات عامة حول ميدان الدراسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: معطيات عامة حول ميدان الدراسة

سنحاول في هذا المبحث تقديم بعض البيانات حول ولاية باتنة والتعرف على إمكاناتها التنموية اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من مديرية البرمجة والتنظيم– مكتب الإحصاء– (مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2020). بالإضافة إلى عرض نبذة عن تطور الحركة الجمعوية بالولاية بناء على الاحصائيات المقدَمة (لسنة 2020) من طرف مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات لولاية باتنة).

المطلب الأول: عرض معلومات حول ولاية باتنة

بما أن ولاية باتنة تمثل الحدود المكانية للدراسة سنتطرق في هذا المطلب بصورة مختصرة إلى تاريخ الولاية من حيث نشأتها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها، بالإضافة إلى تقسيمها الإداري.

أولا: نبذة تاريخية عن ولاية باتنة

تعتبر ولاية باتنة من أقدم الولايات الجزائرية قبل الاستقلال وبعده، يندمج تاريخها البعيد جدًا مع تاريخ البربر الذي حاولت العديد من الروايات تفسيره؛ وهذا منذ ظهور الممالك النوميدية، والعديد من الحضارات التي تعاقبت على أراضيها من فينيقيين ورومان ووندال وبيزنطيين وعرب وأتراك وفرنسيين، وقد كانت كل فترة غنية بالأحداث والتقلبات التي لا يمكن إلا أن نمجِّدها لرفضها أي شكل من أشكال الهيمنة.

وتم انشاء ولاية باتنة كمنطقة إدارية في العصر الحديث خلال الاحتلال الفرنسي بعد فترة وجيزة من احتلال قسنطينة عندما قرّر "**دوق دومال**" المعين حاكمًا عام **1843** إعادة النظام إلى الزيبان.

وبالفعل فإن "**كولون**" وبأوامر من العقيد "**بوتافوكو**" انطلق بدءً من نهاية جانفي **1844** في الانتقال من عين مليلة ثم إلى عين ياقوت في فيفري ومارس. وبعدها وصل هذا "**الكولون**" إلى المدخل الشرقي لمدينة باتنة الحالية أين قرّر "**دوق دومال**" الذي جمع طاقمه إنشاء معسكر عسكري في هذا المكان. وبمجرد انشائه تعرّض المخيم للهجوم من قبل أولاد سلطان، وتم نقل المخيم في أفريل على بعد حوالي 2 كم إلى الجنوب الشرقي بالقرب من منطقة "**رأس العيون**" حيث تم بناء "**قرية الزنوج**".

في هذا المكان الجديد الذي كان يسمى: "**رأس العيون**" تم بناء عدد قليل من المنازل الصغيرة حول المخيم وبدأت المدينة تتوسع. كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل 6: المكان الأول لنشأة ولاية باتنة –رأس العيون–

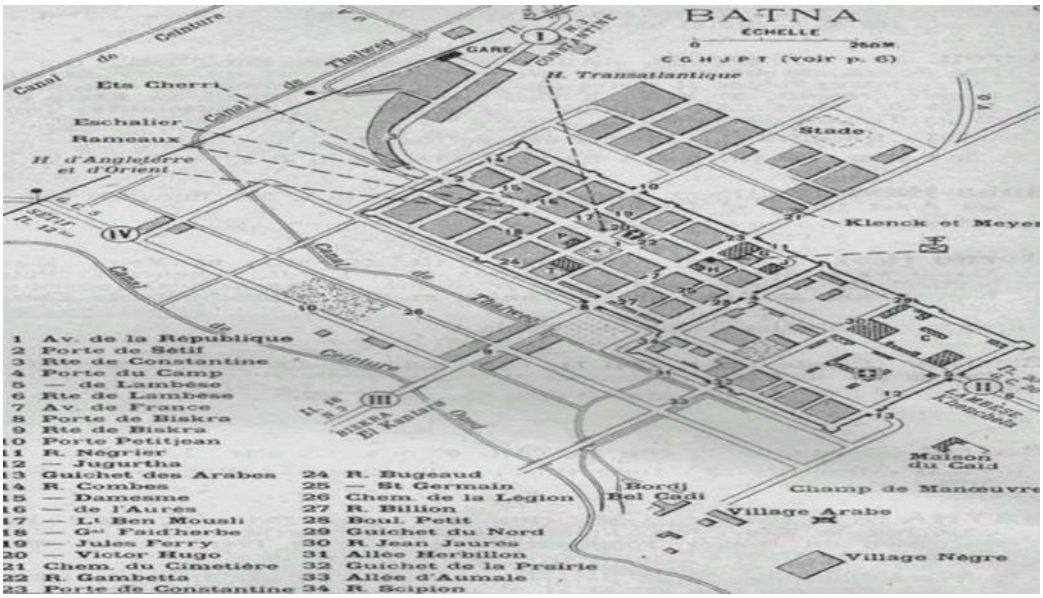

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم (مكتب الإحصاء لولاية باتنة)

بموجب مرسوم عام **1848** تم تسمية المدينة الوليدة باسم "**New Lambese**". وفي يونيو **1949** صدر مرسوم آخر أطلق عليه اسم "**BATNA**"، ثم بعد ذلك تمَّ ضم الجزء الغربي من المدينة المكوَّن من حدائق ومروج المسمى بـ: "**LA VERDURE**"

بعد فترة وجيزة تمّ بناء البنى التحتية وهي:

- المدرستين (**جول فيري وجامبيتا**) عام **1851**.
- عدالة السلام عام **1853**.
- الكنيسة عام **1858** (**consacrée** عام 1863).

في فيفري **1860** صدر مرسوم آخر جعل باتنة بلدية كاملة الخدمات. في ذلك الوقت كان عدد سكانها (قبل مرسوم **Crémieux** لعام 1870) **5990** نسمة: **1947** فرنسيًا و**647** يهوديًا و**273** أجنبيًا متجنسًا و**384** أجنبيًا و**2739** مواطنًا محليًا أطلق عليهم "**السكان الأصليون**". وفي عام **1866** كان لديها "**مجلس بلدي منتخب**". وفي عام **1871** أثناء انتفاضة المقراني حوصرت المدينة وأدى ذلك إلى القمع. انتقل التقسيم القسنطيني إلى باتنة في ديسمبر، وتم بناء سور محيط بأربعة بوابات ومعاقل هي الحصن وبرج بوضياف، ومنذ عام **1875** تم:

- إنشاء خط سكة حديدية ببسكرة.

- مصادرة الأراضي وتوزيعها على مستوطنين جدد مهاجرين.
- في عام **1885** تم إنشاء باتنة كمحافظة فرعية، مقر التقسيم العسكري لقسم قسنطينة.
- بعد عام **1891** بدأت مراكز الاستعمار في الظهور: مثل مروانة **(كورناي)** عام 1905.
- في عام **1916** أثناء انتفاضة أولاد سلطان على "**ماك ماهون**" تعرَّضت بريكة وعين توتة للاعتداء، وقُتل نائب محافظ باتنة، وكذلك مدير "**ماك ماهون**".

استمر القمع حتى أبريل **1917**، باستخدام قوات من تونس ومدفعية وسرب طائرات. في تلك الأوقات كانت الثورات تتبع بعضها البعض حتى اليوم الذي اندلعت فيه الثورة في يوم لا يُنسى الأول من **نوفمبر 1954**.

حاول الجيش الاستعماري المعزز بالصيادين الأفارقة والفيلق السنغالي والمظليين والمدفعية والعربات المدرّعة والقوات الجوية السيطرة على المآوي التي كانت تتوسع تدريجياً دون جدوى. بدأت حالة الطوارئ في المدينة وأصبح القمع أكثر وحشية. وتم تربيع الأحياء وإنشاء مناطق محظورة. المعسكر والحصن والمزرعة الحمراء (قرب فسديس) كلها أماكن للتعذيب.

في عام **1956** أصبحت باتنة عاصمة مقاطعة الأوراس حتى الاستقلال وكان لها ولايات فرعية: بسكرة، وتبسة، وخنشلة، وكورناي، وأريس.

ثانيا: الموقع الجغرافي-التعداد السكاني

1- الموقع الجغرافي

تتربع ولاية باتنة على مساحة تقدر بـ **12.038.76** كم2 وتقع ولاية باتنة في منطقة الشرق الجزائري ما بين الدرجة الرابعة (4) والدرجة السابعة (7) من خط الطول الشرقي والدرجة 35 و36 من خط العرض الشمالي. يحدها من الشمال ولاية أم البواقي وميلة وسطيف، ومن الشرق ولاية خنشلة، ومن الجنوب ولاية بسكرة، ومن الغرب ولاية المسيلة.

شكل رقم 7: الموقع الجغرافي لولاية باتنة

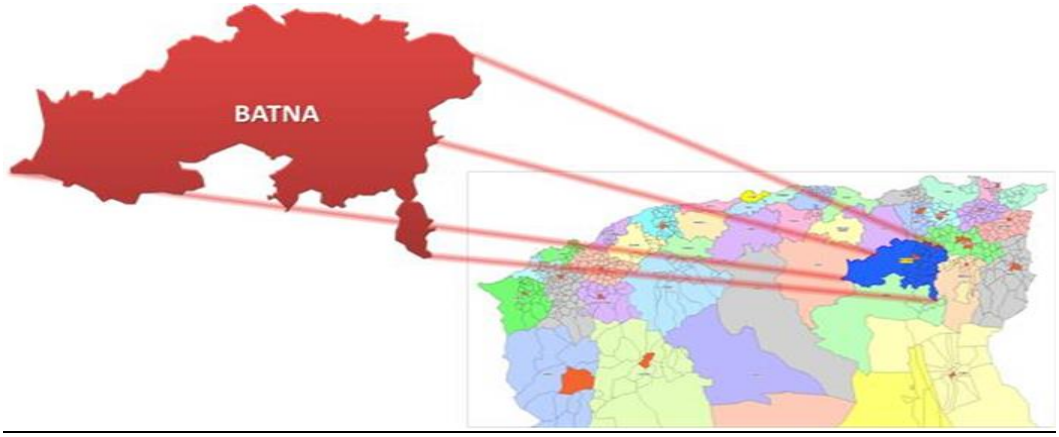

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم (مكتب الإحصاء لولاية باتنة)

2- التعداد السكاني:

يقدر عدد سكان ولاية باتنة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 بـ 1.398.481 ساكن_وهم موزعون على 61 بلدية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3 : ترتيب البلديات حسب عدد السكان

الرقم	البلدية	السكان	%	الرقم	البلدية	السكان	%
1	باتنة	355460	25,8	33	**زانا البيضاء**	13 100	0,91
2	بريكة	126950	9,7	34	**اشمول**	13 100	0,91
3	**عين توتة**	72108	5,2	35	**فسديس**	12 300	0,86
4	**مروانة**	47225	3,3	36	**ولاد عمار**	12 200	0,85
5	**واد شعبه**	37983	2,8	37	**القيقبة**	12 050	0,84
6	**اريس**	35241	2,6	38	**قصر بلزمة**	11 000	0,77
7	**تازولت**	33515	2,6	39	**تاكسلانت**	10 500	0,73
8	**نقاوس**	29138	2,1	40	**امدوكال**	10 100	0,70
9	**جزار**	27500	2,1	41	**الحاسي**	10 100	0,70
10	**رأس العيون**	25390	1,9	42	**بومقر**	9 500	0,66
11	**وادي الماء**	23359	1,7	43	**تغرغار**	9 100	0,63

12	واد طاقة	23107	1,7	44	بولهيلات	8 600	0,60
13	أولاد سلام	23562	1,6	45	سقانة	8 350	0,58
14	تالخمت	19296	1,6	46	غسيرة	7 600	0,53
15	المعذر	24476	1,5	47	فم الطوب	7 500	0,52
16	الشمرة	20403	1,5	48	شير	7 400	0,52
17	عين جاسر	20332	1,4	49	لمسان	6 500	0,45
18	القصبات	19195	1,4	50	لازرو	6 400	0,45
19	سريانة	18128	1,3	51	جرمة	5 260	0,37
20	عزيل عبد القادر	18382	1,3	52	تيغانمين	5 080	0,35
21	سفيان	16194	1,2	53	إينوغيسين	4 300	0,30
22	منعة	16148	1,2	54	معافة	3 700	0,26
23	أولاد سي إسليمان	14218	1,2	55	تيلاطو	3 600	0,25
24	تيمقاد	15437	1,1	56	حيدوسة	3 100	0,22
25	بوزينة	15742	1	57	كيمل	3 050	0,21
26	عيون العصافير	14726	1	58	ولاد عوف	2 240	0,16
27	الرحبات	13507	1	59	بومية	1760	0,12
28	تكوت	14269	1	60	بني فضالة	830	0,06
29	بيطام	13711	1	61	لارباع	300	0,02
30	ثنية العابد	13203	0,9	**مجموع *الولاية***		1.398.481	**100**
31	عين ياقوت	12695	0,9				
32	ولاد فاضل	13264	0,9				

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم (مكتب الإحصاء لولاية باتنة)

شكل رقم 8: منحنى بياني يوضح ترتيب البلديات حسب عدد السكان

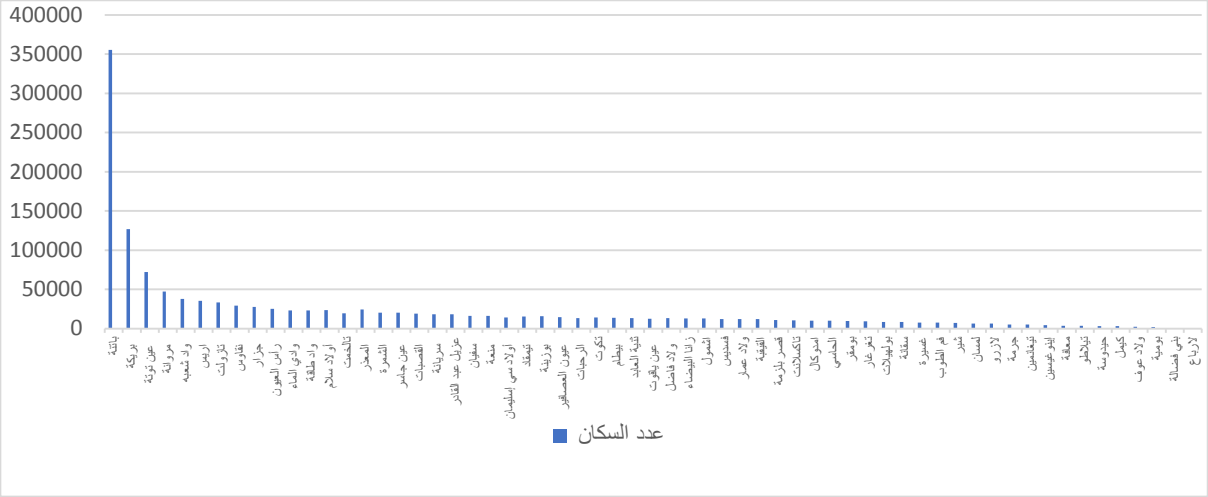

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

ما يمكن ملاحظته من خلال التوزيع السكاني حسب البلديات لولاية باتنة هو وجود بلديات متباينة من حيث الكثافة السكانية حيث سجّلت بعض البلديات اكتظاظا خانقا كبلدية باتنة على سبيل المثال باعتبارها عاصمة الولاية التي تعد البلدية الأكبر من حيث عدد السكان حيث يقطنها **355.460** ساكن أي ما نسبته **25.8 %**، وتليها بلدية بريكة بـ **126.950** ساكنا أي ما نسبته **9,7 %** ثم بلدية عين التوتة بـ **72.108** ساكن **5,2 %**، فبلدية مروانة بـ **47.225** ساكن**3,3 %**. وفي المقابل سجلت بلديات أخرى كثافة شبه منعدمة والتي لا تتجاوز نسبة **0.02 %** مثل بلدية لارباع التي يقطنها **300** ساكن فقط.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع السكان في ولاية باتنة حسب الفئة العمرية:

جدول رقم 4: توزيع السكان حسب الفئات العمرية: 2020/12/31

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
0-4	5,19%	4,93%	**10,12%**	72633	68918	**141 550**
5-9	4,50%	4,32%	**8,82%**	62955	60397	**123 352**
10-14	5,28%	5,06%	**10,34%**	73902	70746	**144 648**
15-19	6,01%	5,78%	**11,80%**	84107	80872	**164 979**
20-24	5,85%	5,69%	**11,53%**	81773	79525	**161 298**
25-29	4,89%	4,70%	**9,59%**	68363	65708	**134 071**

105 402	52634	52768	**7,54%**	3,76%	3,77%	**30-34**
85 890	43567	42323	**6,14%**	3,12%	3,03%	**35-39**
76 355	38943	37412	**5,46%**	2,78%	2,68%	**40-44**
67 641	34584	33057	**4,84%**	2,47%	2,36%	**45-49**
53 538	26904	26634	**3,83%**	1,92%	1,90%	**50-54**
41 704	20255	21448	**2,98%**	1,45%	1,53%	**55-59**
26 079	13137	12942	**1,86%**	0,94%	0,93%	**60-64**
23 694	11994	11700	**1,69%**	0,86%	0,84%	**65-69**
19 615	10009	9607	**1,40%**	0,72%	0,69%	**70-74**
14 471	7161	7310	**1,03%**	0,51%	0,52%	**75-79**
8 198	3918	4280	**0,59%**	0,28%	0,31%	**80-85**
5 339	2768	2571	**0,38%**	0,20%	0,18%	**85 & +**
657	425	233	**0,05%**	0,03%	0,02%	**ND**
1 398 481	**692 465**	**706 017**	**100,00%**	**49,52%**	**50,48%**	**المجموع**

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة–

شكل رقم 9: منحى بياني يبين توزيع السكان حسب الفئات العمرية:2020/12/31

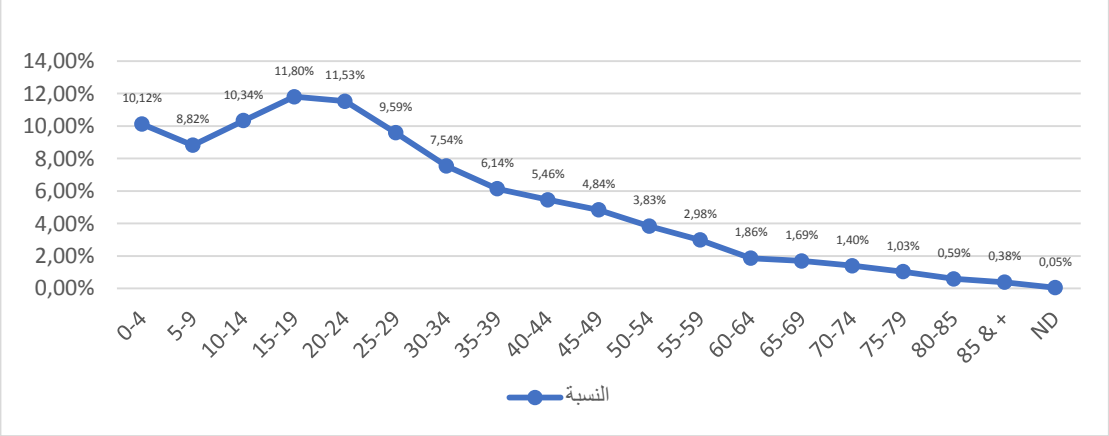

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق

يتبين من خلال هذا المنحنى أن عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15–20 سنة هي أوسع الشرائح الاجتماعية والتي تقدر بنسبة **11,80%** من إجمالي عدد السكان ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 20– 24 سنة والتي تقدر بنسبة **11,53 %**. وبالتالي يمكن القول أن ولاية باتنة تتوفر على ثروة من أهم الثروات في المجتمع المتمثلة في امتلاكها لطاقة شبانية يمكنها من خلالها إحداث التنمية باعتبارها الفئة الأكثر ديناميكية والأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التنموية.

ثالثا: التقسيم الإداري للولاية

بعد التقسيمات الادارية التي شهدتها الجزائر سنوات (1974-1981-1990) تتكون ولاية باتنة من إحدى وعشرون (21) دائرة وإحدى وستون (61) بلدية كما هو موضح بالتفصيل على النحو التالي:

جدول رقم 5: التقسيم الإداري لولاية باتنة

الدوائـر	البلديات
باتنـة	باتنـة – وادي الشعبة – فسديس
تازولت	تازولت – عيون العصافير
المعذر	المعذر – جرمة – بومية – عين ياقوت
أريس	أريس – تيغانمين
ثنية العابد	ثنية العابد – شير– وادي الطاقة
مروانة	مروانة – قصر بلزمة – حيدوسة – واد الماء
بريكة	بريكة – بيطام – أمدوكال
عين التوتة	عين التوتة – بني فضالة – معافة – أولاد عوف
نقاوس	نقاوس – سفيان – بومقر
سريانة	سريانة – لازرو– زانة البيضاء
رأس العيون	رأس العيون – قيقبة – الرحبات– أولاد سلام – تالخمت– القصبات
تكـوت	تكوت – غسيرة – كيمل
بوزينـة	بوزينة – لارباع
إشمـول	إشمول – إينوغسن – فم الطوب
منعـة	منعة – تيغرغار
الشمرة	الشمرة – بولهيلات
عين جاسر	عين جاسر – الحاسي
الجزار	الجزار– أولاد عمار – عزيل عبد القادر
أولاد سي سليمان	أولاد سي سليمان – تاكسلانت – لمسان
سقانـــة	سقانة– تيلاطو
تيمقـاد	تيمقاد – أولاد فاضل
21 دائرة	**61 بلدية**

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة–

شكل رقم 10: التقسيم الإداري لولاية باتنة

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة–

المطلب الثاني: الإمكانات التنموية لولاية باتنة

تتوفر ولاية باتنة على العديد من الإمكانات التنموية التي يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والسياحية حيث تمتلك بعض المناطق بالولاية موارد طبيعية وخصائص سياحية عديدة التي قد تشكّل أساسا صلبا في الإقلاع التنموي. وسنتطرق فيما يلي إلى واقع الإمكانات التنموية:

أولا: المكانة الإقليمية

نظرًا لموقعها الجغرافي تقع ولاية باتنة على أبواب المدن الكبرى في جنوب البلاد وعلى مقربة من مدن الشمال الكبرى. وهي الولاية التي تلعب دورا هاما في الهضاب العليا وذلك يعود إلى:

- الموقع المركزي لقطب باتنة ضمن منطقة الهضاب العليا بمسافة متساوية تقريبًا بين الشرق والغرب والشمال / الجنوب.
- الوزن السكاني لمدينة باتنة: المدينة الخامسة في الجزائر من حيث حجمها في عام **2008** (814 297) نسمة، وبالتالي الأكثر أهمية في منطقة الهضاب العليا بأكملها.

- مستوى الخدمات التي تقدمها مدينة باتنة، والتي تخدم أكثر من 1 مليون نسمة للحصول على خدمات أعلى.

يتجاوز مدى وصولها (خدمات متفوقة) حدود الولاية ويمتد إلى خنشلة وبسكرة وغيرها ... (المطار الدولي وCHU وخطوط السكك الحديدية الشمال / الجنوب والشرق / الغرب، الطريق الدائري الشرق / الغرب، الجامعة، ...).

- ثقلها التاريخي والثقافي والتراث وإمكاناتها الاقتصادية القوية.
- مشاريع الهيكلة الرئيسية:

✓ (الطريق الدائري الهضاب العليا الشرق / الغرب "الطريق السريع والسكك الحديدية".

✓ ازدواج طريق الشمال / الجنوب "RN3".

✓ خط سكة حديد قسنطينة / تقرت.

✓ عمليات نقل المياه الكبيرة بين الشمال والجنوب "بني هارون" وجنوب / شمال "الصحراء الشمالية / بريكة".

✓ مشروع خط أنابيب الغاز الالتفافية بين الشرق والغرب.

شكل رقم 11 1: المكانة الإقليمية لولاية باتنة

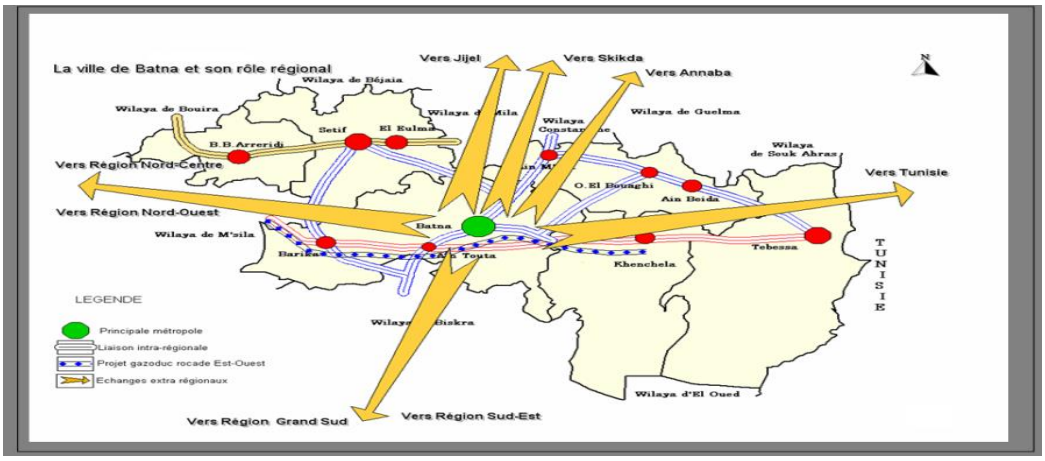

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة

ثانيا: الموارد الطبيعية والبنية التحتية الحيوية

- تكامل البيئات الطبيعية مع إمكانات التربة العالية.
- ثراء وتنوع التراث الطبيعي (السهول؛ المرتفعات والجبال مع تراث الغابات المهم).

- شبكة هيدروغرافية كثيفة جدا.
- الموارد المعدنية الهامة. ولا سيما الحجر الجيري والدولوميت والطين.

شكل رقم 12: الموارد الطبيعية لولاية باتنة

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة

بالإضافة إلى البنية التحتية للطرق، والبنية التحتية الحيوية لمنطقة الأوراس المتمثلة في مطار باتنة كما توضحه الصور:

شكل رقم 13: البنية التحتية لولاية باتنة

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة

والبنية التحتية للإنتاج المتمثلة في الكهرباء والغاز كما هو موضح في الصورة:

الكهرباء	الغاز
محطة توليد كهرباء عين جاسر بطاقة 2 × 126 ميجاوات	يتكون المصدر الأكثر أهمية الذي يعبر الولاية من خطي أنابيب للغاز GK1 و GK2 HASSI–RMEL ، SKIKDAمن حيث يغادر خط أنابيب–SEFIANE BATNA 10و 16 و 16 بوصة AIN DJASSER–BATNA من التنصت الصغيرة إلى المدن الواقعة على طريق أنابيب الغاز SONATRACH و SONELGAZ. يتم توفير الجزء الشرقي والجنوبي من الولاية عن طريق خط أنابيب الغاز 8 بوصة إلى توفانا وخطوط أنابيب الغاز 8 "إلى ARRIS و MENAA. أتاحت شبكات نقل الغاز المذكورة أعلاه توفير الغاز الطبيعي لـ 48 مجموعة (المدن الرئيسية والبلديات)

ثالثا: الإمكانات السياحية والحرف الجد مهمة: التراث المادي وغير المادي

- المواقع الأثرية العالمية والوطنية الشهيرة (تيمقاد – زانا تازولت – امدغاسين – طوبنا وغيرها)
- المواقع الطبيعية الاستثنائية: الخوانق والأودية (Ghoufi)؛ غابات الأرز المهيبة والجبال مع مناظر بانورامية رائعة Sites المواقع التاريخية للثورة.
- التراث غير المادي الغني (الأغاني، الفولكلور، الرقص ورياضات الفروسية)

شكل رقم 14: الإمكانات السياحية لولاية باتنة

المصدر: مديرية البرمجة والتنظيم –مكتب الإحصاء لولاية باتنة

من خلال تطرقنا إلى إمكانات الولاية والكشف عن أهم مقوماتها لاحظنا أنها تتوفر على العديد من فرص التنمية في جميع المجالات والتي يمكن للجمعيات باعتبارها فاعل شريك مع الجهات الرسمية أن تسهم في إحقاق التنمية من خلال نشاطاتها التوعوية والتطوعية والتنظيمية.

المطلب الثالث: عرض الجمعيات بولاية باتنة

قبل التعرف على تطور الحركة الجمعوية بولاية باتنة سنتطرق في هذا المطلب إلى مدخل مفهوماتي للجمعيات وأنواعها، وكذا قراءة في القانون الذي يحكمها فيما يلي:

أولا: تعريف الجمعية وأنواعها

1- تعريف الجمعية

الجمعيات هي: "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وترمي لتقديم خدمات عديدة يحتاج لها المجتمع ويُتاح لأعضائها وللمواطنين المشاركة في جميع أطوار العمل الذي تؤديه". وتعرّف أيضا بأنها: "تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية وغير ربحية لتحقيق أهداف عامة ضمن أطر قانونية وتعتمد الشفافية وحرية التشكيل"[1].

2- أنواع الجمعيات:

- **الجمعيات المحلية والجهوية والجمعيات ذات الصبغة الوطنية:**

-**الجمعيات المحلية** وهي جمعيات تمارس نشاطاتها على مستوى بلدية محددة أو عدة بلديات، كل ولاية حسب ما حددته في قانونها الأساسي،

-**الجمعيات الجهوية** هي جمعيات نطاقها الإقليمي يشمل أكثر من ولاية أي أنها تمارس نشاطها في عدة ولايات محددة مسبقا في القانون الأساسي،

-**الجمعيات ذات الصبغة الوطنية** فهي التي يتفق أعضائها على أن يكون نشاطهم ذو صبغة وطنية أي على كامل التراب الوطني.

- **الجمعيات الوطنية والجمعيات الأجنبية:**

متى كان للجمعية مقر في الخارج، أو مقرها داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب جزئيا أو كليا فهي جمعية أجنبية، وما عداه فهو جمعية وطنية غير أجنبية، يعني التصنيف أساسه في معيارين: معيار

[1]- محمد أمين أوكيل، "عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل"، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

جغرافي يتمثل في وجود مقر الجمعية خارج الوطن، ومعيار شخصي يتمثل في تسيير الجمعية من قبل الأجانب.

- **الجمعيات ذات طابع المنفعة العامة والجمعيات ذات الطابع الخاص:**

-**الجمعيات ذات طابع المنفعة العامة:** هي جمعيات تتشارك مع الدولة في اشباع الحاجات العامة، ممّا يجعلها من طراز خاص وتحتفظ بمكانة وعناية مميزة من جانب الدولة، وتتناول بعض التشريعات تعريف هذا النوع وتحدد المعايير التي تكسب الجمعية المنفعة العمومية، لكن المشرع الجزائري سكت عن هذا في القوانين المتعلقة بالجمعيات، مع وجود بعض المراسيم التي حددت شروط الاعتراف بصفة المنفعة العمومية لبعض الجمعيات، فينتج عن هذا النوع إلزامية تقييده بجملة من الشروط والقيود، ونشير بالمثال لبعض الجمعيات التي منحتها الجزائر هذه الصفة كجمعية الكشافة الإسلامية، الهلال الأحمر الجزائري، والاتحاديات الرياضية الوطنية، كما نجد بعض التشريعات تمنح هذا النوع من الجمعيات امتيازات هامة، كالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الضرائب العقارية، ومنح تخفيضات في فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز والمياه، مثل التشريع المصري.

-**أما الجمعيات ذات الطابع الخاص:** يقصد بهذا النوع ما يخصه المشرع بوصفها أنها ذات طابع ذات خاص، فيكون لها أحكامها الخاصة، والمشرع الجزائري جعلها تتمثل في المؤسسات الوداديات، الجمعيات الطلابية والرياضية.

- **الجمعيات المصرح بها وغير المصرح بها:**

-**الجمعيات المصرح بها:** هي التي تستند في انشائها إلى الإجراءات والشروط المنصوص عليها في القانون المتعلق بالجمعيات، فتأخذ التصريح بتأسيسها من الجهة الإدارية المختصة فتكسب الأهلية القانونية التي تمنحها حقوقا وتحمّلها التزامات.

-**الجمعيات غير المصرح بها:** أقرت بها بعض التشريعات، حيث استند الفقه في هذا الاتجاه إلى اعتبار هذا النوع من الجمعيات يستمد شرعيته في مفهوم الشخصية المدنية، حيث يحق لكل جماعة الدفاع عن ذاتها جماعيا لحماية حق مشروع دون الحاجة للاعتراف لها بهذا الوجود القانوني، ودون الحاجة لشهرة[1]

[1]- حنان طهاري، "**النظام القانوني للحريات العامة المعدل في ظل الإصلاحات السياسية -قانون الأحزاب السياسية-قانون الجمعيات-**" (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016-2017)، ص ص 28-30.

أو تسجيله، ومثال هذا النوع موجود في التشريع الفرنسي لسنة 1901، أين مكّن الجمعيات من التأسيس دون إذن مسبق ولا قيد مع عدم تمتع هذه الأخيرة بالأهلية القانونية الكاملة مادام أنها لم تشهر بنفسها [1].

ثانيا: قراءة في قانون الجمعيات بالجزائر

شهدت الجزائر عقب إقرار دستور 1989 وتبني التعددية الحزبية إصدار القانون الأول للجمعيات رقم 90 –31 كمظهر من مظاهر الانفتاح السياسي من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية الذي تم العمل به لمدة 22 سنة إلى غاية سنة 2012 أين تم اصدار قانون جديد للجمعيات رقم 12–06 ليحل كبديل عنه في إطار مساعي الإصلاحات السياسية الهادفة إلى إشراك الحركة الجمعوية في تسيير الشأن العام.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم ما تضمنه حول شروط وكيفية التأسيس للجمعيات (قبل وبعد الحصول على التصريح) ومدى استقلاليتها عن الدولة:

الجمعية حسب المادة 02 من القانون 12–06: " هي تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيّما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".

ولتأسيس الجمعيات ينبغي الالتزام بمجموعة من الشروط كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 6: الشروط التأسيسية للجمعيات

الشروط التأسيسية	السن	الجنسية	الحقوق المدنية والسياسية	السوابق القضائية	عدد الأعضاء المؤسسين
الأشخاص الطبيعيين	أن يكون الأشخاص الطبعيين بالغين سن 18 فما فوق	أن يكون الأشخاص الطبعيين من جنسية جزائرية	أن يكون الأشخاص الطبعيين متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية	أن يكون الأشخاص الطبعيين غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة	**الجمعية البلدية:** عشرة أعضاء (10). **الجمعية الولائية:** (15) عضو منبثقين عن بلديتين على الأقل. **الجمعية ما بين**

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص ص 28–30.

				تتنافى مع مجال نشاط الجمعية	**الولايات:** (21) عضو منبثقين عن 3 ولايات على الأقل **الجمعيات الوطنية:** 25عضو منبثقين عن 12 ولاية على الأقل.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المادتين: 04-06 من قانون الجمعيات رقم 12-06

وبعد توفر الشروط المذكورة وحسب المواد 06- 07-08-09-12 يجتمع الأعضاء المؤسسين في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرّره محضر قضائي، وتصادق على "**القانون الأساسي للجمعية**" * وتعيين مسؤولي هيئاتها التنفيذية ثم يقوم رئيس الجمعية بإيداع تصريح تأسيسي مرفقا بالملف التالي:

- ✓ طب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا.
- ✓ قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم.

---

* **ما يجب أن يتضمنه القانون الأساسي للجمعيات: حسب المادة 27 من القانون رقم 12-06:**

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
-نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.
-حقوق وواجبات الأعضاء.
-شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم.
-الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
-قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة.
-دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها.
-طريقة انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدتهم.
-قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية.
-قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها وكذا رقابة حسابات الجمعية والمصادقة عليها.
-القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
-قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
-جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.

- ✓ المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين.
- ✓ نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
- ✓ محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من محضر قضائي.
- ✓ الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

إلى الإدارة المخصصة حسب نوع الجمعية وتسليم وصل إيداع مقابل ذلك:

- ✓ **الجمعية البلدية:** إيداع تصريح تأسيسي لدى المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ **الجمعية الولائية:** إيداع تصريح تأسيسي لدى الولاية.
- ✓ **الجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات:** إيداع تصريح تأسيسي لدى الوزارة المكلفة بالداخلية.

مع تحديد آجال الرد على قبول التصريح من رفضه

- ✓ بالنسبة للجمعيات البلدية (30 يوما).
- ✓ الجمعيات الولائية (40 يوما).
- ✓ الجمعيات ما بين الولايات (45يوما)
- ✓ والوطنية (60 يوما)

ما يلاحظ من خلال شروط تأسيس الجمعيات هو أنها مرتبطة بالدولة من خلال السلطة التنفيذية حيث يشترط لقبول تأسيس الجمعية موافقة الإدارة، وهذا ما يتنافى مع أحد مبادئ المجتمع المدني، وبالتالي لا وجود لاستقلالية الجمعيات.

وحسب ما جاء في المواد 17- 18-19-20-22-23-24 من القانون رقم 12-06 أنه بعد تأسيس الجمعية ستكتسب الشخصية المعنوية والأهلية المدنية التي تمكنها من التقاضي وإبرام اتفاقيات والقيام بأنشطة شراكة مع السلطات العمومية والجمعيات الأجنبية، واقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية، تنظيم أيام دراسية وملتقيات، اصدار مجلات ومطويات .....

إلا أنه يجب عليها تبليغ السلطات العمومية بتعديلاتها على القانون الأساسي والتغييرات التي تحدثها في هيئاتها التنفيذية، وتقديم نسخ عن محاضر الاجتماع والتقارير الأدبية والمالية السنوية للمصادقة عليها من طرفها حيث يتم معاقبتها بغرامة مالية في حالة عدم تسليمها لهذه الوثائق. وكذلك إعلام السلطات المختصة في حال الشراكة مع جمعيات أجنبية لها نفس الأهداف من أجل المصادقة المسبقة.

وبذلك يمكن القول أنه بالإضافة إلى الرقابة القبلية في شروط التأسيس هناك رقابة بعدية أيضا مفروضة على الجمعية بعد تأسيسها واكتسابها للشخصية المعنوية والأهلية؛ بالإضافة إلى ذلك فالسلطة العمومية لها صلاحية تعليق عمل الجمعيات وحلّها. وبالتالي نتوصل إلى أن السلطة المركزية تتدخل في سير أعمال الجمعيات وأنشطتها.

ثالثا: نبذة عن تطور الجمعيات بولاية باتنة

شهدت ولاية باتنة تأسيس العديد من الجمعيات منذ صدور قانون الجمعيات 90 -31 حسب الاحصائيات المعتمدة لدى الجهات الرسمية الولائية [*]. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 7: الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة بولاية باتنة 1993-2012

الصنف/السنوات	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	مج
الدينية	238	5	2	1	3	2	4	15	16	3	30	3	29	34	23	19	20	19	30	13	509
المهنية	19	5	6	4	6	8	4	18	21	38	15	120	15	18	15	13	22	5	48	11	411
الرياضية والتربية البدنية	69	8	12	35	29	30	8	12	12	24	10	5	21	19	6	9	12	20	35	7	383
الفن والثقافة	41	10	6	15	14	31	24	24	19	30	21	6	4	24	7	10	22	22	47	12	389
أولياء التلاميذ	427	16	4	30	17	13	19	18	32	17	6	2	17	20	20	13	18	12	17	4	722
العلوم والتقنيات	11	1	1	2	1	2	4	1	1	3	2	0	1	3	0	0	0	0	0	0	33
الأحياء القرى والمناطق الريفية	160	18	18	11	4	17	18	21	14	27	9	1	40	39	25	23	33	25	61	12	576
البيئة والوسط المعيشي	0	0	0	1	0	2	0	0	2	4	2	1	0	7	0	0	0	1	0	1	21
المعوقون وغير المؤهلون	0	0	0	0	3	1	2	1	1	0	0	2	2	2	1	3	3	0	0	0	21
المستهلكون	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الشباب والطفولة	13	7	6	71	10	7	4	5	1	13	3	1	3	5	1	9	11	2	7	3	128
سياحة وتسليات	1	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	4	1	10
المتقاعدون والمسنون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النساء	2	0	2	1	3	4	1	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	18
التضامن والاسعاف	9	3	5	8	6	16	13	10	12	17	4	6	0	9	5	13	4	4	13	8	165
الأعمال التطوعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الصحة والطب	5	2	0	1	0	1	0	2	2	0	0	2	0	2	2	0	3	2	2	0	26

[*] – في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أننا لم نتمكن من الحصول على إحصائيات الجمعيات لسنوات 1992-2013-2014 لذلك اعتمدنا على البيانات المتحصل عليها فقط.

قدماء التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المجموع	995	76	62	126	96	137	101	127	134	177	103	149	133	184	105	112	148	113	264	72	

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات) ولاية باتنة

شكل رقم 15: منحى بياني يوضح الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة1993-2012

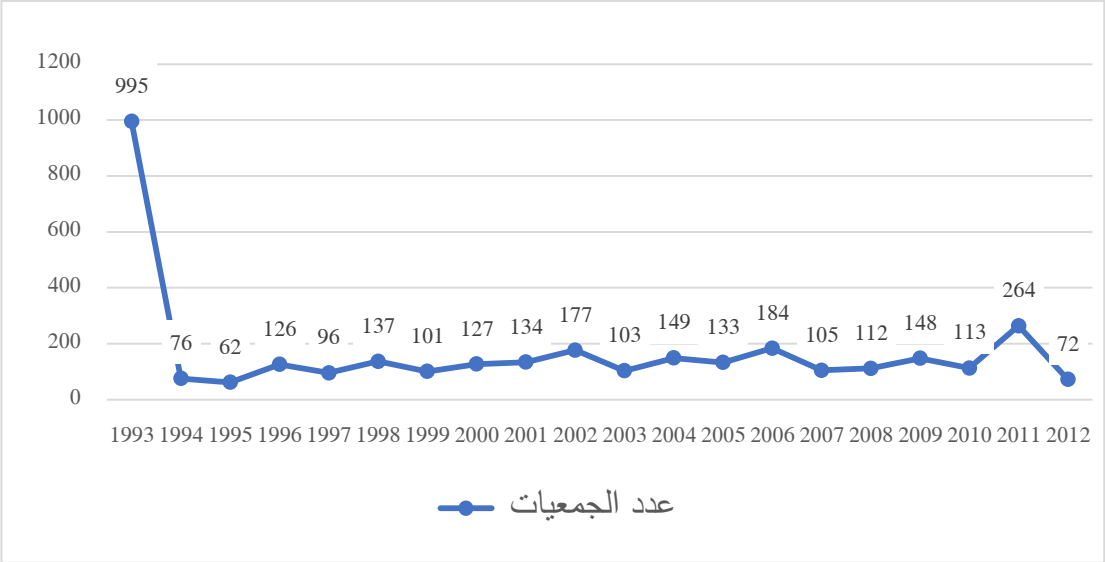

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق

يتبين من خلال هذا المنحنى البياني أن ولاية باتنة عرفت تأسيس العديد من الجمعيات في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية والسياحية .... فور صدور قانون الجمعيات 90 -31، وأهم ما يمكن ملاحظته هو العدد المرتفع للجمعيات سنة 1993 حيث بلغ 995 جمعية ثم عرفت انخفاضا شديدا من سنة 1994 إلى غاية سنة 2012 تراوح ما بين 264 و72 جمعية، لكن مقارنة بصدور القانون الجديد رقم 12-06 شهدت ولاية باتنة تزايد عدد الجمعيات إلى أكثر من 2000 جمعية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 8: الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة 2015-2019

الرقم	الصنف	2015		2016		2017		2018		2019	
		جمعيات ولائية	جمعيات بلدية	جمعيات ولائية	جمعيات بلدية	جمعيات ولائية	جمعيات بلدية	جمعيات ولائية	جمعيات بلدية	جمعيات ولائية	جمعيات بلدية
1	المهنية	6	132	12	269	15	262	29	411	29	413
2	الدينية	365	0	457	0	541	0	563	0	597	0
3	الرياضية	20	0	487	0	288	0	344	0	386	0
4	الفن والثقافة	42	283	84	196	91	211	95	241	102	281
5	أولياء التلاميذ	0	333	0	226	0	275	0	297	0	343
6	العلوم والتقنيات	2	16	4	4	5	4	5	4	7	4
7	الأحياء والقرى	0	262	0	139	0	162	0	176	0	191
8	البيئة والوسط المعيشي	2	210	6	32	6	51	7	56	9	85
9	المعوقين وغير المؤهلين	4	5	6	8	6	6	7	6	7	6
10	المستهلكين	0	3	1	0	1	0	1	0	1	0
11	الشباب والطفولة	2	75	3	63	4	68	4	70	4	73
12	السياحة والتسلية	2	26	4	14	4	16	5	18	6	20
13	المتقاعدين والسنين	0	4	0	0	0	0	1	0	1	0
14	النسوية	0	13	0	6	0	6	0	0	0	6
15	التضامن والاسعاف والأعمال الخيرية	10	143	25	10	26	117	34	122	36	142
16	التطوعية	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
17	الصحية والطب	2	2	6	5	10	5	14	5	15	6
18	قدماء التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	1	0	1	0	1	0
المجموع		647	1523	1095	1072	668	1183	1110	1412	1201	1570
		2170		2167		2181		2522		2771	

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات) ولاية باتنة

شكل رقم 16: منحنى بياني يبين الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة 2015-2019

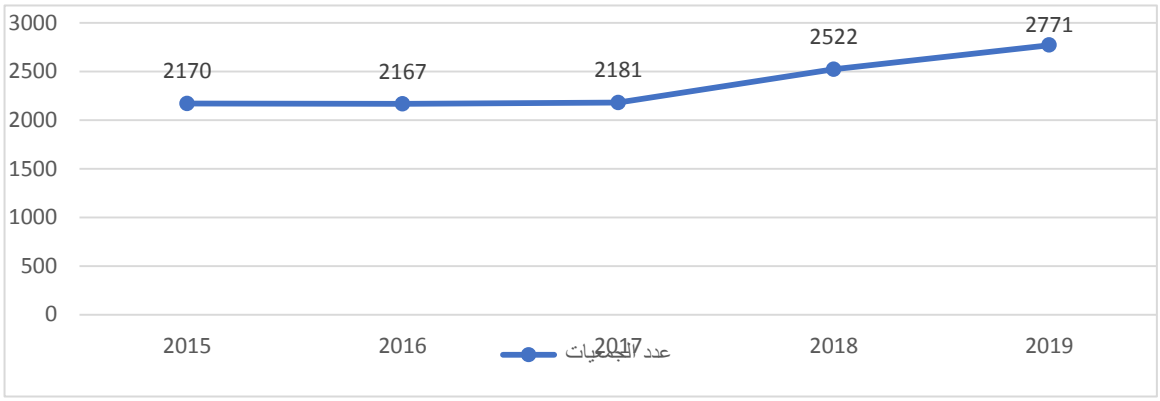

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

إذن ومن خلال هذه المنحنى البياني يتبين أن تأسيس الجمعيات في ولاية باتنة تزايد فعلا بشكل كبير منذ سنة 2015، وبذلك فإن هذا العدد المتزايد في تأسيس الجمعيات بولاية باتنة **يدفعنا للتساؤل عما إذا كان هذا العدد الكبير من الجمعيات قد حققّ التنمية المحلية أم لا؟**

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يعتبر الإطار التطبيقي هو المرحلة النهائية من البحث التي يتم من خلالها اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني؛ بمعنى الربط بين الفكر النظري والواقع وذلك بالاقتراب من واقع الظاهرة المراد دراستها باستخدام إجراءات منهجية معتمدة في منهجية البحث العلمي من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية ودقيقة عن طريق تقصي الحقائق وجمع المعلومات وتحليلها.

ويمكن توضيح دراستنا في المخطط الموالي الذي يعبر عن أنموذج [*] الدراسة

* – **الأنموذج:** هو عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في العالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع. للاطلاع أكثر أنظر: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، (مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1997)، ص 15.

شكل رقم 17: أنموذج الدراسة

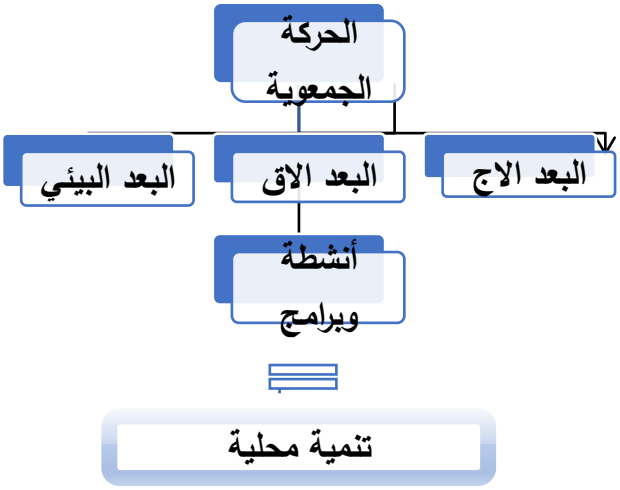

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الأول: حدود الدراسة الزمنية والمكانية والبشرية

"حدود الدراسة هي الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها وهذا بعد اختيارها من قبل الباحث حيث يجبر نفسه على الوقوف عندها إضافة إلى النطاق الذي تفرضه طبيعة الدراسة فلكل بحث حدود لا يمكن للباحث أن يتجاوزها ولهذه الحدود أهمية بالغة لما تحققه للباحث من عزل فكري يحصر فيها التفكير في نقاط محددة من أهم عوامل نجاح البحث ومن أنواع حدود الدراسة نجد الحدود الزمانية والحدود المكانية.

- **الحدود الزمانية:** وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة.
- **الحدود المكانية:** تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث". [1]

أولا: الحدود الزمنية

بعد الإلمام بالجانب النظري بدأ الجانب التطبيقي وذلك بدءً من شهر 2020/03/01 إلى غاية 2022/05/15 حيث تم في هذه الفترة الزمنية العديد من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]– عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 64.

البحث عن الإحصائيات العامة حول الجمعيات: إجراء مقابلات مع مسؤولي مكتب الجمعيات المتواجد بـــ: –**مديرية التنظيم والشؤون العامة** – لولاية باتنة للحصول على البيانات المرتبطة بالعدد الإجمالي للجمعيات.

- ✓ **البحث عن مقرات الجمعيات عن طريق المديريات التنفيذية:** بعد الحصول على الاحصائيات الكلية للجمعيات الموجودة في الوثائق استمر البحث بشكل عام عن جميع الجمعيات بمختلف مجالاتها في الواقع، وذلك عن طريق القيام بزيارات إلى المديريات التنفيذية والمؤسسات العمومية وإجراء مقابلات مع مسؤولي مكاتب الجمعيات المتواجدة بها من أجل الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن هذه الجمعيات فيما يخص مقارها الحديثة وأرقام هواتفها وبريدها الالكتروني:
  - ✓ مديرية النشاط الاجتماعي
  - ✓ مديرية الثقافة
  - ✓ مديرية البيئة
  - ✓ مديرية السياحة والصناعة التقليدية
  - ✓ مديرية التكوين المهني
  - ✓ مديرية التجارة
  - ✓ مديرية المصالح الفلاحية
  - ✓ مديرية الغابات
  - ✓ حظيرة بلزمة
  - ✓ غرفة الفلاحة
  - ✓ غرفة الصناعة التقليدية والحرف

- **البحث عن نوع النشاطات الجمعوية المناسبة لموضوع البحث:** بغرض التعرف على طبيعة نشاط الجمعيات الذي يتناسب مع طبيعة البحث تمّ اجراء مقابلات مع العديد من الجمعيات في المجالات المختلفة منها: الثقافية، السياحية، الاجتماعية، البيئية، المهنية، الرياضية، وبعدها تمّ حصر مجال البحث في ثلاث أصناف من الجمعيات **(تحديد مجال البحث)**.
- **البحث عن الجمعيات الناشطة:** وبعد حصر مجال البحث تم الاتصال ببعض المديريات السابقة والإدارات العمومية، وبعض رؤساء الجمعيات في المجالات المختارة الذين قاموا بتوجيهنا نحو

الجمعيات النشطة، وبعد حصولنا على قائمة الجمعيات النشطة تم الاتصال بالقائمين على هذه الجمعيات، وإجراء عدة مقابلات واتصالات هاتفية مع رؤسائها وأعضائها، وحضور بعض أنشطتها الجمعوية من أجل الاستطلاع أكثر على العمل الجمعوي والتعرف على برامجهم وأنشطتهم. ثم القيام بتصميم الاستبيان وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة ثم استرجاعه.

بذلك تكون فترة جمع البيانات لهذا البحث قد استغرقت تقريبا سنتين خاصة وأن الفترة التي بدأت فيها الدراسة الميدانية تزامنت مع فترة صعبة جراء انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى غلق بعض المؤسسات العمومية نتيجة تطبيق إجراءات الحجر الصحي.

ثانيا: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للبحث في الإطار المكاني الذي تغطيه الدراسة أو الذي يقوم الباحث باختياره لإجراء دراسته، وفي هذا البحث تمت الدراسة على مستوى ولاية باتنة كمجال مكاني للدراسة تتواجد بها العديد من الجمعيات الوطنية والبلدية والولائية.

ثالثا: الحدود البشرية

يتمثل المجال البشري للدراسة في أعضاء الجمعية الذين تشملهم عينة الدراسة حيث أجريت الدراسة الميدانية على مجتمع الدراسة المتمثل في الأفراد الذين يمثلون الجمعيات الناشطة بولاية باتنة التي تم اختيارها كنموذج للجمعيات بالولاية، ولم يقتصر البحث على رؤساء الجمعيات فقط. بل شمل جميع أعضاء الجمعية وقد فضلنا ذلك لكونهم يعتبرون أيضا أعضاء فاعلين ولهم دراية بأنشطة الجمعية.

المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

من أجل الوصول إلى نتائج علمية ودقيقة تم استخدام أدوات علمية في جمع المعلومات وأدوات إحصائية وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: المنهج ومجتمع الدراسة والعينة:

- ✓ **المنهج:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المتوصل إليها والكشف عن مدى إسهام الحركة الجمعوية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة.

✓ **مجتمع البحث:** مجتمع البحث كما عرفه **موريس أنجرس** هو: "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصي".[1]

قبل تحديد العينة سنقوم بعرض جميع الجمعيات الولائية والبلدية والوطنية المسجلة بولاية باتنة كمجتمع بحث والتي تنشط في أكثر من 18 مجال. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 9: الجمعيات المحلية الولائية والبلدية(الوضعية إلى غاية مارس 2020)

الرقم	الصنف	جمعيات ولائية	جمعيات بلدية	المجموع
01	**المهنية**	29	413	**442**
02	**الدينية**	612	0	612
03	**الرياضية**	390	0	390
04	**الفن والثقافة**	102	282	384
05	**أولياء التلاميذ**	0	345	345
06	**العلوم والتقنيات**	7	4	11
07	**الأحياء والقرى**	0	191	191
08	**البيئة والمحيط**	9	86	**95**
09	**المعوقين وغير المؤهلين**	7	6	13
10	**المستهلكين**	1	0	1
11	**الشباب والطفولة**	4	73	77
12	**السياحة والتسلية**	6	20	26
13	**المتقاعدين والمسنين**	1	0	1
14	**النسوية**	0	6	6
15	**التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية**	37	144	**181**
16	**التطوعية**	0	0	0
17	**الصحة والطب**	15	6	21
18	**قدماء التلاميذ والطلبة**	1	0	1
	المجموع	**1221**	**1576**	**2797**

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات) لولاية باتنة

[1]– يمكن الاطلاع أكثر على بعض الأمثلة لموريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ""تدريبات علمية"، بوزيد صحراوي وآخرون مترجما، ط2، (دار القصبة للنشر، 2006)، ص ص298–300.

شكل رقم 18: منحنى بياني يبين الجمعيات المحلية والولائية والبلدية (الوضعية إلى غاية 31 مارس 2020)

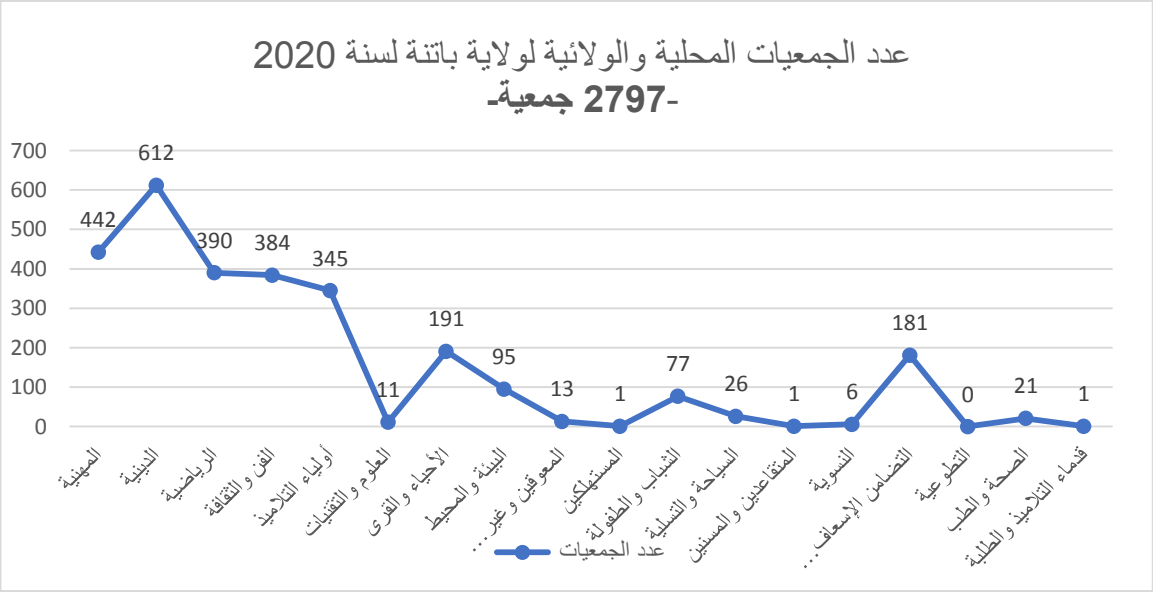

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

استنادا إلى الجدول والمنحنى البياني يتبين أن العدد الإجمالي للجمعيات المحلية والولائية على مستوى ولاية باتنة حسب إحصائيات الجهات الرسمية الولائية سنة 2020 يقدر بـ: **2797** حيث بلغ عدد الجمعيات البلدية 1221 وعدد الجمعيات الولائية 1576 جمعية تمارس نشاطات عديدة في مختلف المجالات. لكن ما يلفت الانتباه هو أن الجمعيات الدينية احتلت المرتبة الأولى بـ: 612 جمعية دينية[*] ربما يكون مرّد ذلك حسب تصريحات أحد رؤساء الجمعيات أن إنشاء الجمعيات الدينية مرتبط بعدد المساجد خصوصا وأن عملها يتعلق بخدمة المساجد، ثم تليها الجمعيات المهنية في المرتبة الثانية بـ: 442 التي تعمل من أجل ترقية الأنشطة المهنية، ثم يتبعها المجال الرياضي والفني والثقافي الذي يعتبر من أكثر المجالات التي تنشط فيها الجمعيات، وبعدها جمعيات أولياء التلاميذ التي ترتبط هي أيضا بعدد المؤسسات التربوية حيث يبادر أولياء التلاميذ بإنشاء الجمعية من أجل المساهمة في ترقية الأنشطة التربوية خدمة للمؤسسة ولأبنائهم، أما جمعيات الأحياء والقرى والتضامن والاسعاف والأعمال الخيرية تعتبر أقل عددا نوعا

[*] –تجدر الإشارة هنا أن الجمعيات الدينية هي من بين الجمعيات التي تخضع في تأسيسها لقانون خاص والتي تناولها المشرع في الباب الرابع من قانون الجمعيات رقم 12–06 حسب المادة 47: **مع مراعاة أحكام هذا القانون، يخضع تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني إلى نظام خاص.**

ما مقارنة بالجمعيات السابقة أما مجالات التطوع وقدماء التلاميذ والطلبة والمستهلكين والمتقاعدين والمسنين تكاد تكون منعدمة.

بالإضافة إلى عدد الجمعيات الولائية والبلدية بلغ عدد الجمعيات الوطنية **209** جمعية حسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية باتنة. (*)، وبالتالي يبلغ العدد الإجمالي من الجمعيات الوطنية والبلدية والولائية **3006** جمعية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 10: العدد الإجمالي لعدد الجمعيات بولاية باتنة

النوع	المحلية	الولائية	الوطنية	الإجمالي
العدد	1221	1576	209	**3006**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

- ✓ **عينة الدراسة:**

يتضح من عنوان الدراسة "**الحركة الجمعوية ودورها في التنمية المحلية بولاية باتنة**" صعوبة دراسة الحركة الجمعوية ككل نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة المتمثل في جميع الجمعيات بمختلف أصنافها التي بلغ عددها **3006** جمعية الناشطة في 18 مجال.

فمن أجل ألاّ يكون بحث سطحي وغير دقيق تم اللجوء إلى تحديد ثلاثة أصناف من الجمعيات وذلك نظرا لطبيعة نشاطها ذو الأهمية التنموية وهي:

- ✓ الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي (التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية) عددها 181 جمعية.
- ✓ الجمعيات ذات الطابع المهني (المهنية) عددها 442 جمعية.
- ✓ الجمعيات ذات الطابع البيئي (البيئة والمحيط) عددها 95 جمعية.

في هذا الخصوص يمكن القول أنه "لما كان من العسير بل من المستحيل في كثير من الأحيان القيام بالبحث على جميع مفردات "المجتمع الأصلي" لذا فإن اختيار العينات لتمثيل هذا المجتمع مع أقل قدر من التحيز والأخطاء الأخرى هو أمر مرغوب فيه"[1].

---

* **الجمعيات ما بين الولايات:** لم نتمكن من الحصول على الاحصائيات.

[1]– أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط9، (المكتبة الأكاديمية، د س ن)، ص 324.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن هذا العدد الهائل من الجمعيات حسب الوثائق المتحصل عليها لا يعكس الممارسة الفعلية لهذه الجمعيات جميعها في الواقع حيث أن معظم هذه الجمعيات لا تمارس أي نشاط، لذلك صُنّفت إلى جمعيات نشطة وأخرى غير نشطة. وبما أن الهدف من البحث هو التعرف على دور الجمعيات في التنمية المحلية فهذا يقودنا بالطبع إلى الاهتمام بالجمعيات النشطة ودورها التنموي كعينة للدراسة واستبعاد الجمعيات غير النشطة.

باعتبار أن العينة هي "ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته، فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعنى أن يكون الجزء ممثلا تمثيلا صحيحا للكل. فالعينة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. وبدون عنصر التمثيل لا يمكن التعميم". [1]

وكما هو معروف أن العينات تقسم بصفة عامة إلى شقين: عينات الاحتمالات **Probability Samples** كالعشوائية والطبقية والمساحية والمنتظمة) حيث يمكن تطبيق النظرية الإحصائية على هذه الأنواع لتمدنا بتقديرات صحيحة عن المجتمع الأصلي....وهناك العينات التي يتدخل فيها حكم الباحث **Judgement Samples** (كالعينة الحصصية والعينة العمدية..." [2].

انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة فقد كان الدافع في اختيار أسلوب العينة المناسب هو وجود جمعيات ناشطة وجمعيات غير ناشطة كما وضحنا سالفا. لذلك اعتمدت الدراسة على اختيار العينة القصدية. وقد تم اعتمادها في المجالات الثلاث كما هي موضحة في الجداول التالية:

- ✓ **العينة رقم 01:** 19 جمعية نشطة ذات طابع اجتماعي

جدول رقم 11: عينة الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي

الرقم	اسم الجمعية	الصنف	جمعية وطنية	جمعية ولائية	جمعية بلدية
01	جمعية المستقبل للتنمية	اجتماعي		×	
02	جمعية التنمية بلا حدود	اجتماعي		×	

[1]– محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

[2]– أحمد بدر، **مرجع سبق ذكره**، ص 324.

03	جمعية اليد الممدودة للخير والتنمية	اجتماعي			القصبات
04	جمعية نهر النجاة الخيرية والتنمية الاجتماعية	اجتماعي			الرحبات
05	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	اجتماعي	×		
06	الجمعية الجزائرية لمحو الأمية –اقرأ–	اجتماعي	×		
07	الجمعية الولائية –كافل اليتيم–	اجتماعي		×	
08	جمعية ناس الخير	اجتماعي			تيمقاد
09	جمعية ناس الخير	اجتماعي			بريكة
10	الجمعية الخيرية فوس ثقفوس	اجتماعي			واد الطاقة
11	جمعية الفسيلة	اجتماعية			واد الطاقة
12	الجمعية الاجتماعية أصدقاء تيمقاد	اجتماعي			تيمقاد
13	جمعية نلاس ثلالي الثقافية	اجتماعي			بوزينة
14	جمعية النشاطات الثقافية والعلمية	اجتماعي			بلدية باتنة
15	الجمعية الثقافية –التبيان–	اجتماعي			باتنة
16	الجمعية الثقافية آر ذوبيس	اجتماعي			أريس
17	جمعية الإرشاد والاصلاح	اجتماعي			باتنة
18	جمعية الوفاء الوطنية للإبداع	اجتماعي	×		
19	جمعية آفاق	اجتماعي			ثنية العابد

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

✓ **العينة رقم 02:** 14 جمعية نشطة ذات طابع مهني

جدول رقم 12: عينة الجمعيات الناشطة في المجال المهني

الرقم	اسم الجمعية	الصنف	جمعية وطنية	جمعية ولائية	جمعية بلدية
01	جمعية إفاسن للمرأة الحرفية	مهني			بلدية عين التوتة
02	الجمعية الوطنية لحرفي وتجار المجوهرات	مهني	×		
03	جمعية مملكة جوالة الأوراس لتربية النحل	مهني			بلدية تكوت
04	جمعية منتجي المشمش	مهني			بلدية أولاد سي سليمان

05	جمعية مربي الغنم	مهني			بلدية سقانة
06	الجمعية الولائية ما بين المهنيين لشعبة الدواجن	مهني		×	
07	جمعية زراعة النخيل	مهني			بلدية امدوكال
08	جمعية المقسم للتنمية الفلاحية	مهني			بلدية بوزينة
09	جمعية امعروفن للفلاحة والتنمية	مهني			بلدية مروانة
10	الجمعية الفلاحية تافرنت	مهني			بلدية منعة
11	جمعية الرخاء الفلاحية	مهني			بلدية الشمرة
12	جمعية البور الفلاحية	مهني			أريس
13	جمعية عين مرحب الفلاحية	مهني			بلدية أولاد سلام
14	الجمعية الوطنية للتجار والمستثمرين والحرفيين	مهني	×		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

✓ **العينة رقم 03**: 06 جمعيات نشطة ذات طابع بيئي

جدول رقم 13: عينة الجمعيات الناشطة في المجال البيئي

الرقم	اسم الجمعية	الصنف	جمعية وطنية	جمعية ولائية	جمعية بلدية
01	جمعية حماية البيئة	بيئي		×	
02	جمعية الكوكب الأخضر	بيئي			بلدية رأس العيون
03	جمعية أصدقاء البيئة	بيئي			بلدية بريكة
04	جمعية ثازيري للبيئة والطبيعة	بيئي			بلدية مروانة
05	جمعية العلوم البيولوجية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة	بيئي		×	
06	الجمعية الوطنية لترقية ثقافة البيئة والطاقات المتجددة	بيئي	×		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

ثانيا: أدوات جمع البيانات

بغية الوصول إلى حقائق دقيقة يستلزم اختيار الأداة المناسبة في جمع المعلومات بما يتناسب مع طبيعة الموضوع، واستنادا إلى طبيعة بحثنا اعتمدنا على مجموعة من الأدوات هي كالتالي:

✓ **المقابلة:** هي "أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة. ويعرفها "فاروق يوسف" بأنها "اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي". [1]، وقد تم استخدام أسلوب المقابلة في هذه الدراسة كأداة مساعدة بهدف الحصول على المعلومات والبيانات بالاعتماد على صنفين من المقابلة:

-**المقابلة المقننة (المقيدة):** تمثلت في تصميم أسئلة محددة وتطبيقها على:

. مسؤول مكتب الجمعيات -**مديرية التنظيم والشؤون العامة**-

. مسؤولي مكتب الحركة الجمعوية التابعة للمديريات التنفيذية وقد اشتملت بيانات خاصة حول اسم الجمعيات النشطة ومقارها وبريدها الالكتروني من خلال التقارير الأدبية والمالية التي يستلموها من طرف الجمعيات بشكل دوري.

. مسؤول مكتب الإحصاء -**مديرية البرمجة والتنظيم**-

-**المقابلة شبه مقننة (شبه مقيدة):** تمثلت في طرح أسئلة في شكل أسئلة مفتوحة دون إعطاء اختيارات محددة، وتطبيقها على رؤساء وأعضاء بعض الجمعيات، وقد تضمن محتوى المقابلة كل المعلومات التي تخص العمل الجمعوي بداية من إجراءات تأسيس الجمعية إلى محاولة معرفة أنشطتها ومدى مساهمتها التنموية من أجل تسجيلها واستخدامها في محتويات الاستبيان.

وكذلك إجراء مقابلات مع بعض المستجوبين لتوضيح بعض الأسئلة التي وقع فيها غموض وعدم فهم.

✓ **الملاحظة:** يعرفها "**كارترجود**""الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم وهو يعبّرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل" [2].

وقد تمّ استخدام صنفين من الملاحظة لتلعب دورا مكملا لأداتي (الاستبيان والمقابلة):

---

[1]- محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 249.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص 237.

-**الملاحظة المنظمة:** "يحدّد فيها الباحث الحوادث والمشاهدات والسلوكيات، التي يريد أن يجمع عنها المعلومات، وبالتالي تكون المعلومات أكثر دقة وتحديدا عنها في الملاحظة البسيطة. وتستخدم الملاحظة المنظمة في الدراسات الوصفية بكافة أنواعها" [1]. وقد تم استخدامها في هذه الدراسة من خلال التحقق الميداني عن المعلومات المتعلقة بنوعية النشاطات الجمعوية المساهمة في العلمية التنموية، والقيام بتدوين بعض الملاحظات واستغلالها في محتوى الاستبيان وفي تحليل النتائج.

-**الملاحظة البسيطة بغير مشاركة:** هي الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها. وهو يلاحظ ولا يشارك فعليا في الموقف، إلا أنه يختلط بالجمهور، وينصت إلى ما يدور بين الأفراج من أحاديث ويراقب سلوكهم وآثار انفعالاتهم. هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على بيانات، ربما يتعذر عليه الحصول عليها من غير هذه الطريقة. فالباحث لا يشارك في الأحداث، ولا يخضعها للضبط العلمي، ولا يستخدم الأدوات الدقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظات وموضوعيتها. ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جمع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محددة وتحت ظروف معينة. ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة [2]. وقد تم استخدامها من خلال حضور بعض الملتقيات والمعارض التي قامت بها الجمعيات من أجل مشاهدة هذه الأنشطة، وتسجيل بعض المعلومات والبيانات. [*]

---

[1]- كمال دشلي، **مرجع سبق ذكره**. ص 90.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص 240.

[*] -حضور ملتقى تم تنظيمه من طرف "**جمعية المستقبل للتنمية**" بعنوان "**الملتقى الاجتماعي التاء المربوطة**" الذي تزامن مع مناسبة عيد المرأة (08 مارس) الذي حضره العديد من الأساتذة الجامعيين والعديد من الجمعيات كجمعية رايتس للديمقراطية وحقوق الانسان، وممثلي المجلس الشعبي البلدي... ، وكذا المواطنين المحليين ، وقد ركزت محاوره على دور المجتمع المدني في التنمية المحلية خاصة الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان "**الديناميكية الاجتماعية للحركة الجمعوية وأثارها على التنمية المحلية**" بتقديم العديد من المداخلات القيمة حول أهمية مشاركة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية.....،واختتم الملتقى بمحور تحسيسي حول أهمية اللقاح ضد فيروس كورونا، وبالتالي فإن هكذا ملتقيات تنظمها الجمعيات ستلعب دورا فعالا في التنمية المحلية من خلال الأدوار التحسيسية والتوعوية الموجهة للمواطن المحلي، وكذا ابراز المساهمات التنموية في المجالات المختلفة لتبادل الخبرات والتجارب، بالإضافة إلى التعاون بين مختلف الفواعل الرسمية والغير الرسمية من أجل الحوار وطرح الاقتراحات وعرض البدائل الممكنة من أجل إيجاد حلول للمشكلات المطروحة.

- حضور معرض يضم مختلف التخصصات والحرف نظمته مديرية التكوين المهني والتعليم المهنيين بالتعاون مع مراكز التكوين المهني والجمعيات الفاعلة من 10-14 أفريل 2022 بغرفة الصناعة والحرف باتنة. من بين الجمعيات المشاركة هي "**الجمعية الجزائرية لمحو الأمية-إقرأ-**" التي شاركت بتنظيم معرض خاص بالمرأة المنتجة والماكثة بالبيت حيت تم عرض منتوجات مختلفة خاصة الخياطة والحلويات. وهذا يدل على وجود تعاون مع المؤسسات العمومية كما يدل على دعم الجمعية للأنشطة المختلفة والمساهمة في ترقيتها.

- ✓ **الوثائق:** تقدم الوثائق الكثير من البيانات المهمة للباحث، حول دراسته خاصة في المرحلة الأولى عند تكوين النظرية العامة للمشكلة، من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة، في تخصص مجال الدراسة، وتعتبر الوثائق الوعاء المادي للمعرفة والذاكرة الإنسانية، فهي تؤمن البيانات أو المعلومات الموثقة [1]، وقد تم استخدام العديد من الوثائق في هذه الدراسة والتي تم الحصول عليها من السجلات الرسمية الموجودة في الإدارات العمومية بولاية باتنة المتمثلة في:

–البيانات المتعلقة بالإحصائيات الخاصة بالجمعيات بصفة عامة.

–البيانات المتعلقة بالإحصائيات الخاصة بالجمعيات النشطة بصفة خاصة.

–معلومات عامة عن مونوغرافيا ولاية باتنة.

- ✓ **الاستبيان:** "يعتبر الاستبيان أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مقدما وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة" [2]

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تصميم ثلاث استمارات باستخدام مقياس ليكرت الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعا المكوّن من 5 خيارات **(غير موافق بشدة 1–غير موافق2–محايد3 موافق4–موافق بشدة5)** من أجل قياس العبارات، واعتمادها كأداة أساسية في جمع المعلومات الضرورية للتعرف على مدى تحقيق الحركة الجمعوية للتنمية المحلية في ولاية باتنة تبعا للمراحل التالية:

- إعداد مسودة الاستمارات في صورتها الأولية اعتمادا على الجانب النظري السابق ونماذج الاستبيان المختلفة.
- عرض الاستمارات على الأستاذ المشرف حيث تم تقديم بعض التوجيهات.
- عرض الاستمارات على رؤساء بعض الجمعيات.

- قبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية تم اختبار صدق الأداة من خلال عرضها على بعض المحكمين المختصين في علم النفس وفي العلوم السياسية:
- د. محمد ختاش: قسم علم النفس بجامعة باتنة

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص86.

[2] – محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ص 242.

- د. مراد بن سعيد: دكتور قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة.
- د. زيدان زياني: قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة

من أجل تصويبها، والتأكد من بنائها المعرفي والمنهجي والذين قدّموا بعض الملاحظات القيمة فيما يخص عبارات المقياس، وقد تم تعديل بعض العبارات من خلال إعادة صياغتها وتبسيط لغتها، وحذف بعض العيارات غير المناسبة.

- قبل اعتماد الاستبانة بشكلها النهائي تم إجراء اختبار تجريبي على الاستبانة بعرضها على عدد من أفراد العينة.
- إعداد الاستمارات النهائية.
- توزيع الاستمارات على أفراد العينة.

➢ **الاستمارة الأولى:** استمارة خاصة بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي

وتكونت من الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** معلومات عامة حول المتغيرات الشخصية لرئيس الجمعية أو أحد أعضائها والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة...)
- **القسم الثاني:** شمل ثلاث محاور متعلقة بدور الحركة الجمعوية في تحقيق التنمية المحلية

المحور الأول: الاسهام التنموي للجمعيات في المجال الاجتماعي على المستوى المحلي (10 أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات لتحقيق التنمية المحلية (10أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية (19 سؤال مغلق وسؤال مفتوح).

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية (سؤال مفتوح)

➢ **الاستمارة الثانية:** استمارة خاصة الجمعيات ذات الطابع المهني

وتكوّنت من الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** معلومات عامة حول المتغيرات الشخصية لرئيس الجمعية أو أحد أعضائها والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مدة العضوية في الجمعية...)
- **القسم الثاني:** شمل ثلاث محاور متعلقة بدور الحركة الجمعوية في تحقيق التنمية المحلية

المحور الأول: الاسهام التنموي للجمعيات في المجال المهني على المستوى المحلي (06 أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية (10 أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية (19 سؤال مغلق وسؤال مفتوح).

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية (سؤال مفتوح)

- **الاستمارة الثالثة:** استمارة خاصة بالجمعيات ذات الطابع البيئي

وتكوّنت من الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** معلومات عامة حول المتغيرات الشخصية لرئيس الجمعية أو أحد أعضائها والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة...)
- **القسم الثاني:** شمل ثلاث محاور متعلقة بدور الحركة الجمعوية في تحقيق التنمية المحلية

المحور الأول: الاسهام التنموي للجمعيات في المجال البيئي على المستوى المحلي (07 أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات لتحقيق التنمية المحلية (10 أسئلة مغلقة وسؤال مفتوح).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية (19 سؤال مغلق وسؤال مفتوح).

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية (سؤال مفتوح)

ثالثا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** الذي يعرّف بأنه "هو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها. ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية ولا يقتصر –على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أنشأ أصلا لهذا العرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية (تقريبا)

وقدرته الفائقة في معالجة البيانات وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة، جعل منه أداة فاعلة في تحليل شتى أنواع البحوث العلمية" [1].

واستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التالية:

–التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت الذي يعد أكثر المقاييس التي تستخدم لقياس مدى تشتت البيانات عن متوسطها الحسابي من أجل وصف خصائص عينة الدراسة.

– كما تم حساب المتوسطات المرجحة لمعرفة درجة الموافقة العامة على محاور الدراسة.

– معامل بيرسون بغرض معرفة مدى ارتباط كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، من أجل تقدير الاتساق الداخلي للاستبيان.

– معامل الارتباط ألفا كرونباخ بغرض معرفة ثبات أداة القياس.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الاستبيان

يعتبر صدق وثبات الاستبيان من بين الخطوات العلمية التي يتوجب اتباعها وهوما يعني:" أن تخضع الاستمارة لاختبار الثبات، والذي يشير إلى الاتساق بمعنى: الحصول على النتائج نفسها أو الإجابات ذاتها عند إعادة اجراء القياس، أو عند تكرار توجيه الأسئلة نفسها تحت الظروف نفسها. وأن تخضع لاختبار الصدق كذلك، والذي يقصد به، أن السؤال يقيس حقيقة ما يفترض أن يقيسه" [2].

أولا: الخصائص السيكو مترية للاستمارة الخاصة بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي

- ✓ **صدق الاتساق الداخلي:**

المقصود من صدق الاتساق الداخلي هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، لذلك قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق **معامل الارتباط**

[1]– حمزة محمد يونس، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، ط2، (دار المسيرة، عمان، 2013)، ص 12.

[2]– محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي spss اصدار 22. والجدول التالي يبين معاملات الارتباط والدلالة. (*)

جدول رقم 14: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات الاجتماعية)

البنود	معامل الارتباط	الدلالة	البنود	معامل الارتباط	الدلالة
المحور الأول			المحور الثاني		
1	0.50*	دال عند 0.05	1	0.47*	غير دال
2	0.39	غير دال	2	0.75**	غير دال
3	0.57**	دال عند 0.01	3	0.75**	دال عند 0.01
4	0.67**	دال عند 0.01	4	0.83**	دال عند 0.01
5	0.68**	دال عند 0.01	5	0.39	غير دال
6	0.61**	دال عند 0.01	6	0.49*	دال عند 0.05
7	0.65**	دال عند 0.01	7	0.68**	دال عند 0.01
8	0.50**	دال عند 0.01	8	0.36	غير دال
9	0.25	غير دال	9	0.61**	دال عند 0.01
10	0.48*	دال عند 0.05	10	0.55*	دال عند 0.01
المحور الثالث					
البند	معامل الارتباط	الدلالة	البند	معامل الارتباط	الدلالة
1	0.23	غير دال	11	0.41	غير دال
2	0.67**	دال عند 0.01	12	0.17	غير دال
3	0.14	غير دال	13	0.16	غير دال
4	0.53*	دال عند 0.05	14	0.51*	دال عند 0.05
5	0.64**	دال عند 0.01	15	0.72**	دال عند 0.01
6	0.71**	دال عند 0.01	16	0.29	غير دال
7	0.75**	دال عند 0.01	17	0.03	غير دال

* – النجمتان (**) تعنيان وجود دلالة إحصائية وعدم وجودهما يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

–النجمة (*) تعني وجود دلالة إحصائية وعدم وجودها يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.01 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

8	0.17	غير دال	18	0.21	غير دال
9	0.16	غير دال	19	**0.63	دال عند 0.01
10	**0.58	دال عند 0.01			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من نتائج الجدول السابق نجد أن أغلبية معاملات ارتباط بيرسون بين البنود والدرجة الكلية للبعد دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 و0.05 بينما توجد بعض البنود غير دالة.

✓ **الثبات:**

بقصد بثبات الاستبيان هو استقرار نفس النتائج وعدم تغيرها لو تم إعادة توزيعه، ومن أجل قياس مدى ثبات أداة البحث (الاستبيان) تم التحقق من ذلك من خلال **معادلة ألفا كرونباخ.**

والجدول التالي يوضح معامل ثبات أداة البحث:

جدول رقم 15: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ

المحاور	عدد البنود	معامل ثبات الفا كرومباخ
الدرجة الكلية	**39**	**0.73**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول ثبات مقبول للمحاور وحتى للدرجة الكلية للمقياس فقد تتراوح معامل ثبات الفا كرومباخ (0.73) وعليه فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

ثانيا: الخصائص السيكو مترية للاستمارة الخاصة بالجمعيات ذات الطابع المهني

✓ **صدق الاتساق الداخلي:**

المقصود من صدق الاتساق الداخلي هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، لذلك قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب **معامل**

الارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي spss اصدار 22. والجدول التالي يبين معاملات الارتباط والدلالة. (*)

جدول رقم 16: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات المهنية)

البنود	معامل الارتباط	الدلالة	البنود	معامل الارتباط	الدلالة
المحور الأول			المحور الثاني		
1	0.84**	دال عند 0.01	1	-0.03	غير دال
2	0.84**	دال عند 0.01	2	0.61**	دال عند 0.01
3	0.96 **	دال عند 0.01	3	0.66**	دال عند 0.01
4	0.75**	دال عند 0.01	4	0.75**	دال عند 0.01
5	-0.42	غير دال	5	0.78**	دال عند 0.01
6	0.38	غير دال	6	0.89**	دال عند 0.01
			7	0.78**	دال عند 0.01
			8	0.89**	دال عند 0.05
			9	0.89**	دال عند 0.01
			10	-0.08	غير دال
المحور الثالث					
البند	معامل الارتباط	الدلالة	البند	معامل الارتباط	الدلالة
1	0.91**	دال عند 0.01	11	0.47**	دال عند 0.01
2	0.11	غير دال	12	0.84**	دال عند 0.01
3	0.36	غير دال	13	0.66 **	دال عند 0.01
4	0.47	غير دال	14	0.30	غير دال
5	0.84**	دال عند 0.01	15	0.41**	دال عند 0.01
6	0.45**	دال عند 0.01	16	-0.30	غير دال
7	0.30	غير دال	17	0.66**	دال عند 0.01

* – النجمتان (**) تعنيان وجود دلالة إحصائية وعدم وجودهما يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

–النجمة (*) تعني وجود دلالة إحصائية وعدم وجودها يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.01 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

8	0.91**	دال عند 0.01	18	0.30	غير دال
9	0.42**	دال عند 0.01	19	-0.61	غير دال
10	0.58**	دال عند 0.01			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من نتائج الجدول السابق نجد أن أغلبية معاملات ارتباط بيرسون بين البنود والدرجة الكلية للبعد دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 و0.05 بينما توجد بعض البنود غير دالة.

✓ **الثبات:**

يقصد بثبات الاستبيان هو استقرار نفس النتائج وعدم تغيرها لو تم إعادة توزيعه، ومن أجل قياس مدى ثبات أداة البحث (الاستبيان) تم التحقق من ذلك من خلال **معادلة ألفا كرونباخ.**

والجدول التالي يوضح معامل ثبات أداة البحث:

جدول رقم 17: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ

المحاور	عدد البنود	معامل ثبات الفا كرومباخ
الدرجة الكلية	35	0.90

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول ثبات مقبول للمحاور وحتى للدرجة الكلية للمقياس فقد تتراوح معامل ثبات ألفا كرومباخ (0.90) وعليه فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات. وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

ثالثا: الخصائص السيكو مترية للاستمارة الخاصة بالجمعيات ذات الطابع البيئي

✓ **صدق الاتساق الداخلي:**

المقصود من صدق الاتساق الداخلي هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، لذلك قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب **معامل**

الارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي spss اصدار 22. والجدول التالي يبين معاملات الارتباط والدلالة. (*)

جدول رقم 18: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات البيئية)

البنود	معامل الارتباط	الدلالة	البنود	معامل الارتباط	الدلالة
المحور الأول			المحور الثاني		
1	0.30*	دال عند 0.05	1	0.86*	دال عند 0.05
2	0.58**	دال عند 0.01	2	0.70	غير دال
3	0.30**	دال عند 0.01	3	0.67	غير دال
4	0.30	غير دال	4	0.70	غير دال
5	0.30	غير دال	5	0.86*	دال عند 0.05
6	0.88*	دال عند 0.05	6	0.25	غير دال
7	0.91**	دال عند 0.01	7	0.50	غير دال
8			8	0.30	غير دال
9			9	0.31	غير دال
10			10	0.86*	دال عند 0.05
المحور الثالث					
البند	معامل الارتباط	الدلالة	البند	معامل الارتباط	الدلالة
1	-0.36	غير دال	11	0.76	غير دال
2	0.58	غير دال	12	0.90*	دال عند 0.05
3	0.11	غير دال	13	0.32	غير دال
4	0.63*	دال عند 0.01	14	0.58	غير دال
5	0.58*	دال عند 0.05	15	0.63	غير دال
6	0.72*	دال عند 0.05	16	0.32	غير دال
7	0.87*	دال عند 0.05	17	0.32	غير دال

* – النجمتان (**) تعنيان وجود دلالة إحصائية وعدم وجودهما يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

–النجمة (*) تعني وجود دلالة إحصائية وعدم وجودها يعني عدم وجود دلالة إحصائية، فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.01 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

8	0.77*	دال عند 0.05	18	0.66	غير دال
9	0.57*	دال عند 0.05	19	0.82*	دال عند 0.05
10	0.94**	دال عند 0.01			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من نتائج الجدول السابق نجد أن اغلبية معاملات ارتباط بيرسون بين البنود والدرجة الكلية للبعد دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 و0.05 بينما توجد بعض البنود غير دالة.

✓ **الثبات:**

يقصد بثبات الاستبيان هو استقرار نفس النتائج وعدم تغيرها لو تم إعادة توزيعه، ومن أجل قياس مدى ثبات أداة البحث (الاستبيان) تم التحقق من ذلك من خلال **معادلة ألفا كرونباخ.**

والجدول التالي يوضح معامل ثبات أداة البحث:

جدول رقم 19: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ

المحاور	عدد البنود	معامل ثبات الفا كرومباخ
الدرجة الكلية	**36**	**0.92**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول ثبات مقبول للمحاور وحتى للدرجة الكلية للمقياس فقد تتراوح معامل ثبات الفا كرومباخ (0.92) وعليه فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات. وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

سيتم من خلال هذا المبحث عرض نتائج الاستبيان الموزع على أفراد العينة للجمعيات الاجتماعية والمهنية والبيئية وتحليل ومناقشة كل استمارة على حدى، ثم اختبار الفرضيات، وتقديم مجموعة من التوصيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان الأول (الجمعيات الاجتماعية)

أولا: خصائص العينة

- **من حيث الجنس:**

الجنس	ت	%
ذكور	13	68,4
إناث	6	31,6
المجموع	19	100

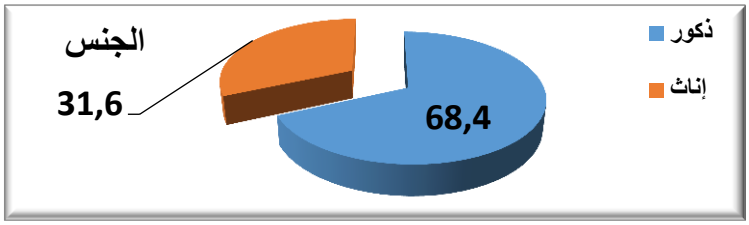

من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه يتبين أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور بنسبة **68.4** % في حين مثّلت الإناث ما نسبته **31.6** %، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية التي تحدّ من مشاركة النساء فأغلب الجمعيات محل الدراسة هي جمعيات تتواجد ببلديات ربما لا تزال متشبثة بالذهنية الثقافية المتشددة التي تعطي الحرية للذكر أكثر من الأنثى ممّا أثّر بالسلب على العمل التطوعي للمرأة.

- **من حيث الفئة العمرية:**

السن	ت	%
35-20	12	63,2
50-36	7	36,8
المجموع	19	100

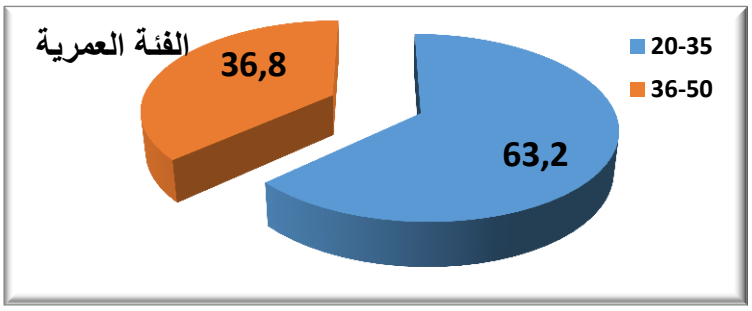

يتبين من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية أن أغلبية المستجوبين يتراوح سنّهم ما بين 20 و35 سنة وذلك بنسبة **63.2** % بينما نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36-50 سنة بلغت **36.8**%، أما فئة أكثر من 50 سنة لم تظهر مما يعني أنه لا يوجد من يتجاوز سن الخمسين من أفراد العينة، ومنه نستنتج أن أغلبية المستجوبين تقل أعمارهم عن 36 سنة، وهذا ما يؤكد مدى إدراك فئة الشباب التي شملتها الدراسة لأهمية العمل الجمعوي في تنمية مجتمعهم.

- **من حيث الحالة الاجتماعية**

الحالة	ت	%
متزوج	10	52,6
أعزب	9	47,4
المجموع	19	100

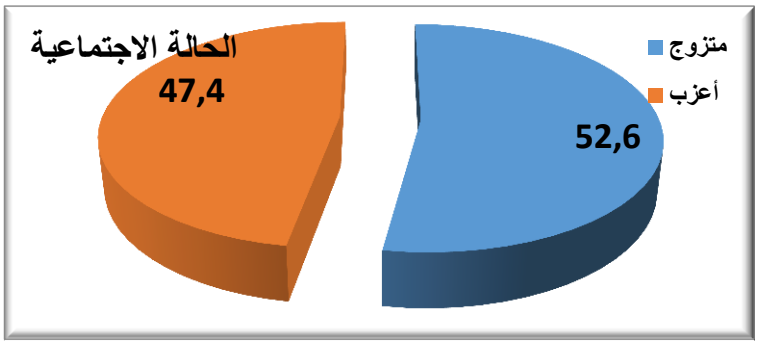

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن نسبة أفراد العينة المتزوجين بلغت **52,6** % والعازبين بلغت **47.4** % وهي نسب متقاربة، ممّا يعني أن هناك اهتمام بالعمل الجمعوي التطوعي من طرف المتزوجين وغير المتزوجين، وربما يكون مرّد ذلك الاستعداد والرغبة من طرف جميع الفئات في المشاركة والتطوع من أجل تغيير وتحسين الأوضاع دون مراعاة للظروف الشخصية.

- **من حيث المؤهل العلمي:**

المؤهل	ت	%
ثانوي	3	15,8
جامعي	16	84,2
المجموع	19	100

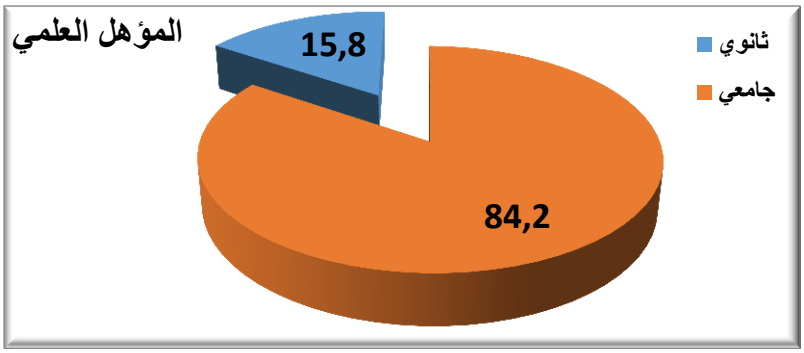

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن المستوى التعليمي لأفراد العينة يتوزع على مستويين وبنسب متباعدة إذ أن نسبة **84.2** % هم ذوو مستوى جامعي، أما نسبة ذوو المستوى الثانوي قُدّرت بـــ: **15.8**. %، فنستنتج ممّا سبق أن أغلبية المستجوبين لديهم مستوى تعليم جامعي، وبما أن مستوى التعليم مهم في تحديد مستوى الأداء فهذا يعني أن مستوى أداء الجمعيات الاجتماعية مرتفع.

- **من حيث الوظيفة داخل الجمعية:**

الوظيفة	ت	%
رئيس	11	57,9
عضو	8	42,1
المجموع	19	100

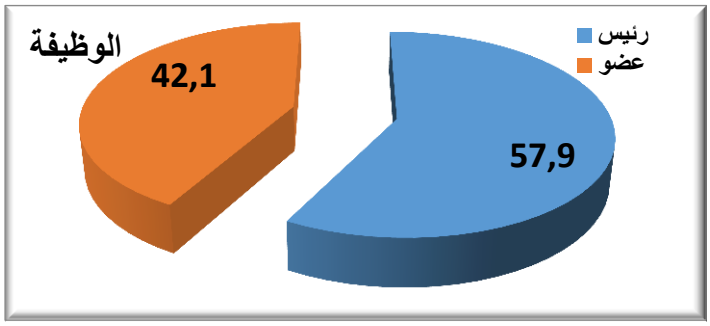

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن نسبة 57.9% تمثل رؤساء الجمعيات ونسبة 42.1% تمثل نسبة أعضاء الجمعية الذين أجابوا على الاستبيان وهي نسبة متقاربة ترجع إلى طبيعة توزيع

الاستبيان التي لم تكن موجهة بطريقة مباشرة إلى رؤساء الجمعيات حيث شملت أعضاء الجمعية أيضا سواء كانوا أحد أعضاء المكتب التنفيذي أو كاتب عام أو أمين مال...

- **من حيث طابع الجمعية**

الطابع	ت	%
بلدية	12	63,2
ولائية	3	15,8
وطنية	4	21,1
المجموع	19	100

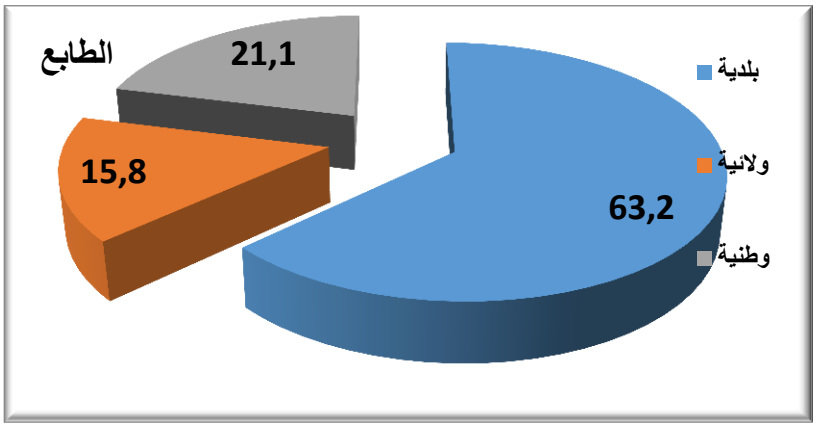

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن نسبة الجمعيات ذات الطابع البلدي هي التي سجّلت أكبر نسبة بـ **63.2 %** ثم تليها الجمعيات ذات الطابع الولائي بنسبة **15.8 %** ثم الجمعيات ذات الطابع الوطني بنسبة**21.1** % التي يمكن تفسيرها بأن الجمعيات ذات الطابع البلدي هي التي تتوفر على إجراءات سهلة من ناحية التأسيس حيث يشترط 10 أعضاء منبثقين من نفس البلدية، ضف إلى ذلك اقتصار نشاطها على وحدة جغرافية محدودة، وبالتالي سهولة أداء عملها.

- **من حيث مدة العضوية في الجمعية:**

المدة	ت	%
1-5	8	42,1
6-10	8	42,1
أكثر 10	3	15,8
المجموع	19	100

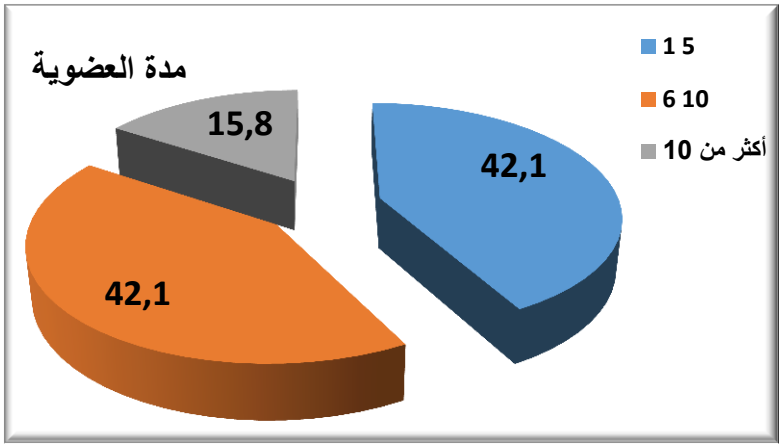

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية تساوي نسبة عدد سنوات خبرة المستجوبين التي بلغت **42.1%** للفئة التي تتراوح بين 1-5 سنوات، والفئة التي تتراوح بين 6-10 سنوات ثم تليها نسبة **15.8** % الذين تفوق خبرتهم أكثر من 10 سنوات، ومنه نستنتج أن الأغلبية من المستجوبين تقل خبرتهم عن 10 سنوات التي ربما لا تكفي للإحاطة بمختلف جوانب العمل الجمعوي

ثانيا: عرض النتائج

- **عرض نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات الاجتماعية على المستوى المحلي

جدول رقم 20: عرض مخرجات عبارات المحور الأول

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1-ساهمت الجمعية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين	6	12	1	0	0	4,26	0.56	3	33.06	0.000	مرتفعة جدا
	31,6	63,2	5,3	0	0						
2-ساهمت الجمعية في تحقيق العدالة الاجتماعية	3	8	6	2	0	3,63	0.89	8	17.68	0.000	مرتفعة
	15,8	42,1	31,6	10,5	0						
3-ساهمت الجمعية في تقديم الرعاية الاجتماعية	8	8	3	0	0	4,26	0.73	2	25.33	0.000	مرتفعة جدا
	42.1	42.1	15.8	0	0						
4-ساهمت الجمعية في تخفيض حدة الفقر	5	10	3	1	0	4,00	0.81	6	21.35	0.000	مرتفعة
	26.3	52.6	15.8	5.3	0						
5-ساهمت الجمعية في تحسين المستوى التعليمي	6	9	3	1	0	4,05	0.84	5	20.82	0.000	مرتفعة
	31.6	47.4	15.8	5.3	0						
6-ساهمت الجمعية	8	9	1	1	0	4,26	0.80	1		0.000	مرتفعة

في تقديم برامج تثقيفية	42.1	47.4	5.3	5.3	0			3.80	0.79	23.06	جدا
7-ساهمت الجمعية في تقديم الخدمات الصحية	8	7	3	0	0	4,16	0.89	4	20.17	0.000	مرتفعة
	42.1	36.8	15.8	0	0						
8-تنظم الجمعية ورش عمل لتنمية الابداع والابتكار	6	8	3	2	0	3,95	0.70	7	17.73	0.000	مرتفعة
	31.6	42.1	15.8	10.5	0						
9-تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الخاصة	0	3	9	6	1	2,74	0.80	9	14.80	0.000	متوسطة
	0	15.8	47.4	31.6	5.3						
10- تقدّم الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الخاصة	1	2	8	7	1	2,74	0.93	10	12.78	0.000	متوسطة
	5.3	10.5	42.1	36.8	5.3						
المحور الأول ككل	**51**	**76**	**40**	**20**	**2**	**3.80**	**0.79**		**37.45**	**0.000**	**مرتفعة**
	26,98	**40,21**	**21,16**	**10,58**	**1,06**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 19: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

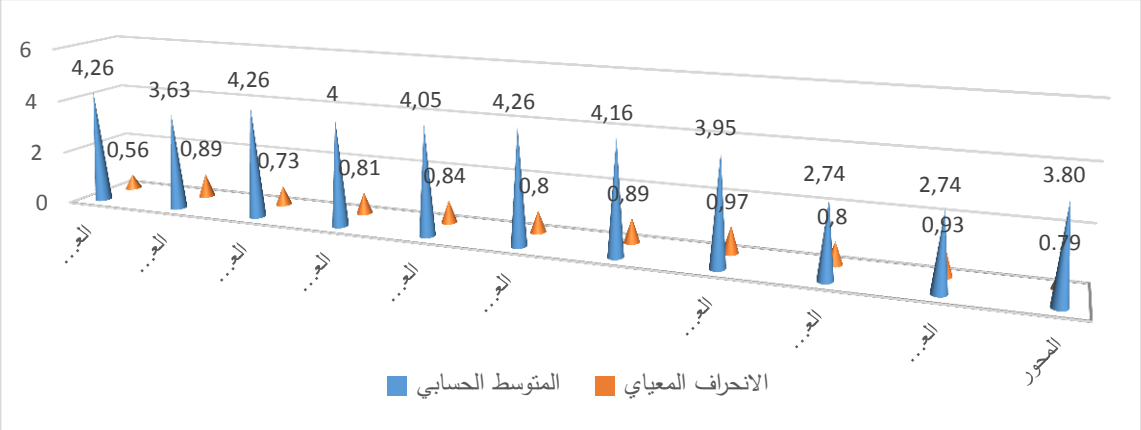

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي بلغ **3.80** وهذا ما يدل على أن أنشطة الجمعيات الاجتماعية تسهم في التنمية المحلية بدرجة مرتفعة. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.73** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم (06). (03). (01) بلغ متوسط حسابها **4.26** وهي تقع ضمن درجة موافق جدا مما يعني أن الجمعية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تقديم البرامج التثقيفية، والرعاية الاجتماعية، كما تقوم أيضا بنشاطات تسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

-ثم تليها العبارات رقم (07). (05). (04). (08). (02) التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **4.16** و**3.63** ضمن درجة موافق مما يعني أن الجمعيات تساهم بدرجة مرتفعة في تقديم الخدمات الصحية، وتحسين المستوى التعليمي، كما تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تنمية الابداع والابتكار من خلال تنظيم ورش عمل.

-احتلت العبارتين الأخيرتين (09) و(10) المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ **2.74** وهما ضمن مجال الموافقة المتوسطة مما يعني أن الجمعيات الاجتماعية تسهم بدرجة متوسطة في منح القروض، والمساعدات المالية لأصحاب المشروعات الخاصة.

عرض نتائج المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 21: عرض مخرجات عبارات المحور الثاني

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1-تقوم الجمعية بتحديد احتياجات السكان المحليين	6	7	3	3	0	4,26	0.56	1	33.06	0.000	مرتفعة جدا
	31,6	36,8	15,8	15,8	0						
2-رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات	6	9	2	2	0	3,63	0.89	8	17.68	0.000	مرتفعة
	31,6	47,4	10,5	10,5	0						
3-تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم	5	9	3	2	0	4,26	0.73	2	25.33	0.000	مرتفعة جدا
	26,3	47,4	15,8	10,5	0						
4-توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية	6	10	2	1	0	4,00	0.81	6	21.3	0.000	مرتفعة
	31,6	52,6	10,5	5,3	0						
5-هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية	6	8	2	2	1	4,05	0.84	5	20.82	0.000	مرتفعة
	31,6	42,1	10,5	10,5	5,3						
6-عقد دورات تنسيقية بين	5	9	3	1	1	4,26	0.80	3	23.06	0.000	مرتفعة

الجمعيات من أجل التعاون التنموي	26,3	47,4	15,8	5,3	5,3						جدا
7-التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات	5	6	7	1		4,16	0.89	4	20.17	0.000	مرتفعة
	26,3	31,6	36,8	5,3	0						
8-التعامل مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع الجمعيات	3	12	2	1	1	3,95	0.97	7	17.73	0.000	مرتفعة
	15,8	63,2	10,5	5,3	5,3						
9-الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات والتي تسهم في تحقيق التنمية المحلية	3	6	8	2	0	2,74	0.80	9	14.80	0.000	متوسطة
	15,8	31,6	42,1	10,5	0						
10-تعمل الجمعية على مكافحة كل أشكال الفساد	5	8	6	0	0	2,74	0.93	10	12.78	0.000	متوسطة
	26,3	42,1	31,6	0	0						
المحور الثاني ككل	**50**	**84**	**38**	**3**	**15**	**3,81**	**0,82**		**30.29**	**0.000**	**مرتفعة**
	26,32	**44,44**	**20,11**	**1,59**	**7,94**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 20: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

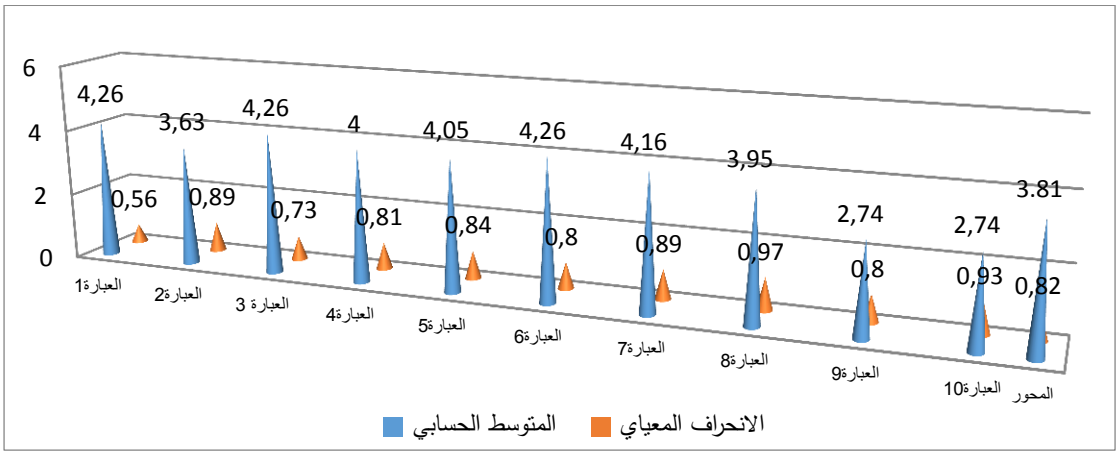

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي بلغ **3.81**، وهذا ما يدل على أن الآليات التي تعمل بها الجمعيات الاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المحلية بدرجة كبيرة. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.82** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم (01). (03). (06) بلغ متوسط حسابها **4.26** وهي تقع ضمن درجة موافق جدا مما يعني أن آليات الجمعيات المتمثلة في تحديد احتياجات السكان المحليين، وتنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين من أجل طرح قضايا تخص احتياجاتهم، بالإضافة إلى عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي تسهم بدرجة كبيرة جدا في التنمية المحلية.

-ثم تليها العبارات رقم (07). (05). (04). (08). (02) التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **4.16** و**3.63** تقع ضمن درجة موافق مما يعني أن آليات التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات، وكذلك التعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية، بالإضافة إلى استخدامها آلية توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية تساهم بدرجة مرتفعة في تحقيق التنمية المحلية، ضف إلى ذلك التعامل مع القطاع الخاص من أجل الحصول على موارد مالية لممارسة أنشطتها، والقيام برفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات.

-احتلت العبارتين رقم (09) و(10) المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ **2.74** وهما ضمن مجال الموافقة المتوسطة مما يعني أن آليتي الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات ومكافحة أشكال الفساد تسهم بدرجة متوسطة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

- ✓ **عرض نتائج المحور الثالث:** التحديات التي تواجه الجمعيات الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 22: عرض مخرجات عبارات المحور الثالث

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.ضعف ثقافة التطوع	10	8	1	0	0	4,47	0.61	3	31.78	0.000	مرتفعة جدا
	52,6	42,1	5,3	0	0						
2.ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية	8	9	1	0	1	4,21	0.97	9	18.79	0.000	مرتفعة جدا
	42,1	47,4	5,3	0	5,3						
3.علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط	10	8	0	1	0	4,42	0.76	5	25.07	0.000	مرتفعة جدا
	52,6	42,1	0	5,3	0						
4.ضعف الثقة بين المواطن والجمعية	0	9	5	3	2	3,11	1,04	16	12.90	0.000	متوسطة
	0	47,4	26,3	15,8	10,5						
5.ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية	4	11	1	3	0	3,84	0.95	12	17.47	0.000	مرتفعة
	21.1	57.9	5.3	15.8	0						
6.غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة	2	8	5	3	1	3,37	1,06	15	13.78	0.000	متوسطة
	10.5	42.1	26.3	15.8	5.3						
7.خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي	1	5	6	4	3	2,84	1,16	19	10.61	0.000	متوسطة
	5.3	26.3	31.6	21.1	15.8						
8.عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي	0	6	7	4	2	2,89	0.99	18	12.69		متوسطة
	0	31.6	36.8	21.1	10.5						
9.قلة وسائل إعلام	3	10	4	2	0	3,74	0.87	13			مرتفعة

خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية	15.8	52.6	21.1	10.5	0				18.68	0.000	
10.انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات	3	5	4	3	4	3,00	1,41	17	9.24	0.000	متوسطة
	15.8	26.3	21.1	15.8	21.1						
11.اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات	4	8	4	2	1	3,63	1,11	14	14.18	0.000	مرتفعة
	21,1	42,1	21,1	10,5	5,3						
12.قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية	13	6	0	0	0	4,68	0.47	2	42.75	0.000	مرتفعة جدا
	68,4	31,6	0	0	0						
13.قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية	14	5	0	0	0	4,74	0.45	1	45.63	0.000	مرتفعة جدا
	73,7	26,3	0	0	0						
14.قلة التبرعات	7	10	1	0	1	4,16	0.95	10	18.91	0.000	مرتفعة
	36,8	52,6	5.3	0	5.3						
15.عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل	7	11	0	0	1	4,21	0.91	8	20.00	0.000	مرتفعة جدا
	36,8	57,9	0	0	5,3						
16.عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات	9	9	0	1	0	4,37	0.76	6	25.02	0.000	مرتفعة جدا
	47,4	47,4	0	5,3	0						
17.مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة الجمعيات	7	10	2	0	0	4,26	0.65	7	28.24	0.000	مرتفعة جدا
	36,8	52,6	10,5	0	0						
18.القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي	10	7	2	0	0	4,42	0.69	4	27.82	0.000	مرتفعة جدا
	52,6	36,8	10,5	0	0						
19.سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي	6	7	5	0	1	3,89	1,04	11	16.19	0.000	مرتفعة
	31,6	36,8	26,3	0	5,3						

المحور الثالث ككل	41	79	34	23	13	3.91	0.88		41.95	0.000	مرتفعة
	21,58	41,80	17,99	12,17	6,88						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 21: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

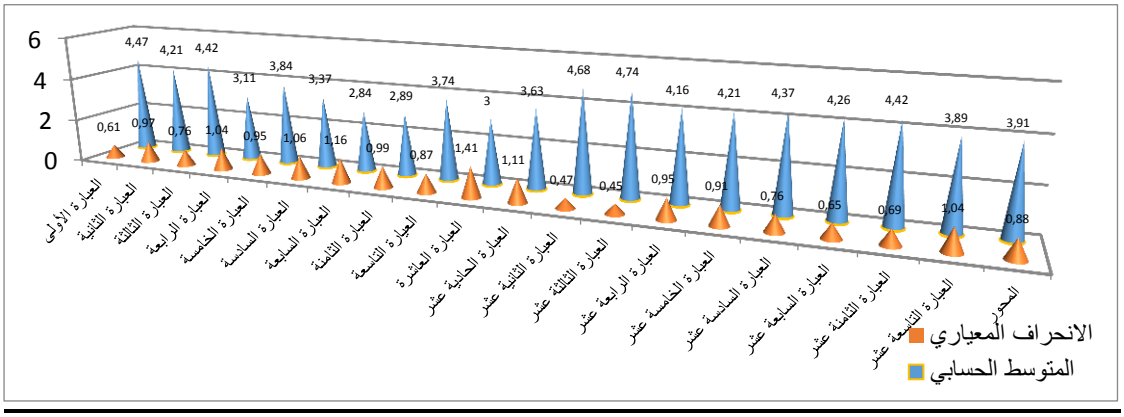

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي بلغ **3.91** مما يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية، أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.88** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم (13). (12). (01). (18). (03). (16). (17). (15). (02) التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين 4.74 و4.21 تقع ضمن درجة موافق جدا مما يعني أن الجمعيات تعاني بدرجة كبيرة جدا من قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية، وكذا قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية، وضعف ثقافة التطوع، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، ضف إلى ذلك العلاقة بين المواطنين المحليين والجمعية التي تربطها علاقة الحصول على الخدمة فقط، ومن التحديات أيضا عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، إلى جانب مركزية البرامج التنموية التي أثّرت بالسلب على مشاركة الجمعيات في هذه البرامج، وكذا عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل، فضلا عن نقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية.

-ثم تليها العبارات رقم (14). (19). (05). (09). (11) التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 4.16 و3.63 التي تقع ضمن درجة موافق هذا ما يعني على أن الجمعيات تواجه تحديات أخرى بدرجة كبيرة تتمثل في قلة التبرعات، وسيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي، وكذا ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية، بالإضافة إلى قلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين على النشاطات التي تقوم بها، واقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات فقط.

-احتلت العبارات رقم (06). (04). (10). (08). (07) المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي تراوح بين 3.37 و2,84 ضمن مجال الموافقة المتوسطة ما يعني أن الجمعيات تواجه مشكلات أخرى أيضا بدرجة متوسطة تمثلت في غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة، ونقص الثقة بين المواطن والجمعية، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات، وعدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي، إلى جانب خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي.

ثالثا: مناقشة النتائج

-**مناقشة نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات ذات الطابع الاجتماعي على المستوى المحلي

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المساهمات التنموية للجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تمثلت في تقديم برامج تثقيفية لما لها من أهمية في العملية التنموية من خلال تنظيم ملتقيات وأيام دراسية... تحمل مواضيع متنوعة في المجال الثقافي والتعليمي والصحي والبيئي.... من أجل تثقيف أفراد المجتمع المحلي ليكونوا أفرادًا فاعلين في المجتمع ومساهمين في صنع القرارات التنموية، وبهذا تكون الجمعيات قد لعبت دورا في تحقيق الهيمنة الثقافية من أجل إحداث التغيير لأن التثقيف من الأسس التي اعتبرها "**غرامشي**" ركيزة أساسية في بلوغ الهدف الذي يشارك فيه المثقفين العضويين.

كما أظهرت النتائج مساهمتها في تقديم الرعاية الاجتماعية، وهذا ما يتفق مع "**نظرية السلّم الامتدادي**" لسيدني ويب **Sidney wib** للعمل التطوعي الذي يعتبره امتداد للعمل الحكومي، وبالتالي فالجمعيات الاجتماعية محل الدراسة قامت بتحمّل جزء من العبء عن الدولة والتخفيف عنها في تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين التي لم تتمكّن الدولة من تأديتها بالإضافة إلى قيامها بمجهودات كبيرة جدا في مجال تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

كما يظهر من خلال النتائج أن الجمعيات الاجتماعية ساهمت مساهمة كبيرة أيضا في تقديم الخدمات الصحية من أجل مساعدة المرضى خاصة أثناء أزمة وباء كورونا أين قدّمت العديد من النشاطات التوعوية في الوقاية من الوباء، والتطوعية في تقديم مستلزمات صحية كالكمامات والمعقمات...، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته في تحسين المستوى التعليمي وخاصة "**الجمعية الجزائرية لمحو الأمية -اقرأ-**" التي ساهمت مساهمة كبيرة في محو الأمية من خلال العديد من البرامج التعليمية من أجل رفع المستوى التعليمي الذي يعتبر عنصر أساسي في الأنشطة التنموية. لكن هذا لا ينفي أن هناك من حوّل العمل التطوعي التعليمي إلى عمل تجاري عن طريق تقديم الدروس الخصوصية هدفا في تحقيق الربح الذي يتنافى مع العمل الخيري.

كما ساهمت الجمعيات أيضا في تخفيض حدّة الفقر من خلال العطاء المادي الذي تقدّمه للمحتاجين بدافع تحقيق رفاهية الفرد والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تنظيم الجمعيات لورش عمل لتنمية الابداع والابتكار من أجل صقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم. بالإضافة إلى مساهمتها في المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الدفاع عن الحقوق المنتهكة، وإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية من أجل التخفيف من حدّة التفاوت الاجتماعي.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الجمعيات الاجتماعية ساهمت من خلال هذه الأنشطة بأداء وظيفة ملئ الفراغ من خلال توفير خدمات العلاج والتعليم والاهتمام بالفئات الهشة، وهذا بدوره يعمل على تقوية التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع من جهة، واجتناب حدوث اضطرابات اجتماعية مهددّة لاستقرار الدولة من جهة أخرى.

ولعلّ أبرز المساهمات التنموية التي كانت أقل فعالية في عمل الجمعيات الاجتماعية هي تقديم مساعدات مالية للمشاريع المنتجة، وكذا منح قروض لأصحاب المشروعات الخاصة بالرغم من أهميتها التي تعتبر نوع من التمويل غير الرسمي والغير ربوي يتميز بسهولة إجراءات الحصول عليه على عكس التمويل الرسمي الربوي من البنوك الذي يتميز بصعوبة إجراءات الحصول عليه. حيث نجد أن هناك ثلاث جمعيات فقط اعتمدت على فكرة منح القروض أي ما يعادل نسبة 15.8 % من الجمعيات محل الدراسة من خلال منح قروض مصّغرة تتمثل في إقراض رأس مال صغير للشباب من أجل دعم المشاريع الخيرية التنموية. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الفعال الذي لعبته جمعيات القروض المصغرة التطوعية في تونس كنموذج في تحقيق التنمية المحلية حيث تقوم بتقديم قروض مصّغرة للشباب البطال وذلك عن طريق تدعيم

المشاريع برأس مال من شأنه أن يتطور لمؤسسة صغيرة أو متوسطة توفر فرص عمل تقضي على البطالة وتخفف من حدة الفقر. وهذا ما جاء في مقال صفاء عثمان بعنوان "**دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: الجمعيات في تونس أنموذجا**".

ويمكن تفسير هذه النتيجة بقلة الموارد المالية حيث تعمل الجمعيات الاجتماعية على تقديم المساعدات المالية للحالات الاجتماعية الأكثر احتياجا أكثر من تقديم دعم مالي لإنجاز مشاريع منتجة.

من خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على ما يلي:

H_0*: لا تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من **0.05**.

H_1: تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة حيث بلغ **3.41**، وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته **(37.45)** ونسبة الدلالة تساوي**0.000** وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها مايلي:

تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

---

*– تصنف الفروض العلمية إلى:

- **الفرضية الصفرية (H_0)**: يطلق عليها أحيانا فروض العدم، وهي عبارة عن فروض تنفي وجود علاقة بين متغيرين أو فروق بين متوسطات أو نسب متغيرات.
- **الفرضية البديلة: (H_1)**. وتسمى أيضا (غير الصفرية أو الإثبات) وهي عبارة عن فروض لا تنفي وجود علاقة بين متغيرات البحث، تصاغ على شكل يؤكد وجود علاقة سالبة أو موجبة بين متغيرين أو أكثر.

للإطلاع أكثر أنظر: عمار بوحوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

شكل رقم 22 : نسب درجة الموافقة للمحور الأول

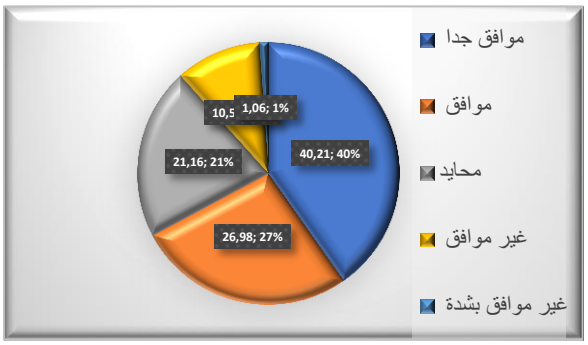

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن نسبة موافق جدا بلغت40.21%، ونسبة موافق بلغت 26.98% علىأن نشاطات الجمعيات الاجتماعية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

-مناقشة نتائج المحور الثاني:

أظهرت النتائج أن أكثر الآليات ممارسة من طرف الجمعيات الاجتماعية هي تحديد احتياجات السكان المحليين ويفسّر ذلك بأنها الأكثر تواجدا بينهم والأقرب منهم وبذلك تكون الأقدر على تحديد أولوياتهم التنموية. كما أنها تقوم بتنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم ممّا يشير إلى أنها استخدمت آلية المشاركة وجسدّت مفهوم الديمقراطية التشاركية وذلك بإتاحة الفرصة للمواطنين المحليين بالمشاركة في تحسين أوضاعهم المعيشية، وكذا عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي وذلك ما يدل على أن هناك تظافر للجهود بين الجمعيات في مواجهة المشكلات التنموية. ثم تليها آليات التعاون مع الجمعيات الأجنبية حيث سمح قانون الجمعيات 06-12 حسب المادة 23 على إمكانية التعاون مع الجمعيات الأجنبية ومنظمات دولية غير حكومية التي تنشد نفس الأهداف؛ وهذا ما يمنح فرصة لكسب وتبادل الخبرات كمشروع **المقاولاتية الاجتماعية الصحية والبيئية** الذي تقوم به "**جمعية المستقبل للتنمية**" إحدى الجمعيات محل الدراسة بالشراكة مع منظمة "**اليونيسيف**" لتدريب الشباب على برامج مقاولاتية وتطوير الأفكار الإبداعية ضمن "**برنامج أبدع**" مثل كهذا مشاريع ستدّعم عمل الجمعيات لتكون شريكة فعالة في تسيير الشؤون المحلية. ويمكن أن نشير هنا كمثال عن التعاون للاستفادة من التجارب الأجنبية إلى البرنامج المموّل من **طرف الاتحاد الأوروبي لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية** "**كابدال**" الذي رافق بلديات نموذجية بهدف تجسيد مقاربة الحكامة التشاركية

وترقية التنمية المحلية من خلال تنفيذ بعض المشاريع المشتركة بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية الذي قد يلعب دورا في تنمية مهارات وقدرات التنظيمات الجمعوية.

بالإضافة إلى التعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية باعتبار أن الجمعيات قوة اقتراح للبرامج التي تخدم المجتمع المحلي، كما تستخدم آلية توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية من أجل تعاون كل الأطراف الفاعلة.

كما أظهرت النتائج أن الجمعيات تتعامل مع القطاع الخاص من أجل الحصول على الدعم المادي الذي يقدّمه رجال الأعمال والخواص للمشاريع والأنشطة الخيرية، إلا أن تقديم هذه المساعدات المادية التي يتم التطوع بها تكون في مقابل الاستفادة من تخفيضات في الضريبة، أو القيام بحملات إشهارية لمنتجاتهم، وهذا ما يفسّر بأن القطاع الخاص لا يزال يعمل بمنطق الربح وبالتالي فهو لا يساهم في المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع دراسة بلحاوي فايزة وموساوي عبد الحفيظ بعنوان "**واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر**" التي توصلت إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر لم يتبلور بعد لدى مؤسسات القطاع الخاص.

كما تقوم برفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات باعتبارها همزة وصل بين المواطنين المحليين والسلطة المركزية حيث تعمل على بلورة موقف جماعي وموّحد بعد تجميع مطالبهم ورغباتهم غير المشبّعة ثم رفعها إلى السلطات المحلية.

أما أُقل الآليات استخداما في عمل الجمعيات الاجتماعية هي الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية، والتي تدخل ضمن آلية ووظيفة التوفيق والوساطة وذلك بالتأثير على عمليات التشريع ووضع القوانين التي تخدم المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية المحلية، وكذا مكافحة كل أشكال الفساد باعتبار المجتمع المدني أداة مراقبة لحماية المجتمع من كل مظاهره، وهذا ما يدل على ضعف الجمعيات في تغيير الوضع.

في الأخير يتضح أن الجمعيات الاجتماعية على الرغم من العديد من الآليات الإيجابية التي تعمل بها إلا أن البعض منها يندرج ضمن وظائف رعائية أو خدمية كما جاء به المنظور الوظيفي لأنها لا تهدف إلى إحداث تغيير في نظام المجتمع الذي يرتبط بمفهوم المنظور البنيوي الذي يعتبر أن عمل المنظمات

غير الحكومية يجب ألاّ يكون موجها إلى تحقيق التنمية بل إلى تغيير الواقع الاجتماعي والدفاع عن الحقوق وأن تكون عنصرا فاعلا في إطار الشراكة مع الدولة والقطاع والخاص وليس تابعا لها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة أنه لا يوجد تفاعل بين الجمعيات والهيئات الرسمية ربما لعدم استجابة هذه الأخيرة لمطالبهم واعتبارها تنظيمات منافسة وليست تنظيمات شريكة فعالة في التنمية المحلية.

✓ **تحليل السؤال المفتوح: عبارة "آليات أخرى"**

الأفكار الواردة والأكثر شيوعا هي كالتالي:

-القيام بتنظيم مبادرات توعوية حول دور المجتمع المدني من أجل التحفيز على مد يد العون لكل المحتاجين باعتبار الجمعيات الاجتماعية شريك اجتماعي.

-العمل على نشر الوعي في حدود إمكانياتها مستهدفة للفئة المتعلمة.

-القيام بحملات توعوية لجميع أصناف المجتمع ومستوياتهم والاهتمام بهم.

-زرع ثقافة العمل الاجتماعي والتطوعي بين أفراد المجتمع.

-آلية الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للشباب.

-آلية الاقتراح عن طريق اقتراح مبادرات حسب احتياجات الساكنة والتواجد الدائم بالميدان.

-مساعدة ودعم الجمعيات في مختلف النشاطات التي تقوم بها.

-آلية المشاركة من خلال الديمقراطية في العمل وإشراك كل الهيئات.

-مكافحة البطالة.

-تفعيل العمل الجمعوي ميدانيا.

يتضح ممَّا سبق أن الجمعيات الاجتماعية تعمل بالعديد من الآليات من أجل المساهمة في تحقيق التنمية، لكن يبدو أنّ من بين أكثر الآليات التي تعمل بها الجمعيات الاجتماعية هي آلية التوعية فهناك من الجمعيات من تستهدف جميع الشرائح وهناك من تقوم بتهميش شرائح أخرى، ثم تليها الآليات الأقل ممارسة وهي آلية المشاركة والاقتراح والتعاون وآلية التمكين التنموي.

ومن خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على ما يلي:

H_0: آليات عمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي لا تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05.

H_1: آليات عمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة حيث بلغت 3.81، وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته (20.81) ونسبة الدلالة تساوي0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05)؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها مايلي:

آليات عمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

شكل رقم 23 : نسب درجة الموافقة للمحور الثاني

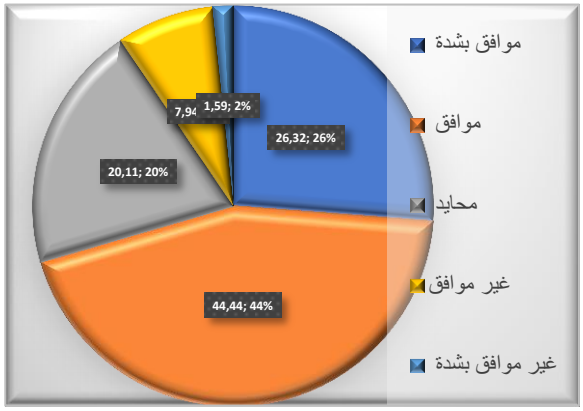

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن هناك موافقة بشدة بنسبة 44.44%، وموافق بنسبة 26.32% على أن آليات عمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية.

- مناقشة نتائج المحور الثالث

أظهرت النتائج بأن أكثر المعوقات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي هي المشكلات التمويلية سواء المتعلقة بدعم الدولة أو المتعلقة بالموارد الذاتية حيث تعاني معظم الجمعيات من قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية، ثم تليها قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعيات وأملاكها. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل رغم أن القانون لم يمنع ذلك.

بالإضافة إلى ضعف ثقافة التطوع، ونقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية بالإضافة إلى أن العلاقة التي تربط بين المواطنين المحليين والجمعية هي علاقة تَلَقِي الخدمة فقط. هذا ما يشير إلى أنها معوقات مرتبطة بضعف الوعي لدى أفراد المجتمع اتجاه العمل الجمعوي التطوعي التي يمكن تفسيرها بعدم تعزيزه من طرف المؤسسات التربوية والإعلامية والدينية....، في الوقت الذي يتعاظم فيه دور العمل التطوعي في المجتمعات الغربية حيث يمثل قوة موازية للدولة في إيجاد حلول للقضايا التنموية الشائكة.

كما أن الجمعيات تعاني أيضا من معوقات تشريعية وسياسية متمثلة في القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، وعدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، بالإضافة إلى مركزية البرامج التنموية التي تؤثر بالسلب على مشاركة الجمعيات خاصة في المخططات التنموية الولائية والبلدية للتنمية.

ثم تبعتها معوقات أخرى تمثلت في قلة التبرعات ربما بسبب انعدام الثقة بين المانح والجهة المستلمة، وضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية.

وكذا سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي وهو ما يتفق مع ما طرحه مقال الدكتور صالح زياني حول ما تعانيه الجمعيات من عدم استقلالية عملها عن السلطة حيث تقوم هذه الأخيرة بتوجيه نشاطاته لا سيّما الجمعيات التي يتم تقديم الدعم المادي لها في مقابل القيام بالدعاية الانتخابية خلال الفترات الانتخابية. وبصفة عامة ما يمكن قوله حول المقال أنه يصف الواقع الحقيقي الذي تنشط فيه الحركة الجمعوية رغم أنه نُشر قبل صدور قانون الجمعيات 2012 إلا أنه لا يزال يطرح نفس التحديات التي تعاني منها الحركة الجمعوية ليومنا هذا.

ضف إلى ذلك قلة وسائل إعلام خاصة بالجمعيات لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها على الرغم من أن القانون رقم 06-12 في مادته 24 رخّص لها إصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها. إلا أن ذلك لا ينكر أن أغلبية الجمعيات محل الدراسة تستخدم وسائط التواصل الاجتماعي لنشر نشاطاتها وأعمالها.

كما أن اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات يعتبر تحدي يواجه الجمعية لأنه يومئ إلى أن الجمعيات لم تخرج من النمط التقليدي غير التنموي.

أما أقل المعوقات التي تواجه نشاط الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية هي المعوقات المرتبطة بالنشاط الداخلي للجمعيات المتمثلة في غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة وهذا ما يؤكد على أن هناك بعض الجمعيات التي تقوم أنشطتها على أسس غير ديمقراطية. بالإضافة إلى نقص الثقة بين المواطن والجمعية، وبذلك نستنتج أنه لا يوجد مقدار كاف من الثقة الأمر الذي يعيق ويؤثر سلبا على العملية التنموية لأن الثقة تعتبر أحد المؤشرات لقياس الرأسمال الاجتماعي التي استخدمها "**روبرت بوتنام**" في دراسته في جنوب إيطاليا لمعرفة مدى تأثيرها على فاعلية التنمية.

وكذا عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمّل أعباء النشاط التنموي التي ربّما يكون مردّها هو عدم تكوينهم وتحسين مستواهم، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات، و خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي هذا ما يشير إلى عدم قيام عمل الجمعيات على الأسس الأخلاقية التي من المفروض على تنظيمات المجتمع المدني أن ترتكز في عملها على القيم الأخلاقية والابتعاد عن الماديات والمصلحة الذاتية من أجل بلوغ التنمية.

تحليل محتوى السؤال المفتوح "معوقات أخرى": الأفكار الأكثر شيوعا هي كالتالي:

-عزوف الشباب عن الانخراط في الجمعيات المعتمدة قانونا واعتمادهم على جمع التبرعات.

-المعوقات كثيرة سواء من جانب السلطات المحلية أو بعض الساكنة الذين يحبذون المصلحة الخاصة.

- افتقار أفراد المجتمع إلى الثقافة الجمعوية.

-عدم تجاوب السلطات المحلية لمطالب الجمعية في كل المجالات الدعم المادي، توفير المقر: عدم توفير الدولة لمقرات تنشط بها الجمعية، صغر حجم المقر مع تكلفة الايجار الباهظة، بيروقراطية التمويل للجمعيات، نقص الدعم من طرف الدولة للجمعيات الطموحة والمبدعة في مجال التنمية-ضعف ميزانية الجمعيات بسبب نقص مصادر التمويل.

-عدم الثقة بين الأعضاء.

-التناطح الجمعوي السلبي خدمة للأغراض الضيقة.

-ومن أفراد العينة من أكد أنه لا توجد أي معوقات.

يتضح ممَّا سبق أنه بالإضافة إلى المعيقات العديدة المذكورة سابقا يوجد معيقات أخرى منها ما هو مرتبط بالمواطن المحلي كعزوف الشباب عن الانخراط في الجمعيات المعتمدة قانونا ممّا يدل على صغر حجم العضوية في بعض الجمعيات؛ بمعنى صغر حجم الموارد البشرية –خاصة فئة الشباب– التي لها دور كبير في الأنشطة الجمعوية وكذا في العمليات التمويلية من خلال اشتراكاتهم السنوية، وهذا ما يشير إلى عدم فاعلية بعض الجمعيات لأن الاتساع الجماهيري الذي تملكه التنظيمات هو من بين المؤشرات الكمية الذي يقاس بها مدى فاعليتها أو تخلّفها؛ ويمكن تفسير هذا العزوف بغياب سياسات تنظم العمل التطوعي لذلك يلجأ المواطنين إلى جمع التبرعات خارج تنظيمات المجتمع المدني كما تمّت الإشارة إليه في المعيقات السابقة. بالإضافة إلى أن أبرز العراقيل التي تقف أمام العمل الجمعوي في ولاية باتنة هو عدم الثقة بين الأعضاء، وعدم الاتفاق خدمة للأغراض الضيقة مما يعني غياب مؤشر التجانس في مقابل الانقسام الذي قدّمه "**صامويل هنتنغتون**" والذي يعتبره مؤشر كيفي بإمكانه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على نشاطاتها. والذي يفسّر بوجود بعض السلوكيات التي تُضعف عمل الجمعيات وتُدخلها في صراعات داخلية كتطلع بعض الأعضاء في الحصول على امتيازات تخدم مصالحه الخاصة كالترقية الاجتماعية أو السعي لنيل منصب سياسي....بالإضافة إلى معيقات أخرى عديدة مرتبطة بالسلطات المحلية، ومعيقات مرتبطة بالعمل الجمعوي داخل الجمعيات.

ومن خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على ما يلي:

H_0: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي لا تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05

H_1: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي لا تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة حيث بلغت 4.74، وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته (41.95) ونسبة الدلالة تساوي0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05)؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها مايلي:

التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة. عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

شكل رقم 24 : نسب درجة الموافقة للمحور الثالث

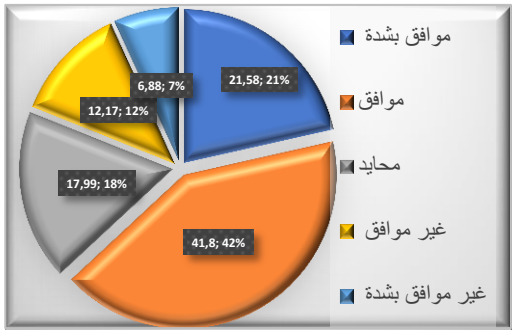

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن هناك موافقة بشدة بنسبة21.58%، ونسبة موافق بلغت 41.80% على أن التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

✓ **عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع: برأيك ماهي نشاطات الجمعية المساهمة في التنمية المحلية؟**

الأفكار الأكثر شيوعا هي كالتالي:

–تحديد احتياجات السكان، والتعاون مع المواطنين في المساهمة في التنمية المحلية، ودمج وربط المجتمع بالمشاريع التنموية بوساطة الجمعيات.

–معظم الانشطة الجمعوية التي تقوم بها الجمعية مرتبطة بالتنمية المحلية ولها علاقة بها كالأنشطة الثقافية والتعليمية والرياضية.

–المساهمة في التخفيف من معاناة المواطن وتذليل العراقيل التي تواجهه من خلال السعي عبر مختلف الإمكانات المتاحة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة–تقديم المساعدات للمحتاجين–المساهمات المادية والمعنوية–تقديم كل النقائص التي عجز عنها اصحاب التنمية.

–التدخل لربط مساكن الساكنة الغير قادرة بمادة الغاز والمساجد وتوفير المدافئ، حفر آبار ارتوازية، وربط مناطق الظل بشبكة أنابيب المياه، ترميم المساكن الهشة، بناء مساكن جديدة، ربط عمارات بمادة الغاز بالتنسيق مع المصالح المعنية، تزويد المدارس بالمدافئ وغرس أشجار التزيين بها وبالمساحات الفارغة على مستوى تراب البلدية وككل عام وقبل حلول الشهر.

–المساعدة الاجتماعية، الترقية الثقافية، الانشطة التعليمية.

-النشاط الرئيسي المساهم في التنمية المحلية هو التواصل المستمر والإلحاح على السلطات المحلية من أجل تسجيل برامج تنموية لفائدة المواطنين، وكذا مرافقتها ومتابعة سيرورتها إلى غاية الإنجاز.

-التنمية المحلية حيث تقوم على عامل الضغط خاصة على السلطات التي لا تفقه معنى التشاركية في دفع عجلة التنمية، وكلمة الضغط نعني بها دفع الشركاء لتبني قرارات تنموية من خلال النشاطات الدائمة والهادفة ذات البعد الولائي.

-تعمل جمعية المستقبل للتنمية على مشاريع فيها العديد من الأنشطة التي تجعل من المواطن المحتاج يتحول من صفة محتاج الى صفة مكتفي ذاتيا ومساعد، ومنها: **مشروع رسكلة القماش، مشروع الورشة التكونية للأسر المنتجة، مشروع الادماج الاجتماعي للشباب والمحبوسين، مشروع القرض المصغر**، ونعمل الآن على مشروع ضخم مع منظمة اليونيسيف حول **المقاولاتية الاجتماعية الصحية والبيئية.**

-تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية على المستوى المحلي-التوعية، التحسيس.

-تطبيق سياسة توأمة الجمعية من خلال تعاون الجمعيات التي تقوم بنفس الأنشطة حتى تتبلور فكرة الجمعيات وأهميها وترسيخ قراءة الكتب.

-وضع مجلس استشاري ودراسي لبرامج الجمعية وتدعيم الكفاءات والابداعات ومساندتهم وتوجيههم.

-إشراك أكبر عدد من المنخرطين في العمل الجمعوي خاصة الشباب وحثهم على العمل المثمر والجاد.

-أنشطة المحافظة على المحيط والبيئة والانشطة المنظمة من قبل الجمعية الخاصة بالتعريف بالمناطق السياحية بالولاية وكذا النواقص المسجلة في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية للولاية

-حملات النظافة وعمليات للتشجير.

ممَّا سبق وحسب إجابات أفراد العينة يتضح أن أغلبية الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات هي أنشطة يغلب عليها الدور التقليدي حيث تركّز على تقديم المساعدات، فعلى الرغم من أهمية هذه الأنشطة التي يغلب عليها الطابع التوعوي والخيري إلا أنها لم ترق إلى برامج ومشاريع تنموية، لكن لا يمكن أن ننكر أن هناك مِن الجمعيات مَن جمعت بين النشاط الجمعوي التقليدي النمطي الذي يقوم على تقديم المساعدة المادية وبين النشاط الجمعوي غير التقليدي القائم على تبني فكرة تطوير المهارات الهادفة إلى الاعتماد على النفس من أجل تنمية المجتمع المحلي من خلال دعم مشاريع اجتماعية وهو ما تجسّد من خلال

بعض المشاريع كالمقاولاتية والقرض المصغر، مجلس استشاري، التوأمة ...كلها أنشطة تدل على الدور التشاركي للجمعيات في النشاط للتنموي.

كما يتبين من خلال الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الاجتماعية هو الجمع بين مختلف الأنشطة الثقافية والتعليمية والبيئية والرياضية ...، وذلك ما يعد من بين أولى الملاحظات التي لفتت انتباهنا في بداية البحث. وما يمكن قوله في هذا الصدد أن تعدّد النشاطات لجمعية متخصصة في مجال محدد قد يُحدث تداخل في النشاطات بين الجمعيات في المجالات الأخرى، كما أن عدم التخصص قد لا يؤدي إلى كفاءة النشاط فحبّذا لو تتخصص كل جمعية في ممارسة نشاط واحد فقط.

التوصيات:

باعتبار أن الجمعيات بصفة عامة تساهم بالعديد من الأنشطة التي تتعلق بالمصلحة العامة إلا أن أكبر عائق يواجهها هو الموارد المادية حيث أنها لا تستفيد من إعانات الدولة كما تستفيد منها الجمعيات ذات المنفعة العمومية التي تعترف السلطة العمومية بأن نشاطها يساهم في المنفعة العمومية. لذلك لا يجب التعويل على دعم الدولة بل يجب الاستثمار في مداخيل الجمعيات من خلال القيام ببرامج مدّرة للأموال بالتأكيد دون تقسيم الربح بين أعضاء الجمعية كما ينص عليه القانون رقم06/12 وبذلك تحقق الاستقلالية وتحقق استدامة التمويل من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في التنمية المحلية من خلال هذه البرامج التي قد تُحسّن من الوضعية الاجتماعية للسكان المحليين.

باعتبار أن أغلبية النشاطات التي تساهم في التنمية حسب استجابات أفراد العينة هي تقديم المساعدات والتوعية لذلك يستوجب إعادة النظر في منظومة الأنشطة التي تقدّمها لتجاوز مفهوم العمل الخيري إلى العمل التنموي وتوسيع دائرة نشاط الجمعيات من النشاط التوعوي والخيري إلى أنشطة ترقى إلى برامج تدريبية وتكوينية من أجل دعم ومرافقة أصحاب الأفكار المقاولاتية لتمكينهم من تحقيق ذاتهم والمساهمة في التنمية، وبذلك تكون التنظيمات الاجتماعية التطوعية تنظيمات موازية للمؤسسات الحكومية كما هو الشأن في الدول المتقدمة، أو على الأقل القيام ببعض المشروعات التنموية التي قد تؤجج اهتمام الرأي العام الذي سيقوم بالمطالبة بتعميمها وبذلك تنتقل المسؤولية من القطاع التطوعي إلى القطاع الحكومي كما جاءت به نظرية السلّم الامتدادي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثانية (الجمعيات المهنية)

أولا: خصائص العينة

- **من حيث الجنس:**

الجنس	ت	%
ذكور	12	85,7
اناث	2	14,3
المجموع	14	100

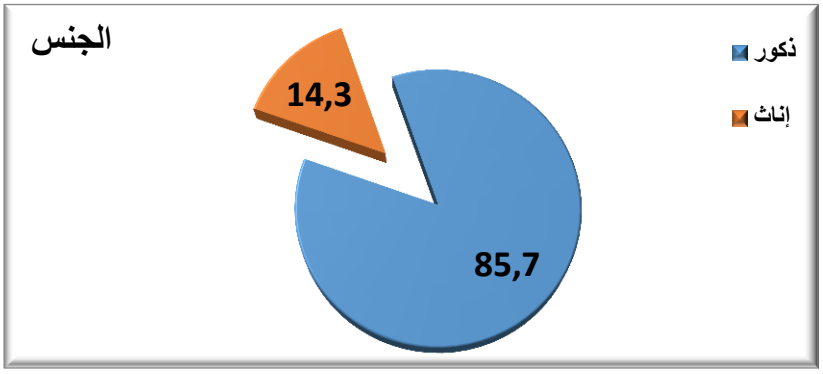

يتبين من خلال الجدول والدائرة النسبية أن أغلبية المستجوبين هم من الذكور بنسبة **85,7 %**في حين شكلت نسبة الإناث **14,3 %**وقد يكون مرّد ذلك هو طبيعة نشاط هذه الجمعيات التي يفضلها الذكور أكثر من الإناث خاصة الجمعيات الفلاحية. أو أن النساء في حد ذاتها تعتقد أنه مجال مخصص للرجال فقط.

- **من حيث الفئة العمرية:**

السن	ت	%
20-35	5	35,7
36-50	5	35,7
فاكثر 50	4	28,6
المجموع	14	100

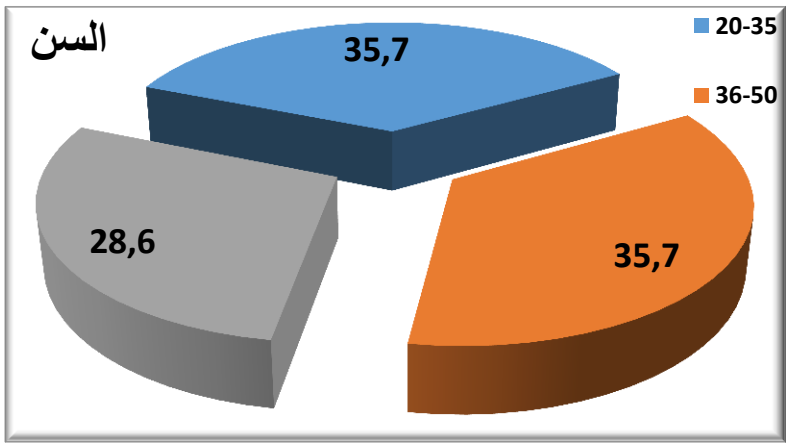

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية يتبين أن النسب متقاربة بين الفئات العمرية الثلاثة (20-23، 36-50، أكثر من 50)، وعليه يمكن استنتاج أن نوعية النشاط الجمعوي ذو الطابع المهني له إقبال من جميع الفئات العمرية شبابا كانوا أو كهولا. وهذه التوليفة من الشرائح يمكن أن تمزج بين الطاقة الشبابية وبين الخبرة الجمعوية للكهول.

- **من حيث الحالة الاجتماعية:**

الحالة الاجتماعية	ت	%
متزوج	12	85,7
أعزب	2	14,3
المجموع	14	100

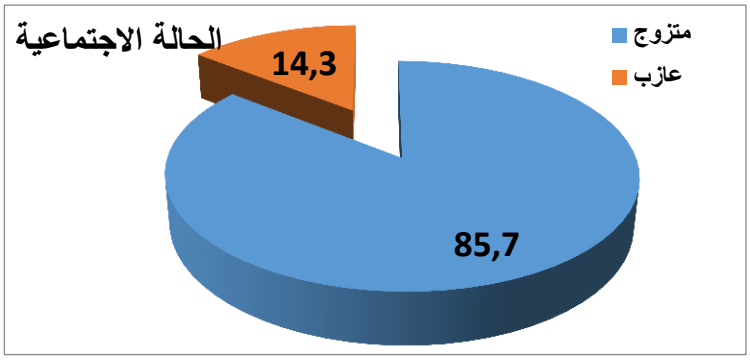

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أن أكثر أفراد العينة يمثلون فئة المتزوجين بنسبة**85,7%** ممّا يشير إلى أن الالتزامات العائلية لم تمنعهم عن العمل الجمعوي التطوعي في المجال المهني على عكس فئة العزاب التي سجّلت نسبة ضئيلة قدرت بـ: **14.3%**.

- **من حيث المؤهل العلمي:**

المؤهل العلمي	ت	%
ابتدائي	1	7,1
متوسط	2	14,3
ثانوي	8	57,1
جامعي	3	21,4
المجموع	14	100

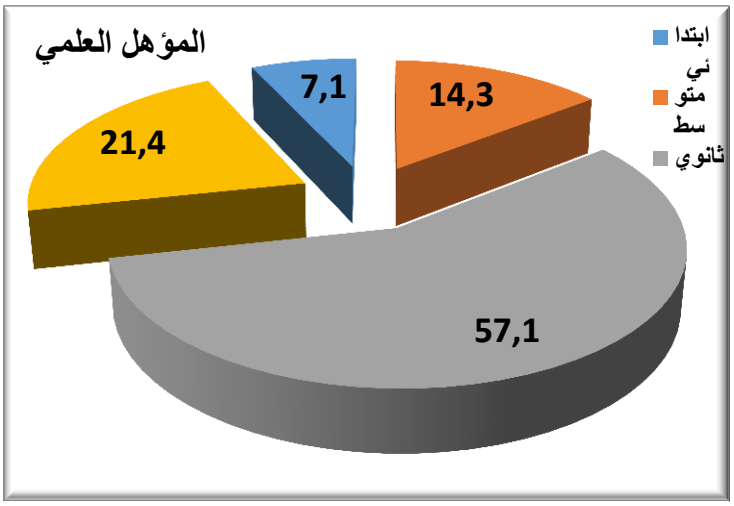

يتبين من خلال الجدول والدائرة النسبية نجد أن النسبة الأعلى من المبحوثين هم من ذوو المستوى الثانوي بنسبة **57,1%** ثم تليها نسبة **21,4%** للمستوى الجامعي ثم نسبة **14,3%** للمستوى المتوسط بينما كانت أدنى نسبة هي للمستوى الابتدائي 7,1%، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لا تملك مستوى جامعي.

- **من حيث الوظيفة داخل الجمعية:**

	ت	%
رئيس	12	85,7
عضو	2	14,3
المجموع	14	100

ت

ظهر بيانات الجدول

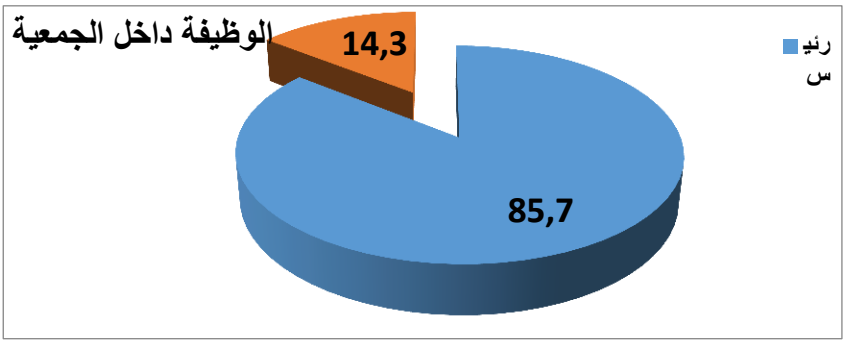

والدائرة النسبية أن رؤساء الجمعيات هم من أجابوا على الاستمارة وقد يكونون هم الأكثر دراية بنشاطات الجمعية.

- **من حيث طبيعة الجمعية:**

نوع	ت	%
بلدية	10	71,4
وطنية	2	14,3
ولائية	2	14,3
المجموع	14	100

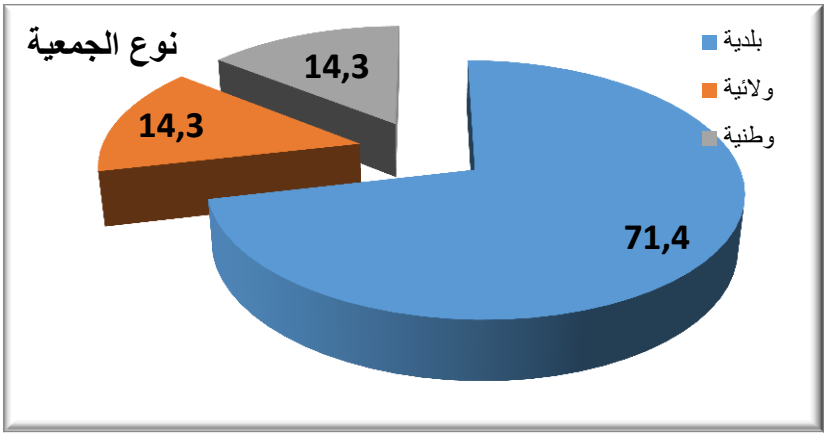

تظهر بيانات الجدول والدائرة النسبية أن الجمعيات البلدية هي التي سجّلت أكبر نسبة ثم تليها الجمعيات الوطنية والولائية.

- **من حيث مدة العضوية في الجمعية:**

العضوية	ت	%
1-5	8	57,1
6-10	2	14,3
أكثر من 10	4	28,6
المجموع	14	100

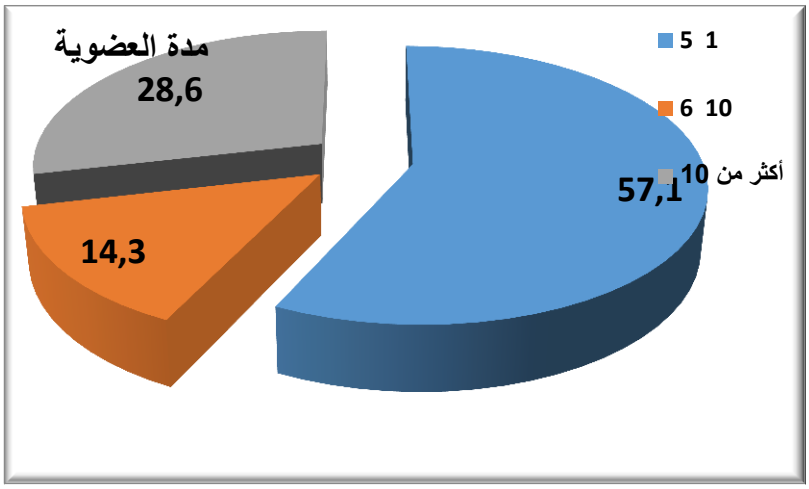

تظهر بيانات الجدول والدائرة النسبية أن أعلى نسبة في سنوات العضوية في الجمعية هي الفئة التي تتراوح بين 1-5 سنوات وذلك بنسبة 57,1% التي تفسر بوجود ناشطين جدد هم في بداية تكوين الخبرة تتبعها نسبة 28,6% للفئة الأكثر من 10 سنوات ثم تليها الفئة التي تتراوح ما بين 6-10 سنوات بنسبة 14.3%. وهذا ما يُفسر بقلة التجربة الجمعوية.

ثانيا: عرض النتائج

✓ **عرض نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات المهنية على المستوى المحلي

جدول رقم 23: عرض مخرجات عبارات المحور الأول

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.الجمعية شريك فعال في خلق الثروة	1	0	0	6	7	1,71	1,06	5	6.00	0.000	منخفضة جدا
	7.1	0	0	42,9	50,0						
2.تلعب الجمعية دورا في زيادة الإنتاج	1	0	0	6	7	1,71	1,09	6	6.00	0.000	منخفضة جدا
	7.1	0	0	42,9	50,0						

3.تساهم الجمعية في توفير مناصب عمل	1	0	0	6	7	2,57	1,65	4	5.82	0.000	منخفضة
	7.1	0	0	42.9	50						
4.تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة	0	7	0	1	6	2,57	1,55	3	6.39	0.000	منخفضة
	0	50	0	7.1	42.9						
5-تقدّم الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة	0	11	2	1	0	3,71	0.61	1	22.73	0.000	مرتفعة
	0	78,6	14,3	7.1	0						
6.تنظم الجمعية دورات تكوينية لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة	1	4	8	1	0	3,36	0.74	2	16.86	0.000	متوسطة
	7.1	28.6	57.1	7.1	0						
المحور الأول ككل	**4**	**22**	**10**	**21**	**27**	**2.60**	**1.11**		**12.86**	**0.000**	**متوسطة**
	4.73	**26.20**	**11.9**	**25**	**32.15**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 25: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

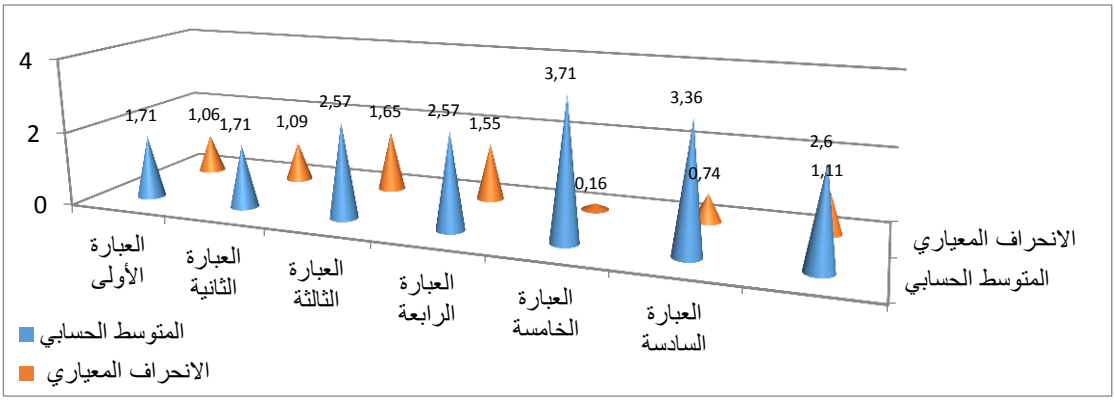

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

هدف المحور الأول إلى معرفة مدى إسهام نشاطات الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية بولاية باتنة من خلال استجابات أفراد العينة، ويتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة المتوسطة بمتوسط حسابي بلغ **2.60** وهذا يدل على أن نشاطات الجمعيات المهنية تسهم بدرجة متوسطة في التنمية على المستوى المحلي. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **1.11** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

– العبارة رقم (05) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ **3,71** وانحراف معياري قدره **0.61** وهي تقع ضمن درجة المرافقة المرتفعة مما يعني أن الجمعيات تقدّم مساعدات مالية لأصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة بدرجة كبيرة. أما العبارة رقم (06) التي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ **3.63** وانحراف معياري **0.74** تشير إلى أن الجمعيات تنظّم دورات تكوينية لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة بدرجة متوسطة.

–ثم تليهما العبارتين رقم (4). (3) بمتوسط حسابي بلغ **2.57** ضمن درجة الموافقة المنخفضة ممّا يعني أن الجمعيات تسهم بدرجة منخفضة في منح قروض لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة، وفي توفير مناصب عمل.

–أما العبارتين الأخيرتين رقم (1). (2) احتلتا المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ **1,71** مما يعني أن الجمعيات تسهم بدرجة منخفضة جدا في خلق الثروة، وزيادة الإنتاج.

✓ **عرض نتائج المحور الثاني:** آليات عمل الجمعيات المهنية لتحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 24: عرض مخرجات عبارات المحور الثاني

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1. تقوم الجمعية بتحديد	0	8	5	1	0	3,50	0.65	1	20.13	0.000	مرتفعة

احتياجات السكان المحليين	0	57.1	35.7	7.1	0					
2.رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صناع القرارات	0	4	5	3	2	2,79	1,05	10	9.91	0.000
	0	28.6	35.7	21.4	14.3					متوسطة
3.تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم	1	3	6	2	2	2,93	1,14	9	9.60	0.000
	7.1	21.4	42.9	14.3	14.3					متوسطة
4.توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية	1	1	11	1	0	3,14	0.66	05	17.73	0.000
	7.1	7.1	78.6	7.1	0					متوسطة
5.هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية	1	1	12	0	0	3,21	0.57	2	20.77	0.000
	7.1	7.1	85.7	0	0					متوسطة
6.عقد دورات تنسيقية بين	1	0	13	0	0	3,14	0.53	04	22.00	0.000
	7.1	0	92.9	0	0					متوسطة

الجمعيات من أجل التعاون التنموي المحلية											
7.التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات	1	1	12	0	0	3,21	0.57	3	20.77	0.000	متوسطة
	7.1	7.1	85.7	0	0						
8.التعامل مع القطاع الخاص لتمويل نشاطات الجمعيات	0	1	13	0	0	3,07	0.26	6	43.00	0.000	متوسطة
	0	7.1	92.9	0	0						
9.الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية	0	0	13	0	1	2,93	0.26	8	41.00	0.000	متوسطة
	0	0	92.9	0	7.1						
10. تعمل الجمعية على مكافحة أشكال الفساد	0	0	13	0	1	3,07	0.26	7	43.00	0.000	متوسطة
	0	0	92.9	0	7.1						
المحور الثاني ككل	**5**	**19**	**103**	**4**	**9**	**3.09**	**0.59**		**35.86**	**0.000**	**متوسطة**
	3.55	**13.55**	**73.59**	**2.86**	**6.1**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 26: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

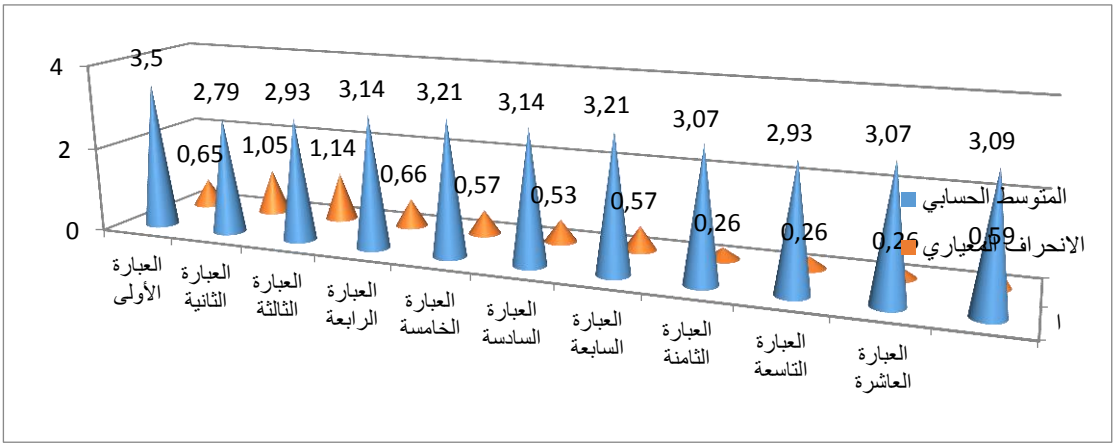

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

هدف المحور الثاني إلى معرفة الآليات التي تعمل بها الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية بولاية باتنة من خلال استجابات أفراد العينة، ويتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة المتوسطة بمتوسط حسابي بلغ **3.09**، وهذا ما يدل على أن الآليات التي تعمل بها الجمعيات المهنية تسهم في تحقيق التنمية المحلية بدرجة متوسطة. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.59** وهي قيمة منخفضة تشير إلى تقارب إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى عدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حيث كانت في اتجاه واحد إلى حد ما. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

–العبارة رقم (01) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ **3.50** وانحراف معياري قدره **0.65** وهي بذلك تقع ضمن مجال الموافقة المرتفعة ممّا يعني أن الجمعيات تقوم بتحديد احتياجات السكان المحليين بدرجة مرتفعة.

– ثم تلتها العبارات رقم (05). (07) (06). (04). (08). (10). (09). (03). (02) التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين **3.21** و**2.79** تقع ضمن مجال الموافقة المتوسطة ممّا يعني أن الجمعيات المهنية تساهم بدرجة متوسطة في التنمية المحلية من خلال آليات التعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية، وكذا مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات. بالإضافة إلى عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي، وتوعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية. ضف إلى ذلك التعامل مع القطاع الخاص لتمويل نشاطات الجمعيات، والعمل على

مكافحة الفساد، والضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية، كما تقوم بتنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح القضايا التي تخصهم، ورفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صناع القرارات.

✓ **عرض نتائج المحور الثالث:** التحديات التي تواجه الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 25: عرض مخرجات عبارات المحور الثالث

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	متوسط حسابي	انحراف معياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.ضعف ثقافة التطوع	1	7	0	0	6	2,79	1,62	17	6.41	0.000	متوسطة
	7.1	50	0	0	42,9						
2.ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية	0	12	2	0	0	3,86	0.36	2	39.47	0.000	مرتفعة
	0	85.7	14.3	0	0						
3.علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط	0	5	8	1	0	3,29	0.61	5	20.11	0.000	متوسطة
	0	35.7	57.1	7.1	0						
4.ضعف الثقة بين المواطن والجمعية	1	8	4	1	0	3,64	0.74	3	18.29	0.000	مرتفعة
	7.1	57.1	28.6	7.1	0						
5.ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية	1	3	5	3	2	2,86	1,16	15	9.15	0.000	متوسطة
	7,1	21,4	35,7	21,4	14,3						
6.غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة	0	3	7	2	2	2,79	0.97	19	10.69	0.000	متوسطة
	0	21.4	50	14,3	14,3						
7.خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع	0	1	12	1	0	3,00	0.39	9	28.61	0.000	متوسطة
	0	7.1	85.7	7.1	0						

المحلي											
8.عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي	1	7	0	0	6	2,79	1,62	18	6.41	0.000	متوسطة
	7.1	50,0	0	0	42,9						
9.قلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية	1	11	2	0	0	3,93	0.47	1	30.97	0.000	مرتفعة
	7.1	78,6	14,3	0	0						
10.انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات	0	4	8	2	0	3,14	0.66	7	17.73	0.000	متوسطة
	0	28.6	57,1	14,3	0						
11.اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات	1	8	4	1	0	3,64	0.74	4	18.29	0.000	مرتفعة
	7.1	57.1	28,6	7,1	0						
12.قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية	0	3	5	3	2	2,86	1,16	16	9.15	0.000	متوسطة
	0	21,4	35,7	21,4	14,3						
13.قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية	1	3	6	2	2	2,93	1,14	13	9.60	0.000	متوسطة
	7,1	21,4	42,9	14.3	14,3						
14.قلة التبرعات	0	1	12	1	0	3,00	0.39	10	28.61	0.000	متوسطة
	0	7,1	85,7	7,1	0						
15.عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل	1	1	12	0	0	3,21	0.57	6	20.77	0.000	متوسطة
	7.1	7.1	85.7	0	0						
16.عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات	0	1	13	0	0	3,07	0.26	8	43.00	0.000	متوسطة
	0	7.1	92.9	0	0						
17.مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة	1	3	6	2	2	2,93	1,14	14	9.60	0.000	متوسطة
	7,1	21,4	42,9	14,3	14,3						

الجمعيات											
18.القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي	0	1	12	1	0	3,00	0.39	11	28.61	0.000	متوسطة
	0	7.1	85,7	7.1	0						
19.سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي	0	1	12	1	0	3,00	0.39	12	28.61	0.000	متوسطة
	0	7.1	85,7	7.1	0						
المحور الثالث ككل	**9**	**21**	**130**	**83**	**22**	**3.14**	**0.77**		**27.05**	0.000	**متوسطة**
	3.36	**7.87**	**48.87**	**31.17**	**8.27**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss

شكل رقم 27: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

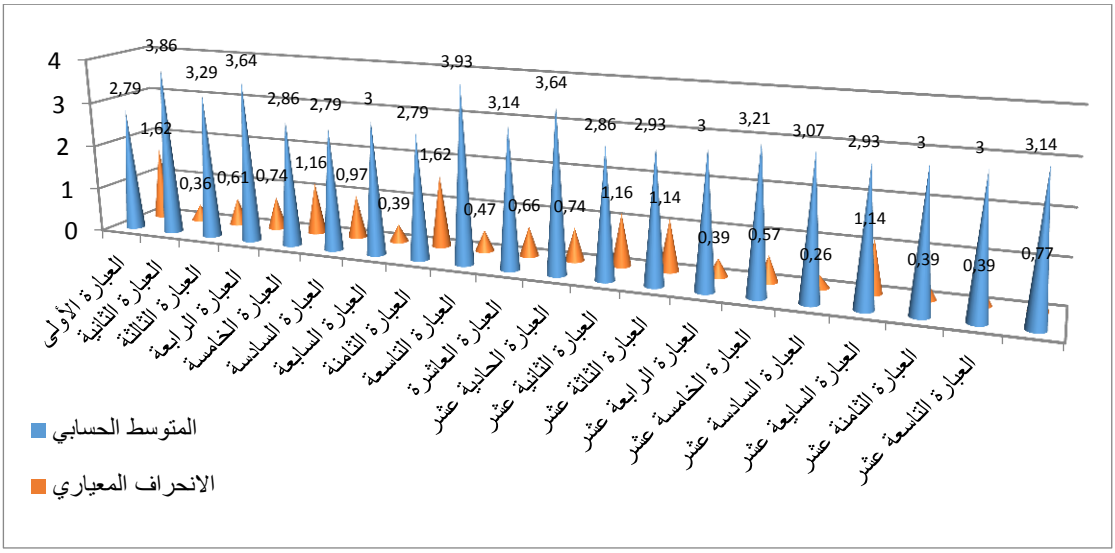

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

هدف المحور الثالث إلى معرفة الصعوبات التي تواجه الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية بولاية باتنة من خلال استجابات أفراد العينة، ويتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة المتوسطة بمتوسط حسابي بلغ **3.14** ممّا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على المعوقات التي تحدّ من أداء الجمعيات المهنية في تحقيق التنمية المحلية. أما قيمة الانحراف المعياري فقدرها **0.77** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-احتلت العبارات رقم (09). (02). (04). (11) المراتب الأولى بمتوسط حسابي تراوح بين **3.93 و3.64** وهي تقع ضمن درجة مرتفعة مما يعني أن الجمعيات المهنية تعاني بدرجة كبيرة من قلة وسائل إعلام خاصة بها لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها، ونقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية، ونقص الثقة بين المواطن والجمعية، بالإضافة إلى اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات فقط.

-أما العبارات رقم (03). (15). (10). (16). (07). (14). (18). (19). (13). (17). (05).(12). (01). (08). (06) التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين**3,93 و2.79** تقع ضمن درجة متوسط ممّا يعني أن الجمعيات المهنية تعاني بدرجة متوسطة من العلاقة التي تربط المواطنين المحليين بالجمعية القائمة على علاقة تلقي الخدمة فقط، وكذا عدم اهتمام الجمعيات المهنية بالاستثمار كمورد من موارد التمويل، وانتشار الفساد المالي داخلها، بالإضافة إلى عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، ، وكذا خدمة الجمعيات لمصالحها الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي، **و**قلة التبرعات، وكذا القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، **و**سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي، بالإضافة إلى قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية، **و**مركزية البرامج التنموية الذي أثّر سلبا على مشاركة الجمعيات، ضف إلى ذلك ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية، قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية، ضعف ثقافة التطوع، عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي، **و**غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة.

ثالثا: مناقشة النتائج

-**مناقشة نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات ذات الطابع المهني على المستوى المحلي

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المساهمات التنموية للجمعيات ذات الطابع المهني تمثلت في تقديم مساعدات مالية لأصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وبذلك فهي تساهم مساهمة كبيرة من خلال التمويل الخيري في دعم ومساعدة أصحاب المهن.

إلى جانب ذلك أظهرت النتائج أيضا أن الجمعيات المهنية تقوم بتنظيم دورات تكوينية بدرجة متوسطة لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة من أجل تدريبهم وتنمية مهاراتهم **كالجمعية الوطنية لحرفيي وتجار المجوهرات** محل الدراسة التي قامت بتنظيم دورة تكوينية مجانية بهدف ترقية وتطوير هذه

الحرفة بالتعاون مع الشركة الدولية التركية **BULUNMAZ** خاصة بالنقش على الذهب من أجل الاستفادة من خبرتها والاطلاع على تقنيات الإنتاج الحديثة والمتطورة.

إلا أن الجمعيات المهنية تساهم مساهمة منخفضة في منح قروض لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة، بالتالي نستنتج أن الجمعيات المهنية تعتبر تنظيمات ضعيفة لأنها تساهم بشكل ضعيف في رفع معدلات التنمية الاقتصادية لأن معدلات التنمية الاقتصادية مرتبطة ارتباط وطيد بقوة منظمات المجتمع المدني التي تمنح فرص في إنشاء مشاريع اقتصادية من خلال ما تتوفر عليه من شبكة واسعة من الاتصالات حسب ما توصل إليه "**روبرت بوتنام**" في دراسته بعنوان " **كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**" من خلال الدور الاقتصادي الذي تلعبه **جمعيات القروض الدوارة** – التي تعد نوع من أنواع مؤسسات الإدخار غير الرسمية والتي توجد في العديد من الدول كنيجيريا وإسكتلندا، اليابان، مصر ....، والتي تتكون من مجموعة يتفقون على المساهمة بمبلغ بشكل منتظم في صندوق نقدي والذي يتم اعطاؤه كليا أو جزئيا لكل مساهم في دوره– كمؤسسات اقتصادية في إنشاء مشاريع مدّرة للدخل كشراء ماكينة خياطة أو محل جديد....، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الذي تلعبه كمؤسسات اجتماعية في تعزيز الثقة والتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي.

كما أن الجمعيات المهنية تساهم مساهمة منخفضة في توفير مناصب عمل من أجل ضمان تحقيق عائد مالي يلبي احتياجات البطالين من خلال منحهم منصب عمل في الجمعية، أو العمل على مرافقتهم في البحث عن فرص عمل بتوجيههم إلى مراكز التكوين المهني لتلقي التكوين المناسب للمهنة المرغوب الاستثمار فيها، أو توجيههم نحو كيفية الحصول على قرض لفتح ورش عمل صغيرة التي قد تتسع إلى مشاريع تنموية كبيرة وتخلق بذلك شركاء جدد يساهمون في التنمية المحلية.

ضف إلى ذلك أنها تسهم مساهمة ضئيلة جدا في خلق الثروة وزيادة الإنتاج، ممّا يعني أنه ليس لديها القدرة على ممارسة نشاطات مدّرة للدخل، وبذلك فهي تلعب دور شبه منعدم في تحسين الأوضاع.

من خلال ما سبق يتضّح لنا ضعف المساهمة التنموية للجمعيات المهنية رغم أن الجمعيات بصفة عامة تعتبر قطاع ثالث بعد القطاعين العام والخاص كما هو الحال في الدول المتقدمة أين يمثل القطاع الخيري التطوعي قوة اقتصادية تلعب دورا كبيرا في حركية العجلة الاقتصادية.

من خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الأولى إلى حد ما التي تنص على ما يلي:

H_0: لا تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع المهني في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من **0.05**.

H_1: تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع المهني في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي متوسطة حيث بلغت **2.60**، وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته **(12.86)** ونسبة الدلالة تساوي **0.000** وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة إلى حد ما والتي مفادها مايلي:

تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع المهني في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

شكل رقم 28: نسب درجة الموافقة للمحور الأول

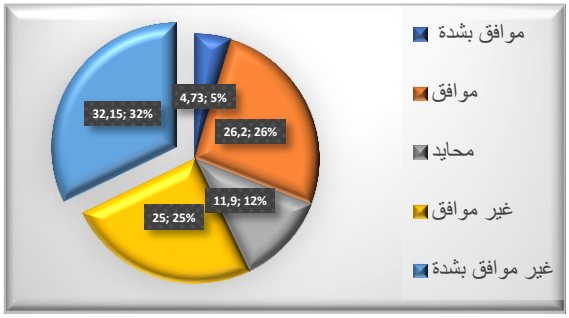

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية إلى حد ما حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن الموافقة بشدة كانت بنسبة 4.73 %،والموافقة بنسبة 26.2% على أن نشاطات الجمعيات المهنية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية.

- مناقشة نتائج المحور الثاني:

أظهرت النتائج أن أكثر الآليات ممارسة من طرف الجمعيات المهنية هي تحديد احتياجات السكان المحليين ممّا يعني أن الجمعيات المهنية تعمل على البحث عن النقائص التي تعاني منها المجتمعات المحلية والكشف عن متطلبات السكان المحليين وذلك من خلال التقرب منهم وملامسة احتياجاتهم ثم العمل على تلبيتها أو رفعها إلى السلطات المعنية.

ثم تليها بقية الآليات التي كانت أقل استخداما من طرف الجمعيات المهنية والمتمثلة في آلية التعاون مع الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية، وكذا التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات .....

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن ضعف الآليات التي تعمل بها الجمعيات المهنية يشير إلى ضعف مساهمتها في التنمية المحلية.

تحليل محتوى عبارة "آليات أخرى": الأفكار الأكثر شيوعا هي:

-خلق وسط للتعارف وتبادل الأفكار والتجارب بين الفلاحين.

-التعاون والتنسيق والتواصل مع جمعيات فلاحية وتنموية أخرى.

-المشاركة في مختلف الدورات التكوينية المنظمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية باتنة.

-التواصل والتعاون والتنسيق مع مختلف هياكل الدولة المؤطرة للنشاط.

-المساهمة في مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي.

نلاحظ من خلال استجابات العينة أن الجمعيات المهنية ذات الطابع الفلاحي هي التي أجابت فقط، كما نلاحظ أنها جمعيات تعتمد بالدرجة الأولى على آليات التعاون والمشاركة مع الجمعيات الأخرى والهيئات الرسمية من أجل تحقيق التنمية الفلاحية. كما أنها تعتمد على الدورات التكوينية التي تنظمها مديرية المصالح الفلاحية وليست الجمعيات هي من تنظمها.

من خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثانية إلى حد ما التي تنص على ما يلي:

H_0 : آليات عمل الجمعيات ذات الطابع المهني لا تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من **0.05**.

H_1 : آليات عمل الجمعيات ذات الطابع المهني تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي متوسطة حيث بلغ 3.09 وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته **(35.86)** ونسبة الدلالة تساوي **0.000** وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة إلى حد ما والتي مفادها ما يلي:

آليات عمل الجمعيات ذات الطابع المهني تساهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

شكل رقم 29: نسب درجة الموافقة للمحور الثاني

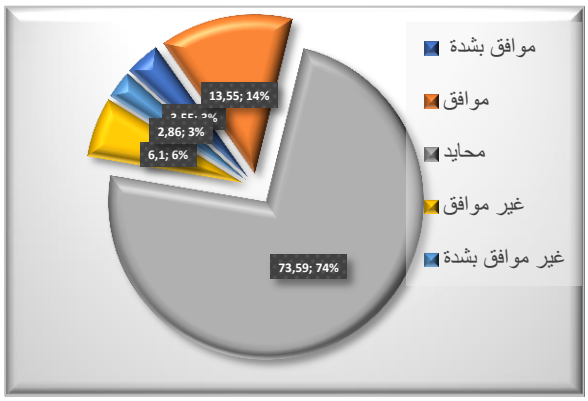

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية إلى حد ما حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن الموافقة بشدة كانت بنسبة 3.55 %، والموافقة بنسبة 13.55% على أن آليات الجمعيات المهنية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية.

-مناقشة نتائج المحور الثالث:

أظهرت النتائج بأن أكثر المعيقات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع المهني هي المشكلة المرتبطة بقلة وسائل إعلام خاصة بها لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها؛ ومنه نستنتج أنها من بين المعيقات المرتبطة بالنشاط الداخلي للجمعيات ويؤكد لنا محدودية الفهم للعمل الجمعوي لأن قانون الجمعيات رقم 06-12 في مادته 24 رخّص لها إصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها؛ ويمكن أن يكون مرّد ذلك هو المستوى التعليمي كما أوضحنا سابقا في خصائص العينة لأن المستوى الدراسي الضعيف قد ينتج عنه ضعف في العمل الجمعوي فالجمعيات الفلاحية وأخص بالذكر: **الجمعية البلدية لمنتجي المشمش، الجمعية البلدية لمربي الغنم، الجمعية البلدية لزراعة النخيل**... لا تملك حتى حسابات على منصات التواصل الاجتماعي أو بريد إلكتروني لعرض أنشطتها والتعريف بها رغم التطور التكنولوجي وظهور الإعلام الجمعوي المستقل؛ وبالتالي هذا يدل على عدم انفتاحها وعلى عدم تأثيرها في دفع المواطنين بالمشاركة الإيجابية في التنمية سواء بالانخراط أو التطوع أو التمويل....كما تعتبر أيضا من بين الصعوبات التي واجهتنا عند محاولة الإتصال بها أثناء القيام بالبحث.

بالإضافة إلى معوقات أخرى تواجه الجمعيات المهنية بدرجة كبيرة وهي مرتبطة بالوعي المجتمعي كنقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية، ونقص الثقة بين المواطن والجمعية، علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط، قلة التبرعات، ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية، ضعف ثقافة التطوع.... قد يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الدافع من وراء إنشاء الجمعيات هو تحقيق الربح المادي وتحقيق مصالح فردية أكثر من خدمة المجتمعات المحلية، ويمكن القول أن هذه النظرة السلبية للأسف هي حقيقة واقعية لبعض الجمعيات التي تسببت في تشويه جميع الجمعيات دون استثناء. أو ربما اعتقادهم بأن الجمعيات ليست فاعل من فواعل المجتمع المدني بل هي فاعل من فواعل المجتمع السياسي وعملها سياسي تابع للدولة وتهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وهو الأمر الذي أحدث أزمة ثقة بين المواطن المحلي والجمعيات.

بالإضافة إلى معوقات أخرى مرتبطة بالوعي الجمعوي لدى أعضاء الجمعية الذي يقتصر على تقديم مساعدات فقط، عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل، انتشار الفساد المالي داخل، خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي، قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية، عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمّل أعباء النشاط التنموي، غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة. لذلك يستوجب تنظيم دورات تكوينية لأعضاء الجمعية بغرض تأسيس الفعل الجمعوي التنموي.

ضف إلى ذلك معيقات سياسية وقانونية كعدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، وسيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي، بالإضافة إلى قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية، ومركزية البرامج التنموية الذي أثّر سلبا على مشاركة الجمعيات المهنية.

من خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثالثة إلى حد ما التي تنص على ما يلي:

H_0: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع المهني لا تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من **0.05**.

H_1: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع المهني تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي متوسطة حيث بلغت **3.14** وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته **(27.05)** ونسبة الدلالة تساوي0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ فهذا يدل على قبول الفرضية البديلة إلى حد ما والتي مفادها ما يلي:

التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع المهني تحول إلى حد ما دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

كما تبين نسب درجة الموافقة صحة الفرضية إلى حد ما حيث يتضح من خلال الدائرة النسبية أن الموافقة بشدة كانت بنسبة 3.36 %، والموافقة بنسبة 31.17% على أن التحديات التي تواجه الجمعيات المهنية تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

شكل رقم 30: نسب درجة الموافقة للمحور الثالث

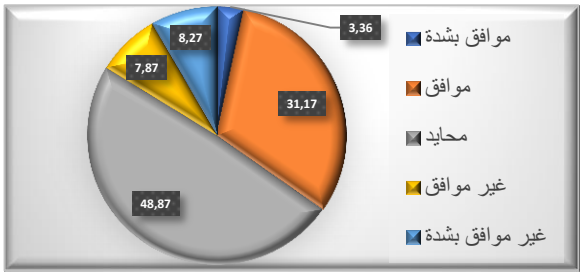

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss

✓ **عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع:** برأيك ماهي نشاطات الجمعية المساهمة في التنمية المحلية؟

-يبقى دور الجمعيات المهنية في الوقت الحالي المساعدة في إدخال الكتلة النقدية المقدرة ب 90 مليار دولار إلى السوق الرسمي بدل الموازي.

-تعزيز العمل التطوعي وكذلك الجمعوي للمهارات العملية لدى الفلاحين.

-زيادة الثقة بالنفس للفلاح المتطوع، وإتاحة الفرص له للمشاركة الفعالة برأيه في القضايا التي تهم النشاط الفلاحي.

-نشاطات الجمعية تقتصر فقط في طلب بعض أشجار الزينة وغرسها في مؤسسات الدولة لفائدة الدولة ولا تعود لفائدة المواطن، أما جمعيتنا فليس لها دخل ولا ميزانية سواء من طرف الدولة أو تبرعات المواطن، نسير الجمعية بأموال أعضائها، فيما يخص طلبات الدعم ليس هناك استجابة. فأكثر من عشرين طلبا في غضون خمسة أشهر من تأسيس الجمعية وضعناها لدى محافظة الغابات ومديرية الفلاحة والموارد المائية

بباتنة، أذكر منها:(تصفية الحاجز المائي من الأوحال المتواجد بقريتنا وفك العزلة عن قرى فلاحية مهجورة منذ العشرية السوداء، فتح مسلك غابي وفلاحي على مسافة 13 كم، دعم فلاحي المنطقة بالأشجار المثمرة...) كل هذه المطالب تساهم في التنمية المحلية لكن لم نلقى استجابة لحد الآن.

يتضح من خلال أنشطة الجمعيات المهنية أنّ بعضها يعمل على محاربة الفساد وتنظيم السوق وهو الهدف الذي تسعى إليه **الجمعية الوطنية للتجار والمستثمرين والحرفيين** من خلال محاربة التجارة الفوضوية وتشجيع المهنيين على الانخراط في صناديق الضمان الاجتماعي، كما تعمل **الجمعية الوطنية لحرفي وتجار المجوهرات** على القضاء على الغش وجميع أشكال الفساد الذي مسّ المهنة، وبالتالي فهذه الجمعيات تعمل على مكافحة الفساد الذي يشكل عائق اقتصادي ويؤثر على المشاريع التنموية عن طريق تفعيل المساءلة والمحاسبة. كما تعمل بعض الجمعيات الفلاحية على إشراك الفلاحين في القرارات التي تمس مهنتهم.

كما نلاحظ أن هناك من الجمعيات ذات الطابع المهني التي تؤكد محاولتها المساهمة في التنمية المحلية من خلال نقل انشغالات المواطنين إلى الهيئات المحلية باعتبارها همزة وصل بينهما لكن هذه الأخيرة لا تستجيب لمطالبهم، كما أنها تعاني من قلة الدعم والمساعدات المالية من طرف الدولة ممّا جعلها غير قادرة على القيام بنشاطاتها التنموية لوحدها.

التوصيات:

– يجب على الجمعيات المهنية الاهتمام بالعمل الجمعوي المهني، والعمل على ترقية المهن وتطويرها من أجل المشاركة في تنمية المجتمع.

– يجب على الجمعيات المهنية تكثيف الدورات التكوينية من أجل تكوين أصحاب المشاريع الإنتاجية والاستثمارية وتشجعيهم، وإقامة المعارض والتظاهرات لعرض منتوجاتهم؛ مما يعني ربط مخرجات الدورات التكوينية بسوق العمل وبذلك سيكون للجمعيات المهنية دور في دفع العجلة الاقتصادية.

– باعتبار أن الجمعيات المهنية تواجه مشكل قلة الإعلام فينبغي عليها عدم التعويل على الإعلام التقليدي والتوجه نحو الاعلام المستقل بإنشاء صفحات خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي لعرض نشاطاتها التي ربّما ستعطيها مصداقية أكثر، والتي ستسهم من خلال مهاراتها في التواصل والاقناع في التعبئة الشعبية

وفي تحفيز المواطنين المحليين على التفاعل والمشاركة في نشاطاتها وبذلك يتجسد مفهوم المشاركة في تدبير الشؤون المحلية والتأثير في صناعة القرارات التنموية ومنه إحداث طفرة تنموية.

– التشريع الجزائري كما هو معلوم اشترط عدم توزيع الربح على أعضاء الجمعية وهو معيار أساسي تضمّنه قانون الجمعيات لكنّه لم يمنعها من ممارسة نشاطات مدّرة للدخل لذلك ينبغي عليها من أجل تحقيق عائدات مالية واستقلالية مالية مزاولة أنشطة اقتصادية؛ والهدف من ذلك هو المساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثالثة (الجمعيات البيئية)

أولا: خصائص العينة

- **من حيث الجنس:**

الجنس	ت	%
ذكور	5	83.3
اناث	1	16.7
المجموع	6	100

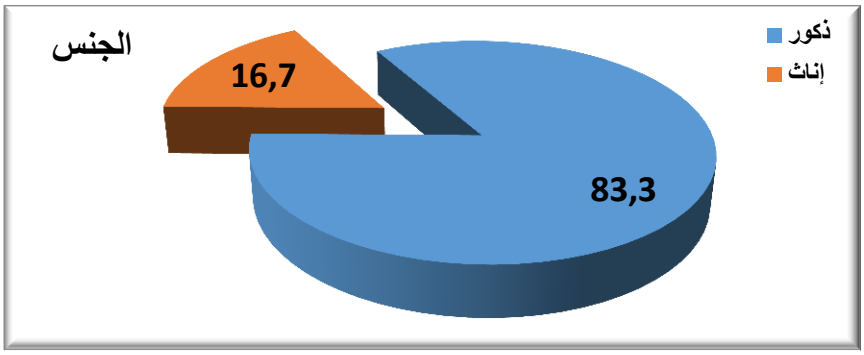

يتبين من خلال الجدول والدائرة النسبية أن نسبة **83.3%**من المبحوثين في الجمعيات البيئية هم من الذكور، ونسبة **16.7%** هم من الإناث، وذلك يعني أن مساهمة الإناث في العمل الجمعوي البيئي ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة مقارنة بالذكور، ويمكن إرجاع عدم اهتمام الإناث بالنشاط في الجمعيات ذات الطابع البيئي إلى الثقافة السائدة في عالمنا العربي المتمثلة في تفضيل عمل المرأة في المجالات التربوية على حساب المجالات الأخرى وهو ما ينعكس على الممارسة الجمعوية النسوية.

- **من حيث الفئة العمرية:**

السن	ت	%
36-50	4	66.7
50	2	33.3
المجموع	6	100

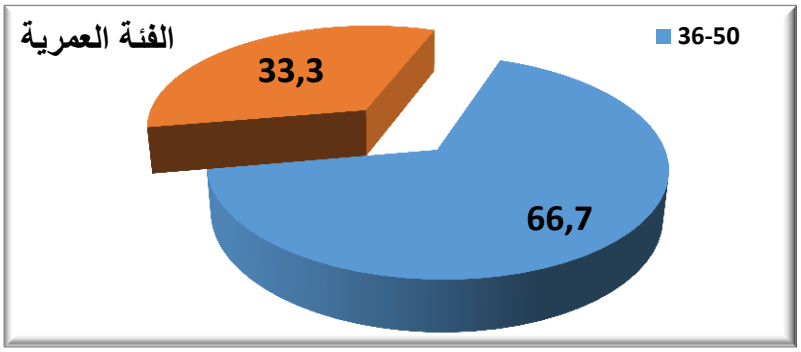

تشير بيانات الجدول والدائرة النسبية أن الفئة العمرية من 20-35 لم تظهر وهذا ما يدّل على عدم اهتمام فئة الشباب بالمجال البيئي. أما الفئة العمرية من 36-50 سجلّت نسبة **66.7 %** ثم تليها فئة الأكثر من 50 سنة بنسبة **33.3** %، ويمكن القول أن كلا الفئتين قد يكون لها دور فعال في النشاط الجمعوي نظرا لما يتميز به الإنسان في هذه المرحلة العمرية من نضج فكري وخبرة وقدرة على القيادة والتنظيم.

- **من حيث المؤهل العلمي:**

المؤهل	ت	%
متوسط	1	16.7
ثانوي	1	16.7
جامعي	4	66.7
المجموع	6	100

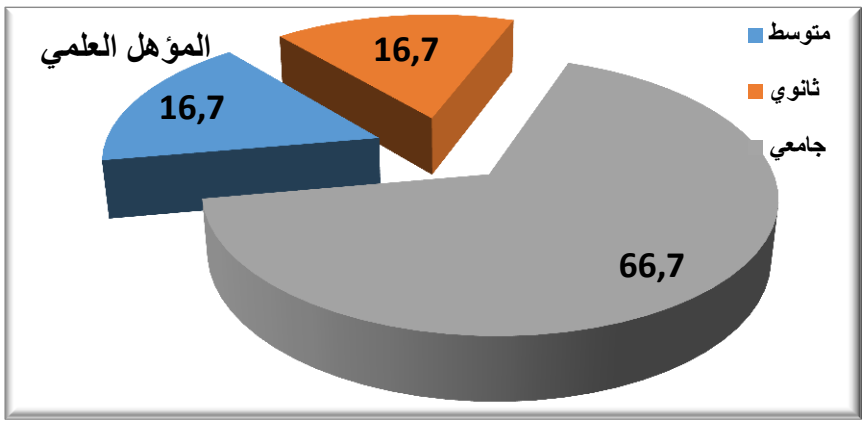

يتبين من خلال الجدول والدائرة النسبية أن معظم المبحوثين يملكون مستوى جامعي وذلك بنسبة تعادل **66.7%** ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الأفراد الذين يملكون مستوى جامعي هم الأكثر وعيا وإدراكا بالقضايا البيئية لأنها تتطلب قاعدة علمية واسعة لما يرتبط بها من أفكار ومعارف ومفاهيم متعلقة بالبيئة التي قد لا تتوفر لدى المستويات التعليمية الأقل.

- **من حيث الوظيفة داخل الجمعية:**

الوظيفة	ت	%
رئيس الجمعية	4	66.7
عضو بالجمعية	2	33.3
المجموع	6	100

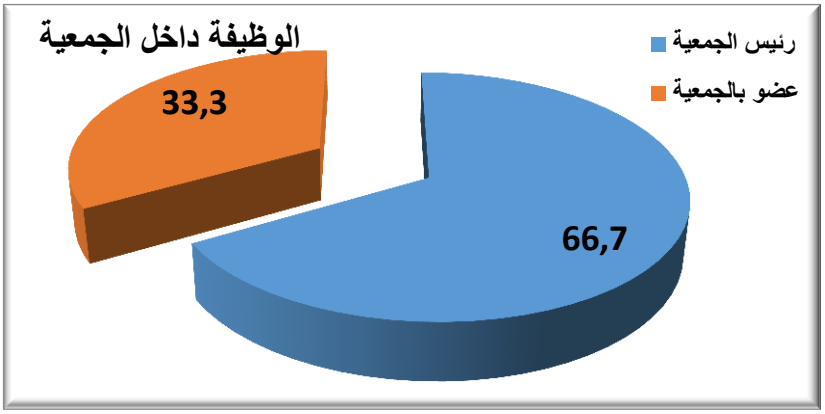

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح أن نسبة **66.7%** من المستجوبين تمثّل رؤساء الجمعيات ونسبة **33.3%** تمثل أعضاء الجمعيات. ويرجع ذلك إلى طبيعة توزيع الاستبيان التي كانت بطريقة عشوائية لم تحدّد رؤساء الجمعيات فقط للإجابة على الاستبيان بل شملت حتى أعضائها.

- **من حيث طابع الجمعية**

طابع	ت	%
بلدية	2	33.3
وطنية	2	33.3
ولائية	2	33.3
المجموع	6	100

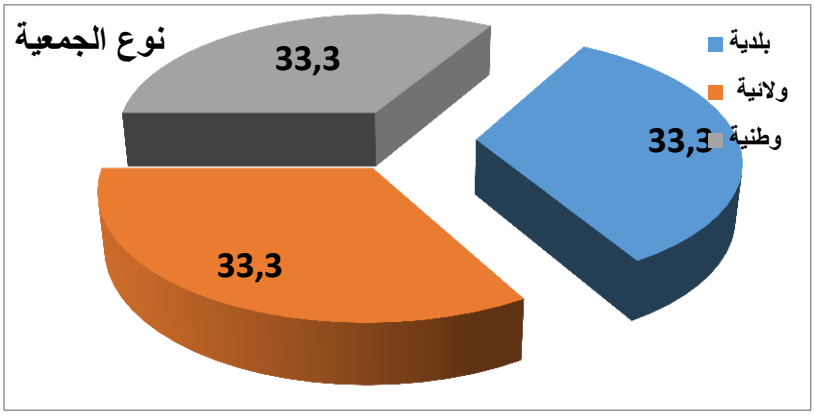

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أن هناك تساوي في النسب وهذا يدل على وجود تنوع في طابع الجمعيات البيئية الناشطة بين البلدية والولائية والوطنية.

- **من حيث مدة العضوية في الجمعية:**

مدة العضوية	ت	%
1-5	1	16.7
6-10	1	16.7
أكثر من10	4	66.7
المجموع	6	100

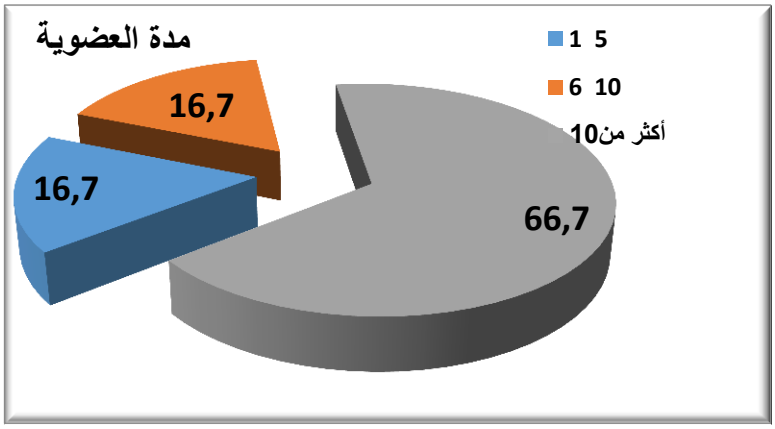

تكشف لنا بيانات الجدول والدائرة النسبية أن سنوات العضوية في الجمعية لأكثر من 10 سنوات تمثل أكبر نسبة حيث بلغت 66.7 % مما يدّل على أن هناك جمعيات تتميز بوجود ناشطين ذوي خبرة طويلة في النشاط الجمعوي.

ثانيا: عرض النتائج

- **عرض نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات البيئية على المستوى المحلي

جدول رقم 26:عرض مخرجات عبارات المحور الأول

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات وندوات لنشر الوعي البيئي	5	1	0	0	0	4.83	0.40	2	29.00	0.000	مرتفعة جدا
	83.3	16.7	0	0	0						
2.تسهم الجمعية في تجسيد مفهوم التنمية المحلية المستديمة	4	2	0	0	0	4.67	0.51	3	22.13	0.000	مرتفعة جدا
	66.7	33.3	0	0	0						

3.تقوم الجمعية بتنظيم حملات تشجير	0	6	0	0	0	4.67	0.51	**4**	22.13	0.000	مرتفعة جدا
	0	100	0	0	0						
4.تقوم الجمعية بتنظيم حملات تنظيف	0	6	0	0	0	5.00	0.40	**1**	29.00	0.000	مرتفعة جدا
	0	100	0	0	0						
5.تنظم الجمعية دورات تكوينية في المجال البيئي	5	0	1	0	0	4.67	0.81	**5**	14.00	0.000	مرتفعة جدا
	83.3	0	16.7	0	0						
6. تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الخاصة	1	1	1	0	3	2.50	1.76	**7**	3.47	0.000	منخفضة
	16.7	16.7	16.7	0	50						
7. تمنح الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الخاصة	1	1	1	1	2	2.67	1.63	**6**	4.00	0.000	متوسطة
	16.7	16.7	16.7	16.7	33.3						
المحورالأول ككل	**16**	**17**	**3**	**1**	**5**	**4.14**	**0.86**		**19.29**	**0.000**	**مرتفعة**
	38.1	**26.2**	**7.15**	**2.38**	**11.9**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 31: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

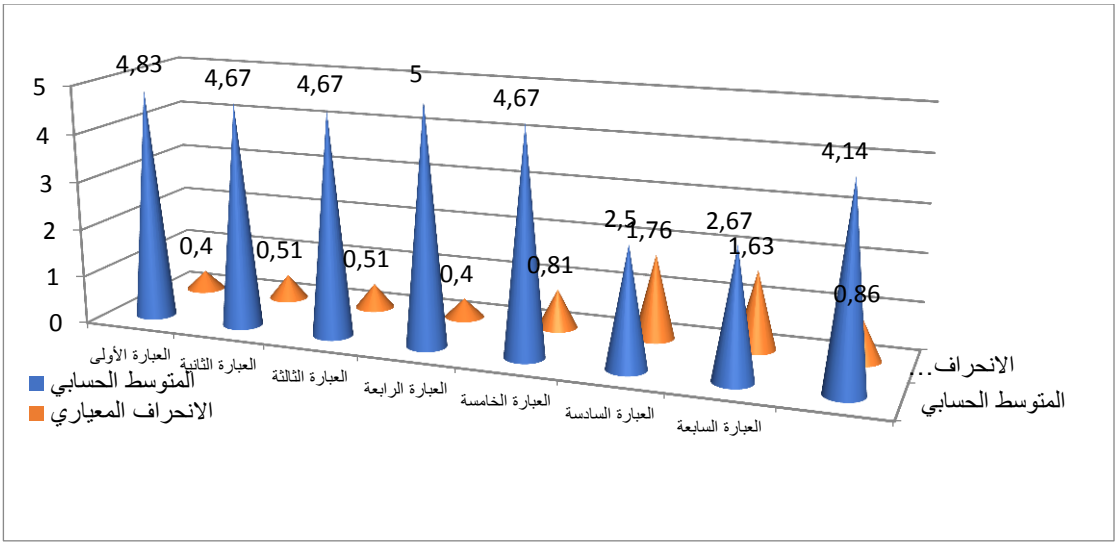

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي بلغ **4.14** وهذا ما يدل على أن أنشطة الجمعيات البيئية تسهم في التنمية المحلية بدرجة مرتفعة. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.86** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم (04) (01). (02). (03). (05) والتي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **5** و**4.6** تقع ضمن درجة موافق جدا مما يعني أن الجمعيات البيئية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تنظيم حملات تنظيف، وتنظيم ملتقيات وندوات تحسيسية خاصة بالتوعوية البيئية، كما تسهم في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، كما تقوم الجمعيات أيضا بتنظيم حملات تشجير، ودورات تكوينية في المجال البيئي.

-ثم تليها العبارة رقم (07) التي بلغ متوسطها الحسابي **2.67** وهي تقع ضمن درجة متوسطة ممّا يعني أن الجمعيات تساهم بدرجة متوسطة في منح مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الخاصة بالبيئة.

-احتلت العبارة رقم (6) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ **2.50** وهي ضمن مجال الموافقة المنخفضة ممّا يعني أن الجمعيات الاجتماعية تسهم بدرجة منخفضة في منح القروض لأصحاب المشاريع البيئية.

- **عرض نتائج المحور الثاني:** آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 27:عرض مخرجات عبارات المحور الثاني

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.تقوم الجمعية بتحديد احتياجات السكان المحليين	2	3	1	0	0	4.00	1.09	6	8.94	0.000	مرتفعة
	33.3	50	16.7	0	0						
2.رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية البيئية إلى صناع القرارات	4	1	1	0	0	4.50	0.83	3	13.17	0.000	مرتفعة جدا
	66.7	16.7	16.7	0	0						
3.تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم	4	1	0	1	0	4.33	1.21	4	8.76	0.000	مرتفعة جدا
	66.7	16.7	0	16.7	0						
4.توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية	4	0	1	0	1	4.00	1.67	7	5.85	0.000	مرتفعة
	66.7	0	16.7	0	16.7						
5.هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية	2	2	1	0	1	3.67	1.50	9	5.96	0.000	مرتفعة
	33.3	33.3	16.7	0	16.7						
6.عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي المحلية	4	2	0	0	0	4.67	0.16	1	22.13	0.000	مرتفعة جدا
	66.7	33.3	0	0	0						
7.التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات	3	0	1	0	2	3.33	1.96	10	4.15	0.000	متوسطة
	50	0	16.7	0	33.3						

8.التعامل مع القطاع الخاص لتمويل نشاطات الجمعيات	4	1	0	1	0	4.00	1.67	8	5.85	0.000	مرتفعة
	66.7	16.7	0	16.7	0						
9.الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات التي تسهم في تحقيق التنمية البيئية المحلية	3	0	0	1	2	4.33	0.81	5	13.00	0.000	مرتفعة جدا
	50.0	0	0	16.7	33.3						
10 تعمل الجمعية على مكافحة كل أشكال الفساد	3	0	0	0	3	4.50	0.54	2	20.12	0.000	مرتفعة جدا
	50	0	0	0	50						
المحور الثاني ككل	**33**	**5**	**1**	**7**	**14**	**4.13**	**1.14**		**14.11**	**0.000**	**مرتفعة**
	55.01	**8.34**	**1.67**	**11.69**	**23.33**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 32: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

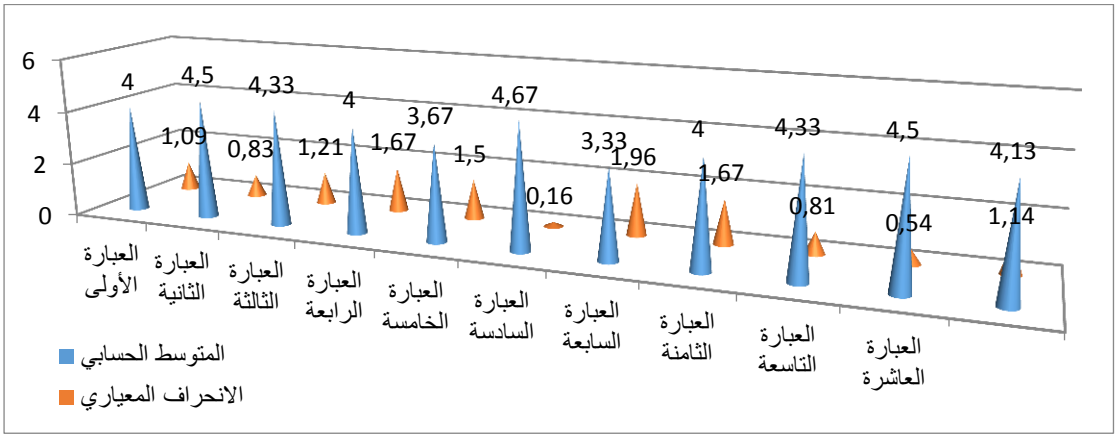

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي بلغ **4.13** وهذا ما يدل على أن آليات عمل الجمعيات البيئية تسهم في التنمية المحلية بدرجة مرتفعة. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **1.14** وهي قيمة متوسطة تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم **(6). (10). (02). (03). (09)** والتي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **4.67 و4.33** تقع ضمن درجة مرتفعة جدا ممّا يعني أن آليات الجمعيات البيئية المتمثلة في عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي المحلي، وكذا العمل على مكافحة كل أشكال الفساد، بالإضافة إلى رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية البيئية إلى صناع القرارات، وتنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم، ضف إلى ذلك الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات تساهم بدرجة كبيرة جدا في تحقيق التنمية المحلية.

-ثم تليها العبارات رقم **(01). (04). (08). (05)** التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين **4** و**3.67** تقع ضمن درجة موافق مما يعني أن آليات الجمعيات البيئية المتمثلة في تحديد احتياجات السكان المحليين، وتوعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية، بالإضافة إلى التعامل مع القطاع الخاص من أجل تمويل نشاطات الجمعيات، والتعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية تساهم بدرجة مرتفعة في تحقيق التنمية المحلية.

-احتلت العبارة رقم (07) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ **3.33** وهي ضمن مجال الموافقة المتوسطة ممّا يعني أن آلية التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات تسهم بدرجة متوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

- **عرض نتائج المحور الثالث:** التحديات التي تواجه الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم 28:عرض مخرجات عبارات المحور الثالث

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة (الاتجاه العام)
	ت	ت	ت	ت	ت						
	%	%	%	%	%						
1.ضعف ثقافة التطوع	5	1	0	0	0	4.83	0.08	3	29.00	0.000	مرتفعة جدا
	83.3	16.7	0	0	0						
2.ضعف الوعي	5	1	0	0	0	4.83	0.08	4	29.00	0.000	مرتفعة جدا
	83.3	16.7	0	0	0						

المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية										
3.علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط	5	1	0	0	0	4.83	0.08	5	29.00	0.000
	83.3	16.7	0	0	0					مرتفعة جدا
4. ضعف الثقة بين المواطن والجمعية	4	0	1	0	1	4.00	1.67	14	5.85	0.000
	66.7	0	16.7	0	16.7					مرتفعة
5.ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية	5	0	1	0	0	4.67	1.86	6	14.00	0.000
	83.3	0	16.7	0	0					مرتفعة جدا
6.غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة	3	1	0	1	1	3.67	1.75	16	5.12	0.000
	50	16.7	0	16.7	16.7					مرتفعة
7.خدمة المصالح الخاصة على حساب	2	1	2	0	1	3.50	1.51	17	5.65	0.000
	33.3	16.7	33.3	0	16.7					مرتفعة

مصالح المجتمع المحلي										
8.عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي	2	1	1	0	2	3.17	1.83	19	4.22	0.000	متوسطة
	33.3	16.7	16.7	0	33.3						
9.قلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية	3	3	0	0	0	4.50	0.54	10	20.12	0.000	مرتفعة جدا
	50	50	0	0	0						
10.انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات	2	2	0	0	2	3.33	1.86	18	4.38	0.000	متوسطة
	33.3	33.3	0	0	33.3						
11.اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات	3	2	0	0	1	4.00	1.54	15	6.32	0.000	مرتفعة
	50	33.3	0	0	16.7						
12.قلة المداخيل	4	2	0	0	0	4.67	0.51	8	22.13	0.000	مرتفعة جدا
	66.7	33.3	0	0	0						

المرتبطة بنشاط الجمعية											
13..قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية	6	0	0	0	0	0	5.00	0.51	1	22.13	0.000	مرتفعة جدا
	100	0	0	0	0	0						
14.قلة التبرعات	0	5	1	0	0	0	4.67	0.16	7	14.00	0.000	مرتفعة جدا
	0	83.3	16.7	0	0	0						
15.عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل	4	0	1	0	1	0	4.00	1.67	13	5.85	0.000	مرتفعة
	66.7	0	16.7	0	0	16.7						
16.عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات	6	0	0	0	0	0	5.00	1.54	2	6.32	0.000	مرتفعة جدا
	100	0	0	0	0	0						
17.مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة الجمعيات	2	4	0	0	0	0	4.33	0.16	12	20.55	0.000	مرتفعة جدا
	33.3	66.7	0	0	0	0						
18.القيود التي تفرضها	3	2	1	0	0	0	4.33	0.16	11	13.00	0.000	مرتفعة جدا
	50	33.3	16.7	0	0	0						

التشريعات على العمل الجمعوي										
19.سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي	4	1	1	0	0	0	0.000	13.17	9	مرتفعة جدا
	66.7	16.7	16.7	0	0	0				
المحور الثالث ككل	**67**	**27**	**9**	**9**	**1**	**9**	**0.000**	**16.25**		**مرتفعة جدا**
	59.64	**23.68**	**7.90**	**7.9**	**0.87**	**7.90**			**0.94**	**4.30**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

شكل رقم 33: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

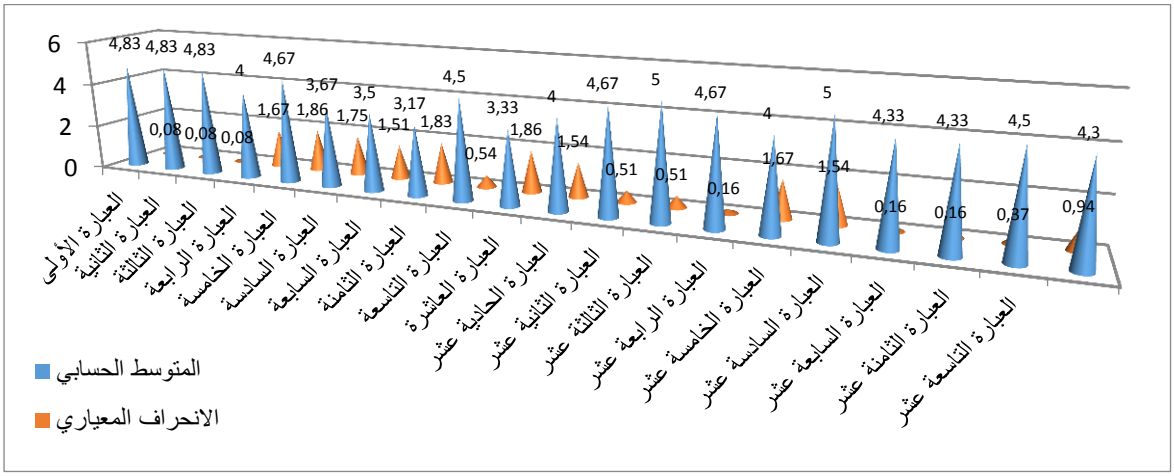

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة المحور كانت في اتجاه الموافقة المرتفعة جدا بمتوسط حسابي بلغ **4.30**، ممّا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جدا على المعوقات التي تحدّ من دور الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المحلية. أما قيمة الانحراف المعياري قدرها **0.94** وهي قيمة متوسطة

تشير إلى تقارب متوسط في إجابات أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بمعنى وجود تشتت بنسبة متوسطة بين إجاباتهم. أما على مستوى العبارات فيتبين أن:

-العبارات رقم **(13). (16). (01). (02). (03). (05). (14). (12). (19). (09). (18). (17)** التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين **5.00 و4.33** تقع ضمن درجة موافق جدا مما يعني أن الجمعيات تعاني بدرجة كبيرة جدا من قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية، وعدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، بالإضافة إلى ضعف ثقافة التطوع ، ونقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية، وضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية، بالإضافة إلى أن علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط، وكذا قلة التبرعات، وقلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية، ضف إلى ذلك سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي، وقلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، وتأثير مركزية البرامج التنموية على مشاركة الجمعيات.

-ثم تليها العبارات رقم **(15). (04). (11). (06). (07)** التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **4 و3.50** التي تقع ضمن درجة موافق هذا ما يعني على أن الجمعيات تواجه تحديات أخرى بدرجة كبيرة تتمثل عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل، ونقص الثقة بين المواطن والجمعية، واقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات فقط، بالإضافة إلى غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة، وخدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي.

-احتلت العبارتين رقم **(10). (08)** المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي تراوح بين **3.33 و3.17** ضمن مجال الموافقة المتوسطة ما يعني أن الجمعيات تواجه مشكلات أخرى بدرجة متوسطة تمثلت في عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي، وانتشار الفساد المالي داخل الجمعيات.

ثالثا: مناقشة النتائج

-**مناقشة نتائج المحور الأول:** الاسهام التنموي للجمعيات ذات الطابع البيئي على المستوى المحلي

أظهرت النتائج أن أكثر النشاطات التي تمارسها الجمعيات البيئية هي القيام بحملات تطوعية لتنظيف الشوارع والأحياء، الحدائق.... من أجل ضمان بيئة نظيفة -خاصة خلال فترة الوباء وذلك بتعقيم

وتطهير المحيط لمكافحة تفشي الفيروس–، وكذا القيام بتنظيم دورات تحسيسية بغرض نشر الوعي البيئي عن طريق تعريف السكان المحليين بكيفية الحفاظ على نظافة محيطهم البيئي، وكذا كيفية التعامل مع المخاطر البيئية المتزايدة سيّما قضايا التلوث والتغيرات المناخية... خاصة في المناسبات المرتبطة بالاحتفال بالأيام العالمية والوطنية للبيئة، وفي هذا الصدد وفي إطار إجراء المقابلات مع أعضاء الجمعيات البيئية التي تزامنت مع تحضيرات لملتقى في "**جامعة باتنة 01** "بالتعاون مع الجمعيات البيئية بمناسبة "**اليوم العالمي للمناطق الرطبة**" الذي جاء تحت شعار "**العمل من أجل حماية المناطق الرطبة هو العمل من أجل الطبيعة والناس**" المصادف لـ: 02 فيفري 2022 قامت جمعية "**حماية البيئة**" محل الدراسة بإعداد مداخلة تتضمن التحسيس بأهمية الحفاظ على هذه المناطق لما لها من أهمية اقتصادية وايكولوجية، بالإضافة إلى أنشطة حول الموضوع، إلا أن الملتقى تم إلغائه بسبب مخاوف متعلقة بالظروف الوبائية، وهذا ما يدّل على أن الجمعيات البيئية تعمل على متابعة القضايا البيئية، وتغتنم هذه المناسبات لزيادة التوعية البيئية من أجل تثقيف المواطنين بكيفية الحفاظ على البيئة، وتوعيتهم بالمخاطر المهددّة لها.

كما ساهمت الجمعيات البيئية في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة من خلال أنشطتها البيئية المتعددة هدفا في ترسيخ فكرة ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحمايتها خاصة الأرض والماء لتلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تقوم الجمعيات بالتشجير في إطار الحملات التطوعية من أجل المحافظة على الغطاء النباتي وزيادة مساحته، كما تنظم الجمعيات دورات تكوينية في المجال البيئي كالبستنة مثلا وكيفية تهيئة المساحات الخضراء...

من خلال ما سبق يتبن أن الجمعيات البيئية بذلت مجهودات كبيرة في مجال حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية البيئية. لكن في المقابل أظهرت النتائج أن منح مساعدات مالية أو قروض من أجل المشاريع البيئية كمشاريع معالجة النفايات وإعادة التدوير أو صناعة منتجات صديقة للبيئة.....كانت أدنى الأنشطة وربما يعود ذلك إلى عدم توافق الإمكانيات المادية للجمعيات مع ذلك، كما يمكن أن تكون بسبب قلة الخبرات وعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة في فكرة العمل بالقروض. فهكذا نشاطات تقتضي توافر موارد مالية كبيرة وموارد بشرية ذات مؤهلات علمية، ضف إلى ذلك أنها تتطلب في الأساس شراكة بين جميع الفواعل من جمعيات بيئية وهيئات محلية وتعاون من طرف المواطنين والقطاع الخاص

من خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على ما يلي:

H_0: لا تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع البيئي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05.

H_1: تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع البيئي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة حيث بلغت **4.14**، وبالاعتماد على نتائج اختبار (ت) الذي وجدنا قيمته (19.29) ونسبة الدلالة تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها مايلي:

تساهم نشاطات الجمعيات ذات الطابع البيئي في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

شكل رقم 34: نسب درجة الموافقة للمحور الأول

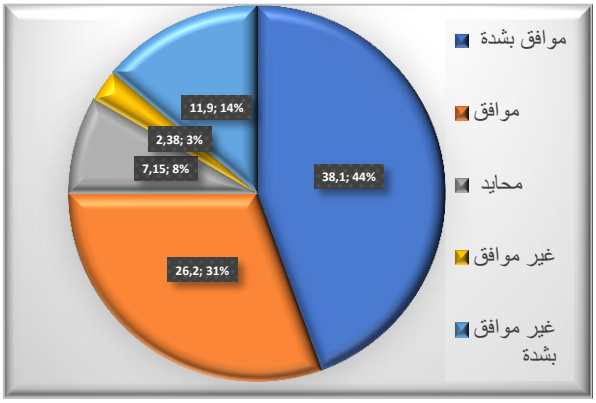

كما يتبين من خلال نسب درجة الموافقة أن هناك موافقة بشدة بنسبة 38.1%، وموافقة بنسبة 26.2%على أن نشاطات الجمعيات البيئية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **spss**

- **مناقشة نتائج المحور الثاني:** آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي في تحقيق التنمية المحلية

أظهرت النتائج أن أكثر الآليات ممارسة من طرف الجمعيات البيئية هي عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات وذلك ما يدل على وجود تعاون فيما بينهم من أجل تبادل الأفكار والخبرات التي تسهم في تحقيق التنمية، وكذا آلية الرقابة من خلال العمل على مكافحة كل أشكال الفساد البيئي المرتبط بسلوك الأفراد والمؤسسات خاصة وذلك من خلال مراقبة كل المشاريع التابعة للمؤسسات العمومية أو الخاصة بدءً من مرحلة اقتراح المشروع إلى غاية مرحلة تنفيذه بغرض متابعة آثار هذه المشاريع على البيئة.

ضف إلى ذلك الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات التي تسهم في تحقيق التنمية البيئية المحلية. بالإضافة إلى رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية البيئية إلى صناع القرارات، وتنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم. وهذا يدّل على مدى دعم الجمعيات البيئية للقضايا البيئية ومحاولة التأثير في القرارات البيئية من أجل سّن قوانين جديدة تحُد من المشكلات البيئية.

ثم تليها آليات أخرى تتمثل في تحديد احتياجات السكان المحليين، وتوعيتهم بأهمية المشاركة في التنمية البيئية المحلية. كما أظهرت النتائج أيضا أن الجمعيات البيئية تتعامل مع القطاع الخاص من أجل تمويل نشاطاتها في مقابل القيام بحملات إشهارية لمنتجاتهم، وهذا ما يفسّر بأن القطاع الخاص لا يزال يعمل بمنطق الربح، لكن من جهة أخرى يمكن القول أن القطاع الخاص حتى ولو كان هدفه تحقيق الربح فهو يساهم بطريقة غير مباشرة في المسؤولية الاجتماعية في بعدها التطوعي البعيد عن البعد الأخلاقي والقانوني لأنه يمكن أن تفيد تلك التبرعات في معالجة معضلة بيئية.

بالإضافة إلى آلية التعاون مع الهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية لا سيّما المشاريع الصديقة للبيئة. وهذا ما يتفق مع دراسة **لعبداوي جليلة**" بعنوان "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية –ولاية باتنة أنموذجا–**" أن الجمعيات ذات الطابع البيئي بولاية باتنة لعبت دورا فعالا في التنمية المحلية من خلال مبادراتها حيث قامت باقتراح مشاريع على السلطات المحلية والتي تمَّ تجسيدها على أرض الواقع منها "**مشروع ردم الوديان**" الواقعة وسط مدينة باتنة واستغلال مساحتها في بناء حدائق ومساحات خضراء، واقتراح مبادرة "**غرس 10 آلاف شجرة**" في العديد من المساحات العمومية لحماية التوازن الايكولوجي لمدينة باتنة.

إلا أن آلية التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات تعتبر أدنى الآليات استخداما من طرف الجمعيات البيئية رغم أن القانون رقم **12–06** سمح للجمعيات في مادته **22** أن تتعاون مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف مع احترام القيم والثوابت الوطنية. وقد يكون مرّد ذلك هو بطء الإجراءات الإدارية في الحصول على الموافقة المسبقة من طرف السلطات المختصة.

- **تحليل محتوى السؤال المفتوح: عبارة "آليات أخرى"**: الأفكار الأكثر شيوعا:

– التعريف بنشأة المجتمع المدني ودوره في التنمية من خلال التعريف بمدى مساهمة مختلف الجمعيات المدنية المحلية في العملية التنموية ومدى اشراكها من طرف الجماعات المحلية، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي على المستوى المحلي، مع عرض الطرق المتبعة في إشراك المجتمعات المحلية في التسيير والتنمية والعوائق التي تعيق عمل المجتمع المدني بالجزائر بصورة عامة.

– تنظيم الملتقيات العلمية الوطنية والدولية.

–القيام بتوعية الأفراد اتجاه بيئتهم.

–المشاركة في تقديم اقتراحات من أجل تعديل القوانين المتعلقة بالبيئة بغرض تحقيق الأمن البيئي.

–إحصاء الجيوب الحضارية لتشجيرها من أجل خلق فضاءات بيئية تعود بالفائدة على العائلات **كبيع الورود** مثلا.

–مشاركة الجمعيات مع الهيئات المحلية في العمليات التنموية لما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

يتضح من خلال الأفكار الواردة أن أهم الآليات التي تعمل بها الجمعيات البيئية هي:

- آلية التوعية البيئية.
- آلية الاقتراح من أجل إحداث التغيير وتحقيق التنمية.
- آلية المشاركة مع الهيئات المحلية.

ما يمكن استنتاجه ممّا سبق هو أن الجمعيات البيئية تهتم بالآليات الوقائية رغم أهميتها لكنّها أهملت الآليات الدفاعية المتمثلة في آلية التقاضي ضد الجرائم البيئية خاصة ضد الأضرار التي تلحقها مؤسسات القطاع الخاص التي لا تتقيد بالمعايير البيئية ولا تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية ولا يهمّها إلا مصلحتها الربحية دون الاكتراث للمشاكل البيئية التي تحدثها رغم أنها تعتبر من أكبر المتسببين في التغيرات المناخية مع أن قانون الجمعيات رقم12-6 في المادة 17 خوّل للجمعيات بصفة عامة حق "**التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها**".

ومن خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على ما يلي:

H_0: آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي لا تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05

H_1: آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة حيث بلغ 4.13 وبالاعتمادً على نتائج اختبار (ت) ونجد قيمته (14.11) ، ونسبة الدلالة تساوي0.000؛ وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05)؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها مايلي:

آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

شكل رقم 35: نسب درجة الموافقة للمحور الثاني

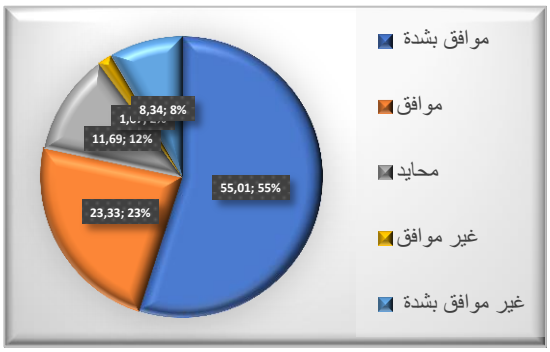

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss

كما يتبين من خلال نسب درجة الموافقة أن هناك موافقة بشدة بنسبة55.01%، وموافقة بنسبة 23.33%على أن آليات عمل الجمعيات ذات الطابع البيئي تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية.

- مناقشة نتائج المحور الثالث

أظهرت النتائج أن قلّة إعانات الدولة والجماعات المحلية هي من المعضلات الجوهرية التي تحدّ من فعالية الجمعيات البيئية، لكن ما يُمكن قوله هو أنه لا يمكن الإنكار أنّ أي نشاط جمعوي يستلزم مصادر مالية مستقرّة لإنجاحه وضمان استمراريته، إلا أنّ الاعتماد على تمويل الدولة سيجعل الجمعيات خاضعة وتابعة لها وبالتالي يسهل توجيه نشاطاتها وبرامجها وهذا ما أكّد عليه "**صامويل هنتنغتون**" في مؤشر الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع الذي يعتبر من بين المؤشرات الكيفية لقياس مدى فاعلية مؤسسات

المجتمع المدني أو تخلّفها، ومنه يجب على الجمعيات البيئية عدم الاعتماد على التمويل الحكومي لضمان استقلاليتها وحريتها في إدارة أنشطتها.

بالإضافة إلى معيقات أخرى مرتبطة أيضا بالمعيقات السياسية والتشريعية وهي:

عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات، سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي، القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي، التأثير السلبي لمركزية البرامج التنموية على مشاركة الجمعيات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هذه المعوقات قد تضعها الدولة في طريق الجمعيات لتُكبّل بها عملها حيث تتعمد تهميشها واقصائها وعدم الاهتمام بمجهوداتها خاصة عدم اشراكها في البرامج التنموية الذي يُفترض أنه من حق الجمعيات ابداء الرأي فيها، ومن حقها أيضا الاطّلاع على استراتيجيات التنمية المحلية لإدراج البعد البيئي فيها لتفادي إلحاق البيئة بالمزيد من الأضرار، ويمكن تفسير ذلك بالنظرة السلبية للدولة اتجاه الجمعيات على أنها غير مؤهلة للمشاركة في إدارة الشؤون المحلية، أو قد تعتبرها تنظيمات مستقلة عنها تشكل قوة منافسة ومهددّة لها وليست قوة شريكة.

كما أظهرت النتائج أيضا أن هناك معيقات أخرى أعاقت العمل التنموي للجمعيات بدرجة كبيرة جدا كضعف ثقافة التطوع، ونقص الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات البيئية في التنمية المحلية، وكذا ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية، علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط، قلة التبرعات...

والملاحظ مّما سبق أن هذه المعيقات مرتبطة بضعف الوعي البيئي المجتمعي رغم الحملات التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية والتي يمكن تفسيرها بعدم إدراك المواطنين بالأخطار البيئية المهدّدة لمحيطنا وعدم اهتمامهم بالقضايا البيئية التي قد تكون غير موجودة في قائمة ترتيب أولوياتهم لاعتقادهم بأن الحفاظ على البيئة هي مسؤولية الهيئات المحلية بالرغم من أنهم يعتبرون من بين المتسببين في إلحاق الضرر بالبيئة بسبب ممارساتهم الإنتاجية والاستهلاكية الخطية ولا يدركون بأن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة لا يمكن أن تتولاها الإدارة الحكومية وحدها بل تتطلب تظافر جهود جميع الفواعل من حكومات، قطاع خاص، مجتمع مدني، مواطنين محليين. وهذا ما لا يتفق مع دراسة آنس عرعار حول "**المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة (دراسة ميدانية بمدينة باتنة)** التي توصّلت إلى أن

جمعيات حماية البيئة لولاية باتنة ساهمت في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان ولاية باتنة في حماية البيئة من التلوث من خلال ما تقوم به حملات تحسيسية وتوعوية.

ثم تليها معيقات لها علاقة بالعمل الداخلي للجمعيات التي أثرت تأثيرا سلبيا على العمل الجمعوي البيئي المتمثلة في قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية، وقلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية.

كما أظهرت النتائج أن الجمعيات البيئية تواجه بدرجة كبيرة معيقات أخرى جمعت بين معيقات تتعلق بالعمل الداخلي للجمعيات كعدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل، اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات، غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة، خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي. ومعيق آخر مرتبط بنقص الثقة بين المواطن والجمعية.

بالإضافة إلى ما تواجهه من مشكلات أخرى داخلية بدرجة متوسطة تمثلت في عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي الذي قد يعود لضعف خبرة الأعضاء في ممارسة الأنشطة التنموية، وانتشار الفساد المالي داخل الجمعيات الذي يفسّر بوجود اختلالات في المنظومة الأخلاقية للعمل الجمعوي.

***تحليل محتوى العبارة "معوقات أخرى ":** العبارات الأكثر شيوعا:

-انعدام الإعانات المالية أثّر سلبا على نشاط الجمعيات من (تنظيم ملتقيات أو خرجات ميدانية أو حملات تشجير...الخ)

-البيروقراطية هي أول عائق يواجه الجمعيات.

- نقص العمل التطوعي لمختلف فئات المجتمع يعتبر كتحدي ثاني.

- قلة التجربة الجمعوية وغياب ثقافة المواطنة والحس المدني والوعي السياسي هي مجموعة من العوامل سهلّت مهمة السلطات العمومية قي إخضاعها لإستراتيجيات إندماجية والقيام بوظيفة العضو المطبع والمسالم والمكمل لدور الدولة وليس كشريك وفاعل بالمساهمة الجادة في المشاريع الإنمائية المحلية لمصلحة الفئات الاجتماعية الواسعة.

ما تمّ ملاحظته ممّا سبق أن هناك معيقات أخرى تعاني منها الجمعيات البيئية بالإضافة إلى المعيقات السابقة التي لا تتوقف عند قلة الإعانات بل انعدامها تماما. بالإضافة إلى معاناتها من

البيروقراطية التي تقف كحجر عثرة في نشاطاتها سواء عند إنشاء الجمعية أو تجديدها أو في الحصول على تراخيص لإقامة الندوات والأيام الدراسية أو توفير مقر لإقامتها....، وكذا ما تواجهه من معيقات أخرى مرتبطة بنقص الوعي الجمعوي بالدرجة الأولى الذي ساهم في تبعية الحركة الجمعوية للدولة.

ومن خلال هذه النتائج نؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على ما يلي:

H_0: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع البيئي لا تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05.

H_1: التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع البيئي لا تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة جدا حيث بلغت **4.30** وبالاعتمادً على نتائج اختبار (ت) ونجد قيمته **(16.25)** ، ونسبة الدلالة تساوي**0.000**؛ وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي **(0.05)**؛ وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة والتي مفادها ما يلي:

التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع البيئي تحول دون تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة عند مستوى دلالة أقل من **0.05**.

حيث يتبين من خلال الدائرة النسبية أن هناك موافقة بشدة بنسبة 59.64**%**، وموافقة بنسبة 23.63 **%**على أن التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع البيئي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

شكل رقم 36: نسب درجة الموافقة للمحور الثالث

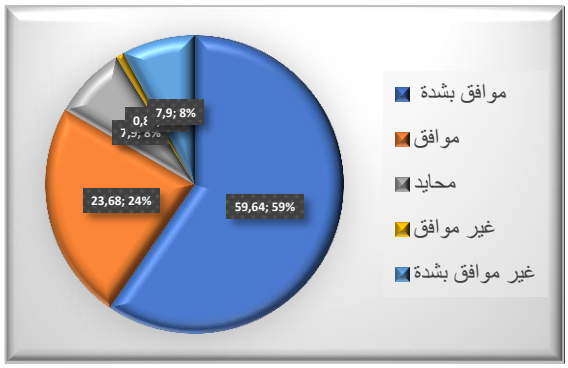

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss

حيث يتبين من خلال الدائرة النسبية أن هناك موافقة بشدة بنسبة 59.64**%**، وموافقة بنسبة 23.63 **%**على أن التحديات التي تواجه الجمعيات ذات الطابع البيئي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

- ✓ **عرض ومناقشة المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية:** برأيكم ماهي نشاطات الجمعيات البيئية المساهمة في التنمية المحلية؟

بعد استجابات أفراد العينة حول نشاطات جمعياتهم كانت الإجابات الأكثر شيوعا كما يلي:

-توعية أصحاب محطات تشحيم السيارات من تفادي تسرب الزيوت بالمياه الجوفية. تطهير الأودية من المياه المستعملة الملوثة بإنشاء محطات تصفية المياه.

- العمل على تشجيع الاستثمار البيئي **كرسكلة المواد البلاستيكية** على سبيل المثال.

-تبني مشاريع محلية بدعم مادي من طرف هيئات دولية غير حكومية وحكومية في إطار شراكة رسمية.

-الجمعية تساهم في التنمية المحلية وذلك بمحاولتها توفير الآبار للفلاحين من أجل تحفيزهم على استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاج النباتي والزراعي من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

يتبين من خلال ما سبق أن الجمعيات البيئية بذلت مجهودات كبيرة في المجال البيئي التنموي حيث ساهمت في اقتراح برامج تنموية بيئية ذات طبيعة اقتصادية، والأكثر من ذلك تبني مشاريع تنموية في إطار الشراكة مع منظمات غير دولية، كما ساهمت في التوعية البيئية، وبهذا يتبين أن الجمعيات البيئية تحتوي فعلا على نخبة مثقفة وواعية بكل القضايا البيئية. كما نستنتج بأنها فاعل يتسم بالمسؤولية ولديه القدرة على تحقيق التنمية المحلية وذلك لإدراكها بأهمية البيئة ودورها التنموي سواء كان اجتماعي أو اقتصادي سيّما الاستثمار الأخضر، وبذلك فهي بحاجة إلى اهتمام من طرف جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجل دعم نشاطاتها والتعاون المتبادل فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف البيئية المرجوّة.

التوصيات:

نطرح مجموعة من التوصيات لترقية الأنشطة الجمعوية البيئية وتطويرها من أجل حماية البيئة وحل المشكلات البيئية:

- ✓ اعتماد مبدأ التنمية بالمشاركة في المشروعات البيئية من خلال ضرورة السماح بمشاركة الجمعيات البيئية في الاجتماعات الاستشارية لتقديم مقترحات تتماشى مع السياسات الحكومية ذات الجدوى

البيئية والتنموية، وكذا تقديم مقترحات فيما يخص مسؤولية القطاع الخاص اتجاه البيئة. وكذلك تجذير أواصر العمل المشترك بين الجمعيات وبين الهيئات المحلية بإبرام اتفاقيات تعاون أو اتفاقيات شراكة من أجل العمل على تحقيق التكامل البيئي والتنموي.

- ✓ إنجاز نماذج مشاريع بيئية من طرف الجمعيات البيئية من خلال تجسيد النشاطات والبرامج البيئية في الولايات أو البلديات أو الأحياء الأكثر تلوثا كمشاريع تسيير النفايات أو مشاريع إعادة التدوير أو الصناعات الصديقة للبيئة، الطاقات المتجددة ..... ممّا قد يؤدي إلى زيادة المبادرات الهادفة إلى بناء محيط أخضر ومنه تجسيد التنمية المحلية المستديمة.
- ✓ الارتقاء بمستوى الأداء الجمعوي في المجال البيئي بتنظيم حملات إعلامية أو ندوات علمية من طرف الجمعيات البيئية تنتقل فيها من العمل التوعوي البيئي في الحفاظ على البيئة...إلى التعريف بالمشاريع الصديقة للبيئة التي تعكس الاهتمام الفعلي بالتنمية البيئية المحلية من أجل دفع السكان نحو التفكير في تقديم مشاريع بيئية تسهم في التنمية الاقتصادية والبيئية.
- ✓ ضرورة توسع الجمعيات البيئية في إنشاء نوادي بيئية في البلديات والأحياء والمدارس من أجل التفاعل مع القضايا البيئية باعتبارها قضايا عالمية.
- ✓ تشجيع ودعم الجمعيات البيئية التي تهتم بالدراسات والبحوث البيئية الهادفة إلى البحث في التغيرات المناخية، وإيجاد حلول للمشاكل البيئية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التي تمّ تطبيقها على عينة من الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي والمهني والبيئي تبين أن هذه الجمعيات تقوم بالعديد من النشاطات عن طريق العديد من الآليات، ومن النتائج المتوصل إليها حول مساهمتها التنموية مايلي:

- ✓ **بالنسبة للجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي:**

حسب إستجابات أفراد العينة أظهرت النتائج أن الجمعيات الاجتماعية حققّت تنمية محلية بدرجة مرتفعة من خلال أنشطتها التي تقوم بها والمتمثلة في تحسين نوعية الحياة للمواطنين المحليين، وتقديم الرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، بالاضافة إلى التخفيف من حدة الفقر، وتحسين المستوى التعليمي، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أنه رغم تسجيل نتائج ايجابية لنشاطات الجمعيات الاجتماعية لكن مايميزها هو غلبة الطابع الخيري أكثر منه نشاط تنموي، لكن لا ينفي ذلك مساهمة بعض الجمعيات بنشاطها الذي يرقى إلى برامج ومشاريع تنموية قائمة على تبني فكرة التمكين وتطوير المهارات الهادفة إلى الاعتماد على النفس وتنمية القدرات من خلال انجاز مشاريع اجتماعية وهو ما تجسّد في مشاريع المقاولاتية، والقرض المصغر، المجلس الاستشاري، التوأمة ...كلها أنشطة تدّل على الدور التشاركي للجمعيات في العمل التنموي.

- ✓ **بالنسبة للجمعيات الناشطة في المجال المهني:**

ساهمت الجمعيات المهنية في تنمية المجتمع المحلي بدرجة متوسطة كما أظهرت النتائج ذلك من خلال مساهمتها الضئيلة في توفير مناصب عمل، وفي خلق الثروة وزيادة الإنتاج، وهو ما يعني أنه ليس لديها القدرة على ممارسة نشاطات تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية، وبذلك فهي تلعب دور شبه منعدم في تحسين الأوضاع، ويمكن تفسير ضعف المساهمة التنموية للجمعيات المهنية إلى ضعف الثقافة الجمعوية، ومحدودية الفهم للعمل الجمعوي وأهميته التنموية لدى بعض أعضائها.

- ✓ **بالنسبة للجمعيات الناشطة في المجال البيئي:**

يتبين من خلال نتائج الدراسة أن الجمعيات البيئية بذلت مجهودات كبيرة في المجال البيئي التنموي حيث ساهمت في اقتراح برامج تنموية بيئية ذات طبيعة اقتصادية، والأكثر من ذلك تبني مشاريع تنموية في إطار الشراكة مع منظمات غير دولية، كما ساهمت في التوعية البيئية.

الخاتمة

الخاتمة

أثبتت الدراسات التنموية أن تشكيلات المجتمع المدني والقطاع الخاص بإمكانها المساهمة في تدبير الشؤون المحلية إلى جانب الهيئات المحلية وتحقيق التنمية المحلية لذلك احتلت الفواعل غير الدولاتية مكانة بارزة في الخطابات التنموية جعلت الكثير من الدول تعمل على اشراكها في العمليات التنموية لما لها من أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمع سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية؛ لاسيّما المنظمات غير الربحية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وتميكن وتنمية القدرات للمواطنين المحليين، وتخفيف حدة الفقر، وتوفير مناصب شغل، والحفاظ على البيئة....، بالإضافة إلى القطاع الخاص كفاعل تنموي غير دولاتي الذي على الرغم من سعيه إلى تحقيق الربح فهو يساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال نشاطاته الربحية بالإضافة إلى نشاطاته التطوعية ضمن فلسفة المسؤولية الاجتماعية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما بالتنمية المحلية منذ الاستقلال فقد خطت خطوات هامة في مسار التنمية المحلية حيث قامت بوضع مخططات تنموية وفق أسلوب التخطيط المركزي؛ ونتيجةً للنظرة السلبية للحزب الحاكم اتجاه نظام الاقتصاد الحر والتعددية الحزبية باعتبارهما يشكلان تهديدا لسيادة الدولة تعمّدت السلطة السياسية إقصاء الفواعل غير الدولاتية وإبعاد مشاركتها في العمليات التنموية لسنوات طويلة إلى غاية فترة التسعينيَّات أين فشل هذا الخيار في تحقيق التطلعات المأمولة للمواطنين على المستوى المحلي بسبب تنامي المشكلات التنموية للمجتمعات المحلية؛ ولذلك بادرت السلطة السياسية بجملة من الإصلاحات بهدف إدماج هذه الفواعل في العملية التنموية من خلال إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة الشأن المحلي؛ أين بدأت تعوّل عليهما في حل المعضلات التنموية التي تواجهها؛ وقد تبين بعد عرض مراحل التنمية المحلية في الجزائر أنه على الرغم من الانفتاح على بيئة الفواعل غير الرسمية إلا أن منطق عمل السلطة القائم على الرؤية الانفرادية والأحادية أبقى على مركزية البرامج التنموية وأبعد التخطيط المحلي، وهمّش دور القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ هذا الأخير الذي اقتصرت مشاركته على الأدوار الاستشارية فقط التي لم ترق إلى المشاركة الفعلية والجادة، لكن لم تمنعه هذه العوامل التي طوّقته من فرض نفسه في تقديم مساهمات ملموسة في تنمية المجتمعات المحلية من خلال تأديته لوظائفه الرعائية والبنيوية.

أما القطاع الخاص فرغم الجهود الحكومية في سن قوانين تهدف إلى ترقية الاستثمارات لكن تبقى مساهمته في التنمية المحلية مساهمة ضعيفة ولم ترق بعد إلى المستوى المطلوب؛ فالقطاع الخاص في الجزائر منذ تكّونه كان بمثابة قطاع تابع غير منافس حيث أنه على الرغم من حرية المبادرات الاقتصادية المفتوحة أمام القطاع الخاص نجد الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات، والاستيراد من السوق الدولية معظم احتياجاته، بالإضافة إلى ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال، لكن ذلك لا ينفي مساهمته في تنفيذ برامج التنمية المحلية في بناء البنية التحتية وصيانتها في مختلف الأقاليم المحلية، ضف إلى ذلك مساهمته في تكوين القيمة المضافة وفي تشغيل اليد العاملة.

إذن الفواعل غير الدولاتية في الجزائر لا تزال تواجه بعض الاكراهات القانونية والمالية وحتى السياسية التي تحدّ من مساهمتها في القيام بدورها التنموي المنوط بها من جهة، وفي الجانب الآخر يبدو أيضا أن ممارسة الفواعل غير الدولاتية لنشاطاتها قد تنطوي على مجموعة من الاختلالات من أبرزها عدم امتلاك أعضائها وإطاراتها لمقومات تسمح لهم بالمشاركة التنموية بسبب نقص الكفاءة وقلة التكوين المتخصص الأمر الذي أدى إلى ضعف مستويات أدائها.

بالنسبة للحركة الجمعوية في الجزائر التي تعد كأحد أهم تشكيلات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، فحسب آخر الإحصائيات لسنة **2016** بلغ عدد الجمعيات في الجزائر **180940** جمعية على مستوى 48 ولاية التي أتيح لها العمل على جميع الأصعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، لكن رغم هذا العدد الهائل لم تتمكن من إحداث فعل التنمية المحلية المنشود تحقيقها بسبب نظرة الدولة لها كمنافس يجب كبحه وليس كمكّمل للدولة وشريك لها في التنمية وهو الأمر الذي قلّل من فعاليتها، بالإضافة إلى العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك.

وبذلك يمكن القول أنه لا يجب الإهتمام بالجانب الكمي وخلق عدد كبير من الجمعيات بل ينبغي التحول نحو الإهتمام بالجانب الكيفي وتفعيل نشاطات الجمعيات على أساس امكانيات وقدرات تؤهلها لتكون شريكا فعالا في العملية التنموية وتصفية كل الجمعيات الغير ناشطة وحّلها.

بالنسبة للحركة الجمعوية على مستوى ولاية باتنة التي بلغ عددها **3006** سنة **2020** أنه رغم الكثرة العددية إلا أن عدد الجمعيات الناشطة قليل جدا، هذه الأخيرة التي أظهرت النتائج أنها أسهمت

مساهمة تنموية إيجابية في المجال الاجتماعي والبيئي، ومساهمة محدودة إلى حد ما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني.

كما أظهرت النتائج أن أغلبية الجمعيات تشترك إلى حد بعيد في نفس التحديات منها ماهو متعلق بالبيئة السياسية والقانونية والإجراءات البيروقراطية، ومنها ماهو متعلق بالوعي المجتمعي، وهناك من العوائق التي لها علاقة بالنشاط الداخلي للجمعيات، وسننطلق من هذه التحديات لطرح بعض التوصيات هي كالتالي:

- **التحديات المرتبطة بموارد التمويل:**

ضرورة الاستقلالية المالية للنهوض بالدور التنموي للعمل الجمعوي

يعتبر التمويل من المعضلات الجوهرية التي تواجه الجمعيات والتي تحدّ من فعالية نشاطاتها، لأن نجاح أي نشاط جمعوي واستمراريته يستلزم مصادر مالية مستقرّة، إلا أنّ الاعتماد على تمويل الدولة سيجعل الجمعيات خاضعة وتابعة لها؛ وبالتالي يسهل توجيه نشاطاتها وبرامجها وهذا ما أكّد عليه "**صامويل هنتنغتون**" في مؤشر الاستقلال الذي يعتبر من بين المؤشرات الكيفية لقياس مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني أو تخلّفها، ومنه يجب على الجمعيات عدم الاعتماد على التمويل الحكومي لضمان استقلاليتها وحريتها في إدارة أنشطتها. لأن التمويل المركزي يثبت مركزية القرار التنموي وتبعية الوحدات المحلية والفواعل غير الرسمية للسلطة المركزية، وهذا ما يفرض ضرورة خلق موارد ومصادر ذاتية.

أخلقة العمل الجمعوي واكتساب الثقة المجتمعية من خلال رقمنة العمل التطوعي

ومن جهة أخرى رغم أن العمل الجمعوي هو عمل تطوعي وإرادي ومستقل إلا أن انتشار بعض الظواهر السلبية أو المُشينة إن صح القول التي حوّلت القطاع التطوعي إلى قطاع ربحي قائم على الفساد المالي تقتضي فرض رقابة مشددّة على التقارير المالية والأدبية، فرغم الرقابة القبلية والبعدية التي تضّمنها القانون 06/12 إلا أنه تم استغلال الثغرات القانونية من طرف الإنتهازيين من خلال عدم فوترة المداخيل التي تحصل عليها الجمعيات من التبرعات والهبات ممّا أدى إلى خلق أزمة ثقة بين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني الأمر الذي دفع إلى جمع التبرعات في الطرقات بطريقة عشوائية دون الانضواء تحت

غطاء أي جمعية، لذلك يستوجب اشتراط الحصول على ترخيص أو تفعيل الحسابات البنكية، أو رقمنة القطاع التطوعي من خلال مراجعة قانون الجمعيات أو اصدار نصوص تنظيمية تضع حد لهذه التجاوزات التي شوّهت أخلاقيات العمل الجمعوي من أجل استرجاع الثقة المجتمعية.

نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لدعم نشاطات الحركة الجمعوية

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها بأن القطاع الخاص في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المأمولة منه في أن يكون قطاعا داعما للمجتمع المدني وشريكا له في تمويل نشاطاته، لكن ذلك لا ينكر بعض المبادرات لرجال الأعمال في تقديم تبرعات لتنظيمات المجتمع المدني مقابل الاشهار لمنتجاتهم، وهذا ما يفسّر بأن القطاع الخاص لا يزال يعمل بمنطق الربح وبالتالي فهو لا يساهم في المسؤولية الاجتماعية، و أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر لم يتبلور بعد لدى مؤسسات القطاع الخاص، وهناك أيضا من يتطوع بمساعدات مالية مقابل الاستفادة من التخفيض من قيمة الضريبة لكن حسب تصريحات أحد الناشطين الجمعويين أن هناك من يتحايل على القانون بتأسيس جمعية تابعة لأحد أفراد عائلته من أجل استرجاع تبرعاته والاستفادة من التخفيض في نفس الوقت، وهذا ما يفرض بقوة ضرورة تشخيص دقيق لواقع الجمعيات والأهداف المرجوة من تأسيسها، والعمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية حتى تتشارك جميع الأطراف في النهوض بالتنمية المحلية.

- **التحديات المرتبطة بالوعي المجتمعي:**

تشجيع الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني

العزوف عن الانخراط في الجمعيات–خاصة فئة الشباب– من المعيقات المرتبطة بضعف الوعي المجتمعي بمعنى صغر حجم العضوية؛ وهو ما يشير إلى عدم فاعلية بعض الجمعيات لأن الاتساع الجماهيري الذي تملكه التنظيمات هو من بين المؤشرات الكمية التي يقاس بها مدى فاعليتها؛ سواء من ناحية أهمية المورد البشري في الأنشطة الجمعوية، وكذا في العمليات التمويلية من خلال الاشتراكات السنوية؛ ويمكن تفسير هذا العزوف بغياب الوعي الجمعوي. لذلك لا بد من التكثيف من الحملات التوعوية لنشر أهمية العمل التطوعي في تدبير الشؤون المحلية.

بناء رأسمال اجتماعي من أجل توسيع المشاركة المجتمعية في صنع السياسات التنموية

ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية أدى إلى ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعيات، وإلى قلة التطوع....؛ وقد يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الدافع من وراء إنشاء الجمعيات هو تحقيق الربح المادي أو تحقيق هدف سياسي، لذلك من الضروري استرجاع الثقة المجتمعية وتعزيز القيم الأخلاقية وتشجيع التعاون من أجل توسيع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية، والارتقاء بمجتمعاتهم المحلية.

- **التحديات المرتبطة بالنشاط الداخلي للجمعيات:**

تأسيس جمعيات متخصصة في العمليات التنموية:

عدم التخصص هو من بين أولى الملاحظات التي لفتت انتباهنا في بداية البحث حيث كانت من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الاستبيان بسبب أداء الجمعيات للعديد من النشاطات في مختلف المجالات الثقافية والتعليمية والبيئية والرياضية...، لذلك يستحسن تخصص كل جمعية في مجال محدد حتى لا يحدث تداخل في نشاطات الجمعيات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تأدية نشاطها بكل كفاءة،. كما أن فكرة استحداث مجال جديد للجمعيات إلى جانب 18 مجالا يكون متخصصا في التنمية المحلية سيكون له دور فعال في تحقيقها.

التكوين المتخصص كمطلب أساسي للإرتقاء بمستوى العمل الجمعوي

من المعوقات التي تواجه نشاط الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية هي المعوقات المرتبطة بالنشاط الداخلي للجمعيات المرتبطة بعدم كفاءة أعضاء الجمعيات بسبب قلة التكوين، وضعف الثقافة الجمعوية، لذلك لا بد من تنظيم دورات تكوينية متخصصة من أجل تدريب الناشطين الجمعويين على العمل الجمعوي، والعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة، لأعضاء الجمعية بغرض الارتقاء بمستوى الأداء الجمعوي، وتأسيس الفعل الجمعوي التنموي.

ضرورة تبني فكرة التمكين وتنمية القدرات كاستراتيجية بديلة عن النشاطات التقليدية:

في الدول المتقدمة تعتبر التنظيمات الاجتماعية التطوعية تنظيمات موازية للمؤسسات الحكومية، كما يعتبر القطاع الثالث بعد القطاعين العام والخاص كقطاع خيري تطوعي قوة اقتصادية تلعب دورا كبيرا في دفع العجلة الاقتصادية،. ولكي تلعب تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر هذا الدور يجب

إعادة تصميم مفهوم النشاط الجمعوي من نشاط خيري إلى نشاط بنيوي تنموي بمعنى الانتقال من مفهوم الجمعيات كتنظيم إلى مفهومها كمؤسسة؛ من خلال تحويل نشاطها من منظمة تحسيسية وخدماتية إلى مؤسسة حاملة لمطالب التغييير ورهان للتنمية وتتجاوز بذلك الدور الرعائي إلى الدور التنموي. ومنه يتم الانتقال من المنطق السلبي التقليدي القائم على تقديم المساعدة إلى المنطق الإيجابي القائم على التمكين و تنمية القدرات وترسيخ الفكر المقاولاتي من أجل خلق ثروة ودخل مستدام.

تنمية الأجزاء المحلية تنطلق من تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية لأنها تعكس طموحات وأهداف المجتمعات المحلية، لذلك أصبح لزاما إشراكها لما لها من فعالية في تجسيد التنمية المحلية على أرض الواقع. وأن الجزائر يمكنها تحقيق تنمية محلية ناجحة من خلال توفير البيئة الملائمة لإشراك تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء فاعلين في خطط التنمية المحلية بخلق آليات تعاون وشراكة لتعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف الفاعلة، كما يجب على الدولة تغيير نظرتها اتجاه الفواعل غير الدولاتية لتكون قوة موازية للدولة ومرافق وشريك اجتماعي واقتصادي في العمليات التنموية لتخفيف العبء عليها.

في الختام يمكننا القول أنه في ظل الاصلاحات القانونية التي تضمّنت دسترة المجتمع المدني في التعديل الدستوري لسنة 2020 واعتراف المؤسس الدستوري الجزائري بأهمية المجتمع المدني في تسيير الشأن العام هو دلالة وإشارة على إرادة الدولة في اشراكه كفاعل وشريك في التنمية المحلية، وكذا استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية التي يتم من خلالها طرح انشغالاته وتوصياته قد تكون بدايةً لتذليل كل المشكلات والمعوّقات التي تعرقل عمل المجتمع المدني، وبداية لتفعيل دوره التنموي.

الملاحق

الملحق رقم 1

استمارة موجهة للجمعيات ذات الطابع الاجتماعي

جامعة الحاج لخضر -باتنة1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان حول

دور الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية بالجزائر: الحركة الجمعوية بولاية باتنة أنموذجا

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الجمعيات كأحد أهم الفواعل غير الدولاتية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة، وأحيطكم علما **أن** صحة النتائج المتوصل إليها مرهون بصدق الإجابات على بنود هذه الاستمارة. وإن مساهمتك في هذه الدراسة والتزامك الدقة فيما تدلي به من بيانات سيساعد بالتأكيد في الوصول إلى الحقائق العلمية المرجوة التي من شأنها الارتقاء بأداء الحركة الجمعوية في مجال التنمية المحلية. كما أن المعطيات الواردة لا توظف إلا في مجال البحث العلمي.

لذا آمل من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة بكل حرية مع الإشارة بأن كتابة الاسم غير مطلوبة ضمانا لسرية البيانات.

بيانات عامة:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

الفئة العمرية 20-35 ☐ 36-50 ☐ ما فوق 50 ☐

الحالة الاجتماعية أعزب ☐ متزوج ☐

المؤهل العلمي ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الوظيفة داخل الجمعية رئيس الجمعية ☐ عضو بالجمعية ☐

مدة العضوية في الجمعية 1-5 ☐ 6-10 ☐ أكثر من 10سنوات ☐

طابع الجمعية ولائية ☐ وطنية ☐ بلدية ☐

المحور الأول: الإسهام التنموي للجمعيات في المجال الاجتماعي على المستوى المحلي:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ساهمت الجمعية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين					
02	ساهمت الجمعية في تحقيق العدالة الاجتماعية					
03	ساهمت الجمعية في تقديم الرعاية الاجتماعية					
04	ساهمت الجمعية في تخفيض حدة الفقر					
05	ساهمت الجمعية في تحسين المستوى التعليمي					
06	ساهمت الجمعية في تقديم برامج تثقيفية					
07	ساهمت الجمعية في تقديم الخدمات الصحية					
08	تنظم الجمعية ورش عمل لتنمية الابداع والابتكار					
09	تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الخاصة					
10	تقدّم الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الخاصة					

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم الجمعية بتحديد احتياجات السكان المحليين					
02	رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات.					
03	تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم					
04	توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية					

05	هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية					
06	عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي					
07	التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات					
08	التعامل مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع الجمعيات					
09	الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات والتي تسهم في تحقيق التنمية المحلية					
10	تعمل الجمعية على مكافحة كل أشكال الفساد					
آليات أخرى:						

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ضعف ثقافة التطوع					
02	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية					
03	علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط					
04	ضعف الثقة بين المواطن والجمعية					
05	ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية					
06	غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة					
07	خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي					
08	عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط					

	التنموي					
09	قلة وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية					
10	انتشار الفساد المالي داخل الجمعيات					
11	اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات					
12	قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية					
13	قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية					
14	قلة التبرعات					
15	عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل					
16	عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات					
17	مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة الجمعيات					
18	القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي					
19	سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي					

معوقات أخرى:

.....

.....

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية

برأيك ماهي نشاطات الجمعية المساهمة في التنمية المحلية؟

.....

.....

.....

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 02

استمارة موجهة للجمعيات ذات الطابع المهني

جامعة الحاج لخضر -باتنة1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان حول

دور الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية بالجزائر: الحركة الجمعوية بولاية باتنة أنموذجا

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الجمعيات كأحد أهم الفواعل غير الدولاتية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة، وأحيطكم علما **أن** صحة النتائج المتوصل إليها مرهون بصدق الإجابات على بنود هذه الاستمارة. وإن مساهمتك في هذه الدراسة والتزامك الدقة فيما تدلي به من بيانات سيساعد بالتأكيد في الوصول إلى الحقائق العلمية المرجوة التي من شأنها الارتقاء بأداء الحركة الجمعوية في مجال التنمية المحلية. **كما أن المعطيات الواردة لا توظف إلا في مجال البحث العلمي.**

لذا آمل من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة بكل حرية مع الإشارة بأن كتابة الاسم غير مطلوبة ضمانا لسرية البيانات.

بيانات عامة:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

الفئة العمرية 20-35 ☐ 36-50 ☐ ما فوق 50 ☐

الحالة الاجتماعية أعزب ☐ متزوج ☐

المؤهل العلمي ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الوظيفة داخل الجمعية رئيس الجمعية ☐ عضو بالجمعية ☐

مدة العضوية في الجمعية 1-5 ☐ 6-10 ☐ أكثر من 10سنوات ☐

طابع الجمعية ولائية ☐ وطنية ☐ بلدية ☐

المحور الأول: الإسهام التنموي للجمعيات في المجال الاقتصادي على المستوى المحلي:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	الجمعية شريك فعال في خلق الثروة					
02	تلعب الجمعية دورا في زيادة الإنتاج					
03	تساهم الجمعية في توفير مناصب عمل					
04	تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة					
05	تقدّم الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة					
06	تنظم الجمعية دورات تكوينية لأصحاب المشروعات الإنتاجية الخاصة					

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات لتحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم الجمعية بتحديد احتياجات السكان المحليين					
02	رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات.					
03	تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم					
04	توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية					
05	هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية					
06	عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي					
07	التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات					

08	التعامل مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع الجمعيات					
09	الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات والتي تسهم في تحقيق التنمية المحلية					
10	تعمل الجمعية على مكافحة كل أشكال الفساد					
آليات أخرى:						

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ضعف ثقافة التطوع					
02	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية					
03	علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط					
04	ضعف الثقة بين المواطن والجمعية					
05	ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية					
06	غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة					
07	خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي					
08	عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي					
09	انعدام وسائل إعلام خاصة بالجمعية لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية					
10	الفساد المالي داخل الجمعيات					
11	اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات					
12	قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية					

13	قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية					
14	قلة التبرعات					
15	عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل					
16	عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات					
17	مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة الجمعيات					
18	القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي					
19	سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي					

معوقات أخرى:

.....

.....

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية

برأيك ماهي نشاطات الجمعية المساهمة في التنمية المحلية؟

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 03

استمارة موجهة للجمعيات ذات الطابع البيئي

جامعة الحاج لخضر -باتنة1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان حول

دور الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية بالجزائر: الحركة الجمعوية بولاية باتنة أنموذجا

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الجمعيات كأحد أهم الفواعل غير الدولاتية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية باتنة، وأحيطكم علما **أن** صحة النتائج المتوصل إليها مرهون بصدق الإجابات على بنود هذه الاستمارة. وإن مساهمتك في هذه الدراسة والتزامك الدقة فيما تدلي به من بيانات سيساعد بالتأكيد في الوصول إلى الحقائق العلمية المرجوة التي من شأنها الارتقاء بأداء الحركة الجمعوية في مجال التنمية المحلية. **كما أن المعطيات الواردة لا توظف إلا في مجال البحث العلمي.**

لذا آمل من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة بكل حرية مع الإشارة بأن كتابة الاسم غير مطلوبة ضمانا لسرية البيانات.

بيانات عامة:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

الفئة العمرية 20-35 ☐ 36-50 ☐ ما فوق 50 ☐

المؤهل العلمي ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الوظيفة داخل الجمعية رئيس الجمعية ☐ عضو بالجمعية ☐

مدة العضوية في الجمعية 1-5 ☐ 6-10 ☐ أكثر من 10سنوات ☐

طابع الجمعية ولائية ☐ وطنية ☐ بلدية ☐

المحور الأول: الإسهام التنموي للجمعيات في المجال البيئي على المستوى المحلي:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم الجمعية بتنظيم ملتقيات وندوات لنشر الوعي البيئي					
02	تسهم الجمعية في تجسيد التنمية المحلية المستديمة					
03	تقوم الجمعية بتنظيم حملات تشجير					
04	تقوم الجمعية بتنظيم حملات تنظيف					
05	تنظم الجمعية دورات تكوينية في المجال البيئي					
06	تمنح الجمعية قروض لأصحاب المشروعات الخاصة					
07	تقدّم الجمعية مساعدات مالية لأصحاب المشروعات الخاصة					

المحور الثاني: آليات عمل الجمعيات لتحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم الجمعية بتحديد احتياجات السكان المحليين					
02	رفع مطالب السكان المحليين المتعلقة بالتنمية إلى صنّاع القرارات.					
03	تنظيم لقاءات بين الهيئات المحلية الرسمية والسكان المحليين لطرح قضايا تخص احتياجاتهم					
04	توعية السكان المحليين بأهمية المشاركة في التنمية المحلية					
05	هناك تعاون بين الجمعيات والهيئات المحلية الرسمية في اقتراح البرامج التنموية					
06	عقد دورات تنسيقية بين الجمعيات من أجل التعاون التنموي					

07	التعاون مع الجمعيات الأجنبية لكسب وتبادل الخبرات					
08	التعامل مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع الجمعيات					
09	الضغط على صانعي القرارات التنموية لتعديل التشريعات والتي تسهم في تحقيق التنمية المحلية					
10	تعمل الجمعية على مكافحة كل أشكال الفساد					
آليات أخرى:						

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ضعف ثقافة التطوع					
02	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية نشاط الجمعيات في التنمية المحلية					
03	علاقة المواطنين المحليين بالجمعية هي علاقة تلقي الخدمة فقط					
04	ضعف الثقة بين المواطن والجمعية					
05	ضعف روح التعاون بين المواطن والجمعية					
06	غياب قيم الديمقراطية من: حوار ومشاركة وتداول على السلطة					
07	خدمة المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع المحلي					
08	عدم كفاءة أعضاء الجمعية لتحمل أعباء النشاط التنموي					
09	انعدام وسائل إعلام خاصة بالجمعية					

	لاطلاع المواطنين بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية					
10	الفساد المالي داخل الجمعيات					
11	اقتصار العمل الجمعوي على تقديم مساعدات					
12	قلة المداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية					
13	قلة إعانات الدولة والجماعات المحلية					
14	قلة التبرعات					
15	عدم الاهتمام بالاستثمار كمورد من موارد التمويل					
16	عدم إدراك الهيئات الحكومية بالجهود التنموية التي تقوم بها الجمعيات					
17	مركزية البرامج التنموية أثر سلبا على مشاركة الجمعيات					
18	القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعوي					
19	سيطرة الهيئات الحكومية على العمل الجمعوي					
معوقات أخرى:						

المحور الرابع: ضبط العلاقة بين أنشطة الجمعية وقضايا التنمية المحلية

برأيك ماهي نشاطات الجمعية المساهمة في التنمية المحلية؟

.....

.....

شكرا لكم على حسن تعاونك

الملحق رقم 04

طلب ترخيص لإجراء دراسة ميدانية

هاتف/ فاكس: 24 86 42 (033) 213 +
e-mail : dept_scepol@univ-batna.dz
http://droit.univ-batna.dz/

الرقم: 41/ج.ب.1/ك.ح.ع.س/ق.ع.س/2020 باتنة في: 2020/01/21

إلى من يهمه الأمر

الموضوع: توصية بخصوص إستفادة طالبة دكتوراه من

الموارد المكتبية و المعطيات المتاحة على مستوى مؤسستكم

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أتقدم إليكم بطلب النظر في إمكانية تقديم التسهيلات الممكنة للطالبة:عابد يسمينة (سنة ثانية دكتوراه علوم سياسية، تخصص: ادارة محلية)، وذلك لمساعدتهاعلى إنجاز أطروحتها للدكتوراه .

أحيطكم علما أن الموارد المكتبية المتاحة في المؤسسة الأصلية للطالبة ليست كافية للتحكم بشكل أفضل في الموضوع و الحصول على المعلومات الضرورية لتحرير أطروحتها، و لذلك نلتمس منكم ا للإستفادة مما هو متاح من مراجع و مصادر على مستوى مؤسستكم.

تفضلوا، سيدي المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير و الإحترام.

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم السياسية
د. عبد الرزاق زقماغ

الملحق رقم 05

طلب ترخيص لإجراء دراسة ميدانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1- الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
طريق بسكرة 05000 باتنة الجزائر
هاتف/ فاكس: 24 86 42 (033) 213 +
e-mail : dept_srepol@univ-batna.dz
http://droit.univ-batna.dz/

الرقم: 78./ج.ب.1/ك.ح.ع.س/ق.ع.س/2020 باتنة في 19 OCT 2020

الى من يهمه الأمر:

الموضوع:توصية بخصوص تمكين طالبة من معلومات لإنجاز بحث علمي

تحية طيبة و بعد،

يشرفني أن اتقدم الى سيادتكم بطلب النظر في امكانية تقديم التسهيلات الممكنة للطالب(ة) الباحث(ة):

الاسم :يسمينة

اللقب:عابد

تاريخ و مكان الميلاد091981/10 ب :مروانة / باتنة

الصفة :طالب دكتوراه السنة الثالثة

التخصص : ادارة محلية .

وذلك لمساعدتها على انجاز أطروحة تخرجها والموسومة ب :"دور الفواعل غير الدولتية في التنمية المحلية بالجزائر (الحركة الجمعوية بولاية باتنة أنموذجا).

أحيطكم علما ان التسهيلات التي ستقدمونها تهدف إلى تمكين الطالبة الباحثة من تحصيل معرفي اكبر والحصول على المعلومات الضرورية لتحرير بحوثها وأطروحتها، ولذلك نلتمس منكم مساعدتها في حدود ما هو مسموح به إجرائيا وقانونيا.

تفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام و التقدير.

رئيس القسم:

رئيس قسم العلوم السياسية
عادل زقاغ

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال

شكل رقم 1 : الشراكة في المسؤولية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني 51
شكل رقم 2: درجة الخطر التي يتحملها القطاع العام والخاص بناء على شكل الشراكة 68
شكل رقم 3: ملخص لأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.....70
شكل رقم 4: المصادر التمويلية للجمعيات.....142
شكل رقم 5: عدد الجمعيات حسب نشاطاتها، وحسب التوافق مع القانون.....197
شكل 6: المكان الأول لنشأة ولاية باتنة –رأس العيون– 237
شكل رقم 7: الموقع الجغرافي لولاية باتنة.....239
شكل رقم 8: منحنى بياني يوضح ترتيب البلديات حسب عدد السكان.....241
شكل رقم 9: منحى بياني يبين توزيع السكان حسب الفئات العمرية:2020/12/31 242
شكل رقم 10: التقسيم الإداري لولاية باتنة 244
شكل رقم 11 : المكانة الإقليمية لولاية باتنة 245
شكل رقم 12: الموارد الطبيعية لولاية باتنة.....246
شكل رقم 13: البنية التحتية لولاية باتنة 246
شكل رقم 14: الإمكانات السياحية لولاية باتنة 248
شكل رقم 15: منحى بياني يوضح الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة1993–2012 255
شكل رقم 16: منحنى بياني يبين الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة 2015–2019 257
شكل رقم 17: أنموذج الدراسة 258
شكل رقم 18: منحنى بياني يبين الجمعيات المحلية والولائية والبلدية (الوضعية إلى غاية 31 مارس 2020).....262
شكل رقم 19: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....283
شكل رقم 20: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....286
شكل رقم 21: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....290
شكل رقم 22 : نسب درجة الموافقة للمحور الأول 294
شكل رقم 23 : نسب درجة الموافقة للمحور الثاني.....297
شكل رقم 24 : نسب درجة الموافقة للمحور الثالث 301
شكل رقم 25: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....308
شكل رقم 26: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....312

شكل رقم 27: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....315
شكل رقم 28: نسب درجة الموافقة للمحور الأول 318
شكل رقم 29: نسب درجة الموافقة للمحور الثاني 320
شكل رقم 30: نسب درجة الموافقة للمحور الثالث 322
شكل رقم 31: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....329
شكل رقم 32: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....331
شكل رقم 33: منحنى بياني يبين ترتيب العبارات ونتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.....336
شكل رقم 34: نسب درجة الموافقة للمحور الأول 339
شكل رقم 35: نسب درجة الموافقة للمحور الثاني.....342
شكل رقم 36: نسب درجة الموافقة للمحور الثالث 345

فهرس الجداول

جدول رقم 1: أشكال الشراكة التعاقدية.....66

جدول رقم 2: معايير أبعاد التنمية المحلية.....89

جدول رقم 3 : ترتيب البلديات حسب عدد السكان 239

جدول رقم 4: توزيع السكان حسب الفئات العمرية: 2020/12/31.....241

جدول رقم 5: التقسيم الإداري لولاية باتنة 243

جدول رقم 6: الشروط التأسيسية للجمعيات.....251

جدول رقم 7: الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة بولاية باتنة 1993-2012 254

جدول رقم 8: الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة 2015-2019 256

جدول رقم 9: الجمعيات المحلية الولائية والبلدية(الوضعية إلى غاية مارس 2020) 261

جدول رقم 10: العدد الإجمالي لعدد الجمعيات بولاية باتنة 263

جدول رقم 11: عينة الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي 264

جدول رقم 12: عينة الجمعيات الناشطة في المجال المهني.....265

جدول رقم 13: عينة الجمعيات الناشطة في المجال البيئي 266

جدول رقم 14: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات الاجتماعية) 273

جدول رقم 15: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ.....274

جدول رقم 16: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات المهنية) 275

جدول رقم 17: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ.....276

جدول رقم 18: صدق الاتساق الداخلي للمقياس (الجمعيات البيئية) 277

جدول رقم 19: الثبات بطريقة ألفا كرومباخ.....278

جدول رقم 20: عرض مخرجات عبارات المحور الأول 282

جدول رقم 21: عرض مخرجات عبارات المحور الثاني.....285

جدول رقم 22: عرض مخرجات عبارات المحور الثالث.....288

جدول رقم 23: عرض مخرجات عبارات المحور الأول 307

جدول رقم 24: عرض مخرجات عبارات المحور الثاني.....309

جدول رقم 25: عرض مخرجات عبارات المحور الثالث.....313

جدول رقم 26:عرض مخرجات عبارات المحور الأول 327

جدول رقم 27:عرض مخرجات عبارات المحور الثاني.....330

جدول رقم 28:عرض مخرجات عبارات المحور الثالث.....332

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم:

1- بينيت، طوني وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة–معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع–، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

2- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح ، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)، د س ن.

أولا: الكتب

1. حمزة، محمد ، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS. ط2. عمان: دار المسيرة، 2013.
2. إبراهيم عبد المجيد، دعاء، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. ط1. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. 2015.
3. أنجرس، لموريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ""تدريبات علمية". بوزيد صحراوي وآخرون. مترجما. ط2. دار القصبة للنشر. 2006.
4. أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة. عامر الكبيسي. مترجما. الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 1998.
5. إهرنبرغ، جون، المجتمع المدني "التاريخ النقدي للفكرة". علي حاكم صالح وحسن ناظم. مترجما. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2008.
6. بدر، أحمد ، أصول البحث العلمي ومناهجه،. ط9. المكتبة الأكاديمية. د س ن.
7. بدران محمد، محمد، الإدارة المحلية "دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية". القاهرة : دار النهضة العربية.
8. بشارة، عزمي، المجتمع المدني "دراسة نقدية"، ط6. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.
9. بوتنام، روبرت وآخرون، كيف تنجح الديمقراطية "تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة". إيناس عفت. مترجما. ط1. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2006.
10. بوحوش، عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2019.
11. الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب قي جريدة منظمة اليونيسكو، العدد 5، 2006.
12. حسني، محمد يحي، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن من التثوير إلى الحياد. المركز الديمقراطي العربي للنشر. 2017.

13. خلف صقر، أحمد محيي، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي " دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا–استراليا–إندونيسيا–تنزانيا–مصر)، القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2018.

14. دشلي، كمال، منهجية البحث العلمي. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. 2016.

15. ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. ترجمة ربيع وهبة. الإسكندرية: منتدى مكتبة. 1997.

16. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. فلسطين: مكتبة فلسطين للكتب المصورة. 1997.

17. عارف نصر، محمد، ابستمولوجيا السياسة المقارنة "النموذج المعرفي، النظرية، المنهج". ط1. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع. 2002.

18. عبد الوهاب، سمير محمد، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2009.

19. عثمان، معتز بالله، محررا، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة. القاهرة: جامعة الدول العربية. 2013.

20. عواضة، حسن محمد، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية–دراسة مقارنة–. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1983.

21. غرامشي، أنطونيو، كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي. 1994.

22. قنديل، أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 2008.

23. الكناني، كامل كاظم بشير، و الزبيدي صبيح لفته فرحان، السلطات المحلية والتنمية–تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع إشارة إلى التجربة العراقية. إثراء للنشر والتوزيع. 2012.

24. لعبيدي، إبراهيم، وعبد اللطيف إبراهيم، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، ط1. دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي–إدارة البحوث–. 2011.

25. فخري، ماجد، مترجما، جون لوك في الحكم المدني. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع. 1959.

26. ليلة علي، المجتمع المدني العربي "قضايا المواطنة وحقوق الانسان". ط1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 2013.

27. المبيضين، صفوان، الإدارة المحلية: مداخل التطوير "مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية". ط1. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2014.

28. النصراوي، عباس، وآخرون،" القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي" في نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي، المحرر: عباس النصراوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1990.

29. النجار، باقر "المجتمع المدني في الوطن العربي" محررا. الإسكندرية: 2004.

30. هوارد ج، ويارد، المجتمع المدني " النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"، ليلى زيدان مترجما. ط1. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2008.

31. هوبز، توماس، اللفياثان" الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة"، ديانا حرب وبشرى صعب مترجما. ط1. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي. 2011.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- أبو زاهر، نادية. "**المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006).

2- أبو سليخة، كمال جمال. "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني -1996-2013-**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015).

3- أبو عدوان، سائد حامد نصر. "**دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية -الضفة الغربية كحالة دراسة-**"(أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح في نابلس، فلسطين، 2013).

4- أوشن، سمية. "**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010).

5- بلخير، محمد. "**التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية -دراسة ميدانية لولاية تمنراست-**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004).

6- بلقليل، نور الدين. "**أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018).

7- بن حسين، ناجي. "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007).

8- بن صديق، محمد. "**مشاركة المجتمع المدني في دعم استراتيجيات التنمية المحلية في ظل آليات الحكم الراشد -الجزائر أنموذجا-**"(أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2019-2020).

9- بن لخضر، عيسى. "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019)

10- بن لعبيدي، مفيدة. "**الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر -ترشيد الإدارة المحلية مدخلا-**"(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015-2016).

11- بن مالك، محمد الحسن. "**استقلالية المجتمع المدني عن السلطة في الجزائر 1989-2009**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 20011-2012).

12- بن نملة، صليحة. "**مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق القانون العام فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2013/2012).

13- -بودادة، آمال. "**ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة 1998-2004**" (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011).

14- بونقاب، عادل. "**سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010).

15- حرحور، عبد الحفيظ. "**تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر -دراسة حالة ولاية المسيلة-**"(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019-2020).

16- حسن أسامة، محمد بهاء الدين. "**المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة**" (مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العمارة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس، 2006).

17- حفاف، محمد. "**دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية-مطلع الألفية-**" (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-1-، 2016-2017).

18- حمدونة، محمد أشرف خليل. "**العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني-من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة-**" (مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017)

19- حواس، صباح. "**المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وآفاق**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، 2014-2015).

20- خنفري، خيضر. "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**" (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010).

21- داعر، عبد الكريم محمد علي. "**السلطة المحلية وأثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية الفترة -2000-2008-**" (دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة ، جامعة النيلين، جامعة الأردن، 2009).

22- رجراج، الزوهير. "**التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق-**" (أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، 2012-2013).

23- -رحوي، حسنية. "**آليات الحوكمة المحلية الرشيدة وواقعها في ظل الإصلاحات المؤسسية المحلية بالجزائر وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء-دراسة حالة بلدية شتوان-**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017).

24- رشيد، ادريس رشيد عودة. "**القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية من الفترة 1995-2011**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013).

25- زيدان، جمال. "**واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001).

26- -ساسي، فطيمة. "**أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012**"(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014).

27- سفيان، ريميلاوي. "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر-حالة بلدية الجزائر الوسطى-**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010).

28- سلاوي، يوسف. "**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2018/2017).

29- -شاوش اخوان، جهيدة. "**واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا-**" (أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014).

30- صوالحي، ليلى. "**التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية،، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسيةجامعة باتنة-1-، 2018/2017).

31- عبد القادر، حسين. "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الأورومتوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2012/2011).

32- عبد الكريم، هشام. "**دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر03، 2014/2013).

33- العصار، محمد جاسم سالم. "**البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة -الواقع والمعيقات-**" (رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والقيادة، جامعة الأقصى، 2015).

34- عليان، رادية. "**التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012 -دراسة لحالتي تعاون جزائري-أوروبي**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيم والسياسة العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015).

35- الغامدي، فواز بن علي. "**دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030-دراسة ميدانية-**" (دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2019).

36- غربي، وهيبة. "**استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية -دراسة حالة: مجموعة من البلديات بولاية بسكرة-**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير،، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014).

37- غزير، محمد الطاهر. "**آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010).

38- قدومي، منال عبد المعطي صالح. "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**" (أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008).

39- كبداني، سيد حمد. "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012).

40- كسبه، قدري فضل. "**منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين**" (أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013).

41- لعجال، ليلى. "**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009).

42- لكحل، السعيد. "**دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية–دراسة ميدانية ببلدية العش برج بوعريريج–**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009).

43- مايسي، إكرام. "**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**" (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008).

44- مختاري، نسيمة. "**التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**" (مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012).

45- مرعي، بلال محمد مرعي. "**الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين**" (أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2017).

46- المصري، محمد إسماعيل. "**فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**" (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة، تخصص القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، 2017).

47- مقدم، ابتسام. "**الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر-ولاية وهران دراسة حالة-**" (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه "ل.م.د"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018).

48- مولاي لخضر، عبد الرزاق. "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010).

49- الناصر مشري، محمد. "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**" (مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2011/2010).

50- نوري، ياسمين. "**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (2012-1962)**" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص التنظيم والسياسات عامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015).

51- حنان، طهاري. "**النظام القانوني للحريات العامة المعدل في ظل الإصلاحات السياسية "قانون الأحزاب السياسية-قانون الجمعيات**" (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016-2017).

رابعا: المجلات

1- أبو نعمان محمد، وبوزيدة حميد. "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد2، العدد 9، ص ص 181-192.

2- أزروال، يوسف. "دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة-المجتمع المدني أنموذجا"- **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد01، العدد02، (2016)، ص ص 322-336.

3- إسماعيل، صاري وسعيداني رشيد، "الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية-دراسة حالة بلدية دبي-"، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**. العدد 4. (2018). ص ص 189-209.

4- آكلي، زكية، وكافي فريدة. "التنمية المحلية في الجزائر "قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE**، المجلد 1، العدد1، (2017). ص ص 95-114.

5- الجمل هشام، مصطفى محمد سالم. "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة". **مجلة كلية الشريعة والقانون**. المجلد 31، العدد4، (2016). ص ص1686- 1749.

6- الحمزي، حمود يحي. "أهمية نظام الإدارة المحلية في الدولة الحديثة". **مجلة شؤون العصر**، المجلد14. العدد 36. (2010). ص ص 260-271.

7- الزركوش علياء، حسين خلف وآخرون. "إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي". **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. العدد 53. (2017)، ص ص 19-43.

8- السبتي، وسيلة وآخرون. "التنمية المحلية والمشاركة الشعبية". **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، العدد 30، (2019). ص ص 85-106.

9- الشهواني، نوفل قاسم علي. "دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: تجربة العراق". **مجلة الاقتصادي**. المجلد 11. العدد03. (2000). ص ص 57-86،

10- العابد، لزهر، ودهان محمد. "تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة- سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا-". **مجلة اقتصاد المال والأعمال**. المجلد 3. العدد 1. (2019). ص ص 527-545.

11- العماري، الطيب. "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر "التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي- دراسة أنثروبولوجيا-". **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد06. العدد 15. (2014). ص ص 123-140.

12- المهداوي، وفاء جعفر، وهاشم جار الله سليمة. "التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004-2015". **مجلة الإدارة والاقتصاد**. العدد 113.(2017). ص ص 1-19.

13- انزارن، عادل. "التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 08. العدد02. (2017). ص ص 368-387.

14- انزارن، عادل. "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. المجلد 06. العدد01. (2019). ص ص 429-.448.

15- أوكيل، محمد أمين. "رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين-كابدال-". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. المجلد 10. العدد02(عدد خاص). (2019). ص ص 23-42.

16- أوكيل، محمد أمين."عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل" **مجلة القانون**. المجلد 6. العدد 2. (2018). ص ص 95-117.

17- أونيسي، ليندة. "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 03. العدد02. (2016). ص ص 226-243.

18- باقي، ناصر الدين. "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر-دراسة في الأبعاد والمؤشرات-"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**. المجلد 1. العدد1. (2017). ص ص 159-174.

19- باي، أحمد، وهوشات رؤوف. "المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. المجلد6، العدد1. (2017). ص ص 269-281.

20- برقوق، عبد الرحمان، وشاوش إخوان جهيدة. "مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر". **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**. المجلد1. العدد02. (2012). ص ص 35-64.

21- بشوتي، أسماء، وشويح محمد. "تأسيس البنية التحتية الجزائرية قي ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2011-2016". **مجلة الاقتصاد التطبيقي والإحصاء**. المجلد 16. العدد2. (2019).

22- بلعشي، عبد المالك، ومزيان سعيد. "التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة في إطار آليات الحوكمة". **مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**. العدد01. (2018). ص ص 171-183.

23- بلفكرات، رشيد. "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية – تجربة كابدال نموذجا-"، **مجلة الراصد العلمي**، المجلد06، العدد10، 2019، ص ص 107-127.

24- بلقليل، نور الدين، وبن واضح الهاشمي. "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019-2015) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد جلال -المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015". **مجلة الدراسات المحلية والمحاسبية**. العدد الثامن. (2017). ص ص 636-649.

25- بن الحاج، جلول ياسين. "دور الجماعات المحلية في ظل التحول إلى القطاع الخاص". **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**. االمجلد07. العدد02. (2017). ص ص383-396.

26- بن الطاهر، حسين. "التنمية المحلية والتنمية المستدامة". **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد 24، (2012). ص ص 453-468.

27- بن جمعان، محمد سالم. "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية "دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت".**مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد 9. العدد 5. (2015). ص ص 171-212.

28- بن حدة، باديس. آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 10. (2017). ص ص 282- 297.

29- بن حدة، باديس. ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد09. العدد02. ص ص 428-443.

30- بن صالح، صالحي، وحاروش نور الدين. " كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 10. العدد 01. (2019). ص ص 1368-1389.

31- بن طيبة، مهدية، وخروبي سفيان. "دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية-دراسة حالة لبلدية العفرون-البليدة-"، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**. المجلد01. العدد01. (2016). ص ص 76-98.

32- بن غرامة، الأسمري مشبب. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه العاملين دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المنشآت الصناعية بمدينة جدة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**. المجلد 3. العدد 1. (2016). ص ص 95-138.

33- بن فرج زوينة، ونوي نبيلة. "قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2011-2014 "الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة والمستقبلية". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد 2، (2015). ص ص 88-112.

34- بن لعبيدي، مفيدة. "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مجلة دراسات وأبحاث**. المجلد 7. العدد 21. (2015). ص ص 366-382.

35- بن لعبيدي، مفيدة، وناجي عمارة. "دور التعاون اللامركزي-الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية-التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا-". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. العدد 15. (2017). ص ص 109-124.

36- بن محمد، هدى، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019". **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. المجلد 02. العدد5. (2020). ص ص 35-68.

37- بن يحي، فاطمة، وطعام عمر. "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**. المجلد03. العدد02. (2015). ص ص 201-211.

38- بن يزة، يوسف، وخميلة فيصل. "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي". **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد06. العدد01. (2019). ص ص 34-46.

39- بن يزة، يوسف، وزغادي فاتح. "التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. المجلد 02. العدد 02. ص ص 203-224.

40- بوجمعة، بلال، وشريقي جعفر. "دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية". **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**. المجلد7. العدد02. (2018). ص ص 412-434.

41- بورنان، نعيمة. "الحركة الجمعوية في الجزائر: بين التعديلات القانونية ومقتضيات التحول نحو الديمقراطية". **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. المجلد02. العدد4. (2015). ص ص 79-113.

42- بوسالم، أبو بكر، وبوفنش وسيلة. "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر". **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**. عدد خاص.المجلد2. (2018). ص ص 238-249.

43- بوصنوبرة، عبد الله، "نحو مدخل نظري لفهم الواقع الاجتماعي العربي-المجتمع المدني والعمل الجمعوي نموذجا". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. المجلد 9. العدد 16. (2012). ص ص 250-264.

44- بوطورة، فضيلة وآخرون. "قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع والمأمول خلال الفترة 2001-2015". **مجلة دراسات وأبحاث**. المجلد 11. العدد04. (2019). ص ص 95-108.

45- بوقشور، محمد. "المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات". **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد50، المجلدB.(2018). ص ص555-575.

46- بومحكاك، خدوجة، وبراهمي هشام. "واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة". **مجلة اتجاهات سياسية**. العدد 15. (2021). ص ص 8-20.

47- بونقاب، عادل. "المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية". **دراسات اقتصادية**، العدد 28. (2017). ص ص 23-36.

48- بوهلال، عبد الرزاق، ودوش الهادي. "مساهمة المواطن في تدبير الشأن العام المحلي: دراسة من منظور الديمقراطية التشاركية". **دفاتر السياسة والقانون**. المجلد 13. العدد02. (2012). ص ص 299-312.

49- تمجغدين، نور الدين، وعرابة الحاج. "دور الحكم المحلي ومؤسساته في التنمية المحلية". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. المجلد 01. العدد 01. (2012). ص ص 135-148.

50- جاب، الله طيب. "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري". **مجلة معارف**. المجلد8. العدد14. (2013). ص ص 134-150.

51- جياد، سميرة. "التنظيم القانوني للتعاون اللامركزي الدولي". **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**. العدد 09. (2015). ص ص 203-208.

52- حناش، يمينة، وكيبش عبد الكريم. "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية -الميزانية التشاركية كآلية-". المجلد11. العدد02. (2019). ص ص 170-178.

53- حنيش، أحمد، وبوقليع محمد. "دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2001-2018) ". **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**. المجلد 16. العدد02. (2019). ص ص 109-126.

54- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق". **مجلة دراسات العدد 24**. ص ص 1-54.

55- خطير، نعيمة. التعاون اللامركزي الجزائري المتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج. **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**. العدد 4. (2018). ص ص 66-84.

56- خلفون، فضيلة. "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. العدد 10. (2017). ص ص438-457.

57- خير الدين، وصيف فائزة، وملوكي عمر. "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ((CSGCL ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات". **مجلة العلوم الإدارية والمالية**. المجلد 02. العدد 02. (2018). ص ص 154-162.

58- دبوشة، فريد. "إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية". **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**. المجلد 55. العدد 02. ص ص 55-82.

59- دراجي، عيسى وآخرون. "إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين". **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**. المجلد 06. العدد 02، (2020). ص ص 12-25.

60- دريس، نبيل. "دور مشاركة المواطنين بين تحسين فعالية الجماعات المحلية وتحقيق مطالب السكان". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. المجلد 5. العدد 2. (2016). ص ص 145-157.

61- دريس، نوري. "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة". **مجلة سياسات عربية**. العدد19.(2016). ص ص 68-89.

62- رزيق، كمال، وعقون عبد السلام. "مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة-دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012-". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. المجلد 6. العدد1. (2017). ص ص 276-290.

63- زعطوط، كلثوم، والأزهر شيف. "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية". **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد 33. (2018). ص ص 39-54.

64- زياني، صالح. "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر". **مجلة الفكر**. المجلد 4. العدد 1. (2009). ص ص 55-68.

65- سراغني، بوزيد. "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية -التجربة البرازيلية نموذجا-".مجلة **الباحث للدراسات الأكاديمية**. المجلد 3. العدد 1. (2016). ص ص 494-529.

66- سعيود، زهرة. "الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر". **مجلة البحوث**. المجلد 11. العدد01. '2017). ص ص 217-238.

67- سويقات، الأمين. "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب". **دفاتر السياسة والقانون**. العدد 17. (2017). ص ص 243-256.

68- شامي، يسين. "النظام الإجرائي لتحضير المخططات البلدية للتنمية". **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**.المجلد 02. العدد 01. (2019). ص ص 117-138.

69- شايب، بشير. "الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما". **African journal of political sciences**، المجلد 04. العدد 01. (2015). ص ص 09-20.

70- شريط، عابد، وبن الحاج جلول ياسين. "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية -دراسة حالة الجزائر-"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**. المجلد 06. العدد 10. (2016). ص ص 229-256.

71- شوقي، سمير. "دور الجمعيات البيئية في تجسيد الحكامة البيئية في الجزائر". **مجلة الاجتهاد القضائي**. المجلد 13. العدد1. (2021). ص ص 59-72.

72- شيبوتي، راضية. "الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية في ظل أزمة التمويل". **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد52. (2019). ص ص 567-581.

73- طواولة، أمينة. "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة". **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. المجلد 02. العدد01. (2018). ص ص 110-133.

74- عبايدية، سارة. "المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية-قراءة في النصوص". **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**. المجلد06. العدد02. (2019). ص ص 108-124.

75- عبد التواب، ربيع أبو العينين هناء. "منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي -المسؤوليات والتحديات-". **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**. المجلد 4. العدد4. (2016). ص ص 179-211.

76- عبد الرحيم، صباح. "شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري -الفعالية والمعوقات-". **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**. المجلد 15. العدد02. 2020. ص ص 148-.165.

77- عبد اللاوي، عبد السلام، وبوبكر آمال. "أهمية المشاركة الشعبية في فعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر". **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**. المجلد 15. العدد04. (2020). ص ص 97-109.

78- عبد المجيد، رمضان. "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية -حالة الجزائر-". **دفاتر السياسة والقانون**. المجلد9. العدد16. (2017). ص ص 75-88.

79- عبد النسور، مروان محمد. "استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن"، **دراسات استراتيجية**. العدد 16. (2011). ص ص 99-136.

80- عثماني، أسماء. "الإدارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية الإدارية-دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية تبسة-"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**. المجلد 05. العدد 02. (2020). ص ص 104- 128.

81- عزاوي، حمزة. "الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي". **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**. المجلد02. العدد02. (2015). ص ص 369-388.

82- عقبوبي، مولود. "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر". **مجلة القانون**. المجلد 5. العدد1. (2016). ص ص 202-219.

83- عليان، رادية. "التعاون اللامركزي في الجزائر: واقع وتحديات". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. العدد 2. (2016). ص ص 181-200.

84- عمراني، نادية. "دور الجمعيات في حماية البيئة". **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**. المجلد 06. العدد 02.(2017). ص ص 659- 671.

85- عمور، ليلة. "المواطنة في تحوّل: نحو مواطن محلي فعّال". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. المجلد 10. العدد03. (2019). ص ص 183-202.

86- عيساوي، عزالدين. "الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. المجلد 12. العدد02. (2015). ص ص 212-230.

87- عيسى محمد، عبد الشفيع. "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية". **بحوث اقتصادية عربية**. المجلد 15. العددان 43-44. (2008). ص ص 156-174.

88- غربي، أحسن. "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية". **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**. المجلد 5، العدد 2. (2020). ص ص 436-457.

89- غريبي، محمد. "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر". **مجلة البحوث والدراسات العلمية**. المجلد 4. العدد1. (2010). ص ص 43-61.

90- غيتاوي، عبد القادر، وبخدا جلول. "الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**. المجلد 01. العدد 09. (2018). ص ص 65-79.

91- فؤاد، بلال. "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات". **مجلة الاجتهاد القضائي**. العدد 16. (2018). ص ص 301-330.

92- قديد، ياقوت وآخرون. "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية". **مجلة التكامل الاقتصادي**. المجلد 3. العدد 3. ص ص 224-245.

93- قريد، سمير. "نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد 10. العدد18. (2010). ص ص 145-156.

94- قوتال، ياسين. "التنمية المحلية ومدلولاتها كاستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**. المجلد 02. العدد 08. (2017). ص ص 1072-1095.

95- كربوسة، عمراني. "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن.....أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر". **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد06. العدد 16.(2014). ص ص 153-166.

96- كرفالي، هبة الله. "المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي". **مجلة الحقيقة.**، المجلد 16. العدد3. (**2017**). ص ص 197-229.

97- كليب، سعيد كليب. "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية". **مجلة الحقيقة**. المجلد05. العدد01،. (2006). ص ص 74-91.

98- لخنش، فريد، وعاشوري جمال الدين. "مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر". **مجلة المداد**. المجلد06. العدد01. (2018). ص ص 240-262.

99- لدرم، أحمد. "منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية". **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**. العدد01. (2014). ص ص 1-15.

100- لدغش، سليمة. "دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية". **مجلة دراسات وأبحاث**. المجلد 07. العدد 21. (2015). ص ص 86-96.

101- لعروسي، رابح. "المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح". **حوليات جامعة الجزائر 1**. المجلد30. العدد1. (2016). ص ص 94-109.

102- لعيدي، خيرة. "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر". **مجلة القانون العقاري والبيئة**. المجلد 07. العدد 12. (2019). ص ص 101-125.

103- لغويل، سميرة، وزمالي نوال. "التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي". **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد 20. (2016). ص ص 153-166.

104- مباركية، منير. "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري". **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. المجلد 06. العدد02. (2017). ص ص 267-285.

105- مجدوب، عبد المومن، وهماش لمين. "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 8. (2016). ص ص 117-140.

106- محول، علي. "إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 15، تشرين الثاني 2016، ص ص 355-382.

107- مخانشة، آمنة. "المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع- واقع وآفاق-"، **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد44. (2015). ص ص 547-564.

108- مرجين، حسين سالم. "المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011 "المفاهيم- المدلولات- الرؤية المستقبلية-". **مجلة جامعة عمر المختار**. العدد28. (2015). ص ص 1-14.

109- مرزوقي، عمر، وميلود صحراوي فايزة. "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: طبيعة العلاقة". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. المجلد 03. العدد01. (2016). ص ص 136-155.

110- مرعب، ماهر فرحان. "تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث- التنمية الماليزية- أنموذجا". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. المجلد 11. العدد 01. (2014). ص ص 109-126.

111- مزاري، فضيل إبراهيم. "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات". **دراسات في التنمية والمجتمع**. المجلد 5. العدد02. (2018). ص ص 149-160.

112- مسعودي، رشيدة. "العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة". **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**. المجلد6. العدد 01. ص ص 69-82، 2015.

113- مشري، عبد الرؤوف. "الإدارة المحلية ودورها في تطوير المجتمعات النامية". **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد 40. (2013). ص ص 445-463.

114- مغربي، فريال. "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية-المملكة المغربية نموذجا-"، **مجلة الفكر**. المجلد13. العدد1. (2018). ص ص 553-565.

115- مغير، فاطمة الزهراء، وبطاهر سمير. "الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية - عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان-". **les cahiers du MECAS**. العدد 11. (2015).ص ص 244-257.

116- ملاوي، أحمد إبراهيم. "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 24. العدد 2.(2008). ص ص 255-275.

117- مهدي، نزيه، وبن بريكة عبد الوهاب. "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي**. المجلد 12. العدد36. (2018). ص ص 277-293.

118- موزاي، بلال. "المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. المجلد 17. العدد 02. (2020). ص ص 327-338.

119- موساوي، فاطمة، كوبيبي، و معاشو جيلاني. "العمل النقابي في الجزائر -الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا-"، مجلة متون، المجلد10، العدد02، 2017، ص ص 200-211.

120- مولاي لخضر، عبد الرزاق، وبونوة شعيب. "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-". **les cahiers du mecas** . المجلد رقم 04. العدد 01. (2008). ص ص 384-412.

121- نايلي، محمد. "الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. المجلد 6. العدد 11. (2017). ص ص 87-95.

122- نزار، عبد السادة ألنصار. "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية-دراسة استطلاعية في جامعة واسط". **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**. المجلد 01. العدد 16. (2014). ص ص 207-237.

123- هجرس، منصوران و بزيان عبد المجيد. "واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدي للتنمية البرامج القطاعية غير الممركزة وأثرهما على التنمية المحلية المستدامة-حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف". **مجلة علوم وتكنولوجياD**. العدد 43. (2016). ص ص 33-50.

124- هني، عامر. "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 2014-1967". **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**. المجلد 02. العدد 02. (2018). ص ص 214-228.

125- هويدي، عبد الباسط، وقنوعه عبد اللطيف. "الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية". **مجلة رؤى اقتصادي**. المجلد 04. العدد 07. (2014). ص ص 175-185.

126- يحياوي، أحمد. "حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية". **مجلة معارف**. المجلد 12. العدد 22. (2017). ص ص 373-387.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات

1- بريش، عبد القادر، وغراية زهير."دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: "**منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.

2- بعلي، حمزة، وبنية محمد. "آليات تفعيل هيئات المجتمع المدني ودورها في ترقية التنمية المحلية بالجزائر"ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول: "**آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**". جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06 و07 نوفمبر 2018.

3- بلعور، سعيدة، ورشيدة زاوية، "الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: "**آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص(ps3) ودوره في تحقيق التمويل المستدام**"، جامعة غرداية ، يومي 29/28 أفريل 2019.

4- بن ناصر، أمال، وسوداني أحلام، "دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر-". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول: "**تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآليه للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**"، يومي 27-28 نوفمبر 2018.

5- بودخدخ، كريم، وبودخدخ مسعود. "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " **دور القطاع الخاص في رفع تنافسية**

الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن الصديق بن يحي، جيجل، يومي 20-21 نوفمبر 2011.

6- ديهوم، علي محمد، وأبو رزيزة فتحي بلعيد. "المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الاقتصادي الأول حول: **لاستثمار والتنمية في منطقة الخمس**، يومي 25-27ديسمبر 2017.

7- زدام، يوسف، وبوقنور إسماعيل. "الجماعات الإقليمية ودورها في تفعيل التنمية المحلية والوطنية-التعاون اللامركزي نموذجا-"، ورة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**أجهزة دعم التشغيل بالجزائر ودورها في دعم التنمية المحلية**"، جامعة باتنة1، يوم 13 مارس 2019.

8- زدام، يوسف. "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية -مقاربة ثقافية-". مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول: " **التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 16-17ديسمبر 2008.

9- شوقي، دنيا. "الخصخصة وتقليص دور القطاع العام-موقف الاقتصاد الإسلامي-". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث حول: "**الاقتصاد الإسلامي**"، كلية الشريعة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، مارس 2003.

10- عنصر، العياشي. "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا". ورقة مقدمة لندوة حول:"**المشروع القومي والمجتمع المدني**"، تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، جامعة دمشق، يومي 7-8 ماي 2000.

11- مسيليتي، نبيلة، وبن زعمة سليمة. "مكانة الجماعات المحلية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة-عوائق وآفاق- "واقع إنجازات التنمية المحلية ببلدية ماماش من خلال معطيات PCD للفترة 2012-2017"، الملتقى الوطني حول: "**دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غيليزان الجزائر، يوم 10 أفريل 2018.

12- ملحم، محمود إبراهيم. "دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة". (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "**الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة، متجاوبة تعاونية**"، جامعة بير زيت، يوم 2017/7/3.

سادسا: مواقع الكترونية

1- الأسرج، حسين عبد المطلب. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية". https://bit.**ly/3j9IoRGhgl;ru**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/09/01.

2- "المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030". **https://bit.ly/2WFFxV**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/01/17.

3- برقاوي، رائد. "لا تزاحمو القطاع الخاص".**https://bit.ly/33wrDIv**. تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-12-2020.

4- بن الشيخ، عصام، وسويقات الأمين. "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي حالة الجزائر والمغرب ...دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي". **https://bit.ly/3vC9fuy**. تم تصفح الموقع يوم: 2021/09/90.

5- بوشنقير، إيمان، ورقامي محمد. "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة". **https://bit.ly/2WFETXN**. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/01/18.

6- تقرير البنك الدولي. "دعم المشاركة البناءة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني". **https://bit.ly/3EcKM29**. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/10/23.

7- الخمال، سارة. "تأملات في التعاون اللامركزي". **http://bitly.ws/HrRL** ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 10مارس 2021.

8- فوضيل، خالد. "ثلاثية التنمية المَحلية: الإقليم والمُجتمع المدني والحوكمة". **https://bit.ly/3I8oAso**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/08/12.

9- لخضر، حرز الله محمد، "التنمية المحلية... رؤية من زاوية مختلفة". **http://bitly.ws/HrNm**. تم تصفح الموقع بتاريخ: 06-02-2021.

10- مطوية حول برنامج كابدال، منشورة على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: **https://bit.ly/3H7MTFw**، تم الاطلاع عليه يوم: 2021/10/15.

11- مقال يعنوان: Programme d'Appui aux Associations Algériennes de Développement ,ONG II منشور على الموقع الإلكتروني: **https://bit.ly/3h1bam**، تم الاطلاع يوم: 2021/08/10.

النصوص القانونية:

1- قانون رقم 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433الموافق 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالجمعيات، ج.ر عدد 02، الصادرة في 15 يناير 2012.

2- المرسوم الرئاسي رقم21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع الوطني، ج.ر، العدد 29، صادر في 18 ابريل سنة 2020.

3- المرسوم الرئاسي رقم 2-442 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020.

قائمة المراجع الأجنبية:

Books:

1- Knappe Henrike, Doing Democracy Differently Political Practices and Transnational Civil Society**,** (Barbara Budrich Publishers, Berlin, 2017).
2- LeRoux Kelly and K. Feeney Mary, Nonprofit Organizations and Civil Society in the United States**,** (Routledge, 2015).
3- Samuel O et al**,** Encyclopedia of Corporate Social Responsibility, (Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2013.)
4- Vujadinović Dragia **,**Civil Society in contemporary context -The case of Serbia-, (Faculty of Law, Center for Publishing and informing, Edition39, Belgrad, 2009)

Articles :

1- Arezki AKERKAR, "Coopération décentralisée et développement territorial: l'expérience franco-algérienne**", Recherches et Etudes en Développement**, Number 03, (2015),pp36-61.
2- Bouchaibi Mohamed, Rachid Zerouati, "Genealogy of Algerian civil society: Critical historical study of the constitution of the concept of Algerian civil society", **Journal of Social Sciences and Humanities**, Volume 8, Number 15, (2018), pp 470-494.
3- Boulassel Soufiane**, "**Challenges of civil society organizations in tourism in Algeria: a civil participation approach", **Brazilian Journal of Economic Geography**, number 22, (2021), PP 1-31.
4- Chigozie Ifekwe Okonkwo, et al, "Public Private Partnership and Infrastructure Development in Southeast Nigeria", **International Journal of Operational Research in Management, Social Sciences & Education**, Volume 5 Number 1 ,(2019), p p 1-13.
5- Clare R Jocelyn. Hermoso and Geanina Luca Carmen**, "Civil society's role in** promoting local development in countries in transitionA comparative study of the Philippines and Romania**"**, **International Social Work,** volume 49, Number5, (2015), p p 319–332.
6- Diamond Larry, "Rethinking Civil Society toward democratic consolidation", **Journal of Democracy**, Volume 5, Number 3, (1994).
7- J.Coffe William, polèse Mario, "The concept of local devlopement : A stages model of endogenous regional growth", **papers of the regional science Association**, Volume 55, Number 1,(1984) , PP1-12.
8- Jacob Israel Massuanganhe ,"Touching the poor: Re-thinking on millennium development goals by promoting participatory governance and local development**"**, **Journal of Public Administration and Policy Research**, Volume 6, Number4, (2014), PP59-68.
9- Jamali Dima, "Success and failure mechanisms of public private partnerships (PPPs) in developing countries Insights from the Lebanese context", **The International Journal of Public Sector Management**, Volume 17 Number 5, (2004), p p 414-430.
10- Kahina MOUSSAOUI et Khelloudja ARABI, "Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia", **Économie et Solidarités**, Volume 44, Number 1, (2014), pp. 122-133.

11- Kang Seong, "Public-private partnerships in developing countries Factors for successful adoption and implementation"**, International Journal of Public Sector Management, ,** (2018), p p 1-19.
12- Laine Jussi**,** " Debating Civil Society:Contested Conceptualizations and Development Trajectories", **International Journal of Not-for-Profit Law** ,Volume 16, Number 1, September (2014), pp 59-77.
13- Modise Leepo, "The notion of participatory democracy in relation to local ward committees: The distribution of power, In die Skriflig**", In Luce Verbi**, Volume 51, Number 1, (2017), pp1-8.
14- N. Jensen Mark, "Concepts and conceptions of civil society"**, Journal of Civil Society**, Volume 2, Number 1, May (2006), p p 39–56.
15- Rosilawa Yeni And otherst, "Civil society organizations and participatory local governance in Pakistan: An exploratory study**", Asian Soc Work Pol Rev**, June (2018)**.**
16- Strazisar Borut, "Public private partnerships on local level", **SSRN Electronic Journal** ,2010, p p1-10
17- Szajnowska-Wysocka Alicja, "Theories of Regional and Local Development - Abridged Review", **Bulletin of Geography. Socio-economic Series**, Volume 12, Number 12, (2008), PP 75-90.
18- TAIB Essaid**,** "Société civile et transition démocratique en Algérie", **Revue Algérienne des Politiques Publiques**, Number 3, (2014), pp 26-43.
19- Thapa Ishwor, "Local Government: Concept, Roles and Importance for Contemporary Society", **Public Administration Campus**, July 2020.
20- Tunčikienė Živilė et al, "Development of public–private partnership: managerial aspects", **Business: Theory and Practice** , Volume 15, Number1 , (2014) , p p 11–21.
21- Veltmeyer Henry, "Civil Society and Local Development"**, Interactions(Campo Grande)**,Volume 9, Number 2, (2008), p-p 229-243.

Conference :

1- Aissaoui Nasreddine, Said brika**, "Approche Participative Et Développement Local:Quelques Expériences Sur Les Zones Défavorisées Et Les Zones Enclavées"**, (1er Séminaire international "**développement des zones frontalières**", Université Mohamed-Chérif Messaadia Souk Ahras, 16-17 November 2016).
2- Cini Lorenzo**, "Between Participation and Deliberation: Toward a New Standard for Assessing Democracy?", (**paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy, European university institue,florence,italy,4-6 july2011).
3- SahuDr D. Panigrahy Manabhanjan, "**Corporate social responsibility "public sector VS private sector – a myth or reality?(** paper presented at the Conference XVII Annual International Seminar Proceedings, January 2016).
4- Vaes Sara , Huyse Huib, "**The role of the private sector in development cooperation : Three Case Studies in South Africa", (**Paper presented at a project:

Flemish Policy Research Centre on Foreign Affairs, International Entrepreneurship and Development Cooperation, February 2016).

theses :

1- el-batal Kamel, **"La gouvernance synergique : une stratégie de développement local cas des municipalités régionales de comte Québécoises",** (Thèse présentée dans le cadre d'une satisfaction partielle des exigences pour l'obtention du diplôme de partielle du doctorat en administration, université du QUÉBEC, Département des sciences de la gestion, 2012).
2- Gafour Hadjira Nadjet, "**Le développement local, conception et usage: cas de l'Algérie"**, (Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Université de Mostaganem, Département des Sciences Commerciales, 2010/2011).
3- Matibane Luvuyo ,"**Improving service delivery through partnerships between Local Government, Civil Society and the Private Sector: A case study of Imizamo Yethu",** (Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Public and Development Management at the Stellenbosch University, december 2010) .
4- Mouris Emad Moftah, "**Assessing the Role and Capacity of Civil Society in Fostering Human Development in the Arab World: Egypt as a case study"**, (Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master, universitat jaume, October, 2017).
5- Rugo Muriu Abraham, **"Decentralization, citizen participation and local public service delivery**: **A study on the nature and influence of citizen service delivery in Kenya"**,(Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master, University Potsdam, 2013).

site web :

1- non defini, "Decentralized international cooperation: a new role for local governments who think globally and act locally"**,** Article available on the site: **http://bitly.ws/HrSF**, the site was viewed on 18/01/2020.

الفهرس

مقدمة 1
الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري لمتغيرات الدراسة 24
تمهيد 24
المبحث الأول: الفلسفات المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني: اشتباك مفاهيمي.....25
المطلب الأول: المجتمع المدني والحضارة الغربية.....25
المطلب الثاني: المجتمع المدني والحضارة العربية 31
المطلب الثالث: المداخل المفاهيمية والنظرية للمجتمع المدني 37
المبحث الثاني: القطاع الخاص: دلالات في المفهوم والمرتكزات.....52
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص 53
المطلب الثاني: مبررات الأخذ بالقطاع الخاص.....59
المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص 64
المبحث الثالث: مضامين التنمية المحلية.....72
المطلب الأول: تمفصلات التنمية المحلية... تطور مفاهيمي.....72
المطلب الثاني: التنمية المحلية: المفهوم–المقومات–النظريات 83
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية 95
خلاصة الفصل.....101
الفصل الثاني: ما بعد اخفاقات الفواعل الرسمية...الفواعل غير الدولاتية رهان التنمية المحلية 103
تمهيد 103
المبحث الأول: الإدارة المحلية كفاعل رسمي في تبني السياسات التنموية 104
المطلب الأول: الإدارة المحلية: مفهومها– أسس قيامها 104
المطلب الثاني: الإدارة المحلية والتنمية المحلية: أدوار الإدارة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية.....109
المطلب الثالث: التعاون اللامركزي: كشكل للتعاون من أجل التنمية المحلية.....114
المبحث الثاني: الفواعل غير الدولاتية: فواعل جديدة غير رسمية في التنمية المحلية 126
المطلب الأول: المواطن المحلي كفاعل غير رسمي ودوره في إحداث التنمية المحلية.....126
المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية.....134
المطلب الثالث: أهمية القطاع الخاص في إحقاق التنمية المحلية.....150

خلاصة الفصل..... 159
الفصل الثالث: تجربة التنمية المحلية في الجزائر: موقع الفواعل غير الدولاتية في التنمية المحلية..... 161
تمهيد 161
المبحث الأول: قراءة في تجربة التنمية المحلية ومشاركة الفواعل غير الدولاتية في المخططات والبرامج التنموية..... 162
المطلب الأول: مراحل التنمية المحلية في الجزائر..... 162
المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD كآلية لتجسيد التنمية المحلية 175
المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية PSD كآلية لتجسيد التنمية المحلية 180
المبحث الثاني: الواقع التنموي للفواعل غير الدولاتية في الجزائر 185
المطلب الأول: واقع المجتمع المدني كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر 185
المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم الجمعيات للمشاركة في التنمية المحلية 199
المطلب الثالث: واقع القطاع الخاص كفاعل تنموي غير دولاتي في الجزائر 208
المبحث الثالث: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر 216
المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية: ظهورها – مفهومها– شروطها 216
المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية..... 220
المطلب الثالث: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية 224
خلاصة الفصل..... 233
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية: واقع الحركة الجمعوية والشأن التنموي على مستوى ولاية باتنة 235
تمهيد 235
المبحث الأول: معطيات عامة حول ميدان الدراسة 236
المطلب الأول: عرض معلومات حول ولاية باتنة 236
المطلب الثاني: الإمكانات التنموية لولاية باتنة 244
المطلب الثالث: عرض الجمعيات بولاية باتنة..... 249
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة 257
المطلب الأول: حدود الدراسة الزمنية والمكانية والبشرية..... 258
المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 260
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الاستبيان 272
المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان..... 278
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان الأول (الجمعيات الاجتماعية)..... 278

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثانية (الجمعيات المهنية) 304
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستمارة الثالثة (الجمعيات البيئية) 324
خلاصة الفصل 348
الخاتمة 350
الملاحق 356
فهرس الجداول والأشكال 371
قائمة المصادر والمراجع 376
الملخص 402

الملخص

تهدف الدراسة إلى البحث في اسهامات الفواعل غير الدولاتية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي بالجزائر–الحركة الجمعوية في ولاية باتنة أنموذجا– ومن أجل بلوغ ذلك تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا وكميا من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الفواعل غير الدولاتية من خلال أنشطتها في تنمية المجتمعات المحلية في الجزائر على ضوء جمعيات ولاية باتنة؟

وبحثا للإجابة على هذه الإشكالية قسمت خطة الدراسة إلى:

1–الجانب النظري:

تضمّن الفصل الأول مضامين متغيرات الدراسة بشكل مقتضب:

- ✓ **المجتمع المدني:** برزت عدة مفاهيم للمجتمع المدني في الديمقراطيات العريقة فارتبط منذ ظهوره كمفهوم كلاسيكي بالمجالات السياسية، إلى أن انتهى به الأمر كمفهوم يتعلق بالمجالات الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال اعتباره فاعل تنموي مهم.
- ✓ **القطاع الخاص:** ارتبط مفهومه بالمجالات الاقتصادية وتحقيق الربح في ظل تراجع سياسات التنمية القائمة على التخطيط المركزي والتوجه نحو التنمية القائمة على أساس الشراكة مع القطاع الخاص إلى أن أصبح مفهوم يتعلق بمساهمته الفعالة في المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ **التنمية المحلية:** تشير إلى تنسيق جهود جميع الفواعل في شكل تشاركي، وتكاملي للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية.

لننتقل في الفصل الثاني في سياق هذه التحولات إلى محاولة الكشف عن العلاقة بين الفواعل غير الدولاتية والتنمية المحلية من خلال التطرق إلى الدور التنموي الذي تلعبه هذه الفواعل (المجتمع المدني، القطاع الخاص) واللّذان يختلفان في ففلستهما التنموية؛ فالأول هدفه تحقيق أهداف النفع العام بإعلاء مفاهيم التطوع والعمل الخيري، أما الثاني فيُعلي الاعتبارات الربحية وتحقيق المصلحة الخاصة فوق كل اعتبارات المصلحة العامة؛ إلا أن ذلك لا ينفي دوره الاجتماعي في إطار ما يعرف بـ: المسؤولية الاجتماعية.

لنتناول بعد ذلك في الفصل الثالث الأدوار التنموية للفواعل الغير الدولاتية في الجزائر والذي أظهر مساهمتها الضعيفة باعتبار أن انفتاح الجزائر على اشراكها في العملية التنموية لم يعكس في الواقع تغييرات جذرية في المجتمعات المحلية؛ ولم ترق نشاطاتها بعد إلى مستوى الطموح المنشود بسبب العوائق التي تقف في طريقها سواء كانت تمويلية أو تشريعية أو مجتمعية.

2-الجانب التطبيقي:

أما الدراسة الميدانية فهدفت إلى التعرّف على الواقع التنموي للحركة الجمعوية على مستوى ولاية باتنة منذ صدور قانون الجمعيات 06-12 إلى غاية سنة 2020، وأهم الآليات التي تعتمدها والعوائق التي تواجهها، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة المتمثل في جميع الجمعيات بمختلف أصنافها التي بلغ عددها 3006 جمعية تنشط في 18 مجال تمّ الالتجاء إلى تحديد ثلاثة أصناف من الجمعيات (الاجتماعي، المهني، البيئي) كمجال للدراسة نظرا لطبيعة نشاطها ذو الأهمية التنموية، وقد تمّ استخدام أداة الاستبيان وتوزيعه على الجمعيات الناشطة.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- الجمعيات الاجتماعية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية مع غلبة الطابع التقليدي على أنشطتها التي تندرج ضمن الوظائف الرعائية كما جاء به المنظور الوظيفي، وبالتالي لم ترق إلى برامج تنموية، لكن ذلك لا ينفي أن هناك من الجمعيات مَن مزجت بين النشاط الجمعوي التقليدي النمطي وغير التقليدي القائم على تبني فكرة التمكين وتطوير المهارات الهادفة إلى تنمية المجتمع المحلي.

-أنشطة الجمعيات المهنية ساهمت في تحقيق التنمية المحلية بدرجة متوسطة بسبب ضعف الثقافة الجمعوية ومحدودية الفهم للعمل الجمعوي وأهميته التنموية لدى بعض أعضائها.

-الجمعيات البيئية بذلت مجهودات كبيرة في المجال البيئي التنموي لا سيّما الأنشطة المساهمة في حماية البيئة وحل المشكلات البيئية.

Summary:

The study aims to examine the contributions of non-state actors in achieving local development in Algeria, with a focus on the association movement in the Batna province as a

model. The study utilizes a descriptive approach to describe the phenomenon accurately and express it qualitatively and quantitatively by addressing the following problem statement:

To what extent do non-state actors contribute to the development of local communities in Algeria, based on the associations in the Batna province?

To answer this problem statement, the study plan is divided into two parts:

1-The theoretical aspect:

The first chapter briefly outlines the study variables, including:

- Civil society: It highlights various concepts of civil society in established democracies, initially associated with political fields, and later expanded to encompass essential domains of social, economic, and cultural life, considering it an important developmental actor.

- Private sector: Its concept is linked to economic domains and profit-making, as development policies shifted from central planning towards development based on partnership with the private sector. It now plays an effective role in economic and social development.

- Local development: Refers to the coordination of efforts from all actors in a participatory and integrated manner to uplift the levels of local communities.

Moving on to the second chapter, it explores the relationship between non-state actors and local development in Algeria. It delves into the developmental role played by these actors (civil society, private sector), which differ in their developmental orientations. The first aims to achieve public welfare goals by promoting volunteerism and charitable work, while the latter prioritizes profitability and private interests above public interests. However, this does not negate their social contribution within the framework of corporate social responsibility.

The third chapter discusses the developmental roles of non-state actors in Algeria, revealing their weak contribution due to obstacles hindering their activities, whether financial, legislative, or social. Despite Algeria's openness to involve these actors in the development process, substantial changes in local communities have not yet been achieved.

2-The applied aspect:

The field study aims to understand the developmental reality of the association movement in the Batna province since the issuance of Law No. 06-12 until 2020. It investigates the mechanisms adopted by these associations, as well as the obstacles they face. Due to the large number of associations across various fields (amounting to 3006 associations operating in 18 sectors), three types of associations (social, professional, and environmental)

were selected for the study due to their developmental significance. A questionnaire was used as a research tool and distributed among the active associations.

The study yielded several results, including:

- Social associations have contributed to local development, although their activities mostly align with traditional and patronage functions rather than developmental programs. However, some associations have successfully blended traditional and non-traditional community activities by adopting the empowerment concept and skill development aimed at local community development.

-The activities of professional associations contributed to achieving local development to a moderate degree due to a weak collective awareness and limited understanding of the importance of community work and its developmental significance among some members.

-Environmental associations have made significant efforts in the environmental developmental field, particularly in environmental protection and problem-solving.